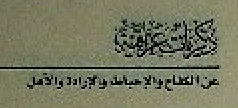

ذكريات عراقية
عن
الكفاح والاحباط - والإرادة والأمل
العراق ١٩٢٨-١٩٦٩م
الدكتور فاروق برتو

اهداء

الى زينب وجليل وأحمد وحسن، إبنتي وأولادي الأحبّاء، الذين حالت ظروف العراق القاسية دون أن يختاروا الحياة على أرضه وتحت سمائه. شباب العراق المثقف الواعد الذين حرموا من وطنهم الأوّل وحُرِم هو من كفاءتهم وعطائهم، بسبب حكم الإرهاب والتخلف وحروب الطوائف، ومثلهم الألوف من خيرة الشباب العراقيين المؤهّلين.

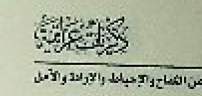


شكر وامتنان

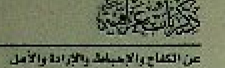
أود اولاً التعبير عن مشاعر الإمتنان والتقدير للصديق الدكتور حمدي التكمجي لمساعدته الأخوية ومابذله من جهد كبير ووقت ثمين في الإشراف على إعداد هذه الذكريات للطباعة، فكان له الفضل في أن تصبح في متناول القاريء الكريم.

كذلك أعرب عن الشكر الجزيل للأخ الأستاذ ماجد شبّر على مراجعته مسودات الكتاب وعلى آرائه القيمة والمفيدة في تحسينها.

الى شقيقتي وصديقة عمري بشرى برتو وإلى إبنتي العزيزة زينب برتو وولدي العزيز حسن برتو، شكري ومحبتي العميقين على مساعدتهم الدائمة وملاحظاتهم السديدة التي اعانتني على إتمام كتابة هذه الذكريات.



المحتويات



تمهيد

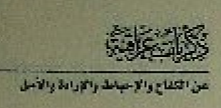
هذه الذكريات والخواطر التي بين أيديكم تتعلّق بما اعتبرته القسم الأوّل من حياتي منذ ولدت في بداية عام ١٩٢٨ في البصرة الفيحاء حتى مغادرتي العراق للعمل في منظمة الصحة العالمية في أواخر عام ١٩٦٩.

وقد تنقلت منذ تلك السنة خارج العراق للعمل في مصر واليمن ثم مصر وأخيراً جنيف (سويسرا) حيث قررّت الاقامة الدائمة فيها منذ عام ١٩٨٣ حتى اليوم (٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧).

وآمل أن تمكنني قدراتي الصحية والذهنية من إتمام ذكرياتي وخواطري، وذلك بكتابة القسم الثاني المتعلّق بحياتي وتجربتي في منظمة الصحة العالمية حتى نهايات القرن السابق وما بعدها، أي منذ عام ١٩٧٠ حتى الآن.

وقد كتبتُ مجمل الذكريات نقلاً عن ذاكرتي الشخصيّة، ولذلك لن أستغرب وقوع أخطاء في ما دوّنته من تواريخ وأسماء، وحتى في سرد وقائع بعض الأحداث. فأرجو قبول اعتذاري عن أي خطأ من هذا النوع.

لقد بدأت كتابة هذه الذكريات وأنا في أواخر الثمانينات من عمري اذ



شعرت أوّلاً بالرغبة في أن أترك لأبنائي وعائلتي وأصدقائي، بشيء من التفصيل، شيئاً ممّا تحفظه ذاكرتي عن سيرتي و ما مرّ بي في حياتي من أحداث بحلوها ومرّها.

وعندما أخذت بالكتابة لم أستطع الاكتفاء بسرد الحوادث فقط، بل وجدتني أعلّق عليها بما عنّ لي وعلى طريقتي الخاصّة، فتوسّع «المشروع» قليلاً، اذ أنني بطبيعتي من هواة سماع القصص والأمثال ورواياتها. ولعل ما كتبته يصلح لمشاركة الآخرين في قراءته والإطلاع على محتواه.

وأحسب أن ما مرّ بي في حياتي من أحداث وتغيّرات من كافة النواحي الاجتماعية و السياسية والثقافية والعلمية ليس بالقليل، وقد انعكست الأحداث التي مرتْ بالعراق وشعبه في تلك الفترة من الزمن، على مرآة ذاتي، انعكاسا قويا تحت شمس بغداد المتوهّجة، فتركتْ آثارها وندوبها.

لقد روى لنا آباؤنا ما عاصروه من أواخر سنوات حكم الأتراك العثمانيين في القرن العشرين، و شاء نصيبي في الحياة أن أولد في بدايات تأسيس الحكم الملكي الذي ترعرعتُ معه وعايشت سنوات الحرب العالمية الثانية وما تبعها من تطوّرات كبرى، سياسية واجتماعية في العراق والمنطقة والعالم، وما تلاها من أحداث جسام في العراق بسقوط العهد الملكي وقيام الحكم الجمهوري الذي عايشته بتقلّباته العسكرية وكبواته، وذلك حتى عودة حكم البعث الثاني، وما صاحبه وتلاه من حروب وأهوال يواجهها العراق حتى هذه الساعة.

و من حسن حظّي أنني عايشت أيضاً عصر انطلاق الكومبيوتر والتطورات الهائلة التي صاحبته وأعقبته في مختلف العلوم والفنون، ثم عصر التقدم والتوسع العظيم في أنظمة الإتصالات. كما كان من نصيبي في الحياة أن أكمل الدراسة الجامعية (كلية الطب) وما بعد الجامعية للاختصاص خارج

العراق، ثم العمل طبيباً في الحكومة والشركات الأجنبية والعيادة الخاصّة في بلادي، لأنتقل بعدها للعمل في الأمم المتحدة (منظمة الصحة العالمية) ما يقارب الثلاثين عاما.

وقد افتتحتُ ذكرياتي، كما فعل الكثيرون، بالكتابة عن عائلتي. و أسهبتُ في الكتابة عن والدي بصورة خاصة لأنه كان في اعتقادي انساناً متميزاً في أخلاقه وعلمه ومكانته الاجتماعية، ولذلك كانت الاساءة اليه دون حق أو مبرّر من قبل سلطة غاشمة مثالاً صارخاً للتعسّف والاعتداء، ممّا دفعني الى شرح وقائع حياته ببعض التفصيل للتدليل على ذلك معبّراً، في الوقت نفسه، عن مشاعر الحب والعرفان التي أحفظها له.

كما لجأتُ في كتابتي الى رواية بعض القصص خارج سياق سير الحياة وأحداثها، متوخّيا منها الفائدة سواء في تسجيل وقائع محدّدة أو لدلالتها الانسانية أو السياسية والاجتماعية، على بساطتها. وآثرت في أكثر الحالات ذكر أسماء الأشخاص الذين يتعلّق بهم الحدث أو الرواية زيادة في التوثيق.

لقد شغل اهتمامي بالسياسة ونشاطي في صفوف الحركة الوطنية العراقية، في جانبها الشيوعي واليساري، حيّزاً هامّاً من حياتي في سن الشباب، أي منذ عام ١٩٤٤ عند انهائي الدراسة الثانوية حتى عام ١٩٦٣ بانتهاء انتمائي الى الحزب الشيوعي العراقي. تلك كانت سنوات حافلة بالنضال والايمان بالمبادئ و التضحية من أجل الشعب والوطن. فقد فصلت «لأسباب سياسية» من كلية الطب في العهد الملكي ثم من وظيفتي كطبيب مرّتين، الأولى في العهد الملكي والثانية عند الانقلاب البعثي الأوّل، وما لحق بذلك من اعتقال واضطهاد دام عشرة شهور تقريباً، وكان الأذى يزيدني فخراً وتصميماً.

وقد ذكرت جانبا من تفاصيل الأحداث السياسية التي مررت بها وشاركت فيها وأضفت الى ذلك بعض المراجعات والتعليقات على سياسات وأحداث،

أعترف بتحمّل جانبي من المسؤولية الجماعية عنها، عندما كنت أعمل في صفوف الحزب الشيوعي، رغم أنني لم أسهم في وضع تلك السياسات أو في إتّخاذ قرارات تنفيذها.

وإذ لا أشك في أنّ مراجعاتي وتعليقاتي وآرائي على الأحداث جاءت متأخّرة جداً، إلاّ أنني ذكرتها لعلاقتها المباشرة بأحداث لها أهميتها في تأريخ العراق الحديث. كما أن كثيرين غيري أبدوا وكتبوا قبلي آراءهم في هذا الشأن، وقام الحزب الشيوعي العراقي نفسه بالنقد الذاتي، تصحيحا لأخطاء تخص سياساته ومواقفه.

وقد يجد البعض في ما ذكرته من تفاصيل تتعلق بنشاطي الحزبي، وما الى ذلك، أمراً خارجا عن المألوف، ولكنني قصدت أن يتحسس القارئ وقائع حياتنا ونشاطنا على حقيقتها، بإيجابياتها وسلبياتها. علماً بأن ما يقارب السبعين عاما قد مرّت على تلك الأحداث ففقدت المعلومات قيمتها السرّية أوالأمنية، ويمكن اعتبارها الآن معلومات ذات طبيعة «تاريخية».

وفي هذا الصدد، أود التأكيد بأنني، رغم انتقادي اليوم لبعض السياسات والأفعال والشعارات، ووصولي بعد تجارب الأحداث والسنين الى قناعات سياسية مختلفة، فإنني لا أتنكّر لماضيي السياسي بحلوه ومرّه، بأمجاده وعيوبه، رغم أنني لم أعد أعتبره اليوم واقعا مُعاشاً بل صفحات طويت من تاريخ مضى.

وفي الوقت نفسه، فإنني ما زلت أفخر وأعتز بانتمائي ونشاطي الوطني في أيام شبابي، وقد اخترت ذلك اختياراً حرّاً نابعاً من شعوري الوطني وقناعاتي الفكرية، وسرت على ذلك الطريق ايماناً بواجب النضال من أجل حرية الشعب والوطن.

وأود بهذه المناسبة أن أؤكد مشاعر الإعتزاز والإحترام لكافة المناضلين

الوطنيين العراقيين العاملين من أجل حرية و تقدّم الشعب والوطن، شيوعيين وغير شيوعيين. وأن أحيّي ذكرى شهداء الوطن الأبرار جميعاً.

واليوم، أحسب أنّني قد تعلّمت واحتفظت من انتمائي الشيوعي «القديم» بأمرين ما زالا جزءاً من كياني وهما أولاً، التزام التحليل العلمي للحياة و التأريخ ولما يجري في العالم من أحداث، ورفض ما يخالف ذلك من تفاسير. وثانياً، الوقوف دوماً الى جانب العدالة الاجتماعية والدفاع عن حقوق الفقراء والمحرومين. ثم أضفت اليهما بُعداً ثالثاً أساسياً، بعد تجربتي القاسية في السياسة والحياة، وهو الحق في الحرية الشخصية والفكرية لجميع بني الإنسان كشرط أساسي للحياة الكريمة.

ثم تأكّد لي، متأخراً للأسف، أن هذه القناعات لا تقتصرعلى الشيوعيين دون غيرهم، فليس من الضروري أن تكون شيوعيا لتؤمن بالعلم والعدل والحرية.

من الناحية المهنية، لم أستطع بسبب حياتي السياسية المضطربة في العراق، أن أحظى بالإستقرار اللازم لممارسة مهنة الطب بصورة طبيعية متطورة. وتلك ضريبة العمل والنشاط السياسي الوطني التي دفعتها دون تردّد أو مِنّة.

ولكنني لم أستسلم لذلك الواقع بل سافرت الى الخارج للإختصاص في الصحة العامة وصحة الأطفال. ممّا ساعدني في العقود التالية من حياتي على تحقيق رغبتي في العمل في منظمة الصحة العالمية والتدرج في مواقعها من المستوى الإقليمي الى المستوى الدولي. وكان ذلك غاية ما أطمح الى تحقيقه مهنياً. ولعلني أستطيع بيان تفصيل ذلك في الجزء الثاني من هذه الذكريات.

إنّ حياتنا في العراق كانت في جوهرها، كما هو الأمر في بلاد كثيرة، صراعا

من أجل التقدم وتحقيق حياة أفضل. وقد كان علينا أن نقدم التضحيات من أجل ذلك، فقدمناها عن طيب خاطر لتجاوز الصعوبات والفشل.

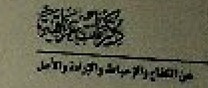
ولكن الوطنيين العراقيين، على اختلاف مشاريعهم، لم ينجحوا بعدُ، رغم جهودهم وتضحياتهم، في تحقيق آمالهم المشروعة. بل تدهورت حال الوطن من سيئ الى أسوأ، من الحكم العسكري الى الحزب الواحد والدكتاتورية الدموية ثم حكم الفساد والفوضى باسم الدين والطوائف والقوميات والعشائر.

لقد مرّ الكثيرون والكثيرات من أبناء وبنات وطني بما مررت به من مراحل النضال والعمل ثم الفشل الذي عاناه العراق في العقود الأخيرة من القرن العشرين، ولكنهم استطاعوا مواجهة ذلك بالتحدي والإرادة وبتجدد الأمل. وقد اختار أو اضطر الكثيرون منهم مثلي، على اختلاف توجهاتهم السياسية، الى البحث عن العمل والعيش خارج البلاد لتحقيق مرادهم في حياة منتجة حرّة كريمة. وقد كنا جميعا ومازلنا نتمسك بالأمل في انتصار شعب العراق على أسباب تخلفه وأزماته والوصول الى بر الأمان والتقدم.

ولا شك عندي أن شعبنا في العراق، كشعوب العالم الأخرى، سيتجاوز الفشل، عاجلا أم آجلا، بالإرادة والأمل والعمل، وسيبني بجهود أبنائه وطنا جديدا يقوم على قواعد العلم والحرية والعدالة. فذلك هو منطق التطور التاريخي والتقدم الإنساني.

• فاروق برتو

جنيف سويسرا-٢٠١٧



١ عائلتي

أبدأ هذه الذكريات بالحديث عن عائلتي الصغيرة التي تضم بالإضافة الى والدي ووالدتي واخوتي وأخواتي، عمّتي نجيبة وعائلتها، فذلك كان الوسط المباشر الذي نشأت فيه وتأثرت بأشخاصه وعشت لصيقا بهم فترات مهمّة من حياتي لعبت دورا هاماً في بناء كياني وشخصي. ولعل ذلك يرسم أيضاً صورة لنمط من أنماط حياة ومعيشة الأسرة العراقية المرفهة نوعاً في عراق أواسط القرن العشرين (١٩٢٥-١٩٦٥) تقريباً.

كما سيرد في مواضع أخرى من هذه الذكريات ذكر الأقارب الآخرين حسب سير الأحداث وعلاقتهم بها.

• والدي عبدالجليل برتو

كان لوالدي تأثير مباشر وكبير عليّ إذ كنت أكبر اخوتي فكان يصطحبني معه في مشاوير و مناسبات كثيرة ولا شك انه كان يحدثني كثيرا في مختلف الأمور وذلك لأنني كنت أحب تلك الصحبة وأوجّه له اسئلة كثيرة عن كل ما أشاهده وأمرّ به من أشخاص وأحداث. كنت في حداثتي أحبّه وأعجب

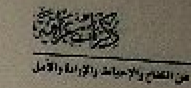
به كثيرا لشخصيته اللطيفة وذكائه وحبّه للدعابة والنكتة ولعنايته الدائمة بي. وهكذا فقد لعب والدي دورا رئيسيا في نشأتي وتكوين شخصيتي وكان يشجّعني دائما على الدراسة والتعلّم والمطالعة. وقد احتفظت له بهذا الحب الحقيقي وبالاحترام كأب وصديق حتى غيابه الأخير والأليم عنّا.

وُلد والدي عام ١٩٠٢ (١٣٢٠ هجريّة) في الديوانيّة كما سجّل ذلك هو بنفسه في مفكّرته الشخصية ولكن ليس هناك سجل رسمي بذلك، وأحسب أنّ والده كان موظفا في تلك المدينة عند ذاك.

جدّي لأبي هو حسن برتو، وحسبما أعلم فان والد حسن هو عثمان برتو الذي جاء الى العراق من تركيا للعمل ناظراً للأوقاف في بغداد حيث تزوج من إحدى بنات حبيب أغا قره بيير، التي ولدت له حسن برتو. وحبيب أغا كان من وجوه بغداد ومُلّاك الأراضي وله جامع في بغداد، قرب الأعظميّة، جرى دفنه فيه.

ومما جرى تداوله هو أنّ الجد الأكبر للعائلة، والد عثمان أو جدّه، كان تُركيّاً اسمه أو لقبه Pertev، ويقال إنه كان من مستشاري السلطان العثماني الذي أمر بإعدامه أمامه بالسّم. ويُذكر أن أصل العائلة من مدينة قونية أو ما حولها في تركيا وأنّ النسب يرتد الى الحاج بكتاش رجل الدين المشهور (عاش في القرن الرابع عشر الميلادي كما يذكر) وهو مؤسس الطريقة البكتاشية المعروفة في تركيا. وقد تحوّل الاسم الى برتو في العراق فكتبناه أنا وأخي أميل Partow بالحروف اللاتينية وكتبته أخواتنا بشرى وهناء Perto، وكتبه أخي عماد Purtow في جوازات سفرنا ووثائقنا الأجنبية.

وكانت لعثمان برتو زوجة أخرى في تركيا ولدت له ولداً آخر هو والد توفيق برتو. وكان توفيق برتو ضابطاً في الجيش العثماني وقد عاد الى العراق بعد الحرب العالمية الأولى وأصبح نائباً في البرلمان في العهد الملكي. وحسبما علمتُ



من والدي ووالدتي بطريقة "ضبابيّة" أي دون إفصاح وتأكيد صريح، فقد تزوّج عثمان برتو أيضاً من امرأة زنجية في بغداد، لا نعرف إسمها أو تأريخ زواجه منها، وربّما كانت تعمل أو تعيش في داره وأنجبت له ولداً إسمه عبّودي عاش دون تواصل حقيقي مع عائلتنا. وقد سررت كثيراً عندما زارني ذات مساء في عيادتي الخاصة ببغداد عام ١٩٦٩ حفيد عبّودي ليعرفني بنفسه وهو ابتسام نجم وكان يومذاك مديرا لفرع مصرف الرافدين في الكرّادة. كذلك سرّنا أن اتّصل بنا من أربيل قبل أعوام قليلة ابن ابتسام واسمه فراس ابتسام نجم ويعمل في القطاع المصرفي هناك.

أمّا والدة أبي، أي جدتي لأبي، فكانت امرأة كرديّة من السليمانية اسمها فاطمة. وقد علمنا من والدتي أنّها كانت فتاة يتيمة توفّي معظم أفراد عائلتها بالكوليرا عند انتشار الوباء في السليمانية فانتقلت الى بغداد بمساعدة الأقارب والأصدقاء. ولا نعلم إن كان لها أقارب في السليمانية التي تركتها نهائياً منذ الصغر. وقد أنجبتْ لحسن برتو إبنة هي عمّتي نجيبة و والدي، وكانت نجيبة تكبر والدي بتسع سنوات.

توفي جدي حسن برتو قبل ولادتي بثلاث أو أربع سنوات، أمّا جدّتي فاطمة فكان آخرعهدي بها وأنا في حوالي السنة السابعة أو الثامنة من عمري، إذ أتذكر أنها جاءت لزيارتنا في دارنا في محلة الفرسي في البصرة وسكنت في غرفة منفردة في أعلى الدار. وكنت أصعد إليها وأبقى معها قليلا وتعطيني بعض الحلوى أو ما أشبه. و أتذكّر أنها كانت صغيرة الجسم نحيفة ووجهها صغير فيه خطوط (تجاعيد) كثيرة، وكانت تُغطي شعرها بفوطة سوداء. ولم تكن تنزل من غرفتها لمجالستنا الاّ نادراً، بل كانت منعزلة عادةً وأحسب أن علاقتها مع أمّي لم تكن ودّية كما يحصل كثيرا بين الزوجة وأم الزوج (مرة العم). وحسبما علمت أنها كانت تزورنا مرّة في السنة لبضعة أسابيع.

وبعد سنوات، وكنّا نسكن دارنا قرب محاكم البصرة رأينا والدي ذات مساء يجهّز حقيبة سفره فسألناه، والدتي وأنا، عمّا يفعل فقال إنه مسافر حالاً إلى الديوانية حيث إنّ والدته قد توفيت، وأرانا برقية وردت من أحد أصدقائه هناك ينبئه بذلك. وقد تم دفنها هناك، وأحسب أن ذلك كان في عام ١٩٣٦ أو ١٩٣٧.

كان جدّي حسن برتو موظفا في الحكومة العثمانية وتنقّل بين محافظات البصرة (الفاو) و الديوانية والعمارة بوظيفة مدير ناحية، وهي أصغر وحدة إدارية يتبعها عدد من القرى كما تتبع هي بدورها الوحدة الإدارية الأكبر منها و التي تُسمّى "القضاء" الذي يتبع بدوره "اللواء" أو "المحافظة". وعلى ما نعلم فإنّه كان صعب المراس "يصرف ما في الجيب وينتظر ما في الغيب" وقد قال عنه، لي ولشقيقتي بشرى، المرحوم مزاحم الباجه جي رئيس الوزراء العراقي السابق ووالد الدكتور عدنان الباجه جي، إذ التقانا ذات يوم في جنيف، أنّ حسن برتو كان "مُشاغِباً" بعكس والدي الذي وصفه بالطيبة والمسالمة. وعلى العكس من حسن برتو كانت زوجته فاطمة (جدّتي) إمرأة متديّنة مُحافظة اختارت أن تسكن مدينة الديوانية بعد طلاقها منه وتعيش حياة بسيطة.

وبعد طلاق والديه بقي والدي مع أبيه يُصاحبه حيث ينتقل من مدينة إلى أخرى في جنوب العراق، وقد إستقرّ أبي عند شقيقته و زوجها صبري أفندي بضع سنوات لإكمال دراسة المرحلة الابتدائية والمتوسطة، ولكنّه لم يُكمل الدراسة الثانوية هناك، وذلك بسبب "سقوط البصرة" واحتلالها من قبل الجيش البريطاني أبّان الحرب العالمية الأولى.

وقد غادر والدي البصرة الى بغداد، ثم عاد اليها بعد استقرارالأوضاع فيها ودرس إرسال التلغراف بطريقة Morse ثم عمل موظفا في دائرة بريد

البصرة، وقد أخبرني أنّ رئيسه كان بريطانياً. لم يستمر والدي طويلا في تلك الوظيفة وانتقل للدراسة والعمل في بغداد وحصل على الشهادة الثانوية أو ما يعادلها قبيل التحاقه بكليّة الحقوق.

وحسبما أخبرني والدي فان من أصدقاء شبابه الأول المقربين في البصرة كان عبدالجبّار إسماعيل الذي أصبح مديرا لبريد البصرة وخيري عبدالرحمن الذي أصبح مديراً عاماً للطابو (دائرة تسجيل الملكية) في بغداد. لقد عرفتُ كلاً من عبدالجبّار وخيري جيداً إذ ظلاّ على علاقة وثيقة بوالدي وتوفّيا بعده. وقد بقي عبدالجبار في البصرة حتى مات، أمّا خيري فقد انتقل إلى بغداد وظلّ يزور والدي حتى وفاته، في دارنا في المنصور. ويبدو أنّ صداقتهم كانت حميمة ومن النوع النادر تسودها الدعابة و الشتائم الخفيفة المتبادلة وذكريات الإفلاس و"الشقاوة" أيّام الشباب.

إلتحق والدي بكلية الحقوق عام ١٩٢١ وتخرّج منها عام ١٩٢٥. وقد عمل، وهو طالب في الحقوق، كاتباً في وزارة المعارف (التربية) ثم رُقّي الى وظيفة رئيس كتّاب ممّا سهّل له سُبل العيش والدراسة في بغداد. وكان مدير معارف بغداد عند ذاك هو يوسف عزالدين إبراهيم الذي أصبح صديقاً ودوداً له. وقد إستُوزر يوسف إبراهيم بعد ذلك في وزارة حكمت سليمان التي جاء بها انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦، وهو من أصدقاء كامل الجادرجي.

ومن الطرائف التي رواها والدي أنّ الشاعر معروف الرصافي كان يزورهم بين الحين والآخر في مكتبهم في الوزارة، وذات يوم وهو يزورهم طلب مُستشار الوزارة البريطاني من والدي بعض المعلومات تلفونياً فشرح والدي الأمر له بلغته الإنكليزية الركيكة (المكسّرة، كما يقال في العراق) فما كان من الرصافي بعد انتهاء المكالمة إلاّ وعلّق على ذلك قائلا: هذا غير إنكليزي يا عبدالجليل أفندي. لقد فهمتُه كلّه وأنا لا أعرف ولا كلمة إنكليزي.

في كليّة الحقوق كان أقرب أصدقاء والدي إلى نفسه يوسف ضياء، وكانا يذاكران دروسهما معاً واستمرت هذه الصداقة حتى وفاة يوسف الذي مات قبل سن الستين على ما أعلم، وكان قد عُيّن محافظاً ثم ترك الوظيفة وامتهن المحاماة في بغداد حتى وفاته.

و من دورة والدي الدراسية في كلية الحقوق صالح جبر (رئيس الوزراء الأسبق) و سعد صالح (السياسي ووزير الداخلية الأسبق) اللذان كانا صديقين متلازمين جداً أيام الدراسة ثم أصبحا خصمين لدودين في العمل السياسي بعدئذ! و من نفس الدورة كان جعفر حمندي (الوزير سابقاً) ومنير القاضي (عميد كلية الحقوق والوزير سابقًا). وكان من أساتذة الكلية ومحاضريها السادة يوسف العطا ورشيد عالي الكيلاني وداود سمرة (عضومحكمة التمييز سابقاً) ونشأة السنوي (أمين العاصمة الأسبق).

كان عدد طلاب كلية الحقوق قليلا، وهي أوّل كلية إفتُتحتْ في العراق. ولذلك يمكن القول أنّهم كانوا زُبدة متعلّمي البلد في حينه. وقد روى لي والدي أن كليّتهم كانت تقع على طريق البلاط الملكي، وعند وقوع إحدى الأزمات السياسية في البلاد كان الملك فيصل الأوّل يمرّ بسيّارته أمامهم فيُحيّي الطلاب بالإشارة ولا يردّون له التحية احتجاجاً على سياسته.

تقاعد جدّي حسن برتو في تلك الفترة من الزمن وانتقل للعيش في بغداد مع والدي. ثم أخذت صحة جدّي بالتدهور وكانت تلك سنوات شاقّة، إذ كان والدي موظفا وطالبا في الكلية في نفس الوقت وكان عليه أيضا أن يقوم برعاية والده والعناية بغذائه وصحته. وقد أخبرني أنّ والده توفي في ليلة امتحانه في السنة النهائية من كلية الحقوق، صيف عام ١٩٢٥، فسهر تلك الليلة لإعداد مراسم الدفن الذي تمّ في فجر اليوم التالي (يوم الامتحان) ثم توجّه بعد الدفن رأسا إلى الكلية لأداء الامتحان! وبرغم تلك الصعوبات والذكريات

التي لا تخلو من المرارة أحسب أن والدي كان مُتعلقا بأبيه مُحبّاً له حيث أنّه صاحبه وظلّ لصيقا به منفردين معاً لسنوات عديدة من طفولته وشبابه.

وأتذكّر أنّ كانت لجدّي حسن برتو صورة فوتوغرافية يبدو فيها واقفاً مُرتديا سترة (جاكيت) طويلة تتدلّى فوق البنطلون حتى الركبتين تقريبا. ولم يكن الجاكيت والبنطلون مكويّين جيداً، كما كان يضع عل رأسه الفينة (الطربوش) ويحمل بيده عصا غليظة طويلة، لعلها من باب الوجاهة؛ وكان عابساً لا يبدو عليه الانشراح. وقد قام والدي بتكبير تلك الصورة عند أحد المصوّرين إلى حجم يقارب المتر طولاً ونصفه عرضاً، ثم علّقها عند السلّم الكبير في دارنا في البصرة. وحدث أن تساءل أحد أصدقاء والدي الظرفاء عند زيارته لنا موجّها كلامه إلى أبي: وِلكُمْ هذا منو؟ جان فالجان ؟ وأحسب أنّ فلم البؤساء عن قصة فيكتور هوغو كان قد عرض في البصرة في تلك الأيام.

وفي تلك السنين، أي أوائل العشرينات، توطّدت علاقة والدي بمُعزّز إبنة توفيق برتو (ابن عم والدي) التي كانت معلّمة ثم مديرة لمدرسة البنات في بغداد. والمعروف أن العلاقة تحوّلت إلى حُب كان من المنتظر أن ينتهي بالزواج، ولا أعلم السبب في عدولهما عن ذلك. ولعل السبب هو أنّ مُعزّز كانت فتاة متحررة جريئة وطموحة تعلّمت وعاشت في اسطنبول قبل مجيئها إلى بغداد، وكانت تخالط رجال الحكم وتنشط اجتماعيا وسياسيا فكان من الصعب على والدي إحتمال ذلك. أو ربّما إنها كانت ترغب في العيش في اسطنبول أو بيروت فلم يستطع والدي قبول ذلك أيضا. وانتهت تلك العلاقة بسفرها إلى بيروت وزواجها هناك. وقد استمرّت الصداقة والتواصل بالمراسلة بينهما رغم ذلك.

تزوج أبي من أمّي، حُرّية مصطفى محمد أمين المدرس (وكان إخوتها

ينادونها حورية) عام ١٩٢٣ وهو في أواخر سني دراسته في كلية الحقوق. وكان عمر أمّي لا يتجاوز خمس عشرة سنة فهو يكبرها بما يقارب العشر سنوات. وقد سكن أبي قبل زواجه منها وحتى تخرّجه من كلية الحقوق في دار والدها الملاّ مصطفى المدرس أو مصطفى أفندي كما كان البعض يسمّيه، إذ كان على قرابة عائلية مع والدتها، فهي وجدّي حسن برتو أبناء الخالة و أحفاد حبيب أغا قره بيبر.

إنتقل والدي مُصطحباً زوجته إلى البصرة عام ١٩٢٥ للعمل في المحاماة. وقد روى لي أنّ الحكومة كانت بحاجة ماسّة في ذلك الوقت إلى الموظفين المتعلّمين، وخاصة خريجي كلية الحقوق، فكانت ترسل لهم الرسائل والوسطاء ليُغرونهم بالعمل الحكومي. وقد عُرض على والدي حال تخرّجه العمل كمُدير ناحية في وزارة الداخلية أو كمُفتّش مالي في وزارة الماليّة، ولكنه رفض تلك العروض و آثر العمل محامياً في البصرة لعلاقته الوطيدة بها وبأهلها ولفرص العمل المتاحة فيها.

في البصرة، إلتحق والدي أوّل الأمر بمكتب محاماة محمد زكي البصري، المحامي المرموق والشخصية النافذة فيها، والذي أصبح نائباً عن البصرة و وزيراً للعدل في وزارة ياسين الهاشمي التي أسقطها انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦. وأعتقد أنّ تلك كانت نهاية حياة محمد زكي السياسية اذ توفي بعد ذلك بسنوات قليلة. و محمد زكي هو الأخ الأكبر للشخصية السياسية المعروفة عبدالوهاب محمود الذي أصبح لاحقاً وزيراً ثم نقيبا للمحامين. وكان عبدالوهاب قد التحق أيضا للعمل محاميا في مكتب أخيه محمد زكي و زامل والدي فيه، وهو أصغر من والدي سناً ببضع سنوات وتخرج بعده من كلية الحقوق. لا أتذكّر محمد زكي جيداً ولكنني أتذكر إنني كنت أذهب إلى دارهم في طفولتي وكانت له أخت شابّة تُلاعبني وترعاني كثيراً.

في عام ١٩٢٧ قرّر والدي أنْ يستقل بالعمل محاميا في مكتب خاص به واستمرّ على مزاولة مهنة المحاماة ما يقرب من عشرين عاماً. و في هذا المجال أتذكّر قصصاً طريفة رواها لنا والدي عن بعض محامي البصرة في تلك الأيام.

- عُرف عن جارنا المحامي السيد عبدالكريم السامرائي، والد السياسي المعروف فائق السامرائي، أنّه كان لاذعاً في انتقاد الآخرين، و كان والدي يستأنس بإثارته لمثل ذلك أحياناً. وذات يوم قاما معاً بزيارة المحامي إ.ن.، وهو من شيوخ المحامين آنئذ، فلاحظ والدي وهما بانتظاره في مكتبه، خُلُو المكتب من الكُتب فتساءل مُستفزاً السكرتير، وهو شقيق ذلك المحامي : أشو ماكو بالمكتب ولا كتاب؟ فردّ هذا مُتحدّياً: الأستاذ ما يحتاج كُتب، الأستاذ بالعه للعلم! فما كان من السيد عبدالكريم إلاّ أن يعلّق مُتسائلاً : إفتهمنا بالعه للعلم، بس بعد كل هالسنين يصير ما خراه؟

- كان المحامي س. ف. يتمادى في إنتقاد «الشباب» من المحامين وأفراد العائلة والمعارف. وكان هؤلاء تُزعجهم نصائح الأستاذ و يستثقلون ظلّه، فكانوا يبادرون، حال رؤيته قادماً نحوهم، بتلاوة الآية القرآنية : «إذا زُلزلت الأرض زلزالها وأخرجت الأرض أثقالها» إنذاراً بوصوله والتهيؤ لأثقاله.

- أمّا المحامي الحاج م. و. فكان يقول لمُوكله بعد أن يقبض منه مُقدّم الأتعاب: انت هسّه عاد روح نام! (مُطمئناً إيّاه بأنّ الدعوى صارت مضمونة لصالحه).

- كذلك أتذكّر الميرزا محمد خان بهادر، الذي عُرف بعد ذلك باسم المحامي محمد أحمد، وهو من أصل إيراني و كان صديقا مُحبّا لوالدي. ويقال أنّه بدأ كاتباً أو مترجماً في الجيش البريطاني ودخل معهم البصرة عند احتلالها في الحرب العالمية الأولى ثم إمتهن المحاماة فيها حتى وفاته في

أواخر الستينات أو أوائل السبعينات.

كان الميرزا محمد، وأنا بعد طفلاً، يمتلك دارا جميلة تقع على شط العرب ويعيش حياة مُرفهة لا شك إنها تعود لوكالاته عن الشركات الأجنبية وما تُدرّه عليه من دخل محترم. وقد ذهبتُ بصحبة والدي أكثر من مرة لتناول طعام الغداء في داره التي أدهشني حُسن نظامها وجمال أثاثها وتقديم الطعام على طريقة الـcourses من قبل سُفرجي مُختص بذلك! كما تمتعت لأول مرّة في حياتي عنده بحلو "كريم كراميل" اللذيذ.

كانت للميرزا محمد آنئذ مكتبة كبيرة وكان يفخر باقتناء الكتب الإنكليزية الهامّة والحديثة، و كان مُلحداً كثير الانتقاد للأديان. وقد روى لنا مرّة إنّ أحد شيوخ العشائر كان يوماً في زيارته وأخذ يسبّ الكافرين ومُخرّبي أفكار الناس بأحاديث الكفر. وضرب لذلك مثلا بالكافر داروين قائلا: هل يمكن يا ميرزا محمد أن تُصدّق أن البني آدم أصله قرد؟ فما كان من الميرزا إلا أن قام حالاً وجاء بمرآة وقال للشيخ بلكنته الفارسية الطريفة: تفزّلوا أفندم، أنزُروا إلى سورة جنابكم أفندم.

كان والدي محاميا ناجحا ذا سمعة طيبة حائزا على احترام وإعجاب زملائه المحامين والقضاة ومعروفا بسعة معارفه القانونية والحقوقية، كما كان انسانا ذكيّا ظريفا حلو المعشر له علاقات اجتماعية واسعة في مدينة البصرة وما جاورها. وهو مُتفتّح فكرياً مُعجب بكل ما هو جديد ومُفيد من الفتوحات العلمية والتطوّرات السياسية والاجتماعية في العالم ويمكن تصنيفه فكريّا وسياسيا ضمن "يسار الوسط". ولكنّه لم يكن ميّالا كثيرا الى دخول معترك السياسة العراقية رغم علاقات الصداقة التي قرّبته الى العديد من السياسيين.

وقد أوشك أن يُنتخب عضواً في المجلس النيابي في الانتخابات التي أجرتها

في عام ١٩٢٧ قرّر والدي أنْ يستقل بالعمل محاميا في مكتب خاص به واستمرّ على مزاولة مهنة المحاماة ما يقرب من عشرين عاماً. و في هذا المجال أتذكّر قصصاً طريفة رواها لنا والدي عن بعض محامي البصرة في تلك الأيام.

- عُرف عن جارنا المحامي السيد عبدالكريم السامرائي، والد السياسي المعروف فائق السامرائي، أنّه كان لاذعاً في انتقاد الآخرين، و كان والدي يستأنس بإثارته لمثل ذلك أحياناً. وذات يوم قاما معاً بزيارة المحامي إ.ن.، وهو من شيوخ المحامين آنئذ، فلاحظ والدي وهما بانتظاره في مكتبه، خُلُوّ المكتب من الكُتب فتساءل مُستفزاً السكرتير، وهو شقيق ذلك المحامي: أشو ماكو بالمكتب ولا كتاب؟ فردّ هذا مُتحدّياً: الأستاذ ما يحتاج كُتب، الأستاذ بالعه للعلم! فما كان من السيد عبدالكريم إلاّ أن يعلّق مُتسائلاً: إفتهمنا بالعه للعلم، بس بعد كل هالسنين يصير ما خراه؟

- كان المحامي س. ف. يتمادى في إنتقاد «الشباب» من المحامين وأفراد العائلة والمعارف، وكان هؤلاء تُزعجهم نصائح الأستاذ و يستثقلون ظلّه، فكانوا يبادرون، حال رؤيته قادماً نحوهم، بتلاوة الآية القرآنية: «إذا زُلزِلت الأرض زِلزالها وأخرجت الأرض أثقالها» إنذاراً بوصوله والتهيؤ لأثقاله.

- أمّا المحامي الحاج م. و. فكان يقول لمُوكله بعد أن يقبض منه مُقدّم الأتعاب: انت هسّه عاد روح نام! (مُطمئناً إيّاه بأنّ الدعوى صارت مضمونة لصالحه).

- كذلك أتذكّر الميرزا محمد خان بهادر، الذي عُرف بعد ذلك باسم المحامي محمد أحمد، وهو من أصل إيراني و كان صديقا مُحبّا لوالدي. ويقال أنّه بدأ كاتباً أو مترجماً في الجيش البريطاني ودخل معهم البصرة عند احتلالها في الحرب العالمية الأولى ثم إمتهن المحاماة فيها حتى وفاته في

أواخر الستينات أو أوائل السبعينات.

كان الميرزا محمد، وأنا بعد طفلاً، يمتلك دارا جميلة تقع على شط العرب ويعيش حياة مُرفّهة لا شك إنها تعود لوكالاته عن الشركات الأجنبية وما تُدرّه عليه من دخل محترم. وقد ذهبتُ بصحبة والدي أكثر من مرة لتناول طعام الغداء في داره التي أدهشتني حُسن نظامها وجمال أثاثها وتقديم الطعام على طريقة الـcourses من قبل سُفرجي مُختص بذلك! كما تمتعت لأول مرّة في حياتي عنده بحلو "كريم كراميل" اللذيذ.

كانت للميرزا محمد آنئذ مكتبة كبيرة وكان يفخر باقتناء الكتب الإنكليزية الهامّة والحديثة، و كان مُلحداً كثير الانتقاد للأديان. وقد روى لنا مرّة إنّ أحد شيوخ العشائر كان يوماً في زيارته وأخذ يسبّ الكافرين ومُخرّبي أفكار الناس بأحاديث الكفر. وضرب لذلك مثلا بالكافر داروين قائلا: هل يمكن يا ميرزا محمد أن تُصدّق أن البني آدم أصله قرد؟ فما كان من الميرزا إلا أن قام حالاً وجاء بمرآة وقال للشيخ بلكنته الفارسية الطريفة: تفزّلوا أفندم، أنزُروا إلى سورة جنابكم أفندم.

كان والدي محاميا ناجحا ذا سمعة طيبة حائزا على احترام وإعجاب زملائه المحامين والقضاة ومعروفا بسعة معارفه القانونية والحقوقية، كما كان انسانا ذكيّا ظريفا حلو المعشر له علاقات اجتماعية واسعة في مدينة البصرة وما جاورها. وهو مُتفتّح فكرياً مُعجب بكل ما هو جديد ومُفيد من الفتوحات العلمية والتطوّرات السياسية والاجتماعية في العالم ويمكن تصنيفه فكريّا وسياسيا ضمن "يسار الوسط". ولكنّه لم يكن ميّالا كثيرا الى دخول معترك السياسة العراقية رغم علاقات الصداقة التي قرّبته الى العديد من السياسيين.

وقد أوشك أن يُنتخب عضواً في المجلس النيابي في الانتخابات التي أجرتها

حكومة حكمت سليمان/بكر صدقي وكانت انتخابات غير مباشرة على درجتين تتحكم السلطة المركزية عادةً بنتائجها عن طريق السيطرة على المُنتخَبين الثانويين الذين يقترعون لانتخاب النوّاب في المرحلة الثانية.

وتمّ ترشيح والدي من قبل بعض أعضاء حركة "الشعبية" في البصرة، التي كان يتزعمها جعفر أبو التمن وكامل الجادرجي وكانا وزيرين في الحكومة، ومن أعضاء الحركة في البصرة آنذاك عزيز شريف الذي كان محاميا وصديقا لوالدي. ولكن الحكومة المركزية فضّلت في آخر الأمر اختيار مُرشح مُنافس هو السيد غالي الزويد من أنصار الجادرجي المقرّبين و المتحمسين، وأوعزت لأنصارها من المنتخبين الثانويين بانتخابه. ولعل ذلك كان سببا في عزوف والدي عن العمل السياسي، كما أنّه كان بطبيعته يُؤثر العمل في المحاماة والقضاء على أي شيئ آخر.

وفي أواخرعشرينات/ أوائل ثلاثينات القرن الماضي، أصدر والدي وعدد من زملائه المهتمّين بقضايا الفكر في البصرة مجلّة شهرية بإسم "الثقافة" شارك في ادارتها وتحريرها المحامي سلمان الشوّاف ووالدي وآخرون. وكانت المجلّة غنيّة بالمقالات والبحوث الفكريّة والعلميّة والأدبيّة تُرجم بعضها عن الانجليزية والتركيّة. ولعلّ ذلك كان من بوادر بزوغ شمس النهضة الفكرية الوطنية بهمّة المثقفين من شباب العراق يومذاك.

عائليا، كان والدي كثير الاهتمام بزوجته وأبنائه وبناته فحرص على تعليم وتثقيف والدتي التي لم تُتم الدراسة الابتدائية وجاء لها بمعلّمين، من أجل ذلك وكان يُزوّدها بمختلف أنواع المجلات المصرية والأجنبية فضلا على ما تيسّر من المجلات العراقية، وأتاح لها تعلّم العزف على العود. وكان يصطحبها بانتظام الى دور السينما القليلة في البصرة وأتذكّر إنهما كانا يصطحباني واخوتي معهما الى السينما في ثلاثينات وأربعينات القرن الماضي.

أمّا بالنسبة لي واخوتي وأخواتي فقد كان أباً بارّاً حريصاً على تعليمنا فأدخلنا روضة الأطفال لدى راهبات البصرة قبل الدراسة الابتدائية، وكان هو ووالدتي يعتنيان كثيرا بصحّتنا و تغذيتنا ويرشداننا الى الاهتمام بدراستنا ويُهيئان لنا كتب ومجلاّت الأطفال ويشعروننا بالعطف والمحبّة والتشجيع. وأحسب أنهما قد أفلحا في تنشئتنا ولم تواجههما الصعوبات الاّ في حالة أخي أميل الذي كان طفلاً صعب المراس ولم تكن لهما المعرفة السايكولوجية الكافية لمعالجة طباعه.

إختير أبي عضواً في المجلس البلدي لمدينة البصرة في أواخر الثلاثينات، واستمر في العمل في المجلس سنوات قليلة بالاضافة الى عمله الأساسي في المحاماة. ثم عُهد اليه، عند تقاعد رئيس البلدية، بإشغال المنصب وكالة، وبعد ذلك ألحّ عليه متصرف (محافظ) البصرة عبدالحميد عبدالمجيد لتعيينه رئيسا أصيلاً للبلدية. وأتذكّر أنه كان متردّدا في قبول ذلك ولكنه رضي في النهاية وعُيّن رئيسا لبلدية البصرة عام ١٩٤٢. فعمل بجد ونشاط لتحسين الخدمات في المدينة رغم شحّة الميزانية التي أعاقت تنفيذ مشاريع كان يأمل تنفيذها.

في تلك الأثناء زار البصرة وزير العدلية (العدل) داود الحيدري الذي إلتقى والدي في احدى المناسبات وأقنعه بالانتقال للعمل في وزارة العدل حيث يمكن الاستفادة من قدراته الحقوقية والقانونية ليصبح قاضيا ناجحا. ويبدو أنّ والدي قد اقتنع بذلك وتمّ تعيينه في عام ١٩٤٢ رئيساً لتسوية حقوق أراضي الدولة في لواء (محافظة) الديوانية حيث تفاقمت مشاكل ملكية الأراضي. وقد ثابرعلى القيام بعمله بنشاط مشهود وأنجز البتّ في قضايا مُعقّدة ونزاعات كانت مُستفحلة ممّا وطّد سمعته كموظف أمين ذي كفاءة عالية.

كنتُ عندئذ في الصف المنتهي في الاعدادية المركزية وأسكن مع جدّي

لأمّي وعائلته في بغداد. ولذلك فإنّ ذكرياتي عن أهلي وحياتهم في الديوانية تقتصر على زياراتي لهم في مواسم العطل المدرسية. وممّا أتذكّره، الدار الجميلة المُطلّة على نهر الفرات التي استأجرها والدي من تاجر يهودي معروف في المدينة اسمه الياهو خلاصجي. كانت الدار على طراز البيوت التي بناها البريطانيون لسكن كبار موظفيهم في دوائر السكك الحديدية والموانيء، وذلك على الطراز الأوروبي، وكان بناؤها يمتاز بالمحافظة على درجات حرارة معتدلة صيفاً وشتاءً، فكانت الدار مريحة وجميلة في آن.

وأتذكّر أنني كنت بصحبة والدي ذات يوم شتائي شديد البرودة نسير في شارع الرشيد وكنت أرتجف قليلا لشدّة البرد، فلاحظ هو ذلك وقال لي بلطف : أتريد أن تذهب الى محل قريب لتشرب قليلا من الكونياك يُبعد عنك الشعور بالبرد؟ استغربتُ كثيرا لذلك ورفضت خجلا منه لكنني شعرت بالزهو أن أبي يعاملني كصديق وكرجل وأنا بعد ابن السابعة عشرة من العمر. وبالمناسبة، لم يكن والدي يحتسي من الخمر إلاّ قدحا من البيرة في مناسبات نادرة جدا، كما لم يكن من المدخّنين.

فوجئنا ذات يوم بمجئ والدي الى بغداد دون إشعار سابق، فأخبرنا انه جاء تلبية لطلب رئيس الوزراء الذي إستدعاه لمقابلته. وبعد ساعات عاد من المقابلة وأخبرنا أن رئيس الوزراء حمدي الباججي طلب منه الانتقال للعمل رئيسا لمشروع أراضي الدجيلة في لواء (محافظة) الكوت جنوب بغداد، قائلا إنّه قرر اختياره بناء على نصيحة وزير المالية صالح جبر الذي امتدحه كثيراً وأشاد بكفاءته ونزاهته. درس صالح جبر في صف واحد مع والدي في كلية الحقوق ثم أصبح متصرفا (محافظا) للبصرة عندما كان والدي رئيسا لبلديّتها فكان يعرفه جيدا وعلى علاقة طيبة معه.

كان رئيس الوزراء مُهتمّاً جداً بتنفيذ مشروع الدجيلة الذي يهدف الى

توزيع أراضٍ حكومية صالحة للزراعة على الفلاحين وكان هو ذاته يمتلك أراضٍ زراعية واسعة ويهتم بشؤون الأراضي والزراعة إهتماما كبيراً فكان المشروع، على ما يبدو، طفله المُدلّل. لم يستطع والدي الاعتذار عن قبول الوظيفة الجديدة إزاء حماس رئيس الوزراء واهتمامه فقبل العرض ولكنني أعتقد أنّه كان في الحقيقة يُفضّل العمل في السلك القضائي.

إفتُتِح المكتب الرئيسي للمشروع في بغداد عام ١٩٤٤ فانتقل والدي إليها واستأجر داراً للعائلة في الكرّادة فعدتُ الى السكن مع عائلتي، وبدأت دوامي في كلّية الطب عند ذاك كما وُلدتْ أختي عوالي في تلك الدار عام ١٩٤٥.

شرع والدي مع عدد من الموظفين في وضع نظام للعمل في المشروع يقوم على توزيع الأراضي على الفلاحين حسب شروط مُحدّدة وتأسيس الخدمات الأساسية اللازمة في المنطقة. وكان من المقرر أن تنتقل إدارة المشروع الى الدجيلة عند ذاك، ولكن حصل خلاف بين رئيس الوزراء ووالدي حول هذا الموضوع ممّا أدّى الى إستقالته من رئاسة المشروع بعد فترة عام واحد تقريبا من العمل فيه.

بعد استقالة والدي من مشروع الدجيلة تمّ تعيينه عضواً في محكمة إستئناف البصرة عام ١٩٤٦. ثم استقالت وزارة حمدي الباججي بعد شهور وخلفتها وزارة رأسَها نوري السعيد فنُقل والدي الى بغداد مُفتشاً إداريا في وزارة الداخلية. وفي عام ١٩٤٧ تمّ تعيين والدي متصرّفا (محافظا) للواء كركوك فانتقلت العائلة مَعه وعُدتُ للسكن في دار جدّي في محلّة القراغول، الواقعة خلف جامع الحيدرخانة ببغداد، ومتابعة دراستي في الصف الثاني في كلية الطب، وكنتُ أقضي العُطل الدراسية مع عائلتي في كركوك.

تعد وظيفة المحافظ وظيفة سياسية وإدارية في آن، وهو الممثل الأعلى للدولة والحكومة في محافظته. ومع أنّ ارتباطه الوظيفي المباشر هو بوزير

الداخلية في العاصمة بغداد، إلاّ أنّ رئيس الوزراء و البلاط الملكي (الوصي على العرش) كانا يتصلان به مباشرة أحيانا، اذا ما شاءا ذلك.

وتقوم الحكومة المركزية في بغداد بتعيين المحافظ ولا يتم إنتخابه محليًا من قبل مواطني المحافظة. ولذلك يُشترط فيه أن يلتزم بسياسة الحكومة و يُنفّذها ويدافع عنها. ولا أحسب أنّ والدي كان على قناعة حقيقية بسياسة الحكومة القائمة ولكنّه كان مُلزَما باتّباعها وتنفيذها. ولعلّه كان يعاني بسبب ذلك، فهو ينظر الى الأمور بمنظار القاضي لا بمنظار الشرطي أو المسؤول عن الأمن، وإن كان ذلك قد أصبح من مسؤولياته الرئيسية.

وقد حدث أن توترت العلاقة بيننا لأيّام قليلة أبّان زيارتي لكركوك في العطلة الصيفية، وكنتُ ومازلتُ آسفاً لذلك. إذ أتذكر على سبيل المثال أنّ والدي استلم ذات يوم طلباً من وزارة الداخلية في بغداد باتّخاذ الاجراءات الأمنية اللازمة لمرور قافلة من السيارات الحكومية بمحافظة كركوك في طريقها الى السليمانية وهي تنقل جثامين الضباط الأكراد الأربعة (المقدّم عزّت عزيز ورفاقه) الذين أعدِموا في بغداد بسبب التحاقهم بثورة الملا مصطفى البارزاني، ليتم دفنها في كردستان. فتكلّم مع مديرشرطة كركوك تلفونيا يُعلمه برسالة بغداد ويطلب اليه اتّخاذ ما يلزم لضمان مرور القافلة بسلام. وكنتُ عندئذ جالسا في الدار أستمع الى الحديث، وما أن أنهى والدي حديثه حتى انطلقتُ في شتم الحكومة والاستعمار وجرائمهم المشينة! إنصرف والدي دون أنْ يرد عليّ بشيّ. وإنني إذ أشعر اليوم بالأسف وبعض الحزن لما سبّبته له من إزعاج وإحراج ومشاكل، أستطيع التأكيد بأنّه لم يَمتدِح يوماً سياسة الحكم الملكي وقادته، ولم يدافع عنه أمامنا (أنا ثم شقيقتي بشرى) أبداً أو يُسفّه آراءنا في مهاجمته، وإنْ لم يشجّعنا أو يُبدي تأييداً لما نقول أو نفعل ضدّ النظام. كما لم يُعنّفني مطلقاً بسبب مواقفي السياسية التي ألحقتْ

به الضرر، فقد كان يعلم مواطن السوء والضعف في ذلك النظام جيداً وكان يحرص على حمايتنا من أذاه.

ممّا أتذكّر أيضاً أنّ والدي كان بحُكم موقعه الوظيفي يتبادل الدعوات والزيارت مع كبار موظفي الدولة والشخصيّات الاجتماعية الهامّة في المدينة من عراقيين وأجانب. وحدث أثناء وجودي في كركوك أن دعا والدي مدير شركة النفط البريطاني وزوجته الى العشاء في الدار ردّا لدعوتهما له قبل أسابيع. ويبدو أنّ مدير الشركة كان قد علِم من والدي أنّ له ولداً يدرس الطب في بغداد ويتكلّم الانكليزية فأبدى رغبته في التعرّف عليّ في مناسبة مقبلة. وعندما أخبرني والدي برغبته أن أحضر دعوة العشاء رفضتُ ذلك (بأباءٍ وشمَم!) مُعربا عن رفضي الترحيب برجل من رجال الاستعمار! غضب والدي لردّي وشعر بالاحراج أزاء الضيف و زوجته الذين كان قد سبق و أخبرهما بوجودي في كركوك، ولكنني أصررت على موقفي المتشدد، وربّما الطفولي. قاطعني والدي عدة أيّام لم يوجّه لي الكلام فيها حتّى استجبتُ لرجاء والدتي بحضور الدعوة إكراماً له.

جلستُ الى جانب مدير الشركة عند مائدة الطعام ودار بيننا حديث بسيط عن الحياة في بغداد وعن دراسة الطب وما الى ذلك وكان لقاءً إعتيادياً. لم أعتذر لوالدي عمّا سببته له من إزعاج إذ لم أكن أقدّر أهميّة الاعتذار بعد! وأجدني اليوم مديناً له بمئات الاعتذارات.

قصة أخرى، كنتُ التقي في أحدى مقاهي كركوك الكبيرة بالأستاذ عبدالحميد صالح البكر مرّتين أو ثلاثة أسبوعياً، وهو إنسان لطيف محترم من أهالي البصرة كان مُدرّسا للغة العربية في مدرستها المتوسطة عندما كنت من طلابها ثم انتقل الى كركوك للتدريس في المدرسة الثانوية، ولعلّ ما قرّبني اليه أيضا توجّهه اليساري. كان للأستاذ عبدالحميد صديقان يلتقيان

معنا في المقهى بانتظام أحدهما أستاذ للرياضيات في نفس المدرسة وهو أرمني على خلقٍ عالٍ ولطف كبير، وأتذكر إسمه آرتين، والآخر إسمه ناجي وهو موظف تركماني لطيف المعشر، كما كان يلقانا في المقهى أحياناً المحامي الشاب (حينذاك) مُكرّم الطالباني وهو شيوعي معروف.

وفي أحد الأيام، عاد والدي من العمل وجلسنا لتناول الطعام معاً كالعادة، وإذا به يقول بعصبيّة ظاهرة دون أن يوجّه كلامه لي : سيقوم رجال الأمن هذا اليوم بكبس إجتماع شيوعي مُهم في كركوك! وبما كان لديّ من الفهم توصلت الى أنّه كان يحذّرني من حضور أي لقاء شيوعي في ذلك اليوم تفاديا لالقاء القبض عليّ وإثارة فضيحة مُجلجلة!

أنهيتُ تناول الطعام بسرعة وكلّمتُ صديقي الأستاذ عبدالحميد تلفونيًا طالباً لقاءه حالاً لأمر مُستعجل، إذ كنت آمل أن يستطيع الاتصّال بأحد معارفه من الشيوعيين ليعلمهم بالأمر وإنقاذ ما يُمكن إنقاذه! إلتقيتُ صديقي بعد دقائق فقال إنّه سيتّصل حالا بمكرّم الطالباني أو بآخرين ويخبرهم بذلك. وفعلاً قامت الشرطة في الساعة المحدّدة بكبس الدار محل اجتماع الشيوعيين، وعادت خالية اليدين.

إطّلع والدي بعد ذلك على تقرير أمني يذكر أنّ ابن المحافظ وهو شيوعي قادم بإجازة من بغداد أنذر الشيوعيين في كركوك تفادياً لكبسهم والقاء القبض عليهم. كان هذا التقرير الأمني يتّهم والدي عملياً، بصورة غير مباشرة، بإطلاعي على الخطّة الأمنية! كما جاء في نفس التقرير أنني زرتُ الضابط الشيوعي (برتبة رئيس/نقيب) حسين خضر الدوري عدّة مرّات في الفندق، و كان منقولا مُبعداً الى كركوك وتحت مراقبة الشرطة. وكان ذلك قد حدث فعلا اذ كنت أعرف حسين خضر الدوري من بغداد وزرته للتحيّة في الفندق.

ودارت دورة الزمن فأصبح الدوري عضواً في محكمة الشعب (محكمة المهداوي) ثم قتلَه مجرمو إنقلاب شباط ١٩٦٣ البعثي. وقد روى لي صديقي المحامي محمد حسين الفرطوسي أنّه، يوم كان مُعتقلا في سجن رقم واحد في معسكر الرشيد ببغداد أيّام الانقلاب سمع، ومن كانوا معه في المعتقل، صوت حسين الدوري يصرخ عالياً بمن اقتادوه الى القتل : مجرمين، فاشست. وفي قاعة أخرى من ذلك السجن، كان والدي ومكرّم الطالباني معتقلين معاً برفقة الكثيرين من ابناء العراق المخلصين.

نُقل والدي الى وظيفة مفتش إداري في وزارة الداخلية بعد أن ظلّ سنة واحدة لا أكثر متصرّفا (محافظا) لكركوك. والتفتيش الاداري كان عادة محطة لاستيداع المغضوب عليهم أو من يُراد تحويلهم من وظيفة الى أخرى من كبار موظفي الدولة. وقد تقرّر إبعاد والدي الى التفتيش الاداري بالرغم ممّا عُرف عنه من سمعة ممتازة كموظف كفوء دؤوب على العمل نظيف اليد، ذي عقلية حقوقية وقانونية مرموقة. وعندما سُئل رئيس الوزراء صالح جبر، الذي كان قد أخلَف نوري السعيد، عن السبب في نقله قال: إنّ عبدالجليل صريح أكثر من اللزوم. فماهي قصة هذه الصراحة؟

كان قد جاء الى كركوك، قبل ذلك بشهور، صحفي بريطاني ربّما كان يقوم بزيارة مناطق أخرى في العراق أيضا، موفداً من احدى صحف بريطانيا الكبيرة وأعتقد انها كانت صحيفة مانشسترغارديان للاطلاع على أوضاع العراق ومقابلة المسؤولين فيه والكتابة عمّا يجده.

وقد أجرى هذا الصحفي مقابلة مع متصرّف كركوك (والدي) ووجّه له أسئلة تتعلق بمختلف جوانب الحياة والعمل في اللواء وما تقوم به الحكومة من أعمال لتحسين الأوضاع و ما الى ذلك. ويبدو أنّ الصحفي تساءل عن معاملة الدولة لفئة الشباب المثقف الذين أخذ عددهم يتزايد باضطّراد في

العراق ولكن دورهم في المشاركة في الحكم ظلّ محدوداً جداً، واستفسر عن الأسباب؟ فكان ردّ والدي غريباً وغير متوقّع، إذ قال مُتهكّماً : في العراق، نحن (ويقصد الحكومة) نُبعد الشباب المثقّف عن المشاركة بل ونُزج بهم في السجون بدلاً عن ذلك. نُشر الحديث في الصحيفة البريطانية فأثارغضب رجال الحكم في بغداد طبعاً، فتمّ نقل والدي الى التفتيش الاداري بعد أيام قلائل.

كانت تلك، دون شك، كَبوة سياسية من موظّف كبير مسؤول ولكن والدي، حسبما أعرف عن شخصيته، آثر عدم الدفاع عن سياسات حكومية يعلم خَطلها، وقد تغلبتْ عقليته القضائيّة على التزامه الوظيفي فدفع الثمن، ولا أعتقد انّه أسف لذلك.

عادت العائلة الى بغداد والتحقتُ بهم لنسكن داراً مستأجرة في الوزيرية. كان والدي قد قرّر العودة للعمل في القضاء، وبعد مدّة قصيرة عُيّن نائبا لرئيس محكمة الاستئناف في بغداد عام ١٩٤٨. وقد تدرّج في سُلّم القضاء رئيساً للمحكمة الكبرى في بغداد عام ١٩٤٩ ثم رئيساً لمحكمة إستئناف بغداد عام ١٩٥١، وبعد ذلك صار عضواً في محكمة تمييز العراق ابتداءً من عام ١٩٥٣ حتى أصبح أوّل رئيس لمجلس الخدمة العامّة (المدنية) عام ١٩٥٦.

تلك كانت سنوات من العمل المتواصل والنشاط المشهود لوالدي في سلك القضاء العراقي، وقد إنتُدِبَ لتمثيل العراق في المؤتمر الجنائي العالمي في لندن، كما عُهِد اليه بتدريس مادّة أصول المحاكمات الجزائية مُحاضراً في كلية الحقوق ووضع كتابه المعروف في «اصول المحاكمات الجزائية» الذي ظلّ يُعد مرجعاً و دليلاً للعمل من قبل القضاة والمحامين العراقيين لسنوات عديدة. كذلك وضع كتاباً ثانيا في «أصول المحاكمات المدنية».

وأجزم بأن هذه السنوات من ١٩٤٨ حتى ١٩٦١ كانت حافلة بالعمل المثمر

والسعادة في العمل، اذ وجد والدي فيها ذاته وطموحاته الحقيقية وكان موضع الاحترام والتقدير.

كان القضاء العراقي قضاءً محترماً بصورة عامّة. وكان القضاة، بمن فيهم الشباب، يعتزّون باستقلالهم و بدورهم الحيوي في اقامة العدل والحفاظ على الحقوق. ولي أصدقاء ومعارف من أبناء جيلي من القضاة الشباب يومذاك هم مدعاة للفخر والاعتزاز ومنهم عبداللطيف الشوّاف ومحمد زينل وسلمان بيات وشاكر الآلوسي وفؤاد التكرلي (القصصي اللامع) وحاتم الحجّاج وغيرهم كثيرون.

أمّا شيوخ القضاة من أعضاء محكمة تمييز العراق فكانوا على مستوىً عالٍ من العلم ومتانة الشخصية والسيرة الممتازة، ومنهم من أسعدني الحظ بمعرفتهم شخصيا كالأساتذة الكبار عبدالجبّار التكرلي وعلي محمود الشيخ علي (نائب رئيس محكمة التمييز في العهد الملكي) ومحمود خالص وعبدالهادي الظاهر وأحمد جمال الدين وضياء شيت ومحمد القشطيني ومحمد شفيق العاني (الذي أصبح رئيسا لمحكمة التمييز في العهد الجمهوري) ومعهم والدي عبدالجليل برتو. وقد سبقهم أو صاحَبَهم أساتذة آخرون لم أتشرّف بلقائهم ومنهم عارف السويدي و داود سمره (يهودي الديانة) وحسن سامي التتار (رئيس محكمة التمييز في العهد الملكي) وحسن رضا وأنطوان شمّاس (مسيحي الديانة) وآخرون من رجال القانون الأوائل الذين تأسّس نظام القضاء العراقي على أكتافهم.

لكن حكومات العهد الملكي لم تتورّع من التدخّل في شؤون القضاء لأغراض سياسية وذلك بتعيين حكّام تحقيق و حكّام جزاء، في بغداد خاصة، ممّن خضعوا لتوجيهات دوائر الأمن و أصدروا الأحكام المشدّدة ضد خصومها السياسيين، ممّا أساء اساءة بالغة الى سمعة القضاء العراقي الطيّبة.

وممّا يجدر ذكره أيضا أن رؤساء المحاكم في بغداد والبصرة وغيرهما من المدن في بداية العهد الملكي كانوا من البريطانيين وبقي بعضهم في وظائفهم حتى أربعينات القرن الماضي. كما أسهم الأساتذة المصريون وعلى رأسهم الدكتور عبدالرزاق السنهوري، القانوني الشهير، إسهاما هاما في تدريس طلبة كلية الحقوق وإعداد الكثيرين من القضاة والمحامين ورجال الدولة العراقيين.

جرى ترشيح والدي رئيساً لمجلس الخدمة المدنيّة العامّة وهو حاكم في محكمة التمييز عام ١٩٥٦ وتمّ تعيينه والمجلس ما يزال في طور التأسيس ولم يبدأ أعماله بعد، فأشرف هو إشرافا مباشرا على تأسيسه وكان أوّل رئيس له.

ومُهمّة المجلس في الأساس هي إختيار موظفي الدولة وتعيينهم في دوائرها وترفيعهم من درجة الى أعلى في السلّم الوظيفي. وظيفة رئيس مجلس الخدمة العامة هي إحدى وظائف الدرجة الممتازة، أي بدرجة وزير في الدولة، وتماثلها في الدرجة وظائف قليلة أخرى منها رئيس محكمة التمييز ورئيس ديوان مجلس الوزراء ومحافظ البنك المركزي.

وقد دعا الى ترشيح والدي وتابع أمر تعيينه باهتمام ملحوظ وزير المالية يومئذ علي ممتاز الدفتري، الذي كان وزيرا هاما وشخصية سياسية نافذة رُشّح لرئاسة الوزراء أكثر من مرّة، ولم يُختَر لذلك. و قيل، أنّ السبب هو خصومته مع نوري السعيد، إذ كان من تلاميذ ياسين الهاشمي رئيس الوزراء السابق وخصم السعيد السياسي، شأنه في ذلك شأن قريبنا إبراهيم كمال، اذ قرّبهما الهاشمي اليه ثم عُهد لهما بوزارة الماليّة.

كان أوّل مجلس للخدمة العامّة يضم، بالاضافة الى الرئيس، أربعة أعضاء جرى اختيارهم و تعيينهم مباشرة من قبل مجلس الوزراء ونقلوا من وظائفهم السابقة الى عضوية المجلس، وهم صبيح ممتاز الدفتري (مدير

عام وزارة العدلية وشقيق علي ممتاز) ومحمد حسين آل ياسين (أستاذ في دار المعلمين العالية) وحسن الطالباني (محافظ) وعبدالمجيد كمّونه (من كبار الموظفين). وقد تم اختيار موظّفي المجلس (رؤساء الأقسام وزملائهم) بعناية، وسار عمل المجلس بنظام دقيق وشفّافية عالية. و لم تكن لرئيس المجلس سيّارة حكومية خاصة، فتمّ تعيين سائق خاص كان يقوم بسياقة سيارة والدي الشخصية لتنقلاّته في العمل. كما عُيّن له حارس شخصي واحد.

عند قيام حركة تمّوز ١٩٥٨ قام مجلس الوزراء بفصل وإبعاد من أسموهم بالموظّفين الفاسدين أوأذناب العهد الملكي. وذات يوم، إذ كان مجلس الوزراء يُراجع قوائم موظفي الدولة لهذا الغرض، ورد إسم عبدالجليل برتو فهبّ العقيد الركن عبدالسلام عارف وزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء قائلا: هذا مو خوش آدمي، يجب أن يُفصلْ، فتصدّى له محمد حديد وزير المالية وصدّيق شنشل وزير الاعلام وآخرون مؤكّدين إنهم يعرفون الرجل جيداً كقاض وموظف كفء ونزيه لاتشوبه شائبة، فصَمَتَ العقيد الركن مُكرهاً. ويبدو أن العقيد كان مُتأثراً ببعض زملائه وأعوانه من «الضبّاط الأحرار القوميين» الذين كانت لهم قضية شخصية ضد والدي، كما سيأتي ذكره لاحقاً.

إستمرّ والدي في رئاسة مجلس الخدمة العامة في العهد الجمهوري الأول، وقد روى صديقي الأستاذ عبداللطيف الشوّاف[1] في كتابه «عبدالكريم قاسم وعراقيون آخرون» أنّ مجلس الوزراء تبنّى فكرة تنسيق الجهاز الحكومي بقصد نقل الموظفين الزائدين عن حاجة العمل الى دوائر أخرى يحتاج مِلاكها اليهم. واستطرد قائلاً: «وكان جوهر الاقتراح إعادة دراسة

١- صديق عزيز حميم وشخصية عراقية موسوعية. وجدتُ من المفيد للتعريف بشخصيته الفريدة أن أضيف المقال الذي كتبتُه عنه في جريدة الحياة اللندنية كملحق رقم ١ لهذه الذكريات.

ملاك الدولة العراقية وإعداد المقترحات لتوزيع جديد لموظفي المِلاك على الدوائر والمؤسسات دون أن تتكلّف الدولة رواتب اضافية، نظراً لتضخّم جهاز الدولة الذي أصبح عِبأ على الميزانية العامة. و يقول الشوّاف في كتابه: «وقد فضّل المرحوم عبدالكريم قاسم أن يقوم مجلس الخدمة العامة بهذه الدراسة وإعداد المقترحات اللازمة للتنسيق. وبعد أن تبلغ رئيس مجلس الخدمة المرحوم عبدالجليل برتو بهذا التكليف- قابلته صدفة – وكنت أشغل وكالةً وزارة الماليّة وكان اقتراح إعادة دراسة وتنسيق مِلاك الدولة قد صدر عن طريق وزارة المالية فناداني بلهجته المحبّبة الجريئة سائلا عن هذا الاقتراح وهل هو إقتراح جدّي لتنسيق الملاك، أم مُناورات سياسية لا تستهدف التحقيق والتنفيذ العملي بل الدعاية الاعلامية، أو أي غرض آخر؟ ولقد أكّدتُ له جديّة الموضوع فلم يُصدّق وأجاب بتشكّك كوميدي - كان يتميّز به أسلوب المرحوم عبدالجليل – وأجاب بأنّه سيقوم بدراسة تنسيق ملاك دائرة مجلس الوزراء أوّلا على سبيل التجربة[٢] لنرى مدى الجدّية في قبول مقترحاته. ولقد قام فعلا بالدراسة وأرسل تقريره المُعدّ عن مجلس الوزراء (الديوان) مقترحا تقليص الملاك والغاء ونقل كثير من مُفردات الوظائف من المِلاك..... وقد رفض المرحوم عبدالكريم قاسم في حينه مقترحات عبدالجليل برتو.... وقد تُرك مشروع تنسيق الملاك برمّته بعد ذلك.... وفي رأيي المتواضع أن عبدالكريم رأى أنّه في غنى عن اثارة المشاكل مع موظفي الدولة فأحجم عن الموافقة والتنفيذ. ولابدّ من القول أنّ ذلك كان اختباراً مفيداً للجميع.

نُقل والدي رئيسا لديوان مجلس الوزراء عام ١٩٦١ وذلك بقرار من رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم. والغريب أن النقل تمّ دون إستدعائه لمقابلة رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم، رغم أنّه موظف كبير بدرجة وزير، على الأقل

٢- دائرة (ديوان) مجلس الوزراء هي دائرة رئيس الوزراء نفسه، وهو عبدالكريم قاسم، ولذلك كانت التجربة اختباراً واقعياً للجديّة. (الشرح لي)

لشُكره على دوره المعروف في تأسيس وإدارة مجلس الخدمة العامّة، وربّما كذلك لبحث رؤية رئيس الوزراء وما ينتظره من عمل من رئيس الديوان في المستقبل.

لم يكن والدي يعرف عبدالكريم معرفة شخصية ولم يلتقِ به منذ قيام حركة تمّوز ١٩٥٨ رغم كونه رئيسه المباشر حسب القانون في عمله سواء في مجلس الخدمة أم في ديوان مجلس الوزراء.

و في الحقيقة، كان ديوان مجلس الوزراء مُهمّشا إذ كان رئيس الوزراء يداوم ويعمل في وزارة الدفاع وليس في مقر رئاسة الوزراء. ولذلك كان نقل والدي الى الديوان مُستغرباً وهو الناجح في عمله في مجلس الخدمة، وإنّ كانت درجة الوظيفة الجديدة هي نفس درجته السابقة. وقد عزا والدي نقله الى إعتراضه على ترشيح شخصين لعضوية مجلس الخدمة العامّة، رغب عبدالكريم بتعيينهما، وكان أحدهما من العسكريين، وكان اعتراضه لعدم توفّر شروط الاختصاص و الخبرة المطلوبة فيهما.

بادر والدي الى العمل الجاد في وظيفته الجديدة بنشاطه المعهود وأخذ يُعلّق بانتظام على المراسلات الموجّهة الى رئيس الوزراء (عبدالكريم قاسم) من الوزراء ومؤسسات الدولة شارحاً وجهة نظره القانونية والادارية فيها سلبا أوايجابا، ومُقترحاً عليه القرار المناسب بشأنها.

ويبدو أنّ عبدالكريم وجد في مطالعات رئيس الديوان فائدة في اكتشاف مواطن القوّة والضعف في ما يعرض عليه من قضايا حتى أنّه، كما أخبرني أحد الوزراء في حينه، غضب عند اعتراض وزير آخر على «تدخّل رئيس الديوان في أمور تخص الوزارات» وردّ عليه بصوت عالٍ قائلا : عندما أحيلُ إليكم مطالعات رئيس الديوان فهي تُمثّل رأيي أنا. فلزم الوزير الصمت ولم يرد.

وقد أعرب عبدالكريم قاسم، الذي كان يتسلم تعليقات والدي بالبريد الحكومي ولم يجتمع به مرّة واحدة،عن رضاه وتقديره له في احدى المناسبات. إذ روى والدي أنّه كان جالسا في الصف الثاني أو الثالث في إحدى الاحتفالات العامّة عندما وصل قاسم واستدار لتحية الحاضرين الذين قابلوه بالتصفيق والهتاف. وعندما همّ بالجلوس وقع نظره على والدي بين الحاضرين فخاطبه عن بُعد بصوت مرتفع قائلا : أستاذ عبدالجليل أنا ممنون جداً لمطالعاتك واقتراحاتك، فما كان من بعض الجالسين قربه ممّن لايعرفهم، ومن وصفهم باستهزاء بالمنافقين، إلاّ أن أخذوا فوراً بتحيّته مردّدين: الله بالخير أستاذ... الله بالخير أستاذ.

لم يكن والدي من أتباع عبد الكريم قاسم ولا من أصدقائه ولم يُعرب يوماً أمامنا عن الاعجاب به، ولكنه لم يكن مناهضاً ولا كارهاً له. وأعتقد أنه كقانوني وحقوقي لم ترُق له أساليب العسكر في الحكم وإجراءاتهم وقوانينهم الاستثنائية، وكان يمتدح الاجراءات الصحيحة والمفيدة للوطن والناس ويختلف مع مايراه عكس ذلك.

وعندما شرع عبد الكريم في التضييق على الشيوعيين وأصدقائهم (توقيف عدد غير قليل منهم وإبعادهم عن الجيش والوظائف المهمّة)، ثم لجأ الى الحل العسكري الفاشل في كردستان و قام، في الوقت نفسه، بوضع بعض خصومه في مراكز حسّاسة في الجيش والدولة، ومنهم من تآمر عليه بعد ذلك وشارك في قتله، أخذ الشيوعيون يعارضون وينتقدون هذه القرارات وغيرها من الاجراءات الخاطئة ويعملون للتحشيد ضدّها ممّا أدّى الى توتّر العلاقات بينه و بينهم.

وأتذكر جيداً أنّ والدي لم يتحدث الينا (شقيقتي بشرى وأنا) في هذه الأمور أبداً سلبا أو إيجابا وهو يعلم أنّنا من الشيوعيين يومذاك. ولكنني

سمعته ذات يوم يردّ على والدتي، في غرفة مجاورة من الدار، عندما سألته عن رأيه فيما يجري من خلافات إذ قال لها: أنا أتّفق في الرأي مع جماعة الدكتور (يقصدني أنا)، وما زلتُ أعتقد أنّ السبب في عدم إبداء رأيه السياسي لنا أو لغيرنا هو رغبته، إن استطاع كرئيس لديوان مجلس الوزراء، في القيام بدور مفيد لتهدئة الخلافات القائمة، لا أن يكون طرفاً فيها.

إستمرّ والدي في عمله رئيسا للديوان حتى انقلاب ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣ واستلام البعثيين وحلفائهم القوميين مقاليد السلطة في العراق. وكان من انجازاتهم المبكّرة القاء القبض عليه يوم ١٠ شباط، واحداً من الآف ابناء العراق الغيارى على وطنهم وكرامتهم الذين واجهوا الموت والتعذيب والاعتقال والسجن دون تحقيق أو محاكمة.

إعتُقل والدي مدّة تزيد على الشهرين في معتقل رقم ١ في معسكر الرشيد ببغداد، وزُجّ به في ردهة واحدة مع العديد من كبار الموظفين والسياسيين وضباط الجيش. وقد روى لي السيّد إبراهيم المهداوي، صاحب صيدلية المهداوي الواقعة في شارع الرشيد، والذي صاحَبه في الاعتقال، كيف كان بعض العسكريين البعثيين «الأشاوس» يقفون عند شبّاك الردهة لاهانة المعتقلين والاعتداء عليهم. فقال وعيناه دامعتان: أن أحد هؤلاء وجّه كلامه البذيء الى عمّي (يقصد والدي) وقال له: أنت لم تُحسن تربية أولادك وبناتك (يقصد أنهم شيوعيون) .... لست أعلم أين تربّى هذا التافه ومن ربّاه؟

كما روى لنا والدي كيف كان الضباط المعتقلون معه يُساقون ليلاً الى «التحقيق» ويعودون منه في حالٍ مؤلمة بسبب التعذيب والدم يسيل من وجوههم وأجسامهم. لا أحسب أن والدي قد خطر على باله يوماً أن يكون مصيره الاعتقال، فهو من رجال القضاء البعيدين كل البعد عن العمل السياسي، ولذلك كان الاعتقال مؤذياً ومؤلماً له سواء من الناحية الشخصية أو بسبب

المعاملة القاسية لبعض من شاركوه حياة السجن. وقد علّق على ذلك بقوله: هاي هم شفتاها.

طُلب والدي الى التحقيق وهو رهن الاعتقال. كانت اللجنة التحقيقية مكوّنة من عسكريين وربما حاكم واحد فقط وهو كامل الخطيب الذي يرتبط بصلة ما برئيس الجمهورية عبدالسلام عارف. كان كامل الخطيب حاكماً في إحدى محاكم بغداد عندما كان والدي رئيساً لمحكمة استئناف بغداد، وقد حدث أن كان تقييم والدي لأداء كامل الخطيب وكفاءته في التقرير السنوي سلبياً ممّا جعل كامل يحمل الحقد له.

في مثل هذه الأحوال، وتبعاً لما يُفترض أن تتوفر في القاضي من صفات الشرف المهني والأمانة، يُنتظر منه أن يعتذر عن التحقيق أو النظر في أي دعوى تخص من له خصومة معه، مهما كان نوعها. ولكن السيد الخطيب آثر أن يخالف ذلك وأن يقوم بالتحقيق مع حاكم سابق في محكمة التمييز في لجنة عسكرية استثنائية، تُعتبر بذاتها سُبّة للقانون. وهنا لابد أن نتساءل عن التهمة التي وُجّهت الى عبدالجليل برتو؟

جرى التحقيق أوّلا عن إنتمائه السياسي وعن طبيعة علاقته بعبدالكريم قاسم، وقد صرفت اللجنة النظرعن ذلك إذ تبيّن لها بسهولة أنّه لم ينتمِ الى حزب أو جماعة سياسية ولم يتخذ موقفا سياسيا ما أو يصرّح برأي سياسي طوال مدّة خدمته في الدولة! كما أنّ علاقته بعبدالكريم قاسم لم تتجاوز الواجبات الوظيفيّة علماً بأنه كان موظفاً بنفس الدرجة، وهي درجة الوزير، في العهد الملكي والعهد الجمهوري سواءً بسواء. وهنا أسقط في يد اللجنة على ما يبدو، ولكنها أصرّت على التمادي في الاساءة فاختارت أنْ توجّه له تهمة استغلال مركزه الوظيفي لغرض شخصي متجاهلة ماضيه في سلك القضاء العراقي ونزاهته المعروفة في كل ما أسند اليه من أعمال.

وقد تعكّزوا في اتّهامهم المخجل على القصّة التالية: كان لوالدي، وهو رئيس لمجلس الخدمة، سائق حكومي خاص به طوال ساعات الدوام الرسمي. وكما أسلفتُ، لم تخصّص الدولة لرئيس مجلس الخدمة سيارة حكومية فكان السائق الحكومي يقود سيارة والدي الخاصة في تنقلاته وأعماله الوظيفية. وقد جرى الاتفاق مع ذلك السائق على أنْ يقوم بعد الدوام الرسمي بقيادة السيارة عند حاجة والدي أو العائلة لقاء أجرٍ يُدفع له.

ويبدو أن أحد المخبرين أفاد بأن السائق كان يقوم أيضا بنقل أفراد العائلة الى المدرسة أو السوق وما أشبه. تلك كانت مُبرّرات لجنة كامل الخطيب وشركاه لاتّهام عبدالجليل برتو «باستغلال الوظيفة لاغراض شخصية» وهو الموظف الكفء الذي أمضى سنين كثيرة في وظائف الدولة الكبرى ولم يجرؤ أحد على التشكيك في نزاهته. وقد علّق أحد القضاة المعروفين على ذلك غاضباً بقوله: إن أمثال هؤلاء (يقصد أعضاء اللجنة التحقيقية) يستحقّون الفلقة (الجَلد) عراة عند باب الشورجه، والشورجة هي أكبر أسواق بغداد. وكان جلد المُذنبين يتم عند مدخل السوق الكبير في قديم الزمان. كانت التهمة تافهة ملفّقة دون شك، ولكنّها صارت بالنسبة لوالدي قلقاً مُتعِباً صاحبه حتى آخر أنفاسه، بل وفي اعتقادي أنها كانت العامل المسبب لوفاته.

أُطلق سراح والدي بعد أن أمضى حوالى الشهرين في الاعتقال إذ حضر الى المعتقل ضابط كبير، أعتقد انه صبحي عبدالحميد، وكلّمه بلطف مُعرباً عن أسفه لاعتقاله ومصطحباً الأمر بإنهاء الاعتقال، فعاد والدي الى داره في نفس اليوم. وعندما أُطلق سراحي من الاعتقال في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢ وجدتُ والدي حزيناً يشعر بالأسى، ولكنه في صحة جيدة. وقد سكنتُ وزوجتي وابنتنا زينب مع والدي ووالدتي وشقيقتي عوالي في المنصور.

وإذ كنت لاأزال دون عمل بعدُ فقد قضيت الأيام قريباً منه وكان يحاول

أن يعيش حياته كمتقاعد بصورة أقرب الى الاعتيادية. ولكن السلطة القوميّة التي أعقبت حكم البعث إستمرّت في ملاحقته إنتقاماً منه لأغراض شخصية وتخرّصات مُفبركة لاعلاقة لها بالحقيقة. وتمّت إحالته، وهوالعضو الأسبق في محكمة تمييز العراق، الى محكمة عسكرية. وقد تسبب ذلك التعسّف المُشين في تدهور حالته الصحية ووفاته، كما سيأتي تفصيله لاحقاً.

- **والدتي حريّة مصطفى المدرّس**

وكان إخوة والدتي يُنادونها بإسم حوريّة. وعندما تزوجت والدي لم يكن عمرها قد تجاوز الخمس عشرة سنة فكان يكبرها بحوالى عشر سنوات. ثم انتقلت بعد سنة أو أكثر قليلا لتعيش معه في البصرة بعيدا عن عائلتها في بغداد.

كان والدها، الملاّ مصطفى المدرس، إماماً في أحد جوامع بغداد ومدرّسا للغة العربية لضباط الجيش العثماني العائدين الى العراق عند تأسيس الدولة الوطنية. وكان يمتلك الدار التي سكنتها العائلة في محلّة القراغول الواقعة خلف جامع الحيدرنة في بغداد، كما امتلك داراً في شارع أبو قلام في الكرّادة (داخل) باعها بعد سنوات لمواجهة تكاليف الحياة. وبذلك يُمكن اعتباره من الطبقة الوسطى ومن أصحاب الدخل المتواضع، اذ كانت حياة العائلة بسيطة وبعيدة عن الترف.

كان لوالدتي أخت تكبرها بعام إسمها مكيّة، كما كان لها أخوان شقيقان هما ابراهيم (أصبح قاضيا بعد تخرجه من كلية الحقوق ثم محاميا في بغداد) وعبدالرحمن (الذي تخرج من كلية الحقوق وعُيّن موظفاً في وزارة المالية وتدرّج في وظائفها حتى تقاعده وهجرته الى لندن) وأخت صغرى هي

ساجدة (تخرجت من دار المعلمين العالية ومارست تدريس اللغة العربية حتى تقاعدها) وكذلك أخ غير شقيق هو عبدالوهاب (الذي عمل، بعد اكمال دراسة الحقوق مستشارا حقوقيا في الجيش العراقي وتدرّج الى رتبة عميد).

وبالمناسبة، فقد تزوّج جدّي لأمي أربع مرّات وأنجب من اثنتين من زوجاته فقط، وربّما كان قد جمع ثلاثة منهن في دار واحدة لفترة قصيرة.

أُدخِلت والدتي وأختها الكبرى في المدرسة الابتدائية لسنوات قليلة قد لاتتجاوز الأربعة ثم تركتا المدرسة ولذلك كنّ شبه أميّات، أما الأولاد والأخت الصغرى فقد واصلوا الدراسة حتى إتمام المرحلة الجامعية.

وقد إهتمّ والدي بتعليم والدتي بعد الزواج اذ جاء لها بمدرّسين ومدرّسات في المنزل. وأتذكر، وأنا صغير السن، إنها كانت تتابع وتقرأ المجلات المصرية كالمصوّر والكواكب والاثنين وتعلّق على ماجاء بها من أخبار ومعلومات سياسية واجتماعية وفنيّة. أي أن مداركها توسّعت بالتدريج بمساعدة والدي الذي كان يشرح ويُوضّح ما يصعب عليها فهمه. كما كانت تتزاور مع العديد من نساء العوائل البصرية ممّا ساعد على نمو شخصيتها الاجتماعية شيئا فشيئا ولكنها ظلّت انسانة بسيطة يتركّز اهتمامها على العناية بالعائلة والبيت والمأكل والملبس دون اهتمامات فكرية أو ثقافية، كما هو حال الأكثرية الساحقة من نساء الطبقة المتوسطة العراقيات في ثلاثينات وأربعينات القرن العشرين. وقد تطوّرت شخصيتها وخبرتها في الحياة بعض الشيء في الخمسينات تبعاً لتقدّم والدي في السُلّم الوظيفي والاجتماعي.

ولكن تغيّراً كبيراً طرأ عليها عند قيام الانقلاب البعثي- القومي عام ١٩٦٣ واعتقال والدي وشقيقتي هناء واعتقالي. فقد جاءت لوحدها الى البصرة فور الانقلاب، حيث كنتُ أعمل، للاطمئنان عليّ ومحاولة إخفائي عند الأقارب والأصدقاء. وحين فشلت تلك المحاولة وتمّ توقيفي هناك قامت بمساعدة

زوجتي الحامل يومذاك في تصفية أمور دارنا وثم مصاحبتها عائدتين الى بغداد حيث وُلدت إبنتي زينب بعد شهرين تقريباً، وأنا في الاعتقال. ثم ظلّت بعد ذلك تُتابعنا في المعتقلات والمواقف للاطمئنان على سلامتنا وتزويدنا بين حين وآخر بما تهيأ من طعام صالح للاستهلاك البشري.

في تلك الأيام العصيبة تعرّفت والدتي عن قرب على بعض عوائل المعتقلين الآخرين وشاركتهم مشاعر الألم والصمود والتحدّي، ثم كانت وفاة والدي بتلك الصورة المؤلمة فاجعة كبيرة لها ممّا زادها قُرباً وتعاطفاً مع أبنائها وبناتها المفصولين من وظائفهم (أنا وشقيقتي هناء) والمغتربين خارج الوطن (بشرى وعماد)، وكراهية لحكم البعث الدموي الظالم ومسؤوليه وشركائه.

شعرنا جميعا، بعد وفاة والدي، بأنّ والدتي كانت مُتعبَة جداً نفسيا، وربّما بدأتْ الدخول في طور من الكآبة. وقد حدث أيضاً آنذاك أنّ أخي عماد الذي كان يدرس في جامعة موسكو واجه بعض المشاكل في دراسته وكان عليه أن يترك الاتحاد السوفياتي فسافر الى لندن بانتظار ماسيفعل بعد ذلك، و كانت أختي الصغرى عوالي تلحّ على السفر للدراسة في الخارج أيضا. فرأينا أنّ الحل المناسب هو أن تذهب والدتي ومعها عوالي الى لندن حيث يوجد عماد للسكن والعيش معاً هناك فيتهيأ الجو المناسب ليكمل عماد وعوالي دراستهما. وقد تمّ ذلك فعلا وأكمل عماد دراسته الهندسية كما توقّعنا وكان طالباً ذكيّا مجتهدا.

كانت سنوات الاقامة والحياة في لندن ذات أثر في تطور شخصية والدتي واهتماماتها اذ وقعت عليها مسؤولية تدبير وتنظيم وادارة معيشة عائلتها الصغيرة هناك. وكانت، في الوقت نفسه، تُتابع باهتمام أنباء العراق. كما لعب التلفزيون البريطاني الممتاز دوره في توسيع آفاقها الفكرية والاجتماعية والفنية اذ كانت تتابعه يوميا متابعة لصيقة، وقد سهّل ذلك تعلّمها مبادىء

اللغة الانكليزية في العراق بمساعدة والدي. وكان الكثيرون يُعجبون باطّلاعها على تفاصيل مايجري من أحداث عامة في مجالات مختلفة وبذاكرتها القويّة.

عادت والدتي الى العراق في أوائل عام ١٩٧١ بعد أن أكمل عماد دراسته وتزوّج من فتاة إنكليزية والتحق للعمل في إحدى الشركات في لندن، وبعد أن تمّ زواج عوالي هناك في تلك الفترة من الدكتور فيصل حَبَه. وكنتُ قد عدتُ قبل والدتي الى العراق في عام ١٩٦٧ بعد أن حصلتُ على دبلوم أمراض الأطفال من لندن وعملتُ في المستشفيات البريطانية مدّة سنتين تقريبا.

سكنتْ والدتي، عند عودتها الى بغداد في أوائل عام ١٩٧١، في دارها في المنصور مع شقيقتي بشرى وزوجها الدكتور رحيم عجينه، وكنتُ أنا قد تركت العراق في نهاية عام ١٩٦٩ للعمل في منظمة الصحة العالمية في الاسكندرية بمصر المحروسة.

كانت سبعينات القرن العشرين سنوات نشاط علني للشيوعيين العراقيين، ورحيم وبشرى من قياداتهم المعروفة عندئذ، وكان قادة الحزب الشيوعي يتردّدون على دارهما للاجتماع أو الزيارة، فتعرفت والدتي على بعضهم شخصياً فكانت قريبة من الأحداث الجارية في البلاد ممّا وسّع أفقها السياسي وزادها تقارباً من مواقف اليساريين وبغضاً لنظام البكر وصدّام.

آثرت والدتي، بعد حوالى السنة، الرجوع الى بريطانيا حيث يعيش عماد وعوالي وعائلتاهما، وحاولت الاستقرارهناك والتردّد على بغداد من حين الى آخر فقضت سبع سنوات تقريبا في بريطانيا وعادت أخيرا الى بغداد في أوائل الثمانينات بعد أن كانت بشرى ورحيم قد تركاها نهائيا عام ١٩٧٩ بسبب هجوم صدّام و نظامه على الحزب الشيوعي وتنكيله بكوادره.

قضتْ الوالدة سنوات الحروب والحصار القاسية، من ١٩٨١ وحتى ١٩٩٥،

في بغداد كثيرها من العراقيين وتعرّضتْ لمضايقات مخابرات صدّام الذين كانوا يحاولون استفزازها بالتهجّم على بشرى ورحيم والاساءة اليهما، ثم يلحّون عليها بإقناعهما بالعودة الى العراق لينالا جزاءهما! فكانت تحتمل سفاهاتهم مُتذرّعة بالصبر وهي تنتظر نهاية حكمهم الكريه. وقدعبّرت لي ذات يوم في أواسط الثمانينات عن رغبتها في أداء فريضة الحج فعرضتُ أن أصطحبها فاستبشرتْ بذلك وسعدتْ به. كنت يومذاك، عام ١٩٨٧ ، أعمل في منظمة الصحة العالمية في جنيف، فتفضّلتْ وزارة صحة المملكة العربية السعودية بدعوتي لأداء فريضة الحج مُستصحبا والدتي، واتّصلتُ بوزارة الخارجية العراقية راجية تسهيل سفرها الى جدّة حيث أكون في انتظارها. ولكن السلطات العراقية تذرّعت بأعذار واهية للحيلولة دون ذلك. وكانت السفارة السعودية في بغداد تلاحقهم لتسهيل سفرها دون جدوى، وكان آخر أعذارهم التافهة هو وجوب سفرها مع "محرم" ، وكانت قد جاوزت السبعين عاما. وعندما أجيبوا بأنّ المحرم، وهو أنا إبنها، ينتظرها في جدّة أصرّوا على وجوب حضوري الى بغداد لمرافقتها، وقد أحسستُ بأن كميناً ما قد أُعدّ لي في الوطن العزيز فامتنعت مُردّدا ماقاله لي يوما الأستاذ فائق السامرّائي، السياسي القومي المعروف، و كان قد اختار الاقامة في القاهرة وكنت التقيه من وقت لآخر: لا أرى القرد ولا القرد يراني.

وما أن أسقط في يدنا و"مُنعتْ والدتي من أداء الحج" حتى كلّمتني تلفونياً من بغداد وهي تدعو بانفعال من الله تعالى أن يقصف عمر من كان السبب في منعها من أداء الفريضة، ولا شك أنها كانتْ تقصد "كبيرهم الذي علمهم السحر".

عندما انتقلت عائلتنا من الوزيرية الى المنصور في أوائل ستينات القرن الماضي عرَض والدي دار العائلة الكبيرة في الوزيرية للايجار فتتابع عليها المستأجرون وانتهى الأمر بأن استخدِمتْ كقسم داخلي لطالبات الجامعة.

وبعد مرور ثلاثين عاماً على إيجارها، أي في التسعينات، تدهوَرتْ وبان عليها ما أنزل الزمن بها من سوء الاستعمال والاهمال.

وذات يوم إتّصل بوالدتي أشخاص لا تعرفهم لاستئجار الدار، وحين حاولت التحقّق من هويّتهم ساورتها الشكوك في أنّهم من رجال الأمن، ثم تأكّدت من ذلك بمساعدة الأصدقاء. وكان من المعروف في تلك الأيام أنّ أجهزة الأمن تستأجر دوراً في المناطق السكنية وتستعملها مراكز للاعتقال والتعذيب وما الى ذلك من جرائم.

رفضتْ والدتي طلبهم بحجج مختلفه ولكنهم أصرّوا على طلبهم وأخذوا يُلحّون عليها بشدّة وبما يشبه التهديد. وذات يوم إستُدعِيتْ الوالدة رسميا من قبل "دائرة الأمن الاقتصادي" فكان ذلك مدعاة للقلق الشديد والهلع بالنسبة لها وهي سيدة مُتعبَة في سن متقدّمة، إلاّ أنها كانت مصممة على عدم تأجير الدار لدوائر الأمن فضلاً على ما كان يُشاع بأنّهم لا يعيدون الدور التي يستعملونها الى أصحابها إلاّ وهي في حال مزرية. وهنا طلب منها رجال الأمن رسمياً إستئجار الدار لحاجة الدولة لها فأجابتهم بأنها هي أيضا بحاجة لدارها وعندما أدركوا إصرارها على الرفض أمروها بتوقيع تعهد بعدم إيجار الدار أو بيعها الى أيّ كان، فأصرّت على أن ينص التعهّد على حقّها الكامل في التصرّف بدارها عدا الايجار أو البيع وكان لها ذلك.

وما أن غادرتْ الوالدة دائرة الأمن حتى قرّرت أنّ تهدم الدار و تبيع الأرض في المستقبل فاتّفقت مع أحد المتعهدين على هدم الدار الخالية في ليلة واحدة، وقد تمّ ذلك فعلا. وعندما كلّمها رجال الأمن تلفونيا بعد يوم أو يومين من ذلك محاولين مُجدّدا إقناعها بايجار الدار للدولة فاجأتهمْ قائلة: عيني آني فلّشت البيت وأريد أبيع الأرض. فأسقط في يدهم وخاب مسعاهم! كان ذلك موقفا شجاعاً لا يجرؤ عليه الرجال في عهد صدّام، وهو يُدلّل على مدى تطوّر

قوة شخصيتها تحت تلك الظروف الصعبة.

وبالمناسبة، كانت للفريق الركن المتقاعد اسماعيل صفوة دار في منطقة المسبح في الكرّادة إستأجرها أشخاص بعد وفاته من إبنه وليد وهو زوج شقيقتي هناء. ثم تبيّن بعد ذلك أنهم كانوا من رجال الأمن! وبعد عدّة سنوات إتصلوا بوليد لانهاء عقد الايجار وقد وصف لي هو حالة الدار بعد أنْ تركوها، اذ أصيب بصدمة لما وجد من تخريب مُتعمّد وآثار دماء وحروق على الأرض والحيطان ممّا تقشعرّ له الأبدان. وقد سأله رجال الأمن بصلفهم المعهود : إنشاءالله وجدتَ البيت في حالة جيدة يا أستاذ وليد؟ فأجاب مؤكّداً: في حالة جيدة جدا، والشكر لكم.

في عام ١٩٩٥ قرّرتْ الوالدة النزوح عن العراق نهائيا الى لندن فسافرتْ الى الأردن الذي كان المنفذ الوحيد للخروج من العراق وبدأتْ في عمّان محاولة الحصول على الفيزا البريطانية مُستصحبة كافة الوثائق التي كانت القنصلية البريطانية تتطلّبها لمنح الفيزا للعراقيين. كان ذلك حال الكثيرين من العراقيين الذين فقدوا الأمل في عودة حياة شبه طبيعية الى بلادهم بعد مصائب الحرب العراقية- الايرانية واحتلال العراق للكويت ثم هزيمة الجيش العراقي أمام التحالف الأمريكي-العروبي وانتفاضة آذار (الشعبانية) التي تبعتها وتمّ إخمادها بالقسوة الدموية المعروفة. وأخيراً إطباق الحصار الدولي خناقه على الشعب العراقي تاركاً صدّام يستعيد بعض قواه ليواصل البطش بالعراقيين.

وقد اسهمت القنصلية البريطانية في عمّان في إذلال أفواج العراقيين الذين طلبوا منها سمات الدخول الى بريطانيا وأذاقتهم المرّ بمختلف الأساليب بادّعاء تنفيذ تعليمات وزارة الخارجية البريطانية الصارمة في هذا الصدد.

ظلّت والدتي عالقة في عمّان سنة كاملة تقريبا دون جدوى فاقترحتُ عليها القدوم بزيارة الى جنيف حيث أسكن للتخفيف عنها واستطعتُ الحصول على الفيزا لها من السلطات السويسرية فجاءت الى جنيف وجاء للقائها أخي أميل وزوجته من ألمانيا وأختي بشرى من بريطانيا ففرحتْ بلقاء ابنائها الموجودين في الخارج.

وقد إضطرّت بشرى الى العودة سريعاً الى لندن بسبب اكتشاف اصابة زوجها الدكتور رحيم عجينة في غيابها بمرض خبيث ممّا أقلقنا كثيرا. وقد توفي رحيم بعد ذلك بشهور قليلة عام ١٩٩٥ مما أحزننا وأصدقائه ومحبيه الى أبعد الحدود.[٢]

عادت والدتي الى عمّان بعد أيام من عودة بشرى السريعة الى لندن، لمحاولة الحصول على الفيزا البريطانية. وقد سافرتُ لرؤيتها هناك وسكنتُ معها أسبوعا أو أكثر فكان لقاء عزيزا ما زلت أشعر بحرارته وحنانه حتى اليوم. مكثتْ الوالدة أسابيع في عمّان، وعندما يئست من الحصول على الفيزا عادت الى بغداد.

استأنا كثيراً، بشرى وعماد وأنا، من معاملة القنصلية البريطانية في عمّان لها فلجأ أخي عماد الى أسلوب آخر وتقدّم بطلب الى سلطات وزارة الداخلية البريطانية، Home Office ، طالباً السماح لها بزيارته في بريطانيا حيث مضت على إقامته فيها أكثر من ثلاثين سنة ومُنحتْ له الجنسية البريطانية.

وعندما رفضوا طلبه أقام الدعوى ضدّهم أمام المحاكم البريطانية طالباً

٢- سهري الدكتور رحيم عجينه كان لي صديقا وزميلا عزيزا، عُيّن بعد ثورة تموز ٥٨ مديرا للأمراض المتوطنة في وزارة الصحة، وكان من كوادر الحزب الشيوعي المروقين ثم من قادته في سبعينات وثمانينات القرن العشرين. له كتاب «الاختيار المتجدد» يروي فيه تجربة حياته السياسية والشخصية. وللتعريف به ببعض التفصيل ألحقتُ بهذه الذكريات كلمتي في حفل تأبينه في لندن بمناسبة مرور سنة على وفاته. أنظر ملحق ٢.

منحها حقّ الاقامة الدائمة معه. وفي يوم المحاكمة، إصطحب عماد معه عدداً من أصدقائه وأصدقاء العائلة من العراقيين المهنيّين من خريجي الجامعات البريطانية كشهود تعريف به وبالوالدة. كما حضر مُمثل عن وزارة الداخلية، وهي السلطة المدّعى عليها. وبعد أن قام عماد بشرح مايطلب وسبب إقامة الدعوى، تحدث القاضي الى الشهود عن معرفتهم الشخصية بعماد ووالدته فلم يسعه الاّ أن يُعرب عن إستغرابه لرفض الطلب، وتوجّه بالسؤال الى ممثل السلطة عن أسباب الرفض فتبيّن أنّه لايملك جواباً. أصدر القاضي في الحال حكمه بقبول الدعوى والسماح لوالدتي بدخول بريطانيا والاقامة الدائمة مع ولدها! و"تعظيم سلام"، كما يقول المصريّون، للقضاء البريطاني.

أعلمتْ القنصلية البريطانية في عمّان بنص الحكم فغادرت والدتي العراق الى عمّان واستلمتْ الفيزا البريطانية مع الاقامة من القنصلية البريطانية في عمّان دون تأخير، ووصلت لندن بعد أيّام قليلة ومعها أختي عوالي وابنتها سرى.

لم تهنأ والدتي بالحياة في لندن كما كانت ترجو اذ أصيبتْ بعد شهرين تقريبا من وصولها بانسداد ونزف في الامعاء نُقلتْ بسببه من شقّة بشرى الى المستشفى وتوفيتْ في نفس الليلة الخريفية من عام ١٩٩٧.

ولقد حزّتْ وفاتها في نفوسنا وأدمتْ قلوبنا اذ تركتنا فجأة ودون انتظار وغابت عن هذه الحياة الفانية بسرعة أذهلتنا وأبكتنا، حيث كانت تأمل وكنّا نأمل أنْ تقضي ما تبقى لها من العمر في أمن وسعادة بعد العناء المرير في سنينها الأخيرة في العراق. أقمنا لها مجلس الفاتحة في جامع ريجنت بارك في لندن حضره الأصدقاء والمعارف، نساء ورجالا، من العراقيين المغتربين في لندن.

• إخوتي وأخواتي

أنجب والديّ تسعة من البنين والبنات توفيّ ثلاثة منهم في سنّ الطفولة. وسأكتفي هنا بنبذة مختصرة عن أشقّائي وشقيقاتي الآخرين، وأنا أكبرهم سنّاً، وهم:

- **أميل** الذي يصغرني بثلاث سنوات وكان في طفولته صعب المراس (وكيح جداً) مهملا لدروسه وواجباته ممّا عرّضه للضرب والقسوة بقصد التأديب والحث على الدراسة. وكان ذلك خطأً جسيماً لم تُدرك عواقبه فنشأ فتىً وشاباً متمرّدًا فاشلاً في دراسته فلم يكمل الدراسة الثانوية. سافر أميل الى بريطانيا ثم ألمانيا في أواسط ستّينات القرن الماضي وتزوّج من سيّدة ألمانية ولم يُحقّق نجاحاً فيما اختار من أعمال.

وقد كانت سعادة أميل كبيرة بنجاح ولديه في الدراسة والعمل وهما جليل/ يوهانس، وهو مهندس مدني ناجح في دويسبورغ في ألمانيا، وقصي/ ميخائيل الذي يعمل طبيباً إختصاصياً في الأذن والحنجرة في برلين. وهما على اتّصال منتظم بأفراد العائلة الآخرين خارج العراق. توفيّ أميل في ألمانيا يوم ٦ تموز/ يوليو ١٩٩٩ بعد معاناة مضنية مع المرض.

- **بشرى**، كبرى البنات، وهي شقيقتي وصديقتي التي ارتبطت بي بعلاقة وثيقة منذ الصغر، تطوّرت الى انسجام شخصي ومشاركة يومية في الحديث والتعليق على ما يمرّ بنا من أحداث وما يصل الى علمنا من أخبار. وقد توطّدت هذه العلاقة في سن الشباب بتطابق قناعاتنا وتوجّهاتنا السياسية والتزامنا بالعمل في صفوف الحزب الشيوعي العراقي.

كانت بشرى طالبة ذكيّة مجتهدة، وبعد إتمامها الدراسة الثانوية التحقت بفرع الكيمياء في كلية الصيدلة والكيمياء ببغداد، وفُصلتْ من الكلية لأسباب

سياسية عام ١٩٥٤-١٩٥٥ اذ كانت ناشطة في إتحاد طلبة الكليّة وكان إضراب كليتها الشرارة التي أضرمت نار «انتفاضة تشرين ١٩٥٢» في العهد الملكي. وقد أكملتْ دراستها في جنيف/سويسرا ثم تزوّجت من الدكتور رحيم عجينة.

عُرِفتْ بشرى كشخصية نسائية وسياسية عراقية وذلك لعملها في الهيئة المؤسسة ثم في الهيئة القيادية لرابطة المرأة العراقية. كما واصلت، هي وزوجها الدكتور رحيم عجينة، العمل في الحزب الشيوعي داخل العراق وخارجه، طوال حياتهما.

وقد حصل رحيم وبشرى على اللجوء السياسي في بريطانيا في تسعينات القرن الماضي، و توفّي رحيم هناك يوم ٢٥ أيّار/مايو ١٩٩٥ ، وما زالت بشرى تقيم في لندن.

-**هناء** أختنا الرقيقة الوديعة وربّة البيت الماهرة. وقد كانت لها موهبة واضحة في الرسم منذ صغرها. لم تستطع هناء إتمام دراستها في ثانوية الفنون البيتية لزواجها وهي في السنة النهائية وسفرها بصحبة زوجها الى لوزان في سويسرا. ولكنها استطاعت تطوير مواهبها الفنية بالمثابرة والدراسة فحصلت على دبلوم في تصميم الأزياء من معهد متخصّص في لوزان، ثم قامت بتدريس الأزياء والرسم في كلية البنات في جامعة بغداد. كما استمرّت في ممارسة الرسم وشاركت في معارض فنية في العراق، كما أقامت معرضاً في دولة الامارات العربية وآخر في الأردن.

تزوّجت هناء من صديقي وليد اسماعيل صفوة وأنجبت ولدا إسمه خالد وابنتين هما رباب ودنيا، الأولى تسكن في أبي ظبي والثانية في برلين بألمانيا، مع أزواجهن وعوائلهن.

هاجرت هناء مع ولدها خالد وعائلته الى الولايات المتّحدة الأمريكية عام

٢٠٠٨ وتوفّيت هناك يوم ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ .

-**عماد** أصغر الأولاد، كان طفلاً جميلاً وتلميذاً ذكياً مجتهداً، أكمل دراسته الثانوية في العراق والتحق بزمالة حكومية الى الاتحاد السوفياتي في بدايات حكم عبدالكريم قاسم، ثم انتقل الى لندن لاتمام دراسته وتخرّج مهندساً كهربائياً. مارس عماد مهنته وتقدّم في العمل مهندساً في عدد من الشركات المعروفة في بريطانيا وأصبح من الاختصاصيين في حقل الاتّصالات الكابلية. ولا يزال يعمل بعد تقاعده مهندساً استشارياً في هذا المجال، ويقيم في بريطانيا.

تزوّج عماد من سيدة بريطانية أنجبت ولدين هما جليل الذي يعيش ويعمل في الولايات المتحدة الأمريكية في الاتصالات الألكترونية و مارك الذي يعمل في مكتب مختصّ باختيار الموظّفين للعمل في الشركات و المؤسسات في بريطانيا.

-**عوالي** الأخت الصغرى و«آخر العنقود» كانت طفلة عنيدة ذات حيوية ملحوظة. ولكنّها لم تكن محبّة للدراسة. فلم تكمل المرحلة الثانوية، وحاولت الدراسة في بريطانيا فواجهت صعوبة في ذلك. تزوّجت عوالي في بريطانيا من الدكتور فيصل حَبَه الاختصاصي في جراحة الصدر و القلب ثم عادا الى العراق حيث لا زالا يقيمان. أنجبتْ عوالي إبنها بشّار وهو مهندس كيمياوي متخرج من بريطانيا، وابنتها سرى التي تعمل في أحد المصارف في بريطانيا أيضاً.

- **عمتي نجيبة وزوجها صبري أفندي محمد**

لم يكن لوالدي أشقّاء سوى عمّتي نجيبة التي تكبره بتسع سنوات، و كانت العلاقة بينهما وثيقة جداً فقد ابتعد والدي عن أمّه بعد طلاقها من أبيه وعاش سنوات عديدة عند أخته وزوجها في البصرة لمتابعة دراسته الابتدائية

والمتوسطة. وبالتالي، فقد كانت علاقتنا بعمتي نجيبة وعائلتها وثيقة جدا وكانت محبتي لهم كبيرة كما كنتُ أجد لديهم العطف والحب دائما. كان لعمّتي بنت هي فاطمة و ولد إسمه كمال وهو صديق طفولتي وبعض شبابي.

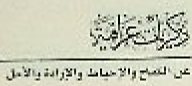
كان اسم زوج عمّتي صبري أفندي معروفاً ويُتداول بين الناس منذ ثلاثينات القرن السابق بسبب الأغنية الشعبيّة التي خلّدتْ اسمه فيها المطربة صديقة الملاّية، حيث ذاع لقب «صندوق أميني البصرة» في عالم الطرب العراقي، ومطلعها:

لفندي لفندي عيوني لفندي   الله يخلّي صبري صندوق أميني البصره

ولكن الكثيرين خارج البصرة ربّما كانوا يحسبونه شخصية أسطورية، وذلك لما للقب (صندوق أميني البصرة) من وقع تركي عصمليّ (عثماني) على السمع. وقد شغل صبري أفندي بالفعل وظيفة أمين صندوق ولاية البصرة، وظلّ منذ عرفته عن قرب في طفولتي وبداية شبابي مُحبّاً للعثمانيين وحكمهم ولتركيا الكماليّة بعدهم.

امتلك صبري أفندي بستانا صغيرة جميلة أو «بَقجه»، كما كانت تسمى باللغة التركية، في محلّة المعصرة بالبصرة. والمعروف أنّ تلك البقجة كانت مرتعاً للطرب والرقص في شبابه تحيي لياليها المطربات والراقصات ومنهن صديقة الملاّية نفسها، ويُقال أنّ مُغنيّة أخرى هي أوّل من غنّى هذه الأغنية ولكنّها ذاعت وانتشرت عندما غنّتها صديقة الملاّية ثم عدت من أغاني التراث الشعبي.

كان صبري أفندي فارع القامة عريض المنكبين متين البنيان مهيبا جميل الصورة. ومنذ رأيته في طفولتي وهو ابن الخمسين عاما أو حواليها كانت له لحية بيضاء خفيفة تحيط كامل وجهه، كما كان يضع على رأسه الفينة



(الطربوش) ويرتدي جُبّة بيضاء تزيد صورته جلالاً.

وقد انتبهتْ الحكومة الى وجوده على قيد الحياة عندما قرّر عبدالكريم قاسم ضمّ الكويت الى العراق فقام بعض الصحفيين بمقابلة صبري أفندي ليحصلوا منه على تصريح بأنّه كان يدفع شخصياً راتب شيخ الكويت وموظّفي الدولة فيها على اعتبار أنّ الكويت كانت تابعة لولاية البصرة أيّام الحكم العثماني. وكان الغرض من ذلك طبعاً مساندة إدّعاء الحكم بتبعيّة الكويت الى العراق. وقد أكّد لهم صبري أفندي ذلك فعلاً وتمّ نشره في الصحف.

ومن الغريب أن بعض الأشخاص، ممّن لم تكن لهم بصبري علاقة أو صلة تذكر، شاءوا أن يرووا عنه وعن شخصيّته مؤخّراً في وسائل الاتصال الحديثة واسعة الانتشار مثل Facebook حكايات بعيدة عن الواقع فصوّروه حسبما شاءت خيالاتهم أو أغراضهم.

كانت دار صبري أفندي ملاصقة لدارنا، وهي دار كبيرة بمقاييس تلك الأيام، وتتكوّن من طابقين تتوسطها باحة أو(حوش) مرصوف بالطابوق الفرشي (وهو طابوق للرصف وليس للبناء كبير المساحة نسبيا) وفي وسط الحوش فسحة صغيرة زُرعتْ فيها شجرة نبق وبعض النباتات والزهور. ومقابل هذه الحديقة الصغيرة في الطابق الأرضي هناك طارمة (فراندة) مسقوفة للجلوس، كما توجد في نفس الطابق فسحة أخرى مسقوفة تستخدم كمطبخ، وهناك في نفس الطابق غرف للسكن وللضيوف من النساء. وفي الطابق العلوي هناك غرف عديدة أهمّها وأكبرها طبعاً غرفة صبري أفندي بزجاج نوافذها الملوّن الجميل وجدرانها وسقفها من الخشب المنقوش. وفي نفس الطابق كانت غرفتا الزوجتين وغرف الأبناء.

ومقابل غرفة صبري أفندي كانت هناك دائما منضدة صغيرة وضعت عليها تنَكة (وعاء معدني يُكبس فيه التمر للاستهلاك المحلّي) تحوي عادة

نوعا فاخرا من تمور البصرة أو المسّل (وهو تمر مكبوس يضاف إليه لبّ الجوز وتوابل خفيفة). تنكة التمر هذه مُخصصة لاستعمال صبري أفندي فقط، ولكنه كان يُطعمنا منها بالحاح، في طفولتنا، وهو يؤكّد لنا أن ذلك التمر هو من النوع الممتاز الذي لن نجد له مثيلا.

وقد تملّك صبري أفندي عدّة دور في المنطقة المحيطة بالبستان (البقجة) الذي بُنيتْ على موقعه محكمة البصرة في أواخر ثلاثينات القرن الماضي. كان صبري يُعتبر من الموسرين نسبياً وكان كريماً معطاءً فاتحاً داره لاستضافة الأقارب والأصدقاء الكثيرين.

كنّا، أنا وأميل وبشرى، نُكثر التردّد على دار عمّتي (دار صبري أفندي) المفتوحة دوماً للضيوف من النساء وأطفالهم من أقارب وأصدقاء يلتقّون عادة حول عمّتي في غرفتها جالسين على المنادر على الأرض (جمع مندر وهو فراش خفيف لا يتجاوز عرضه نصف متر) تتوسطهم منقلة الفحم في الشتاء وآنية الشاي صيفا وشتاء؛ وكان هذا المجلس يبدأ بعد الظهر كل يوم ويستمر إلى وقت النوم مساءً.

أكملتْ فاطمة دراستها المتوسطة وعُينت مباشرة معلمة في إحدى المدارس الابتدائية في البصرة، وكان ذلك حدثا تاريخيا بالنسبة لعائلة صبري أفندي إذ هي أوّل امرأة تعمل في العائلة، رغم تمسّك والدها بالتقاليد الصارمة التي كان يُطبّقها بدكتاتورية مطلقة على النساء خاصة.

تزوّجت فاطمة بعد ذلك من عبدالمجيد يوسف السالم البدر الذي كان عندئذ ملازماً في الجيش. وقد كوّنا أسرة كبيرة من أولاد وبنات.

وللأسف الشديد فقد فُجعتْ هذه الأسرة بمقتل إبنها زياد وهو مجنّد في الحرب العراقية- الايرانية، وكان أن أصبحت أخته حذام نائبة في مجلس

الشعب أيام حكم صدّام.

أمّا كمال فقد توفيتْ زوجته ناهدة عام ١٩٥٥ عند الولادة بسبب الاهمال في إعدادها صحيّا للحمل والولادة، اذ كانت تعاني من فقر الدم الشديد، وذلك ممّا يُطلق عليه طبياً "الوفيّات الممكن تفاديها"! ثم تزوّج ثانية ورزق بأطفال آخرين، ولكنه فُجع بولده الكبير عصام الذي جُنّد وقُتل في الحرب العراقية-الايرانية. وقد إضطرّ كمال لترك البصرة بسبب ظروف الحرب القاسية، وانتقل للعيش في الخالص في محافظة ديالى.

وهكذا فقد مُنيتْ تلك العائلة الطيّبة المسالمة بمقتل اثنين من شبابها وفقد الثالث، وهو رياض الذي سيجئ ذكره لاحقاً، بسبب "قادسية صدّام" الخرقاء التى راح ضحية لها مئات الألوف من شباب العراق وايران.

كان لصبري أفندي زوجته الأولى، وهي إبنة خالته، التي ولدتْ له فاضل وأحمد. توفي فاضل مبكراً بمرض السل وله ولد اسمه عبّاس وبنت اسمها خالدة. لا أتذكر فاضل ولكنني واكبت أبناءه في طفولتي وأوائل شبابي.

أما أحمد أو (عمّو أحمد) كما كنت أناديه أو أحمد أيّوب كما كان يُعرف أيضا فقد كان شخصية ظريفة مُحببة بالنسبة لي. لم يُكمل أحمد الدراسة الثانويّة، كأبناء صبري أفندي الآخرين وبعض أحفاده، واشتغل كاتباً في محاكم البصرة. كان أحمد طويل القامة وسيماً، سريع النكتة حاضر البديهة كريم النفس. و ما زلت أتذكر أن أهلي كانوا يعطونني (عيديّة) خمسين فلساً (درهما) كلّ يوم من أيام العيد وأنا صغير؛ وعندما رآني أحمد في الشارع صدفة أوقفني وقال لي : عيدك مبارك يا فاروق وأعطاني ريالاً، وكان ذلك أول ريال (قطعة فضية كبيرة تعادل مائتي فلس) أمتلكه وأريحية كبيرة من عمّو أحمد. أمّا صبري أفندي أو جدّو صبري كما كنت أسمّيه فكان يمنحني عشرين فلساً، وكانت العملية تستغرق عدة دقائق عادةً إذ يطلب مني أن أفتح

كفي ويتباطأ في وضع الفلوس فيه فلساً فلساً أو آنة بعد أخرى (آنة أو عانة وتعادل أربعة فلوس، والكلمة لعملة هندية مساوية) مُستأنسا باستثارة رغبتي وطمعي في المزيد، وكان يكرّر ذلك مع كافة أطفال العائلة في الأعياد.

تزوج أحمد من امرأة بغدادية إسمها لُطفيّة تقرب إلى عائلته، والأرجح أن كان بينهما حب وإعجاب مُتبادل قبل الزواج، وكان ذلك أمرا يقرب من المُنكَر في تلك الأيام.

كانت لطفيّة معلّمة مدرسة إبتدائية في بغداد فانتقلت للتدريس في إحدى مدارس البصرة. ولأنّها كانت سافرة، أي لا ترتدي العباءة التي كانت سائدة كنوع من الحجاب للنساء، فقد إستُقبِلَت من قبل نساء وأفراد عائلة صبري أفندي ومن سكّان المحلّة بالاستنكار و التشنيع! ولعلّها كانت ذات مزاج إنعزالي إذ لم تزرنا كثيرا مع أنّ والدي كان مُتعاطفاً معها ووالدتي كذلك إلى حدٍ ما. وقد سكن الزوجان في دار عائدة لصبري أفندي وبالقرب منه.

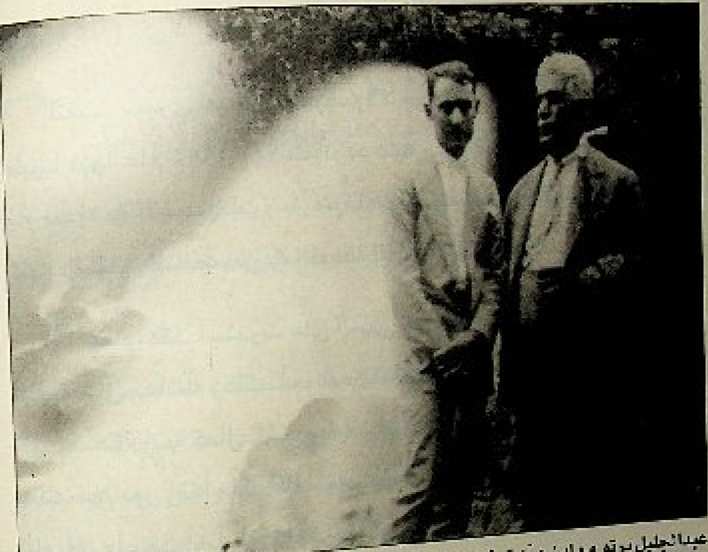
وكان للاستقبال السيّئ وللعلاقات المتأزّمة والمشاكسات التي واجهتها أسوأ الأثر على لطفيّة إذ أصيبت بإضطراب عصبي و عقلي واختفت عن البصرة عائدة الى بغداد بعد مرور سنوات قليلة على زواجها من أحمد ، ثم طُلّقت منه. ولا شك أن أحمد قاسى الكثير وحزن عليها حزناً كبيراً فأدمن على شرب الخمر (العرق) وأصيب بمرض تشمّع الكبد ومات بصورة مأساوية وهو في العقد الرابع من العمر.

ولدت لطفية لأحمد ولداً لطيفا وسيماً كأبيه إسمه رياض اشتغل مفوّضا في الشرطة في البصرة ثم نُقل إلى بغداد و تزوّج من حذام ابنة عمّته فاطمة. وقد شاءت الظروف السيّئة أن تُمعن في المأساة التي حلّت بأحمد وعائلته فنُقل رياض للعمل في شمال العراق ثم سيق للمشاركة في الحرب العراقية-الإيرانية وفُقد أثره فأدرج إسمه في قائمة المفقودين ولم أعلم عن مصيره

شيئا.

إلتقيت صبري أفندي في البصرة لآخر مرّة، على ما أظن، عندما عملتُ طبيبا فيها عام ١٩٥٥ . وكنتُ أتردّد عليه وعلى عمّتي بانتظام آنئذ. كما إنه زار بغداد في الخمسينات وحلّ ضيفاً علينا لأسبوعين أو أكثر. وقد توفّي عندما كنتُ في لندن للتخصّص في الصحة العامة عام ١٩٦١.

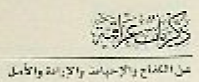
أمّا عمّتي فقد استمرّت على العيش بعد وفاته في نفس الدار البسيطة مع إبنها كمال وعائلته وكانت أحوالهم المعاشيّة صعبة الى حدٍ ما، إذ كان دخلهم الوحيد هو راتب كمال المحدود بعد أن كان صبري أفندي قد أوقف أكثر ما يملك من دور وقفاً مليّاً (للمنفعة العامّة) وباع داره الكبيرة لمواجهة تكاليف الحياة. وأعتقد أنّ آخر لقاء لي بعمّتي كان في أيار/مايو١٩٦٤ إذ جاءتْ إلى بغداد لرؤيتنا ومشاركتنا في الحزن بعد أيام قليلة من وفاة والدي، ثم عادت إلى البصرة. وقد توفيت تلك الانسانة الطيّبة في السبعينات (عام ١٩٧٥؟) عندما كنتُ أعمل خارج العراق، فلم أعلم بوفاتها إلا بعد أشهر من ذلك. ولم يسعني سوى إرسال تعزيتي إلى فاطمة وكمال، وقد حزنتُ عليها حزناً عميقاً.

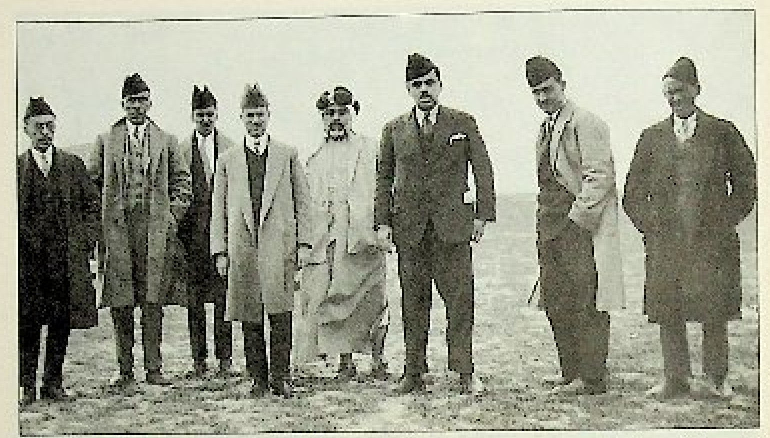


عبدالجليل برتو مع إبن عمه توفيق برتو في مصيف نبع الصفا في لبنان، ١٩٢٩



عبدالجليل برتو، البصرة،
أواخر الثلاثينات





البصرة، أواسط الثلاثينات، في منطقة الأثل من اليمين: محمد سلمان الموسى (ملاك)، عبدالجليل برتو (محامي)، مصطفى الطه السلمان (نائب و ملاك)،يوسف السالم البدر (ملاك)،رؤوف الكبيسي (من كبار الموظفين)، عبدالحافظ طه (قاضي)، عارف قفطان (نائب وسياسي)، صالح باش أعيان (رئيس مجلس الأعيان سابقا).



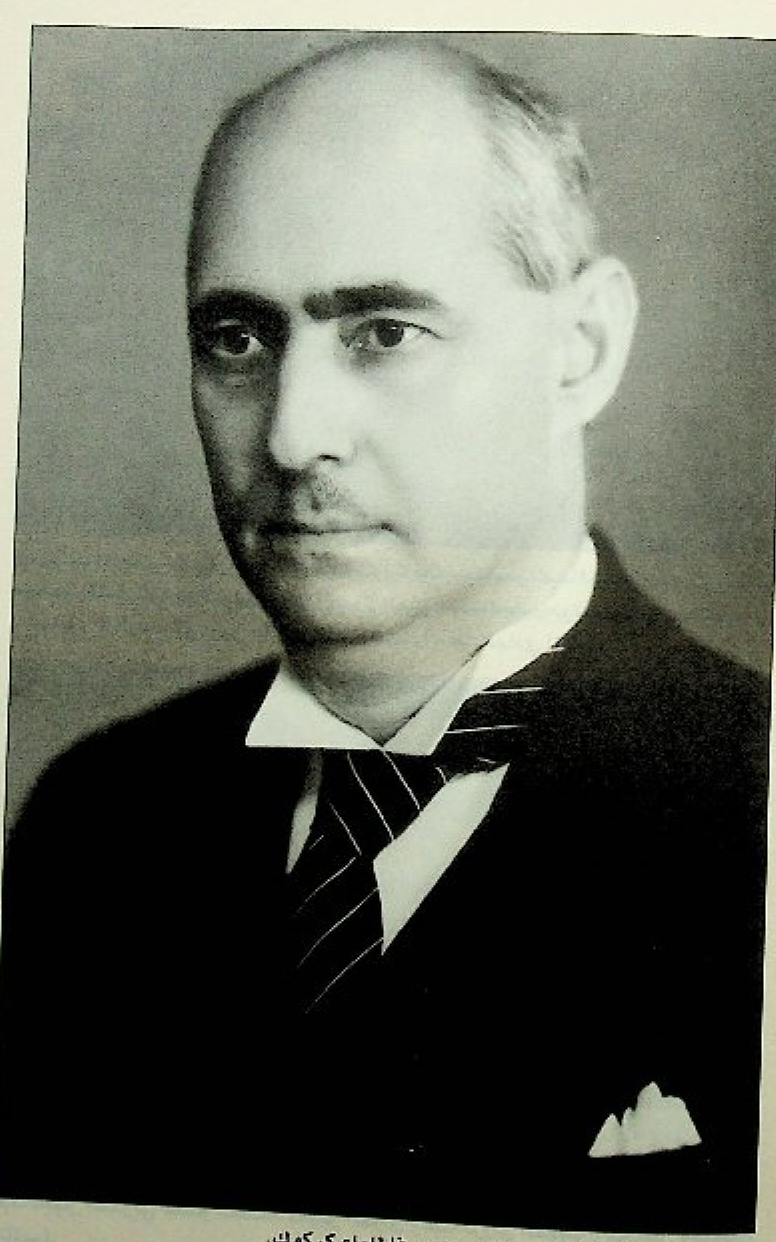
البصرة، أواخر الثلاثينات. في سفرة للمحامين وأصدقائهم الى الأثل. من اليمين: المحامي نسيم روبين، المحامي عبدالرحمن العمر، عبدالرسول نجم (مدير معارف البصرة)، ؟ ، المحامي ابراهيم شاؤول، د. طبيب أسنان صبيح مصطفى، المحامي عبدالخالق طه، المحامي عزيز شريف، المحامي عبدالجليل برتو، عبدالوهاب مصطفى الدباغ ،؟.



البصرة، أواخر ثلاثينات القرن الماضي. سفرة الى منطقة الأثل قرب الزبير لمجموعة من المحامين والقضاة في فصل الشتاء للتمتع بالجو المشمس الجميل وتناول الطعام، والبعض يتسلى بلعب الورق. يبدو فاروق واقفا في الوسط وعزيز شريف جالسا يأكل بالقرب منه.



البصرة في أواخر الثلاثينات. في سفرة الى أحد بساتين شط العرب. من اليمين: المحامي عبدالجبار المواصفي المحامي نسيم روبين، المحامي عبدالهادي البجاري (أعدمه لاحقا نظام البعث عام ١٩٦٨) المحامي خدوري خدوري، كاظم الصبر (ملاك)، ؟، المحامي حسن عبدالرحمن (وزير لاحقا).



عبدالجليل برتو في الخمسينات، متصرفا للواء كركوك.



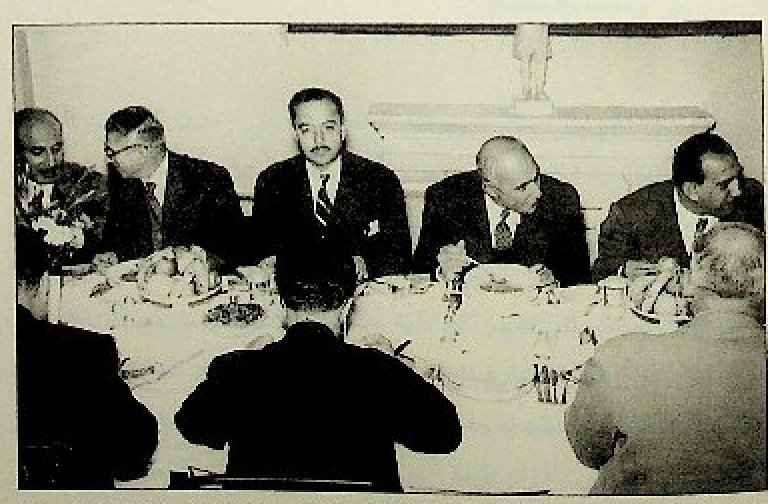
بغداد في الخمسينات. في حديقة دارنا في الوزيرية. مع حسن عبدالرحمن و بعض قضاة محكمة التمييز. من اليمين: أحمد جمال الدين، عبدالجليل برتو، حسن عبدالرحمن (محامي في البصرة و وزير سابق)، شاكر العاني ؟، عبدالهادي الظاهر.



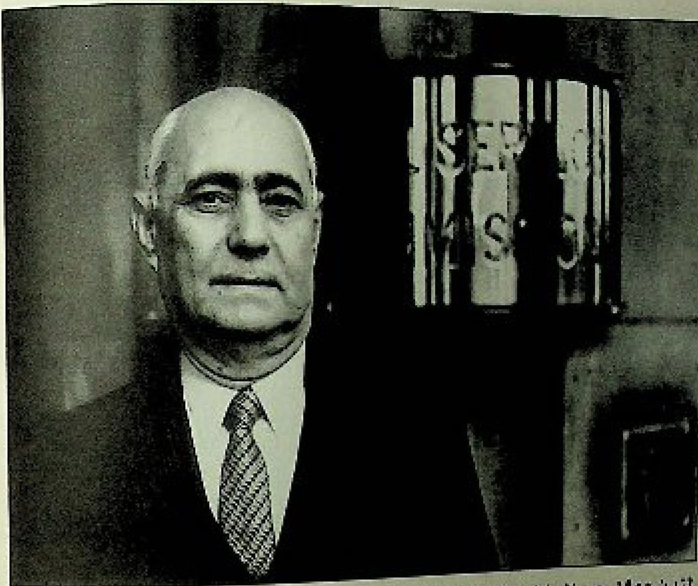
بغداد، في أواسط الخمسينات. في دعوة نقابة المحامين العراقيين لوفد المحامين المصريين الزائر للعراق. ويبدو في الصورة الأول من اليمين عبدالجليل برتو والى اليسار حسين جميل. كما تبدو المحامية صبيحة الشيخ داوود والى يمينها رئيس الوفد المصري ثم عبدالجبار التكرلي عضو محكمة تمييز العراق وعبدالرزاق الظاهر (محامي وسياسي ونائب).



بغداد في أواسط الخمسينات. في دعوة لوفد المحامين المصريين الى العراق. في وسط الصورة عبدالجليل برتو عضو محكمة تمييز العراق والى يمينه المحامية صبيحة الشيخ داوود.



بغداد في اواسط الخمسينات في دعوة لوفد المحامين المصريين الزائر. من اليمين حسين جميل ثم عبدالجليل برتو.



لندن ١٩٥٥. عبدالجليل برتو وهو حاكم في محكمة تمييز العراق، موفد لحضور اجتماع اتحاد القضاة الدولي.

٢ حياتي في البصرة، ١٩٢٨- ١٩٤٣

ولدتُ في مدينة البصرة، في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٢٨، وكان والدي حينذاك يعمل محاميا في محاكم البصرة. وقد أنجب والديَّ ثمانية أطفال آخرين مات ثلاثة منهم بسبب الأمراض السارية وعدم وجود المضادات الحياتية لها يومئذ. وقد ولدنا جميعا في البصرة إلاّ أصغرنا التي ولدت في بغداد.

كانت ولادتي في محلّة الصبخة الصغيرة، وهي إحدى المحلاّت الواقعة على نهر البصرة (المدّة) الذي يخترق المدينة متفرعا من شط العرب وجاريا من العشّار حتى نهاية المدينة القديمة. وكانت هذه المحلات الصغيرة، وهي حارات بسيطة، تتوالى متجاورة على جانبي النهر، فكانت المحلات الواقعة على الجانب الشمالي للنهر تقع عليه مباشرة، بينما يفصل محلاّت الجانب الجنوبي عن النهر الشارع الرئيسي المبلّط الذي يربط البصرة بالعشّار. وكان ذلك الشارع يمتد بمحاذاة النهر وقد زرعت على رصيفه المجاور للنهر أشجار الكالبتوس وأنواع قليلة أخرى؛ أمّا على الجانب الآخر فكانت تكثر أشجار الدفلة بألوان زهورها البيضاء والوردية والحمراء والتي تكاد تنزل لتستحم في النهر في سويعات المد.

وحسبما أعلم فقد انتقلت عائلتي أوّلا من دار الصبخة إلى دار مستأجرة أخرى في محلّة السيف ثم إلى دار أكبر وأجمل على الجانب الجنوبي للنهر قرب محلة السيف كانت تمتلكها سيدة يهودية إسمها نانسي بيخور، ولعلني حفظت الاسم لغرابته علي مسمعي وأنا طفل، وهي الدار التي وُلد فيها أخي أميل وولد ومات أخي قصي. وبعد ذلك إنتقلنا إلى دار في محلة الفرسي تقع على الشارع الرئيسي الذي يربط البصرة بالعشّار وهي الدار التي وُلدت فيها بشرى، وربّما منى أيضا، وكانت واحدة من دارين توأمين يسكن الثانية منها المحامي السيد عبدالكريم أفندي السامرائي وعائلته، وهو والد فائق السامرّائي، الشخصية السياسية القومية المعروفة. وكان السيد عبد الكريم آنئذ يعيش مع زوجة أخرى غير والدة فائق، وله من هذه الزوجة ولده مُضَر وابنته خولة. وقد أصبح مضر يساريا في شبابه كما علمتُ عكس أخيه الكبير الذي كان مضر يفخر به أمامنا في صغره، وكان فائق عندئذ طالبا في كلية الحقوق أو محاميا ناشئاً في بغداد.

وحين كنّا نسكن تلك الدار ابتنى والدي أوّل دار له في أرض مجاورة، وكانت داراً لطيفة من طابقين تضم في الطابق الأول غرفة جلوس وغرفة طعام ومطبخا ومرافق صحية وفي الطابق الثاني فسحة جميلة للجلوس تطل على الشارع ونهر البصرة وكذلك أربعة غرف للنوم بمرافقها.

وبعد ذلك ببضع سنوات إبتنى والدي دارنا الكبيرة والأخيرة في البصرة، وقد وُلدتْ فيها هناء وعماد. كان الطابق الأرضي منها يضم مكتب والدي للمحاماة ويتكوّن المكتب من غرفتين واحدة له والثانية للمساعد الذي كان يسمى بالكاتب توصل بينهما باب داخلية. وكان للمكتب أيضاً باب على الشارع تؤدي الى غرفة الكاتب لدخول المراجعين وباب أخرى توصل بين مكتب والدي والمدخل الرئيسي للدار، الذي يؤدي الى هول (حوش) كبير تقع على جانبيه

غرفة الطعام والمطبخ والمرافق الصحية. أما الطابق الثاني فكان يضم هول كبير يُستعمل لجلوس العائلة وغرفة استقبال كبيرة وأربع غرف للنوم. كما كانت تمتد على طول واجهة الدار في الطابق الثاني طارمة (فرندة) كبيرة يبلغ طولها إثني عشر متراً تقريباً وعرضها ثلاثة أمتار كانت واجهتها على شكل مشبّك خشبي إرتفاعه حوالي مترين صُنع على شاكلة طراز «الشناشيل» العراقي المعروف. وقد بُنيت هذه الدار على قطعة أرض تقع على النهر إشتراها والدي من صهره صبري أفندي محمد وهي ملاصقة لداره، بالقرب من محكمة البصرة، التي كانت قد بنيت حديثا يومذاك.

وإذ أحاول الآن أن أستعيد ما حفظته ذاكرتي من أيّامي الأولى فلعل أقدمها هو يوم وفاة أخي قصي حيث أبعدني أهلي عن الدار وأرسلوني سائراً باكياً وحدي، وعمري خمس سنوات تقريباً، إلى دار عمّتي التي تبعد مسافة مائتي متر تقريبا. كذلك أتذكّر يوم كنت في روضة الأطفال وكانت قريبة من دارنا، وذات يوم خرجت من الدار وبدلاً من الذهاب إلى الروضة توجّهت إلى دكّان قريب لشراء الحلوى وبقيت أتجول في الشوارع القريبة ففاجأني أبي وأنا على هذه الحال وضربني في الشارع وقادني إلى الروضة سحباً كما يُقاد الخروف.

بدأتُ حياتي المدرسية في روضة الأطفال التي لا أذكر عنها شيئا سوى ست مقبولة وكانت معلمة مسيحية سمراء جميلة كنت أحبها كثيراً وبقيت أراها صدفة وأحييها بحرارة حتى شبابي الأول. وهي من عائلة مسيحية من العشّار وأعتقد أن القابلة المعروفة يوم ذاك، جدّه حلوة، كانت خالتها. ويُقال أن مقبولة تزوجت بريطانيا أو أمريكيا وتركت العراق أيام الحرب العالمية الثانية.

دخلتُ الدراسة الابتدائية في مدرسة السيمر التي سُمّيت باسم المحلة

(الحي) التي تقع فيه، وذلك على الجانب الآخر من النهر مقابل محكمة البصرة وعلى مسافة لا تزيد عن ٥٠٠ متر من دارنا في محلّة الفرسي. كانت المدرسة حكومية مجّانيّة لها ساحة كبيرة مرصوفة بالطابوق (الفرشي) تُستعمل للاصطفاف وخطبة الصباح و الأناشيد في بداية الدوام يومياً ولدروس الرياضة البدنية؛ وعلى الساحة من إحدى جهاتها طارمة (فرندة) مسقفه بجانبها سُلّم يقود إلى الطابق الأعلى حيث الفصول وغرف المدير والمعلمين. وأعتقد أن والدي أو السائق كان يوصلني إلى المدرسة صباحاً وأعود معه إلى البيت عند انتهاء الدوام في السنوات الأولى. وقد إشترى والدي أوّل سيّارة خاصّة عام ١٩٣٤ وهي شيفروليه ثم استبدلها عام ١٩٣٦ بشيفروليه convertible واستمرّعلى استبدالها مرّة أو مرّتين بسيارة فورد حتى قامت الحرب العالمية الثانية وتوقّف إستيراد السيارات.

كنتُ طالبا نابها مجتهدا في الابتدائية، وكانت نتيجتي السنوية تتراوح بين الثاني والثالث على الصف وعدد طلابه حوالي الثلاثين عادة. وكان والدي ووالدتي يشجّعاني على الدراسة ويشتريان لي الكتب المصورة الملونة، ولم يكن ذلك مُتيسّرا إلا لأولاد العوائل ذات الدخل المرتفع قياسا الى أكثرية الطلاب الذين كانوا ينتمون إلى عائلات فقيرة.

كان أكثر الطلاب ضعاف البنية صفر الوجوه بسبب إصابتهم بالملاريا والبلهارسيا وسوء التغذية وعلل أخرى، وأتذكّر أن أحدهم إلتقط صورة فوتوغرافية لطلاب صفّنا للسنة الرابعة أو الخامسة الابتدائية فبدا جميع الطلاب تقريباً نحيلي الأجسام قصار القامة بينما ظهرتُ أنا الوحيد وسطهم ممتلئ الجسم صحيح البنية حيث لم أصَب بالبلهارسيا لعدم سباحتي في الشط (الشّط) وكنت أحصل على العلاج الطبي حال إصابتي بالملا ريا. كما [illegible] تفوّقي على مستوى ممتازا وهنا لا بد أن أستشهد بأغنية عادل إمام ورفاقه في مسرحية مدرسة المشاغبين: حظوظ الدنيا.

ولعلّ ذلك كان السبب في أنّ أحد المعلمين، الذي كان يُعهد إليه بالإشراف على نظام صعود الطلاب إلى الفصول بعد إجتماع الصباح فصلا بعد آخر، كان يضربني على قمة رأسي دون سبب كلّ صباح بصافرته المعدنية عند مروري أمامه لصعود السُلّم. وقد احترتُ لِمن أشكو ذلك ولكن لحسن حظي أنّ مدير المدرسة كان يراقب ما يحدث عن بُعد فاختفى المعلم عن عيوننا وتخلّصتُ من وجهه الغاضب الكريه.

كان مدير مدرستنا الأستاذ محمد عبدالله شخصية لطيفة مُحبّبة تبعث على الاحترام ومدرّسا قديرا درّسنا التاريخ والجغرافيا أيضا، وهو عم الدكتور مصطفى كامل ياسين القانوني والدبلوماسي المعروف والدكتور الجرّاح علي غالب ياسين، وهما متميّزان خُلقاً وعِلماً.

وكان من أنشطة المدرسة نظام الكشّافة الذي كان إجباريا لجميع التلاميذ بزيّه الخاص البسيط. وكنّا نقوم بالتدريب على الأعمال الكشفية في المدرسة أو نقوم برحلات كشّافية الى مناطق مختلفة في المدينة، كما كنا نخرج للإستعراض سيراً في الشارع العام. و كانت للمدرسة فرقة للنشيد كنت من أعضائها إذ كنت حسن الصوت، وكان يدربنا على الأناشيد معلّم زائر كان يعزف على آلة الأكورديون مصاحباً مايعلمنا من أناشيد.

كذلك كان لمدرستنا فريقان ممتازان لكرة السلّة وللكرة الطائرة فازا بكأس مدارس البصرة الإبتدائية في إحدى السنوات وكنت من المشجعين النشطين للفريقين مشاركا في الأهازيج و (الهوسات).

كانت محلة السيمر وما جاورها من محلات البصرة الفقيرة و أكثرسكانها من الكادحين. وكانت نسبة عالية من طلاب المدرسة الابتدائية تتوقف عن

مواصلة الدراسة بعد الابتدائية، وذلك للعمل ومساعدة أهاليهم على العيش، وبذلك كانت نسبة أبناء العائلات الفقيرة أقلّ في مراحل الدراسة المتوسطة والثانوية منها في الابتدائية.

- **انتقال مؤقت الى بغداد، ١٩٣٩**

التحق والدي بدورة ضباط الاحتياط ببغداد في عام ١٩٣٩، فانتقلتْ العائلة بصحبته وكنت آنذاك في بداية السنة الدراسية للصف السادس الابتدائي. سكنّا في أول الأمر في شارع أبو قلام في الكرّادة الشرقية في دار كان يمتلكها جدّي لأمي مصطفى المدرّس وذلك لقربها نسبيا من معسكر الرشيد حيث يتدرّب والدي.

كان الشارع جميلا هادئا تسكنه عوائل قليلة تعرف بعضها بعضاً، وكان أكثر الشارع خاليا من البناء بعدُ على الجانبين. في أول الشارع من ناحية شارع الكرادة (داخل) العام كانت دار الدكتور صبيح الوهبي [٤] وكنّا قريبين عنها، و بجوارنا تقريباً دار المدرّس شوكت الرسّام، وأتذكّر أن ابنته الشابّة الجميلة نضال كانت تتعلم ركوب الدراجة الهوائية في الشارع. والى جوارهم دار قريبنا المفتش المالي عبدالوهاب الياسين ثم دار الأستاذ صادق الملائكة والد الشاعرة العراقية الشهيرة نازك. وقرب نهاية الشارع المؤدية الى نهر

٤- الدكتور صبيح الوهبي طبيب وجرّاح معروف في بغداد. تدرّج في التقدّم في وظائف وزارة الصحة الإدارية، وعُرف بالكفاءة والشخصية السمحة. حتى أصبح وزيراً للصحة في العهد الملكي. وكان من الموقّعين على تأسيس منظمة الصحة العالمية عام ١٩٤٦. وقد عُيّن مديراً لمستشفى التويثة للأمراض الصدرية في أوائل العهد الجمهوري، حيث كنت أعمل آنذاك. ثم نُقل الى ديوان الوزارة حتى تقاعده. وقد زُجّ به في السجن وصودرتْ أملاكه في حكم البعث الثاني فتوفي حزيناً مُحبطاً للأسف الشديد. وقد عمل الدكتور صبيح الوهبي بضع سنوات في منظمة الصحة العالمية في جنيف.

دجلة الرائع دار قريبنا نشأت السنوي أمين العاصمة السابق ورجل الأعمال المعروف وفي نهاية الشارع تطل على النهر دار عبّاس مهدي الوزير السابق.

أمضيت القسم الأول من السنة الدراسية للصف السادس في مدرسة الملك غازي الابتدائية في الكرّادة الشرقية، وكنتُ أشعر فيها بالغربة والإنعزال عن التلاميذ ربّما لإختلاف طباعهم ومعاملتهم عن صحابي في البصرة. ولم أشعر بالألفة مع المعلمين ومدير المدرسة الذي بدا لي عبوساً فظّاً.

أتذكّر أن الحرب العالمية الثانية ابتدأت حينذاك، وكان الكثيرون من العراقيين مُعجبون بعدوّ الانكليز وزعيم ألمانيا «الهرهتلر» وبقوّة الجيش الألماني.

انتقلنا، عند اتمام والدي دورة ضبّاط الاحتياط والتحاقه بالخدمة العسكرية في جنوب العراق، الى دار جدّي لأمّي في محلة القراغول التي تقع خلف جامع الحيدرخانة على زقاق يؤدّي الى شارع الرشيد ويستمر في الإتجاه الآخر مروراً بمحلة الفضل وينتهي في شارع غازي (الكفاح الآن). كانت الدار بطابقين و كبيرة نسبيا، ومخطّطة على الطراز البغدادي القديم يتوسطها الحوش أو الباحة المكشوفة والتي تحيطها غرف الدار ومرافقه وتُشرف على الباحة في الطابق الثاني طارمة بسياج من الخشب والحديد المقرنص تمتد أمام كافة غرف ذلك الطابق. وكانت عائلة جدّي تضم جدّتي (أم ابراهيم) وولديهما ابراهيم وعبدالرحمن وبنتيهما مكيّة وساجدة، وأخاهم غير الشقيق عبدالوهاب. ومع إنتقالنا الى القراغول تمّ نقلي الى المدرسة الحيدرية الواقعة قرب الشورجة حيث أكملتُ الصف السادس الابتدائي قبل عودتنا الى البصرة.

من أهم الأحداث التي مرّت بالعراق في تلك السنة، ١٩٣٩، كان مقتل الملك

غازي الأول في حادث السيارة الشهير. وأتذكّر ذلك اليوم جيدا إذ كنّا قد تجمّعنا في باحة المدرسة قبل بدء الدروس حيث سَرَتْ همهمة بين التلاميذ بأن الملك غازي قد مات. وكنّا بين مصدّق ومكذّب حتى ظهر مدير المدرسة الأستاذ عبدالستار القرغولي واقفا خلف السياج المُطل على باحة المدرسة وخاطبنا مُولولاً باكياً وهو يشق قميصه مُقطّعا أزراره وصارخا بأعلى صوته: أيها التلاميذ ليحفظكم الله!

الأستاذ القرغولي كان شاعراً متحمّساً للملك غازي، وقد نظم بمناسبة عيد ميلاد الملك قصيدة قال فيها:

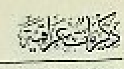
يومَ ميلادكَ غازي المُفتدى   عَمَّنا السعدُ وفاضَ الإبتهاج

صانكَ اللهُ على رَغمِ العدا   يا مليكاً ضُمَّ في أروعِ تاج

وكان الملك قد أهداه ساعة يدوية نُقشتْ عليها صورته، وتم تلحين أبيات القصيدة نشيداً كنّا نُنشده في المدرسة.

- **العودة الى البصرة ١٩٤٠**

عدنا الى البصرة بعد أن أكمل والدي الخدمة العسكرية واجتزتُ أنا الإمتحان النهائي للدراسة الابتدائية. وقد سُجّلتُ في الصف الأول في ملحق مدرسة البصرة المتوسطة، وكان يشغل داراً قديمة في محلّة الباشا في البصرة القديمة. كان مدير الملحق سامي الهلالي مثالاً للنشاط والضبط والانتظام. وانتقلتُ في السنة التالية من الملحق الى مدرسة جسر الغِربان المتوسّطة، وكنتُ أذهب إلى المدرسة وأعود منها ماشياً مع زملائي مسافة



تقارب كيلومتراً واحدا.

كان توفيق العينجي مديراً للمدرسة تلك السنة، وكان يحمل العصا (الخيزرانة) باستمرار وهو يتنقّل في المدرسة، «لزوم الهيبة» على ما يبدو. وذات يوم أقدم على معاقبة تلميذ في صفّي بضربه بعصاه عدّة مرّات على قفاه (مؤخّرته) بعد أن حمله الفرّاشون لذلك الغرض أمام التلاميذ، وكنّا يومذاك في سن الخامسة عشرة أوما يقاربها (أي سن الحيوية والأمل وتكوين الشخصية). كانت المدرسة حديثة البناء، أثاثها بسيط ولكنها منظّمة ونظيفة يسودها النظام والهدوء عادة. في تلك السنين كانت في مدينة البصرة مدرستان متوسطتان حكوميتان للبنين وواحدة للبنات وثانوية واحدة للبنين فقط في العشّار.

كان درس التاريخ أحبُّ الدروس إلى نفسي في المدرسة المتوسطة، الى درجة أنّ مدرّسنا لهذه المادة في الصف الثاني المتوسط «علي الحمامي المغربي الجنسية، كان يعهد لي بإلقاء الدرس نيابة عنه في أحيان كثيرة، وكانت درجتي لديه لا تقل عن ١٠٠٪.

وفي الصف الثاني المتوسط توطّدت علاقات الصداقة والمحبّة بيني وبين عدد قليل من زملائي فتكوّنت منّا مجموعة صغيرة من الطلبة المتقدّمين المتلازمين واستمرّت تلك العلاقة بين بعضنا سنوات طويلة. وكانت المجموعة تتكون من الياس آشير وحاتم الحجّاج وصبيح مدحت وعلي الأعرجي وأنا. كان عدد الطلاب في الصف حوالي ثلاثين، ومنهم في كافّة الصفوف عدد من الطلبة اليهود والمسيحيين. وكانت علاقات الطلبة المسلمين بهم علاقات زمالة طبيعية طيّبة، بل كان أقرب الأصدقاء الى نفسي هو الياس آشير كوهين ابن مأمور خزينة لواء (محافظة) البصرة.

- **حركة رشيد عالي الكيلاني[٥]، ١٩٤١ - البصرة و بغداد**

في شهر أيّار/مايو من عام ١٩٤١، قامت ما سُمّيَت بحركة رشيد عالي الكيلاني وكانت مصادرنا للمعلومات تنحصر في الشائعات والراديو (إذاعات بغداد ولندن وبرلين وأنقره العربيات). امّا إذاعة القاهرة فكان استلامها ضعيفاً، ورغم ذلك كنا نتجمع حول الراديو كل أول خميس من الشهر لسماع أم كلثوم في حفلها الشهري.

في البصرة كنّا على قُرب من أحداث حركة رشيد عالي إذ كان الوصي عبدالاله قد لجأ اليها فارّاً من بغداد برافقه عدد من وزرائه والتحق بهم صالح جبر الذي كان متصرفا (محافظا) للبصرة يومذاك. وقد أقاموا، حسبما قيل، على ظهر بارجة عسكرية بريطانية في شط العرب.

ورغم حالة الحرب المعلنة ضد بريطانيا كانت السفن الحربية وحاملات الجنود البريطانية تمرّ في شط العرب أمام أعيننا آتية من الهند لتفرغ حمولتها من الجنود والمعدّات الحربية في ميناء المعقل في البصرة، وذلك بالإضافة الى وجود قاعدتهم العسكرية الهامّة في الشعيبة على بعد كيلومترات قليلة من البصرة. كنّا نرى ذلك مستغربين ونحن في بستاننا (المعولة) الواقعة على شط العرب في أبي الخصيب. وأتذكَر أنّ والدي قد علّق يوماً على ذلك قائلا

٥- حركة مناهضة لبريطانيا والحلفاء أبّان الحرب العالمية الثانية، تزعّمها رشيد عالي الكيلاني وقادة الجيش العراقي تحت شعارات وطنية. عارضت حكومة الكيلاني استعمال القواعد البريطانية في العراق لدعم مجهود الحلفاء الحربي وبذلك اعتبرتها بريطانيا حركة معادية لهم ومتواطئة مع دول المحور (المانيا وايطاليا) وناقضة للمعاهدة المبرمة عام ١٩٣٠ بين بريطانيا والعراق. فقامت باحتلال العراق عسكريا وأسقطت حكومة الكيلاني. وكان الخلاف قد اشتد بين الوصي على العرش عبدالإله و حكومة الكيلاني وقادة الجيش، بسبب موقف الوصي المناصر للحلفاء فهرب الأخير من بغداد الى البصرة محتميا بالجيش البريطاني وتم خلعه وتعيين أحد أقارب العائلة المالكة وصيا على العرش بدلا عنه. وبعد فشل الحركة بعد حوالى شهر واحد من قيامها عاد عبدالإله الى منصبه وصيا على العرش.

بسُخرية حزينة: عظيم يا ملاّ رَشُوْ (رشيد)! وكلمة رشو تصغير لإسم رشيد، أمّا كلمة ملاّ فربّما كان يُطلقها عليه طلاّب الحقوق من دورة والدي عندما كان يدرّسهم فيها.

كانت الحياة تسير بصورة اعتيادية في المدينة رغم تأزُم الموقف السياسي ونُذُر إحتلالها من قبل البريطانيين. وقد قامت مظاهرات كثيرة مناهضة لبريطانيا وتأييدا لحكومة رشيد عالي في البصرة، وكان الجو متوترا في المدارس الثانوية والمتوسطة حيث توقفت الدراسة وتجمّع الطلبة وشاركوا في المظاهرات التي ألقيتْ فيها الخطب والأشعار الحماسية. وكنتُ يومها أحمل درجة العريف، بثلاثة أشرطة على ذراعي، في نظام الفتوّة الذي ضم كافة طلبة الثانويات والمتوسطات.

وبعد أيّام قليلة سمعنا ذات صباح أصوات إطلاق الرصاص قادمة من العشّار وعلمنا أنّ البريطانيين قد دخلوه متوجهين لإحتلال المتصرفية (بناية المحافظة) وتصدّت لهم قوة الشرطة العراقية البسيطة فوقع منها عدد قليل من الجرحى واضطرّت الى الإستسلام.

وقد إنتشرت قوّات بريطانية قليلة بعدئذ في العشّار، ولكنها لم تصل الى البصرة القديمة حيث دارنا، الاّ بعد أيام. وهكذا تم سقوط البصرة.

ترك موظفو الدولة وظائفهم وانصرف أفراد الشرطة الى بيوتهم وساد شعور بضعف الأمن في المدينة. وما هي إلاّ بضع ساعات حتى بدأ «الفرهود» في سوق البصرة القديمة بكسر وسرقة مخازن ودكاكين اليهود أوّلاً وتلاه الهجوم على مخازن المسلمين، ورأينا أناساً يسيرون في الشارع الرئيسي، على الجانب الآخر من النهر، حاملين الأقمشة والسجّاد والأجهزة المنزلية وغير ذلك. وأتذكّر أنّ محمود، وكان يعمل خادماً في دارنا وله قصة غريبة سأذكرها في سياق مذكراتي، جاء حاملاً (طول) من القماش المنهوب فرآه والدي وصرخ

به قائلا: ما هذا يا محمود؟ ألا تستحي؟ فأجابه: بيك هذا جهاد (ويا له من جهاد!)، وقد منعه والدي من إدخال أيّ شيء الى الدار مُهدّدا بطرده، فتخلّص محمود من القماش شاعراً بالخجل.

لم تحدث، حسب علمي، اعتداءات على اليهود ولم تُهاجَم دورهم في فرهود البصرة القديمة، ولا أعلم ما حدث في العشّار. و في مساء ذلك اليوم إجتمع عدد قليل من وجوه محلّتنا وعلى رأسهم صبري أفندي وقرّروا تنظيم حراسة المحلة حتى صباح اليوم التالي وتزويد عدد من شباب المحلة بأسلحة بسيطة للقيام بذلك. وأحسب أن شيئا مماثلا جرى في العديد من محلات البصرة ذلك المساء.

كان والدي حينئذ رئيسا لبلدية البصرة بالوكالة إضافة الى عمله محاميا، وكان رئيس محاكم البصرة بريطانياً يُدعى مستر لويد، وما أن سقطت البصرة حتى استبدل لويد ثيابه المدنية بملابس عسكرية حاملاً رتبة عقيد في الجيش البريطاني وأصبح مستشاراً لقائد جيش الاحتلال وقيل أنّه كان الحاكم الفعلي للبصرة.

استدعى المستر لويد كبار الموظفين وعدداً من وجوه البصرة، ومنهم والدي كرئيس للبلدية، طالباً منهم التعاون مع السلطة الجديدة (المحتلّة) فكان أن اعتذر والدي عن الاستمرار في العمل قائلاً إنّ قوانين الدولة العراقية تمنع ذلك على العراقيين وإنه كرجل قانون لا يستطيع مخالفتها. فاستاء لويد من الرد وظل يُذكّر والدي به وينتقده بعد ذلك.

وبهذه المناسبة ذكر لي صديقي أديب الجادر عافاه الله أن رئيس الوزراء نوري السعيد كان رئيسا لمجلس إدارة شركة النسيج الوطنية، التي عُيّن أديب مديراً لها في شبابه في أوائل خمسينات القرن الماضي. وصادف أن سافر أديب الى لندن بإجازة حين كان نوري السعيد في مهمّة رسمية هناك، فأشار

السعيد عليه بمقابلته في الفندق في لندن لأمور تخص الشركة. وعند دخول أديب جناح نوري السعيد في الفندق وجده كورشة عمل بمن فيها من عراقيين وانكليز، ووجد المستر لويد يقوم بتنظيم ما يجري من مواعيد ووثائق وغير ذلك وكأنه سكرتير أو مدير أعمال رئيس الوزراء العراقي.

إستدعت الحكومة ضباط الإحتياط للالتحاق بالجيش العراقي دفاعاً عن الوطن، فامتثل والدي لذلك رغم عدم اقتناعه بحكومة رشيد عالي وتوقّعه الفشل لها. وكان أن سافرنا، بصورة شبه سرّية، والدي وأخي أميل وأنا الى بغداد وتركنا دارنا في عهدة محمود، اذ كانت أمّي في زيارة ذويها في بغداد ومعها بشرى وهناء. سافرنا عن طريق الزبير، وكانت الطرق جميعها غير مبلّطة، حيث قضينا ليلة ضيوفاً على آل العقيل، ثم الى السماوة فالديوانية حيث استضافنا مدير شرطتها لنصل بغداد في اليوم الثالث من السفر.

التحق والدي بالجيش في بغداد و جرى تعيينه مشاوراً حقوقيا للوحدات العسكرية المرابطة في القرنة قرب البصرة، ومكثتْ عائلتنا في بغداد، في دار جدّي مصطفى المدرس بالقراغول.

كان العراق في حالة حرب مع بريطانيا وكانت اذاعة بغداد مستمرّة على إذاعة الأناشيد الوطنية والخُطب الحماسية والأخبار التي تؤكّد المقاومة حتى انتصار جيشنا العراقي في المعارك قرب قاعدتي الحبّانية والشعيبة البريطانيتين. وكان خالي عبدالرحمن الطالب في الإعدادية المركزية، الذي يكبرني بضع سنوات، يحمل رتبة عريف في منظمة الفتوّة ويشارك في التحشّد لمناصرة الجيش قرب جسر الخر غرب بغداد.

وكان جو الحماس للمقاومة وكراهية بريطانيا هما السائدان في بغداد، كما كانت القصص والروايات عن شجاعة وبطولة العراقيين تنتشر في كل مكان ولا تخلو من المبالغات المضحكة كقصة الطيار العراقي الذي قفز في

الجو من طائرته الى طائرة العدو وقتل قائدها ثم هبط بها في مطار عراقي، هذا بينما كانت الطائرات البريطانية تُحلق كل يوم تقريبا في سماء بغداد للاستطلاع أو لإرهاب السكّان ولم نرَ أية طائرة عراقية تعترضها. أمّا عامّة الناس البسطاء فكانوا يصعدون الى سطوح البيوت بما لديهم من أسلحة بسيطة ويطلقون الرصاص في الهواء باتّجاه طائرات العدو لإسقاطها.

وبعد أيام وقعت المعركة الحاسمة في منطقة الحبّانية وانهزمت القوات العراقية بسرعة بعد أن استشهد عدد من الضباط والجنود. ثم زحفت القوات البريطانية على بغداد وتوقفت عند مدخلها الغربي، فسقطت حكومة رشيد عالي الذي هرب هو وأكثر الوزراء وقادة الجيش يرافقهم الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين الى ايران. وقد بدأت الإضطرابات ومهاجمة اليهود وممتلكاتهم في بعض مناطق بغداد عند ذاك.

وأتذكّر أنني رأيتُ بعض شباب الفتوّة والطلبة يركضون في أزقة محلتنا (القراغول) هاتفين: يسقط عبدالإله (الوصي على العرش)، يسقط الخائن، يسقط الاستعمار.

وفي ختام ذلك اليوم العاصف سهرتْ بغداد ليلة مفزعة تردّدت فيها أصوات إطلاق الرصاص من أحيائها المتباعدة حتى الصباح وهي خائفة حزينة في انتظار الغد المجهول.

في صباح اليوم التالي إنتشرت الفوضى في بغداد بصورة أوسع، إذ اختفت سيطرة الحكومة على الأمن باختفاء الشرطة من شوارعها وغاب الموظفون عن أعمالهم والطلبة عن مدارسهم وأُغلقت المخازن والأسواق.

وقد استمر "الفرهود" في المدينة طوال ذلك اليوم فهوجمت وسُرقت مخازن اليهود أولا ثم هوجمت الأسواق والمخازن وسُرقت البضائع دون تمييز

وهاجم الغوغاء والمجرمون أحياء اليهود الفقيرة (أبو سيفين وطاطران وغيرها) واعتدوا على أرواحهم وحرماتهم وأملاكهم.

استمرّت الاعتداءات الدامية يومين على ما يُذكر راح ضحيتها حوالي ١٧٠-١٨٠ [٦] من يهود بغداد العُزّل بحجج واهية مختلفة. وقد دافع العديد من المسلمين عن جيرانهم اليهود وحموهم من الإعتداء في المحلاّت المختلطة فقتل وجرح عدد منهم ومن المعتدين.

وأتذكّر إنني كنت مع خالي عبدالرحمن واقفين أمام الدار في القراغول نراقب ما يجري وإذا بثلاثة أو أربعة أشخاص يركضون في الزقاق بإتّجاهنا مشهرين السكاكين والعصي وتوقّفوا أمام الدار المقابلة لنا صائحين: هذا بيت يهود، فاعترضهم عبدالرحمن مناديا: لا، لا، هذوله خوش أوادم لا تؤذوهم (هؤلاء ناس طيبون) فولّوا مهرولين، وكانت تسكن تلك الدار ممرّضة يهودية مع أمها وأختها.

في مساء اليوم الثاني من الفرهود ، حسبما أتذكر، أعلن منع التجوّل وحالة الطوارئ من قبل هيئة تشكلت للمحافظة على الأمن برئاسة أمين العاصمة أرشد العمري وتدخّلت الشرطة لإيقاف الاعتداءات والسرقات. وبعد ذلك صدر بيان يمنع إخفاء البضائع المسروقة والإحتفاظ بها ويأمر بتركها في مواقع تمّ تعيينها، مع التهديد بعقوبات قاسية لمن يُعثر عليها لديه. وقد قام بعض اللصوص الجبناء بإعادة ما سرقوه الى المواقع المعيّنة لها وهم صاغرون. وأخذ الهدوء والأمن يعودان شيئا فشيئا الى شوارع بغداد.

لستُ بصدد الخوض في تفاصيل حركة رشيد عالي الكيلاني ولكن ملامحها العامّة تعكس ضعفها وعللها. رشيد عالي نفسه كان من رجال العهد

٦- كتاب The Jews of Iraq, by Nissim Rejwan Page 222

الملكي المتنفّذين فهو وزير مهم ورئيس وزراء سابق ورئيس للديوان الملكي مُقرّب الى العائلة المالكة. أي إنّه كان شريكا في مسؤولية الحكم بحسناتها وسيئاتها وكان في صراع حثيث على السلطة والنفوذ مع منافسيه عليها، ولذلك لم يكن موضع ثقة كبيرة تميّزه على خصومه. العقداء الأربعة (المربّع الذهبي) صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ومحمود سلمان وكامل شبيب وهم القادة الفعليون للحركة كانت تنقصهم الخبرة السياسية والقدرة على تقييم الأوضاع السياسية الداخلية، ناهيك عن الإقليمية والدولية في خِضم أحداث الحرب العالمية الثانية الخطيرة. وكان يسيطر عليهم الحماس والإندفاع (القومي) ممّا سهّل تأثّرهم بادّعاءات و وعود سفير المانيا النازية في بغداد، الهرغروبا، ونصائح مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني المقيم فيها.

وقد ضمّت وزارة رشيد عالي التي سُمّيت بوزارة الدفاع الوطني بعض الوزراء المدنيين من الوطنيين المخلصين أهمّهم يونس السبعاوي الذي كان يقود الحركة على المستوى السياسي والمدني. وقد حدّثني صهري الأستاذ عبد الفتاح ابراهيم عن تقديره لوطنية السبعاوي وإخلاصه وإيمانه بالعمل والتعاون مع كافة القوى السياسية الوطنية من أجل المصلحة العامة، قائلا إنّ السبعاوي اتّصل به وطلب منه أن يقوم بمسؤولية إدارة تموين بغداد أيّام الحركة قناعة منه بإخلاصه ونزاهته. وقد ردّ عليه بأنه مُستعد لذلك وطلب أن يُعيّن كلّ من عزيز شريف وناظم الزهاوي لمعاونته، فوافق السبعاوي فوراً وأصدر الأمر بذلك رغم كون الثلاثة من وجوه اليسار المعروفة آنذاك. لم تُسعف وطنية بعض قادة الحركة وتعاطف الكثير من المواطنين معها في انقاذها من الفشل والسقوط بعد فترة قصيرة من إندلاعها، فعاد الوصي عبدالاله ورجاله الى بغداد منتصرين بمساندة الجيوش البريطانية.

وقد تمّ إعدام يونس السبعاوي وقادة الحركة العسكريين الأربعة (العقداء

صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد وكامل شبيب ومحمود سلمان) علناً، وعلّقت جثثهم على المشانق أمام وزارة الدفاع وفي ميادين بغداد.

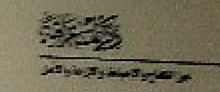
- **البصرة، ١٩٤١-١٩٤٣**

- **قصّة محمود**

تمّ تسريح والدي من الخدمة العسكرية عند انتهاء حالة الحرب فعدنا أدراجنا الى البصرة لإستئناف حياتنا الطبيعية. وقد صُدمنا عند وصولنا بمعرفة ما حدث لمحمود الذي تركنا دارنا في عهدته. وهنا نأتي الى قصة محمود التي لا تخلو من غرابة.

رنّ جرس باب بيتنا في البصرة ذات يوم في أواخر عام ١٩٤٠ أو أوائل ١٩٤١ حسبما أتذكّر، ففتحتُ الباب وكان يقف أمامه رجل طويل القامة بَهيّ الطلعة في حوالى الخمسين من عمره طلب مني بأدب ملحوظ أن يكلّم والدي. وقد أخبرني والدي بعدئذ أنّ الرجل طلب منه العمل خادماً في دارنا وإنّه أفغاني الجنسية جاء الى البصرة بحثاً عن العمل. ولم يكن ذلك مُستغرباً اذ كان الكثير من البلوش يفدون عادة الى البصرة قادمين من باكستان للعمل في خدمة البيوت. إستجاب أهلي لطلب الرجل وإستخدموه براتب شهري قدره ثلاثة دنانير، وسكنَ في الغرفة الصغيرة المُخصّصة للخدَم في الطابق الأرضي من الدار.

بدأ محمود عمله بجد وصمت وأدب وكان منظره وتصرّفه يبعثان على الاحترام. ثم إكتشفنا إنّه يتكلّم العربية الفصحى لا العربية (المكسّرة) كالآخرين من الخدم البلوش، مما يدلّ على دراسته للّغة العربية.



و كانت لنا، بالقرب من دارنا، قطعة أرض صغيرة خربة لا تصلح للسكنى فيها تنور لإعداد الخبز وبقرة تزودنا بالحليب ويضع دجاجات للبيض. وحدث أن مرضت المرأة التي كانت تحلب البقرة كل يوم فطلب محمود أن يقوم هو بذلك بدلاً عنها مما أثار دهشتنا إذ جرت العادة أن تقوم النساء بذلك.

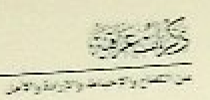
وذات يوم أراد والدي أن يستأجر صبّاغاً لتجديد صباغة (دهان) مرافق دارنا. فاقترح محمود أن يقوم هو لوحده بذلك مجّاناً كجزء من عمله. وقام فعلاً بذلك بإتقان يُحسد عليه.

وحين صاحَبَنا محمود في الذهاب الى بستاننا الصغيرة المطلّة على شط العرب في أبي الخصيب (يُطلق عليها في البصرة اسم: محوّلة) بدأ العمل في تنظيم حديقة مُزهرة فيها تُطل على النهر وأتمّ ذلك بنشاط مثير للإعجاب.

ولم يكتفِ محمود بكل ما قام به. بل طلب من والدي أن يُخفّض راتبه حيث قال إنّ ثلاثة دنانير شهرياً كثيرة عليه وأنّ دينارين في الشهر تكفي وتزيد.

عند سفرنا الى بغداد مع والدي ليلتحق بالجيش في أيّار/مايو ١٩٤١، تركنا الدار بعُهدة محمود وطلبنا من قريبنا وجارنا صبري أفندي مساعدته عند الحاجة الى حين عودتنا.

و كانت الصدمة أنّ علمنا حال وصولنا باعتداء بعض الغوغاء على محمود وضربه ضرباً مُبرحاً كاد يودي بحياته، وانه لازم الفراش يُعالج جراحه مدة أسبوعين تقريبا ثم سَلّم الدار الى صبري أفندي وغاب عن الأنظار دون أن يعلم أحد بوجهته. وقد علمنا أنّ سبب الاعتداء على محمود كان ما لاحظه البعض من تقرّبه الى الجنود الهنود والبريطانيين مرّات عديدة وتحدثه معهم بالإنكليزية ممّا أثار الشك لديهم بتجسّسه لهم على البلد وأهاليها. ويبدو أنّ أجواء الإحتقان التي سادت بعد حركة رشيد عالي والإستياء من



الإحتلال البريطاني والإحباط المستولي على بسطاء الناس كانت وراء ما حلّ بمحمود. ولكن الشكّ ظلّ يُساورنا حول حقيقة محمود وشخصيته الغريبة وشكله وسبب وجوده في البصرة قبل و عند إحتلالها.

- **إتمام الدراسة المتوسطة والانتقال الى الثانوية**

عُيّن سامي الهلالي في السنة التالية مديراً لمدرستنا و نحن في الصف الثالث المتوسط. وكنّا سعداء بذلك رغم صرامته. وذلك لنشاطه الكبير في تحسين مستوى المدرسة وتنظيمها. و في تلك السنة جاءنا مدرّس لمادّة التاريخ حديث التخرج من دار المعلمين العالية ببغداد. ذكيّ الفكر والقلب نشيط مُقتدر في علمه مُفوّه في حديثه. كان ذلك المدرس اللامع هو صالح أحمد العلي الذي أعجِبنا به وبتفكيره العلمي المنفتح الى حد كبير. واستمرّت علاقتنا به بضع سنوات بعد أن انتقل من البصرة إذ التقينا به في بغداد مرّات عديدة انا وصديقي الياس. وقد أصبح الدكتور صالح العلي بعد ذلك واحدا من أهم أساتذة التاريخ في جامعة بغداد ورئيساً للمجمع العلمي العراقي كما هو معروف. كذلك كان من أساتذتنا النابهين في المدرسة المتوسطة عبد المجيد الفلوجي للّغة العربية وأنورعلي هندي المصري الجنسية للّغة الانكليزية.

أخذنا عن أساتذتنا بعضاً من اهتماماتهم الفكرية والثقافية، ودخلنا عالم المطالعة الخارجية الواسع (خارج المنهج الدراسي) وكنّا نتحدث ونناقش معهم ما نقرأه أحياناً كثيرة. كُنّا نلتهم الكتب الأدبية التهاماً، كمؤلفات طه حسين وتوفيق الحكيم وقصص المنفلوطي و محمود تيمور و أشعار علي محمود طه المهندس ومجلّة الرسالة المصرية، كما كنا نتابع المجلات المصرية المصوّرة كالاثنين والمصوّر وما يصدر من مجلات عراقية في بغداد.

كانت مكتبة طيّب الذكر فيصل حمود في محلة السيف هي مدخلنا الى هذا العالم الواسع الجديد، إذ كانت على صغرها وبساطتها، غنية دائما بالكتب والمجلات والصحف على اختلافها وبؤرة للنشاط الثقافي يتردّد عليها المتعلمون والمثقفون وطلاب المدارس للتزود بما يتوفر فيها من أسباب المعرفة.

وكان من حظي أيضا أن مكتبة والدي الخاصة كانت، الى جانب كتبه القانونية والحقوقية الكثيرة، غنية بالكتب الجيّدة في الأدب والاجتماع والسياسة أذكر منها كتباً كنتُ أستعيد قراءتها بشغف كبير كدواوين المتنبي والمعرّي والرصافي والزهاوي وكتب أمين الريحاني وأحمد أمين وتأريخ الوزارات العراقية لعبدالرزّاق الحسني وغيرها.

بالإضافة الى ذلك، كانت إدارة مدرستنا البسيطة رغم قلّة مواردها وإمكاناتها تُشجّع وتُنظّم نشاط الطلبة الأدبي والثقافي والرياضي فكانت تُقيم معارض لأعمال الطلبة في الرسم والنحت وتجري المسابقات الرياضية في كرة القدم والسلّة والطائرة.

وأتذكّر إنني شاركتُ في مسابقة في إلقاء الشعر يختار فيها المتسابقون من الطلاّب القطع الشعرية بأنفسهم. وقد حضر المسابقة جمعٌ غفير يتقدمهم مدير معارف (تربية) البصرة ومدرّسو المدارس فيها. وقد حصلتُ على الجائزة الثانية لإلقائي قصيدة مؤثّرة لشاعرنا الكبير معروف الرصافي بعنوان "الفقر والسقام" تحضّ على التعاطف مع الفقراء ورعايتهم. كانت الجائزة الأولى من نصيب صديقي الياس آشير الذي ألقى قصيدة بعنوان الموسيقية العمياء لعلي محمود طه.

نجحتُ في الامتحان الوزاري للصف الثالث المتوسّط الذي كان يُسمّى أيضاً "بكالوريا"، وكانت درجاتي جيدة ولكنني لم أكن من الثلاثة الأوائل فلم أحصل على القبول في كليّة الملك فيصل في بغداد، وكانت تقبل الثلاثة

الأوائل فقط من كل لواء (محافظة) على نفقة الدولة، كما تقبل عدداً قليلاً سواهم من الطلبة المُتقدّمين على نفقتهم الخاصّة.

تقدّم والدي بطلب لقبولي في كلية الملك فيصل على نفقته الخاصّة فتمّ قبولي فيها. وذلك دليل على اهتمامه الكبير بتوفير أفضل ما يمكن من الفرص لأحصل على مستوى جيد من التعليم، اذ كانت الدراسة في تلك الكلية باللغة الانكليزية ممّا يُعتبر إعدادا مُمتازا للدراسة الجامعية. واذ قُبلتُ في تلك الكلية، سافرتُ الى بغداد مع زميليّ الياس آشير وعبدالله الراضي (الأول والثالث على الناجحين في لواء البصرة) للالتحاق بالدراسة فيها.

كانت تلك تجربة جديدة قاسية بالنسبة لنا، ونحن بعد مراهقين في سن الخامسة عشرة، تركنا محيطنا العائلي والاجتماعي المُتماسك الى حياة الغُربة والمسؤولية. لم يستقبلنا أحد في الكلية بأيّ اهتمام أو ترحاب إنّما قادنا أحد الموظفين الى قاعة كبيرة خُصّص لكل منّا سرير فيها للنوم، قائلاً إننا وصلنا مُبكّرا وأنّ الدراسة تبدأ في الاسبوع القادم. وحيث أننا في شهر رمضان فلنْ تُقدّم لنا وجبة إفطار صباحا ولا وجبة غداء، بل وجبة إفطار رمضان مساءً فقط.

كانت المدرسة خالية موحشة ولم يوجّهنا أحد أو يساعدنا لقضاء الوقت بصورة مفيدة، فأخذنا نتسكّع في شوارع الأعظمية ونلتجئ الي المقاهي القريبة في المساء ونحن في حالٍ من الضجر والاستياء.

وعند بدء الدراسة بعد أيّام وجدنا صعوبة حقيقية في متابعة الدروس باللغة الانكليزية ولم نجد عوناً من أحد في ذلك. بعد وجبة العشاء كان علينا جميعاً الذهاب الى قاعة خاصة للمُطالعة وإكمال الواجبات الدراسية، وكانت القاعة تُقفل علينا تفادياً لهرب أحد منّا.

و في الصباح كان مدير الكلية المستر وود يُطل علينا بوجهه المُتجهّم مع مساعديه متفحّصا هندامنا ونظافتنا وطول أظافر أناملنا بطريقة وجدناها قاسية مهينة.

وهكذا، ما كان منّا، نحن الثلاثة القادمين من البصرة، إلاّ أنْ تبادلنا الشكوى من سوء أحوالنا في جو من الحنين الجارف الى أهلنا وبصرتنا الحبيبة، ثمّ قرّرنا الهرب والعودة الى ديارنا بالدرجة الثالثة بقطار البصرة بعد اختلاق معاذير عائلية وشخصيّة قدّمناها الى إدارة المدرسة. والغريب أنْ لا أحد حاول أن يُثنينا عن قرارنا أو يؤجّل تنفيذه للتحقّق من أعذارنا. فوجئ أهلي بعودتي و لكنّهم لم يعاتبوني عليها ولعلّهم فرحوا بها.

وبعد أيام قليلة جاءني صديقي الياس قائلا أنّ والده ألحّ عليه بالعودة الى كلية فيصل وأقنعه بأنّ تلك فرصة هامّة له كيهودي ليحصل بعدها على دراسة عالية محترمة وبالتالي على مكانة طيّبة في المجتمع. ورغم إلحاح الياس المتكرّر علي وإغرائي بميّزات الحياة في بغداد مقارنة بالبصرة فقد رفضت العودة، مع أن مدير معارف لواء البصرة قد إتّصل بوالدي عارضاً قبولي على نفقة الدولة. عاد صديقي الياس الى كلية فيصل وأتمّ دراسته فيها بتفوّق فحصل على بعثة حكومية لدراسة الهندسة الميكانيكية في بريطانيا. أمّا زميلنا الثالث عبدالله الراضي فلم نعثر له على أثر بعد رجوعه الى البصرة ولا أعلم إنْ كان قد أكمل دراسته الثانوية. وما زلتُ أشعر نحوه بالأسف وتأنيب الضمير إذ كان من عائلة فلاّحية بسيطة الحال تسكن إحدى القرى التابعة لقضاء أبي الخصيب، ولعلّه أضاع فرصة العمر في الالتحاق بكلية فيصل كخطوة أولى على الطريق نحو مستقبل أسعد له وربّما لعائلته أيضاً.

التحقتُ بمدرسة ثانوية البصرة للبنين في العشّار (الفرع العلمي) وكانت المدرسة الثانوية الوحيدة في البصرة يومذاك. وبذلك بدأتْ مرحلة جديدة

من سنّ الشباب بعد المراهقة أكثر شعوراً بنمو الشخصية واستقلالها.

كانت ثانوية العشار معلماً هامّاً من معالم البصرة وكان طلابها زبدة الجيل الجديد الواعد من أبنائها. زاملتُ لأوّل مرّة طلاباً من أهل العشار، المركز الأكثر حيوية ونشاطاً في مدينة البصرة، وأصبحتُ أكثر متابعة للتطورات السياسية والإجتماعية في العراق وفي العالم وناقشتُها مع الزملاء خارج ساعات الدراسة. كان أساتذتنا في الثانوية أكبر عمراً وربّما أكثر تجربة في الحياة منهم في المتوسطة، وكان أكثر العراقيين منهم من أبناء البصرة المسيحيين المتخرّجين من الجامعة الأمريكية في بيروت، أذكر منهم سالم جبّوري للبيولوجي وحبيب هداية للكيمياء ومتّي حسن للرياضيات والمصري حسين كامل أبوالليف للانكليزية. كما كان للفرع الأدبي بعض الأساتذة المرموقين منهم نعمان زبلوق للإجتماع والمصري طلعت الإنكليزية. مستوى التدريس كان جيداً والأساتذة على مستوى علمي عالٍ.

وكانت للمدرسة قاعة كبيرة للاجتماعات والمسرح والأنشطة الأخرى، لعلّها كانت أكبر قاعة في مدينة البصرة و محلاً مُختارا للقاءات المجتمع البصري بطلاب المدرسة وأساتذتها، كما كان للمدرسة فريق جيد لكرة القدم.

وأتذكّر في هذا الصدد أنّ قوّات الجيش البريطاني المُحتل في البصرة كان لها فريق لكرة القدم أيضاً. وقد جرى تنظيم مباراة بين الفريقين في ساحة المدرسة الثانوية حضرها جمعٌ غفير من الأهالي لتشجيع فريقنا. وقد إشتد حماس المُشجّعين وطغى حين بدأ الفريق البريطاني باللجوء الى الخشونة الفاضحة إتّقاء لهزيمتهم المؤكّدة بعد اتّضاح تفوّق فريقنا، فحدثت إحتكاكات تطورّت الى عراك بين بعض اللاعبين ونزل العشرات من المشجّعين للمشاركة في ضرب الضيوف (المستعمرين)!

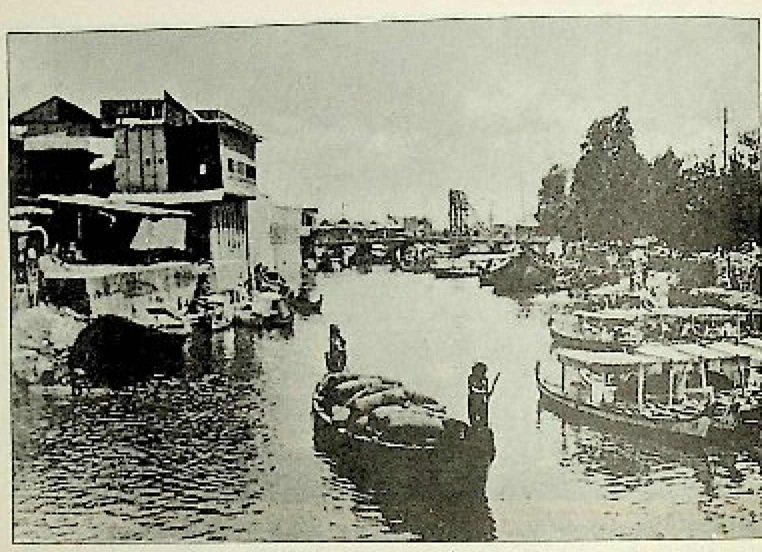
تلك كانت كارثة بالنسبة لعلاقات المُحتلّين البريطانيين بأهالي البصرة

فبادروا بسرعة الى الإعتذار عمّا حصل وطلبوا إجراء مسابقة أخرى بعد اسبوعين أو ثلاثة، وبعد أن تهدأ مشاعر البصريين قليلاً. وقد غيّر البريطانيون فريقهم وأشركوا فيه ضبّاطا بدل بعض الجنود الذين تسبّبوا في فشل المباراة الأولى، ولعبوا مباراة هادئة لم تخلُ من مجاملة بيّنة لفريقنا بل ومازحوا أفراد فريقنا الذي تغلّب عليهم، ثمّ قدّموا هدية تذكارية لفريقنا بالمناسبة. كان ذلك درساً لنا في الدبلوماسية وأصول إدارة الخلافات من جيش (أبوناجي) كما كان العراقيّون يسمّون بريطانيا العُظمى يومها.

أكملتُ الدراسة في الصف الرابع الثانوي في البصرة بنجاح، وكان أن قرّر والدي الإنتقال للعمل في وظيفة في مدينة الديوانية في ذلك الصيف من عام ١٩٤٢، فانتقلتْ العائلة جميعاً معه بطبيعة الحال.

وهكذا تركنا البصرة العزيزة وفي قلوبنا جميعاً حسرة على فراقها وفراق أحبّائنا وأصدقائنا فيها. وأتذكّر مشاهد كثيرة تعبّر عن الحب والألم ولوعة الفراق الصادقة، شاركنا فيها أصدقاء أعزّاء، نساء ورجال، من مختلف الفئات.

ما أجمل تبادل عواطف المحبة والود بين بني الإنسان، وما أطيب البصريين والعراقيين يومذاك!



البصرة، مدخل نهر البصرة في العشّار حيث يتفرع من شط العرب



فاروق برتو، العمر ستة سنوات، البصرة ١٩٣٤



فاروق برتو بملابس الكشافة، العمر سبع سنوات، البصرة ١٩٣٥

٣ بغداد ، الاعدادية المركزية والكلية الطبية ١٩٤٣- ١٩٤٩

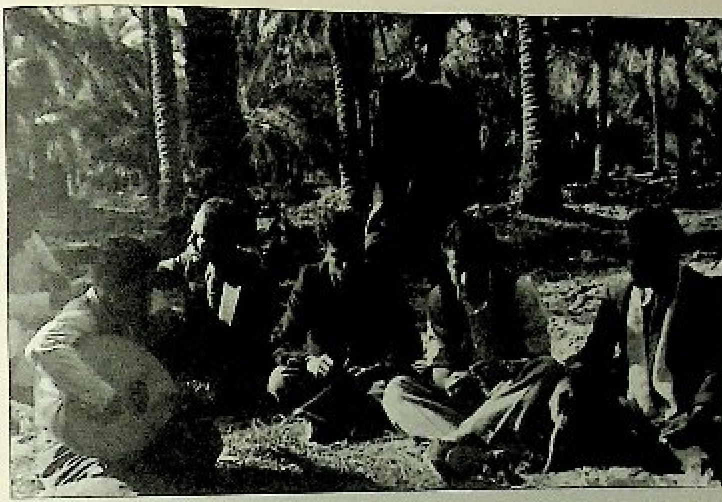
قرّر والدي قبول وظيفة رئيس تسوية حقوق الأراضي في الديوانية تحت الحاح وزير العدلية (العدل) آنذاك داود الحيدري كما أسلفت، وبذلك انتقل والعائلة الى الديوانية.

• الاعدادية المركزيّة

وقد تقرّر أن أكمل الدراسة الثانوية في بغداد نظراً للمستوى الجيد في مدارسها مقارنة بالديوانية، كما أدخِلَتْ شقيقتي بشرى مدرسة الراهبات الابتدائية (القسم الداخلي) في الباب الشرقي ببغداد.

إلتحقتُ بالصف الخامس الثانوي في الإعدادية المركزية وهي أفضل المدارس الحكومية في بغداد بمساعدة مدير التعليم الثانوي في وزارة المعارف (التربية) الأستاذ عبد الفتاح إبراهيم [٧] (والد زوجتي بعد ذاك) وكان من معارف والدي.

٧- مفكروسياسي عراقي معروف، من مؤسسي جماعة الأهالي وحركة الشعبية الأساسيين في ثلاثينات القرن العشرين، كتب الكثيرون عن دوره الفكري والسياسي الهام في العراق الحديث.



البصرة، كرمة علي، ١٩٤١/٤٢، في سفرة مدرسية بين النخيل. الجالسون من اليمين: أنور علي هندي (مدرس في متوسطة البصرة، مصري)، يوسف صالح (مدرس)، حاتم الحجاج يغني (طالب)، محمد...(مدرس)،صبحي محمد زكي يعزف على العود، عبدالوهاب العامر . يقف خلفهم عيسى محمد حسين (طلاب)



البصرة ١٩٤١/٤٢، عند شط العرب. من اليمين: علي الأعرجي، يوسف صالح (مدرس)، فاروق برتو، حاتم الحجاج

سكنتُ مع جدّي لأمّي وعائلته في محلة القراغول ببغداد مشاركاً خالي عبدالرحمن المدرّس غرفة نومه. كانت مدرستي الجديدة قريبة من دار جدّي فأذهب إليها وأعود منها سيراً على الأقدام مُخترقاً عدداً لا بأس به من أزقّة بغداد القديمة على جانبي شارع الرشيد.

إعدادية بغداد المركزية مدرسة كبيرة قياساً بثانوية البصرة وفيها خمس شُعَب للصف الخامس العلمي (من شعبة أ الى شعبة هاء) وأكثر من ذلك للفرع الأدبي و للصف الرابع الثانوي بفرعيه. كان توزيع الطلاب على الشُعَب يجري حسب معدّلاتهم في السنة السابقة، فكان الحائزون على أعلى المعدّلات يدخلون شعبة أ وأدناها في شعبة هاء التي كانت لا تخلو من المشاكل! أمّا أنا فقد أدخلوني شعبة د، اذ كنتُ منقولاً من مدرسة أخرى خارج بغداد، وبذلك كنتُ من الطلاب الجيّدين في الشعبة.

كنتُ طالبا جيّدا في كافة المواد ممّا حدا بمعاون المدير الأستاذ علاء الريّس الى إعفائي من العقاب يوم هربنا من المدرسة، أنا وزملائي المقرّبين، للذهاب الى السينما. عاقب الأستاذ علاء زملائي بخصم ١٠ درجات من السلوك موبّخاً إياهم توبيخاً شديداً (غسل ولبس!) بعد أن نظر لي قائلا: إبني أنا أعطيتك إجازة، مو؟ فأجبته: نعم أستاذ، وعدت الى الصف غير مصدّق موقف معاون المدير. امّا زملائي المعاقبون فكانوا أكثر منّي استغراباً وسألوني بحدّة وغضب عند عودتهم: ولك هذا يمته انطاك اجازة ؟ أعتقد أن الأستاذ علاء تفادى تعنيف ومعاقبة تلميذ مجتهد لكي لا يُحبَط وليستمر على تقدّمه، واثقاً أنه سيلتزم بعدئذ بنظام المدرسة، وقد كان.

كان مدرّسونا من أحسن مدرسي التعليم الثانوي في العراق. فقد درّسنا الهندسة المجسمة و الفيزياء هاشم العطّار، الأستاذ في كلية الهندسة بعدئذ، ثم عبدالجبار عبدالله الذي أصبح بعدئذ أستاذاً في دار المعلمين العالية ثم



مُدرّسا أو أستاذا في جامعة MIT الشهيرة في أمريكا، ثم رئيسا لجامعة بغداد. ودرّسنا الرياضيات أوهان دنحو الذي صار أستاذا في كلية الهندسة واللغة الانكليزية مجيد مُغزل والعربية محمد الهاشمي وعلم الحيوان فؤاد الأنكورلي والترجمة كامل قزانجي. وكان بعض هؤلاء من اليساريين ولكن علاقتنا بهم كانت اعتيادية ولم يتحدثوا معنا أبدا في السياسة.

كانت المدرسة حافلة بالأنشطة الرياضية والأدبية والعلمية بعد ساعات الدوام. كما كانت دوما في الواجهة اذ تختارها وزارة المعارف (التربية) لزيارات الشخصيات المهمّة والضيوف الأجانب أو للاحتفالات الخاصة كنموذج للمستوى الجيّد المتحقّق في المدارس الثانوية الحكومية. ولكنني لم أشارك في تلك الأنشطة إلاّ نادراً اذ كنتُ أعتبر نفسي طالبا زائرا الى حد ما (منقولا من البصرة)، ولم يكن انتمائي الى بغداد قد تأصّل في نفسي بعد.

كان من طلاب صفّي ومن ثم أصدقائي إسماعيل الشيخلي، الفنان المعروف بعدئذ (وكان في نفس الوقت طالباً مسائياً في معهد الفنون، فرع الرسم)، وفؤاد تلّو وهو شقيق جورج تلّو الذي كان طالباً في كلية الهندسة ثم أمسى قائداً شيوعياً وقُتل في انقلاب ١٩٦٢ البعثي، وطالب عبدالجبار الذي عمل موظفاً حكوميا بعد إكماله الجامعة. هؤلاء الأصدقاء الثلاثة كانوا من اليساريين وعلى علاقة ما بالمنظّمات الشيوعية السرّية. وقد سمعتُ منهم وأطلعوني على تفاصيل معيّنة عن الحركة الشيوعية في العراق، كما كانوا يُطلعوني على بعض المنشورات الشيوعية (الممنوعة). ومن مجموعتنا أيضاً رضا جليل وكان مُتديّناً ومن عائلة كادحة ولكنه أصبح بعدئذ من الشيوعيين المعروفين في كلية الهندسة، و بعد تخرّجه منها من الناشطين في المنظمات المهنية والجماهيرية اليسارية. كذلك كان من طلاب صفنا مؤيّد العمري (أصبح طبيبا) وعبدالأمير السوز (صار محاميا) وعبدالجبار السبّاك (صار مهندساً) وعلاء الحشمة وخالد حسن فريد (أصبحا من الضبّاط

المعروفين).

كان والدي يتردد آنذاك على بغداد من حين الى آخر وذلك على الأكثر، في اعتقادي، لرؤيتي والاطمئنان عليّ وعلى ظروف معيشتي و سير دراستي. وكان يصطحبني عند ذاك لزيارة أقربائه وبالأخص ابن عمّه توفيق برتو الذي كان يخاطبه بكلمة «عمّي» لفارق السن الكبير بينهما، وكذلك لزيارة ابراهيم كمال زوج مديحة ابنة توفيق برتو في دارهم الجميلة الواقعة في شارع العسكري على نهر دجلة خلف المستشفى الملكي. وهنا أتطرق الى ذكر أقارب والدي من جهة أبيه.

كان توفيق برتو (ابن عم والدي) ضابطا في الجيش العثماني إبّان الحرب العالمية الأولى وعاد إلى العراق مع من عاد من الضبّاط العراقيين بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وقيام الحكم الوطني. وعادتْ معه عائلته المكوّنة من زوجته التركية وبناته الأربعة وابنه محمد برتو. وقد عمل محمد مهندسا في شركة النفط في كركوك وتوفي شابًا بمرض التيفوئيد.

ارتبط توفيق برتو بعلاقات صداقة مع نوري السعيد وجعفر العسكري وتصاهر معهما، إذ تزوّجت كبرى بناته نظيمة من تحسين العسكري شقيق جعفر العسكري، رئيس الوزراء الأسبق، وأنجبا خمسة أولاد. وقد أصبح تحسين وزيراً للداخلية في إحدى وزارات نوري السعيد. والمعروف أن جعفر العسكري قد تزوّج شقيقة نوري السعيد كما تزوّج نوري من شقيقة جعفر وتحسين.

البنت الثانية لتوفيق برتو هي مُعزّز، التي عُرفت في شبابها بقوة شخصيتها وجرأتها وعملت مديرة لمدرسة البنات في بغداد، وكانت من أوائل النساء العراقيات السافرات. وقد اتبعتْ معزّز أساليب ادارية في مدرستها أثارت إحتجاج الفئات المحافظة التي عدت تلك الأساليب غير مناسبة لتربية البنات

كالسفور والتربية البدنية، فأثاروا ضدّها الحملات التي تطوّرتْ الى مناقشات حادّة على صفحات الجرائد حول الحجاب والسفور.

تزوّجتْ معزّز طبيباً لبنانياً فتركتْ العراق واستقرّت في بيروت. زرتُ معزّز في منزلها في رأس بيروت عام ١٩٤٧، حسب توصية والدي، عند عودتي من مصر مارًّا بلبنان في سفرة لطلاب كلية الطب، ومرّة ثانية عند خروجي من العراق لإكمال دراسة الطب في سويسرا عام ١٩٤٩.

كانت معزّز على علاقات وطيدة مع عدد من كبار السياسيين العراقيين الذين كانوا يتردّدون عليها في بيروت كنوري السعيد وجعفر العسكري كما ظلّت مهتمّة بمؤازرتهم في الأوقات الصعبة وخاصة عند إنقلاب بكر صدقي حيث قُتل جعفر وترك نوري السعيد وياسين الهاشمي العراق حفاظاً على حياتهما.

كذلك اشتهرت معزّز كفنّانة نحّاتة في بيروت حيث أقيم معرض لأعمالها وخُصّص لها غلاف إحدى المجلاّت البيروتية الشهيرة، كما نُشر عنها وعن أعمالها تقرير مفصّل بهذه المناسبة. وقد حصل أحد أعمالها على جائزة في لبنان وأقيم النصب الذي أبدعَته في إحدى المدن اللبنانية.

البنت الثالثة هي مديحة التي تزوجت من إبراهيم كمال وأنجبا خمس بنات، وهو من عائلة توحَله الموصلية المعروفة. وكان من الشبّان اللامعين الذين تعهّدهم ياسين الهاشمي فتقدّم كموظف كفء حتى أصبح مديراً عاما لوزارة المالية ثم اختير وزيراً للمالية وأصبح سياسيا مرموقا وشخصية نافذة وجرى ترشيحه الى رئاسة الوزراء عدة مرّات.

ويبدو أن علاقته بياسين الهاشمي وطموحه قد أوغرا عليه صدر نوري السعيد فإتُّهم بالإشتراك في التآمرعلى إغتيال رستم حيدر، رئيس الديوان

الملكي المقرّب من الملك فيصل الأول و أودع التوقيف لعدّة أشهر ممّا تسبّب بإصابته بإرتفاع ضغط الدم الشديد الذي أودى بحياته وهو في الخمسينات من عمره. وقد ظلّ حتى النهاية يُندّد بنوري السعيد ويتّهمه بتعمّد الإضرار به.

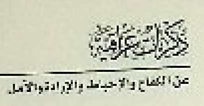
وكنتُ أصحب والدي في زيارة ابراهيم كمال وأنا طالب في كليّة الطب. وفي احدى الزيارات يظهر أنّه علم بكوني يساريا أو شيوعيا فناقشني في ذلك محتجّا، وشتم ستالين لجرائمه «شتما عراقيا»، وقد أثبتت الأيام انه كان على حقّ في ذلك. كان إبراهيم كمال ذا شخصية قوية مهيبة.

أصغر بنات توفيق برتو كانت دُردانه التي تزوجت من ابن خالتها مُظفّر أحمد ولهما ابنتان. كان مظفر إنسانا طيباً بدأ موظفاً صغيراً وتقدّم حتى أمسى متصرفا (محافظا) للواء البصرة، وكانت له أفضال شخصيّة عليّ لم أعلم بها في حينها كما سيأتي تفصيله لاحقا.

كان والدي على علاقة جيدة مع (بنات عمّه) وأزواجهن، وظل يتبادلّ الزيارات معهم، هو ووالدتي، حتى سقوط العهد الملكي عام ١٩٥٨، إذ غادر العراق من كان منهم على قيد الحياة بعدُ، باعتبارهم من أنصار ذلك العهد.

كانت تلك السنة، ١٩٤٤، بداية انفتاحي على الأفكار والأنشطة اليسارية ومتابعتي للصحف اليسارية والوطنية وقراءة بعض الكتب الماركسية الاتجاه، والتردد أحيانا على «مكتبة بغداد» اليسارية قرب الحيدرخانة، وكان أحد أصحابها ضياء عبدالوهاب الذي صار بعد ذلك مديراً عاماً في إحدى الوزارات.

ولعلّ تقبّلي للأفكار اليسارية يعود أولا إلى إتباعها المنطق العلمي والعقلي في العرض والمناقشة. كما يعود إلى الوسط العائلي المتحرّر نسبياً من الإلتزام



بالتقاليد والتعصُّب الديني أوالطائفي. كان والدي حرّ الفكر بالقياس إلى الكثيرين من أقرانه. كان يصوم رمضان عادةً لكنه لم يكن مُلتزماً بالشعائر الدينية فلم نلتزم بها نحن، زوجته وأبنائه وبناته.

وكان الكثيرون من المسلمين يسيرون على نفس المنوال، إذ يبدأ التزامهم بتلك الشعائرعند بلوغهم سن الشيخوخة. كذلك لم يفرض صبري أفندي، زوج عمّتي وجارنا في السكن في البصرة وهو الملتزم بالشعائر، على أفراد عائلته الكبيرة الإلتزام بها وهو في شيخوخته، ورغم أسلوبه الصارم في التعامل معهم في شؤون الحياة الأخرى. كما أنّ جدّي لأمّي الملاّ مصطفى المدرّس، وهو رجل دين وإمام أحد جوامع بغداد، لم يتطلّب ذلك من عائلته فكان أكثرهم غير ملتزم بالشعائر. وقد سهّل هذا الجو العائلي والإجتماعي إنفتاحي على الأفكار الجديدة وخروجي على التقاليد الصارمة. كان لي في ذلك الوقت أيضا صديق يهودي قريب جداً إلى نفسي هوالياس آشير الطالب في كلية الملك فيصل وتعود صداقتنا إلي الدراسة في صف واحد في متوسطة البصرة، وكنا نلتقي كل يوم خميس تقريباً لنقضي أمسية نهاية الأسبوع معاً والذهاب إلى إحدى دور السينما. وقد أبدى جدّي بعض الإنزعاج لهذه الصداقة.

في نفس الدار في القراغول كان يسكن خالي إبراهيم مع زوجته وطفليهما موفّق وأمت. وكان يزوره في الدار من حين لآخر شخص كنت أفتح له الباب أحيانا وأتبادل معه التحية و كلمات قليلة. وقد لفت انتباهي أدبه وصوته الخفيض وابتسامته اللطيفة وهندامه المرتّب البسيط. وبعد سنوات قليلة رأيت صورته في الصحف بين المقبوض عليهم مع فهد (يوسف سلمان يوسف) قائد الحزب الشيوعي. وكان ذلك الشخص هوزكي بسيم (حازم) الذي أعدِم مع فهد عام ١٩٤٩والمعروف إنه كان الشخص الثاني في قيادة

الملكي المقرّب من الملك فيصل الأول و أودع التوقيف لعدّة أشهر ممّا تسبّب بإصابته بإرتفاع ضغط الدم الشديد الذي أودى بحياته وهو في الخمسينات من عمره. وقد ظلّ حتى النهاية يُندّد بنوري السعيد ويتّهمه بتعمّد الإضرار به.

وكنتُ أصحب والدي في زيارة ابراهيم كمال وأنا طالب في كليّة الطب. وفي احدى الزيارات يظهر أنّه علم بكوني يساريا أو شيوعيا فناقشني في ذلك محتجّا، وشتم ستالين لجرائمه « شتما عراقيا» وقد أثبتت الأيام انه كان على حقّ في ذلك. كان إبراهيم كمال ذا شخصية قوية مهيبة.

أصغر بنات توفيق برتو كانت دُردانه التي تزوجت من ابن خالتها مُظفّر أحمد ولهما ابنتان. كان مظفر إنسانا طيباً بدأ موظفاً صغيراً وتقدّم حتى أمسى متصرفا (محافظا) للواء البصرة، وكانت له أفضال شخصيّة عليّ لم أعلم بها في حينها كما سيأتي تفصيله لاحقا.

كان والدي على علاقة جيدة مع (بنات عمّه) وأزواجهن، وظل يتبادلّ الزيارات معهم، هو ووالدتي، حتى سقوط العهد الملكي عام ١٩٥٨، إذ غادر العراق من كان منهم على قيد الحياة بعدُ، باعتبارهم من أنصار ذلك العهد.

كانت تلك السنة، ١٩٤٤، بداية انفتاحي على الأفكار والأنشطة اليسارية ومتابعتي للصحف اليسارية والوطنية وقراءة بعض الكتب الماركسية الاتجاه، والتردد أحيانا على «مكتبة بغداد» اليسارية قرب الحيدرخانة، وكان أصحابها ضياء عبدالوهاب الذي صار بعد ذلك مديراً عاماً في إحدى الوزارات.

ولعلّ تقبّلي للأفكار اليسارية يعود أولا إلى إتباعها المنطق العلمي والعقلي في العرض والمناقشة. كما يعود إلى الوسط العائلي المتحرّر نسبياً من الإلتزام

بالتقاليد والتعصُّب الديني أوالطائفي. كان والدي حرّ الفكر بالقياس إلى الكثيرين من أقرانه. كان يصوم رمضان عادةً لكنه لم يكن مُلتزماً بالشعائر الدينية فلم نلتزم بها نحن، زوجته وأبنائه وبناته.

وكان الكثيرون من المسلمين يسيرون على نفس المنوال، إذ يبدأ التزامهم بتلك الشعائرعند بلوغهم سن الشيخوخة. كذلك لم يفرض صبري أفندي، زوج عمّتي وجارنا في السكن في البصرة وهو الملتزم بالشعائر، على أفراد عائلته الكبيرة الإلتزام بها وهو في شيخوخته، ورغم أسلوبه الصارم في التعامل معهم في شؤون الحياة الأخرى. كما أنّ جدّي لأمّي الملاّ مصطفى المدرّس، وهو رجل دين وإمام أحد جوامع بغداد، لم يتطلّب ذلك من عائلته فكان أكثرهم غير ملتزم بالشعائر. وقد سهّل هذا الجو العائلي والإجتماعي إنفتاحي على الأفكار الجديدة وخروجي على التقاليد الصارمة. كان لي في ذلك الوقت أيضا صديق يهودي قريب جداً إلى نفسي هوالياس آشيرالطالب في كلية الملك فيصل وتعود صداقتنا إلي الدراسة في صف واحد في متوسطة البصرة، وكنا نلتقي كل يوم خميس تقريباً لنقضي أمسية نهاية الأسبوع معاً والذهاب إلى إحدى دور السينما. وقد أبدى جدّي بعض الإنزعاج لهذه الصداقة.

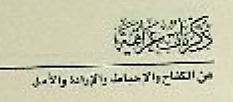
في نفس الدار في القراغول كان يسكن خالي إبراهيم مع زوجته وطفليهما موفّق وأمت. وكان يزوره في الدار من حين لآخر شخص كنت أفتح له الباب أحيانا وأتبادل معه التحية و كلمات قليلة. وقد لفت انتباهي أدبه وصوته الخفيض وابتسامته اللطيفة وهندامه المرتّب البسيط. وبعد سنوات قليلة رأيت صورته في الصحف بين المقبوض عليهم مع فهد (يوسف سلمان يوسف) قائد الحزب الشيوعي. وكان ذلك الشخص هو زكي بسيم (حازم) الذي أعدِم مع فهد عام ١٩٤٩والمعروف إنه كان الشخص الثاني في قيادة

الحزب بعد فهد. خالي إبراهيم إذاً كان شيوعيا أو متعاطفاً مع الحزب لكنه لم يُفصح لي عن ذلك ولم يحاول أبدا التأثير عليّ بهذا الصدد، رغم شكوك والدي في الأمر.

لا أتذكر أنني كنت أشعر بانحياز واضح في طفولتي أو بدايات شبابي للطبقة الفقيرة وللناس المحرومين عموما، ولا أريد إدّعاء ذلك كما يفعل البعض، رغم أنني كنت أتعاطف، داخليا على الأقل ومنذ الطفولة، مع الناس المحتاجين حقاً للمساعدة سواء بسبب الفقر أو المرض، ومع الذين يُعتدى عليهم أو يُهانون دون حق. فقد كنت من عائلة ميسورة الحال تُوفّر لي كافة احتياجاتي ممّا لم يشعرني كثيرا بهموم الآخرين في ذلك العمر المبكّر.

ومع ذلك، وكما ذكرت سالفا، أنني عندما كنتُ طالبا في الصف الثالث المتوسط في البصرة إخترت لمسابقة شعرية قصيدة للشاعر العراقي معروف الرصافي بعنوان "الفقر والسقام"، تحكي مأساة عائلة فقيرة دمّرها الفقر والمرض. و أحسب أنّ إختياري لتلك القصيدة كان بسبب تأثّري إنسانياً بالحالة المأساوية للمرضى من الفقراء، وكذلك بسبب جودة القصيدة وأثرها العاطفي القوي عليّ.

كذلك لا أتذكر سبباً مباشراً في اختياري الانحياز إلى اليسار. وربّما كان ذلك لبروز دور الإتحاد السوفييتي كقوّة كبرى في الحرب العالمية الثانية ولتسامح السلطة النسبي في نشر أخباره وإيضاح مبادئه السياسية بإعتباره حليفاً هاماً في الحرب ممّا كان يثير النقاش بين طلاب المدرسة الثانوية في البصرة حول "دولة العمال والفلاحين" وغير ذلك. ولا أعتقد أن أيّاً من الطلبة كان قد قرأ شيئا ذي بال عن هذه المواضيع سوى ما كنّا نجده أحيانا من دعايات سياسية وأخرى مضادّة لها أيام الحرب. ولكنّني كنتُ أؤيّد الجانب اليساري في تلك المناقشات ليس عن قناعة أصيلة موثّقة بعدُ، ولكن



ربما من باب الإندفاع والعناد في المناقشة للتغلّب على الخصم فيها. وكنتُ آنئذ في السنة قبل النهائية من الدراسة الثانوية (الصف الرابع الثانوي) وعمري ١٦ عاما.

كان الدوام الدراسي في الاعدادية المركزية يمتد صباحاً ومساءً من يوم السبت حتى ظهر يوم الخميس. وكانت العطلة والإستراحة الأسبوعية تقتصر على مساء الخميس ويوم الجمعة. وكنتُ في العادة على موعد مع صديقي الياس آشير (كان آنذاك يدرس في كلية الملك فيصل، ولم يكن يشاركني أفكاري اليسارية) حوالي الساعة الرابعة بعد الظهر كلّ يوم خميس تقريباً فيَمرّ عليّ في الدار ونبدأ أمسيتنا من أزقّة القراغول خارجين الى شارع الرشيد عند الحيدرخانة ومتّجهين الى الباب الشرقي حيث دور السينما، لنقضي الأمسية في مشاهدة أحد الأفلام وربما تناولنا الساندويتش أو الكباب بعد ذلك إذا ما توفّر في جيوبنا المبلغ اللازم. كان جدّي الملاّ مصطفى يعبّر أحياناً عن عدم إرتياحه في غيابي لصداقتي المتينة مع الياس اليهودي وهو لا يعلم أنّ تلك كانت من أطيب العلاقات وأعمقها تفاهماً ومودّةً على بساطتها وعفويتها.

في تلك الأيام الحلوة كانت سينما غازي وروكسي تعرض الأفلام الأمريكية الحديثة والجيّدة كما كانت سينما الوطني والحمراء تعرض الأفلام المصرية وكنّا من روّادها الدائمين المُتتبعين. وكان أكثر الناس يتصرّفون في حدود الأدب في الأماكن العامة كالسينما أو المقهى أو المطعم الاّ ما ندر.

وكانت زيارة السينما بالنسبة لنا مناسبة اجتماعية أيضاً، نطمح فيها الى تبادل بعض النظرات عن بُعد مع من نُعجب بهنّ من الفتيات دون أن نجرؤ على الحديث معهن أو حتى تحيتهن.

وأتذكّر بهذه المناسبة أنّنا كنّا مساء ذات يوم واقفين في إنتظار الدخول

الى سينما غازي بعد أن يتمّ خروج مشاهدي الدور السابق منها، ومع تتابع خروجهم مارّين بيننا إذا بكتيبة صغيرة من النساء يتمخطرنَ بالعباية العراقية السوداء سافرات الوجوه. أمعنتُ النظر في وجوههنّ الضاحكة ففوجئتُ بوجه جميل تعلوه إبتسامة أخّاذة وتحيطه العباية إحاطة سواد تلك الليلة الربيعية بالبدر. سحرّني ذلك الوجه الجميل الباسم وما زلتُ حتى اليوم أشعر ببعض النشوة عند ذكراه. كانت تلك عفيفة إسكندر في شبابها، عراقية في منتهى البهاء.

في تلك الأيام الخوالي كانت بغدادنا ما تزال مدينة صغيرة وكان العراق بعد، في بداية بناء مؤسسات دولته الحديثة. كانت هناك أحياء شعبية فقيرة عديدة في بغداد بحاجة الى العناية والخدمات ولكن الشوارع وأزقة وسط المدينة كانت تحظى باهتمام معقول بنظافتها ونظامها.

أغلب العوائل التي سكنت زقاق القراغول كانت من الطبقة المتوسطة بفئاتها العليا و الدنيا. الى الشرق من دار جدي، أي باتجاه محلة الفضل تقع دار ابراهيم النائب والد الدكتور طارق حمدي، وفي طريقنا الى شارع الرشيد تقع دور علي البزركان والد الدكتور قاسم ثم دار محمد أمين المدرس (أخ جدي الملاّ مصطفى) حيث يسكن أيضا حفيده الفنان حقّي الشبلي ثم دار عبدالحميد الشالجي مدير الشرطة العام السابق ثم دار القاضي حسن سامي التتار الذي أصبح رئيسا لمحكمة تمييز العراق. كان الزقاق هادئا نوعا عدا أصوات بعض الباعة المتجوّلين، كما كان مُضاءً في المساء وكان سكانه عادةً على علاقة طيبة ببعضهم.

كانت دار جدي على الطراز البغدادي القديم المكشوف، وتقع عند مدخله غرفة الخطّار (الضيوف) وهي أحسن الغرف موقعاً وتأثيثا وترتيبا وأقلّها إستعمالا وفائدة، ولعلها تمثل المظهر الكاذب للدار. و عند تجاوزها ندخل

باحة الدار الكبيرة نسبيا (الحوش) مرصوفة بالطابوق الفرشي تحيط بها طارمتان للجلوس مسقوفتان ومرصوفتان بالكاشي الملوّن، إضافة الى المرافق وهي المطبخ والحمّام الشرقي والخلاء (المرحاض) الذي يُطلق عليه الأوربيون "الأنجاس" إسم (التواليت) وهي كلمة يُمكن ترجمتها الى العناية أو الترتيب والنظافة الشخصية أو حتى التجميل، ولكن حسب العادات، ولا نقول التقاليد أو (الحضارة)، السائدة في بلادنا فإنّ تلك المرافق لا تحظى الاّ بالقليل من العناية، فلوازمها بسيطة ورخيصة عادةً وأرضها مرصوفة كيفما اتّفق، ويُنظر إليها باعتبارها مكاناً قذراً رغم تردّد الجميع عليها عدّة مرات يوميا. وبالمقارنة تحضرني ذكرى المرافق العامّة في إحدى دور السينما في لوزان في سويسرا إذ كنتُ، وأنا طالب هناك مع بعض الأصدقاء لمشاهدة أحد الأفلام، حيث أجمعنا على أنّ مراحيض السينما من النظافة والجمال بحيث أغرَتنا بأن نأتي بفراشنا لقضاء الليلة فيها.

وفي الطابق الأعلى من الدار تقع على ثلاثة من جوانبها خمس غرف للنوم وعلى الجانب الرابع طارمة مكشوفة تُستعمل للنوم صيفاً. وقد راجعتُ دروسي في تلك الطارمة، بعد غروب شمس الصيف البغدادي المحرقة، إستعداداً لإمتحان البكلوريا العام للصف الخامس الإعدادي

كنّا، خالي عبدالرحمن وأنا، ننام في هذه الطارمة مساءً في الصيف وينام الآخرون على (السطح العالي) فوق غرف النوم. وما زال النوم على السطوح في إنتظار هبوط درجة الحرارة والنسيم العليل من ذكريات بغداد التي تحنّ لها النفس، رغم إزدحام المنازل والتصاقها ببعضها في بغداد القديمة. وكان الجميع يتجنّبون، من باب الإحترام المُتبادل، مراقبة ما يفعله الجيران في السطوح المجاورة التي تُحاط عادة بجدران أو حواجز واطئة منعاً للفضول أو الشكوى أو الإحراج. وأتذكّر فجر ذات يوم اذ كنّا نائمين على السطح، أن

صحوتُ على صوت خالي عبدالرحمن وهو يصرخ عالياً: حرامي، حرامي، كلب ابن الكلب حرامي! واذ نظرتُ نحو ما أشار اليه رأيت شخصا كان قد تسلّق جدار منزلٍ قريبٍ يهبط منه ويجري هارباً بسرعة فائقة تلاحقه صيحات وشتائم الجيران هادرة من سطوح البيوت القريبة.

في تلك الدار كنّا تسعة أشخاص اذ سكنتُ مع جدّي وجدّتي لأمّي وأخوالي الثلاثة وخالتين. وكان أحد أخوالي متزوجا ومعه زوجته وطفليه. كان الخال ابراهيم والخال عبدالوهاب قد أكملا دراستهما في كلية الحقوق كما كان خالي عبدالرحمن طالباً في الكلية ذاتها وخالتي ساجدة في دار المعلمين العالية.

ذكريات الحياة في القراغول كثيرة لا تخلو من الطرافة والغرابة أحيانا. وفيها ما يُذكّرني بما رواه الكاتب الكبير توفيق الحكيم بأسلوبه الأخّاذ الطريف عن ذكريات سكناه في مطلع شبابه مع أقارب لأبيه في حي شعبي بالقاهرة، وذلك في قصته الرائعة "عودة الروح".

أكملتُ الدراسة الثانوية ونجحتُ في الإمتحان العام للفرع العلمي (البكلوريا) في صيف عام ١٩٤٤، بعد إستعداد جيّد ومراجعة مُضنية للبرامج الدراسية في صيف بغداد المُتعب. لم أكنْ طالبا متميّزا في علوم الرياضيات (الجبر والمثلّثات والهندسة المجسمة) إذ لم أمِلْ إليها ولم تكن من دروسي المفضلة كاللغات والكيمياء والبيولوجي (الحيوان والنبات) وقد أسفتُ واستغربتُ أنْ جاءت أعلى معدّلاتي في الرياضيات وأدناها في اللغات!

ولكن المعدّل العام لنتائجي كان جيدا (٧٦٪). فقد كان الحصول على معدّلات عالية في الإمتحانات العامّة في تلك السنين صعب المنال. وكان معدّل الطالب الأوّل على العراق في دورتنا ٨٧٪. وعلى ما أتذكّر كان هو شاكر أحمد

العبّاس من طلاّب كلية فيصل، كما حصل صديقي ألياس آشير على معدّل ٨٠٪ . وكان الحصول على معدّل ٧٥٪ يؤهِّل للتقدم الى كلية الطب أو الحصول على بعثة دراسية خارج العراق و ٧٠٪ للتقدم الى كلية الهندسة وهكذا.

تقدمتُ الى كلية الطب وكلية الحقوق للقبول فيهما كما تقدمتُ للحصول على البعثة الحكومية الى الخارج في الهندسة الكهربائية. وكنتُ أفضّل حقّاً أنْ أدخل كلية الحقوق ولم يبهرني بريق كلية الطب أو الدراسة خارج العراق. وقد تعذّر قبولي للبعثة في الفرع الذي إخترته كما حال قبولي في كلية الطب دون الجرأة على تفضيل كلية الحقوق عليها، نظراً للإعتبارات الإجتماعية السائدة التي ترى في مهنة الطب أفضل مهنة (حرّة) و أحسن ضمان للمستقبل. أتذكّر أنّ عميد كلية الطب الدكتور سندرسن (باشا) ترأس لجنة القبول التي واجهت جميع المتقدمين، وكان لقائي باللجنة قصيراً اذ سألني العميد أسئلة بسيطة عن البصرة (مدينتي الأصلية) في لقاء لطيف أطلّتْ فيه الإبتسامة الواسعة على وجهه.

لا أستطيع أنْ أحدّد أسباب تفضيلي دراسة الحقوق على الطب في حينه، وقد يرجع ذلك الى تعلّقي بوالدي وما رواه لي عن دراسته للحقوق في بغداد وعلاقاته الاجتماعية وصداقاته فيها ثم ممارسته المحاماة سنوات عديدة في البصرة، كما كنت أعرف العديد من زملائه المحامين والقضاة وأعجب ببعضهم.

كما أتذكّر أيضا أنني عندما كنتُ تلميذاً في المدرسة المتوسّطة في البصرة، كنتُ أحضر جلسات محكمة جزاء البصرة المفتوحة للجمهور و القريبة من دارنا أثناء العطلة الصيفية وأستمتع بقصص المحاكمات ونتائجها، خاصة وأن حاكم الجزاء كان الأستاذ حسين جميل وهو ذو شخصية مهيبة ومتمكّنة

ومحبّبة. وربّما كان السبب هو تصوّري أنّ أجواء كلية الحقوق والمحاماة والقضاء أكثر حيوية ونشاطاً وقُرباً الى حياة البلد الاجتماعية والسياسية من دراسة الطب وممارسته، ولذلك كنت أودّ الانغمار فيها.

- **كلّية الطب، بغداد**

قبلتُ في كلية الطب في بغداد وبدأتُ الدراسة في السنة الأولى عام ١٩٤٤/٤٥، وهي كلية الطب الوحيدة في العراق يومذاك، وكانت تلك السنة حافلة بالجديد وبالعناء. كان زملائي الطلبة من نوع جديد، فهم نُخبة طلبة المدارس الثانوية في العراق وجميعهم نابهون مجتهدون يُتابعون الدروس والمحاضرات بنشاط ويسجّلون ملاحظاتهم عليها باهتمام كبير ثم يسارعون الى مقارنة ما سجّلوه مع بعضهم، فتجد قاعات الدراسة وحديقة الكلية والكافتيريا تعجّ بنشاطهم كخلايا النحل. ولأوّل مرة في حياتنا كانت معنا طالبات في الصف ممّا كان يثير دون شك مشاعر مختلفة بين الطلبة من الدهشة أو الخجل أو الإعجاب تبعاً لتكوينهم النفسي والاجتماعي، وجميعهم في ريعان الشباب. بالنسبة لي كانت مشاعري خليطاً من كل ذلك فآثرتُ الإبتعاد واتّباع السلوك المتّزن والتزام الأدب، كآخرين سواي ولاشك! كانت الطالبات المسلمات يرتدين العباءة حتى باب الكلية ثم يطوينها ويسفرن حتى انتهاء الدوام.

الجديد الأهم أنّ الدراسة كانت باللغة الانكليزية وأكثرنا لم يكنْ متمكّنا منها بعدُ سوى المتخرّجين من كلية فيصل والمدارس اليهودية في بغداد (ثانويات الأليانس وفرانك عيني و شمّاش) فهؤلاء سبق أن درسوا

علوم البيولوجي والفيزياء والكيمياء (علوم السنة الأولى من الكلية) باللغة الانكليزية بالإضافة الى الرياضيات، فلم يعانوا مثلنا من صعوبة اللغة فضلاً عن صعوبة المادّة العلمية نفسها. كان القلق من عدم النجاح من الصف الأول الى الثاني ملحوظاً على الكثيرين من الطلبة فكنّا نقضي الساعات الطوال في الدراسة والمراجعة بعد الدوام لتلافي الفشل إنْ أمكن.

إستقبلنا الأستاذ هوكنز أستاذ الكيمياء الاسكتلندي أسوأ استقبال في محاضرته الأولى اذ جال بنظره بيننا ونحن جلوس في مدرّجات القاعة وقال بتعالٍ سخيف : نصفكم لن يكون في هذه الكلية في السنة القادمة. يقال أنّ السيد هوكنز كان إنساناً لطيفا مهذّبا في بداية عمله في الكلية ولكنه تحوّل بعد حركة رشيد عالي الى إنسان إعتدائي غاضب لا يعرف وجهه الإبتسامة ولا لسانه الكلام اللطيف. ويقال أنّ بعض الأشخاص إعتدوا عليه في تلك الأيام، فكان على طلاب السنة الأولى في الدورات التالية أن يدفعوا الثمن.

الجديد الآخر كان مفاجأة أو صدمة اللقاء بالجثث المعدّة للتشريح! حيث إقتادنا أحد الأطباء العاملين في القسم دون مقدّمات الى قاعة التشريح بعد أيام قليلة من التحاقنا بالكلية، ووزّعنا في جوٍّ من الرهبة، أزواجاً (أي كل طالبين معا) على الجثث المُسجّاة على المناضد المرصوفة في صفّين على جانبي القاعة، ربما سبعة أو ثمانية مناضد على كل جانب.

كانت حصّة كل طالبين من الصف الأول ذراع أو ساق أو بطن إحدى الجثث ليقوما بتشريحها ودراستها في الفصل الأول من السنة الدراسية، على أن يُتمّا تشريح القسمين الآخرين في الفصلين التاليين. و كان على طلبة الصف الثاني، بعد إتمام المقرّر في السنة الأولى، أنْ يقوموا بتشريح أقسام الجثة المتبقية (الرأس والرقبة والدماغ والصدر) على نفس الجثث. وحسبما أتذكّر كان زميلي المشارك في التشريح في السنة الأولى صديقي الدكتور نشأة

الخضيري، وكنّا نتبادل الأدوار كغيرنا من الزملاء حيث يقوم أحدنا بتلاوة ما يفصّله كتاب Cunningham للتشريح العملي ويقوم الآخر بالتشريح تبعاً للنص. وقد زالت رهبة الجثث بعد فترة قصيرة من الزمن وتغلبتُ بعد أسابيع على التقزّز من أكل اللحوم الذي أصابني في البداية بسبب التعامل مع اللحم البشري.

إستمرّت معاناتي من ساعات الدراسة الطويلة والمراجعة كل يوم تقريبا ومن صعوبة الدراسة باللغة الانكليزية طوال السنة الدراسية. وجاءت نتائج الامتحانات في نهاية السنة كما كان متوقعا اذ ترك الكلية حوالى نصف طلبة صفنا لرسوبهم في المواد الثلاثة (البيولوجي والكيمياء والفيزياء) وبقي فيها من أكمل اذ نجح في مادّة أو مادّتين.

وكان من نصيبي أن نجحتُ في الكيمياء فقط فأعدتُ الإمتحان في البيولوجي والفيزياء في نهاية العطلة الصيفية. وقد نجحتُ في المادّتين (البيولوجي والفيزياء) في إمتحان المُلحق وانتقلت الى الصف الثاني.

وأذكر ممّن حُكم عليهم بترك الكلية من أصحابي المقرّبين في تلك السنة حمدي يونس الذنّون (الأستاذ في كلية التربية لاحقا) وفؤاد مختار الذي سافر ليدرس في أمريكا، وكذلك غادرنا رحيم عجينة وساجدة خالص و صالح حيدر وآخرون لا تُسعفني الذاكرة اليوم بأسمائهم وقد التحقوا جميعا بكليّات أخرى أو سافروا لإكمال دراستهم الجامعية خارج العراق.

- **بداية علاقتي بالحركة الشيوعية**

لا أتذكّر بالضبط تاريخ أوّل إتصال مُباشر لي بالحركة الشيوعية ولا

أعتقد أنني بدأت نشاطي السياسي في السنة الأولى من دخولي الى كلية الطب ١٩٤٤/٤٥، اذ كانت تلك سنة دراسية صعبة ولم يكن من السهل عليّ أن أنشط سياسيا فيها رغم إستمراري على متابعة الصحف والأدبيات اليسارية والشيوعية.

تغيّرت الأجواء السياسية في العراق تغيّراً هاماً في السنة التالية، ١٩٤٥/٤٦، وذلك بإجازة الأحزاب السياسية من قبل وزارة توفيق السويدي ووزير داخليتها سعد صالح الذي كان يُعد من الشخصيات الوطنية ذات السمعة الطيبة.

وقد أجيز عدد من الأحزاب السياسية منها حزب الأحرار بقيادة سعد صالح نفسه. كما أجيزت أحزاب معارضة هي حزب الإستقلال ذو الاتجاه القومي العربي بقيادة محمد مهدي كبّه وفائق السامرائي وصدّيق شنشل وخليل كنّه وهم من رجال وأنصار حركة رشيد عالي الكيلاني التي ناصرت دول المحور في حربها ضد الحلفاء، على قاعدة «عدوّ عدوّي صديقي» وكان أكثرهم رهن الاعتقال بتهمة النازيّة أبّان سني الحرب. كذلك أجيز الحزب الوطني الديمقراطي بقيادة كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل وحزب الاتحاد الوطني بقيادة عبدالفتاح ابراهيم وناظم الزهاوي ومعهم محمد مهدي الجواهري وحزب الشعب بقيادة عزيز شريف. وهذه الأحزاب الثلاثة تمثّل إستمراراً لمجموعات مُتباينة في توجهاتها الاشتراكية تفرّعت من تيّار جماعة الأهالي أو حركة الشعبية التي تأسّست في ثلاثينات القرن الماضي وانتهى وجودها التنظيمي أيام حكومة إنقلاب بكر صدقي/حكمت سليمان بينما استمرّ نفوذ نهجها الفكري والسياسي في البلاد بعد ذلك. وفي الوقت نفسه رفضتْ وزارة السويدي إجازة حزب التحرّر الوطني التي تقدم بطلبها محمد حسين الشبيبي ومحمد حسين أبوالعيس وسالم عبيد النعمان وآخرون

بحجّة أنّه كان واجهة للحزب الشيوعي العراقي السرّي.

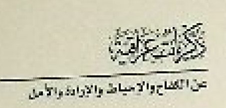
وقد تميزت الحياة السياسية في البلاد في تلك الحقبة من الزمن بالنشاط والحيوية وبتنازع الإيديولوجيات، خاصة في أوساط المتعلّمين وطلاب الكليات، من محافظة إلى ماركسية إلى قومية، وبنشاط الأحزاب السياسية والمعارضة حديثة التكوين، كما تميزت بوجود جوّ من التفاؤل بإمكان التغيير نحو الأفضل.

وقد تطوّرت الخلافات والمنازعات بين السلطة والمعارضة بعد بضعة أشهر واشتدّ أوارها فقامت الإضرابات العمّالية في بغداد وكركوك والبصرة ومن ثم المظاهرات وصدامات الشوارع في العاصمة عشيّة حرب فلسطين التي اشتدّ عندها التضييق على الحريات حيث أعلنت الأحكام العرفيّة وساد جوّ من الإرهاب البوليسي فأغلقت الصحف المعارضة وألقي القبض وحكم بالسجن على الكثيرين.

دامت هذه الأوضاع الخانقة أعوام ١٩٤٦ و١٩٤٧ واشتد الاستياء الشعبي الذي تطوّر في عام ١٩٤٨ الى مظاهرات كبيرة مناوئة للسلطة وصدامات عنيفة مع قوات الأمن والشرطة أدّت الى سقوط الوزارة ومشروع معاهدة بورتسموث مع بريطانيا، في ما عرف بأحداث وثبة كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨.

وقد تمّ أوّل إتصال لي بالحركة الشيوعية في صيف ١٩٤٥ على الأكثر بواسطة صديقي البصري موسى أسد الكريم الذي أرسل معنا رسالة، أنا وصديقي الحميم حاتم الحجّاج الذي كان طالبا في كلية الحقوق، للقاء المحامي داود صائغ في غرفة المحامين بمحاكم بغداد.

كان داود صائغ يقود تنظيما منشقًا على الحزب الشيوعي تحت إسم «رابطة الشيوعيين العراقيين»، وكان موسى من أعضائه. ولم نكن، حاتم وأنا، علي أيّ علم بخلفيات ذلك الموضوع ممّا كان قد يؤثرعلى قرارنا في



الالتحاق بمنظّمتهم. ولا شك لديّ الآن إننّا كنّا على درجة كبيرة من الحماس والسذاجة بحيث رضينا من أوّل لقاء لم يدُمْ أكثر من ساعتين بالإنخراط في التنظيم! فضرب لنا داود موعداً مع مسؤولنا المختار من قبله وهو كاظم حمدان الطالب في الصف المنتهي من كلية دار المعلمين العالية وعضو اللجنة المركزية للتنظيم. ويُدلّل تسليمنا الفوري وثقتنا المطلقة من أوّل لقاء بمصداقية أشخاص لا نعرفهم ولم نختبرهم على تلك السذاجة وقلّة الخبرة في شؤون الحياة. وأعتقد أنّ ممّا يدفع العديد من الشباب إلى الإلتحاق بالعمل السياسي السرّي هو البحث عن النقاء السياسي و الإنساني والإستعداد للتضحية وما يصاحب ذلك من مشاعر رومانسية لصيقة بقدسية النضال وسمو الأهداف، و كان التزامي عاليا بذلك منذ البداية.

من ناحية أخرى كان الأساس الفكري القائم على الإعجاب ثم الاقتناع بالمنطق الديالكتيكي العلمي وبالنظرية الماركسية اللينينية يزداد رسوخاً لديّ رغم التزام تلك النظرية بمبادئ أساسية كان بجدر بي إكتشاف ما يختلف فيها مع مفاهيم الحرية والعدالة، مثل دكتاتورية البروليتاريا والضبط الحزبي الحديدي (التنفيذ ثم المناقشة) والالتزام المطلق بمواقف الاتحاد السوفييتي السياسية، وذلك بالمقارنة مع الديمقراطية المطبّقة في أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

ولا شك أن سياسات الحكومات العراقية الخاضعة لمصالح الدول «الاستعمارية» والاستقلال الوطني المنقوص ووجود القواعد العسكرية البريطانية في البلاد وأساليب الحكم البوليسية إلى جانب تنامي الوعي السياسي إبّان وبعد الحرب العالمية الثانية كانت الدوافع الأساسية للشباب في معارضة ومقاومة الحكومات المتعاقبة والالتحاق بالأحزاب الوطنية المعارضة العلنية منها والسرّية. وهي دوافع وطنية تستند الى المطالبة بالحرية والعدالة

والتحرر من الاحتلال والنفوذ الأجنبي في بلادنا.

في السنة الدراسية الثانية في كلية الطب، ٤٦/١٩٤٥ كنتُ منتمياً الى رابطة الشيوعيين العراقيين وكانت تلك أيضا بداية نشاطي في الحركة الشيوعية في العراق والذي إحتل حيّزاً كبيراً من شبابي و حياتي، و لعب دوراً هاماً في توجّهاتي الفكرية وعلاقاتي الإجتماعية إبتداءً من عام ١٩٤٥.

كنتُ يومذاك شاباً مُفعماً بالحماس الوطني والشعور بأهمية القيام بواجبي في النضال من أجل حرية الوطن والشعب وأن أقدم، بطيب خاطر، ما يتطلب ذلك من تضحية وجهود في مقارعة الاستعمار وعملائه وأصدقائه ملتزماً بالفكر الاشتراكي الثوري وما يتطلّب ذلك أيضاً من عمل للدفاع عن حقوق الكادحين والفقراء من أبناء وطني. تلك المبادئ السامية كانت تبعث على الشجاعة والتفاني في العمل من أجلها والشعور بالعزّة والكرامة وشرف القصد.

و بالإضافة الى ذلك كنتُ شاباً متحرراً إجتماعياً، بعيداً عن العصبيات العرقية والدينية مؤمناً بالمساواة بين الناس والمواطنين على إختلاف هوياتهم الدينية والعرقية وأوضاعهم الاقتصادية وفئاتهم الاجتماعية وبين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، كما كنتُ مُحبّاً للأدب والشعر والموسيقى. وقد يبدو ذلك اليوم نوعا من الإغراق في المثالية والرومانسية بعد كلّ ما نزل بنا وبأوطاننا من كوارث ومآسي عبر العقود الستّة الماضية.

كان نشاطي السياسي، فيما يمكن وصفها بالمرحلة الأولى، نشاطا طلّابياً في الأساس، أي يكاد ينحصر في العمل بين طلبة الكلية الطبية وفي أجوائها، بالإضافة الى النشاط (الجماهيري) كحضور الاجتماعات العامة والتظاهرات السياسية التي يطلب التنظيم منّا المشاركة فيها.

• بدايات النشاط في الكلية الطبية

توطدت علاقاتي الشخصية بعدد من زملائي في الصف الثاني (عام ٤٦/١٩٤٥) وتكوّنت تدريجيا منّا مجموعة متقاربة من الأصدقاء، جعفر الحسني ومهدي مكّيه ومهدي السمّاك وعلي النقيب وجابر محسن وأنا. كنّا نلتقي يوميا تقريبا في كافيتريا الكلية في فرصة الظهر لتناول ما تيسّر من طعام بسيط للتغلّب على الجوع، وكانت أحاديثنا تدورغالباً حول مواد الدروس والأوضاع السياسية في العراق وفي العالم مع تبادل الإستفزازات الشخصية والنكات المضحكة. أيضاً، كنّا نجتمع أحيانا بعد انتهاء ساعات الدراسة في الكلية، لمراجعة ما دوّنّاه من محاضرات أو لدراسة مواضيع مختارة كما كنا نذهب معا أحيانا للترفيه عن أنفسنا الى بعض مقاهي بغداد أو مشاهدة الأفلام السينمائية.

في عامنا الدراسي الأول، ٤٥/١٩٤٤، علمنا بوجود لجنة للطلبة في الكليّة مُختارة ومُعيّنة من قبل العمادة وكان أعضاؤها من طلبة الصفوف النهائية و نشاطها يدور حول تنظيم عدد من المحاضرات الثقافية باللغة الانكليزية والحفلات الموسيقية والدعوات في المناسبات الخاصة.

وفي العام التالي، ٤٦/١٩٤٥، وكنّا في الصف الثاني نحضر إحدى المحاضرات، دخل القاعة عميد الكلية الدكتور سندرسن (باشا) وأعلمنا أنّ النيّة تتّجه الى تشكيل لجنة جديدة لطلبة الكلية هذا العام، وأنّه يرغب في إستشعار رأي الطلبة في أفضلية كون اللجنة مُختارة من قبل العمادة (selected) أو مُنتخبة من قبل الطلبة (elected) فارتفعت أصواتنا تطالب بالإنتخاب فردّ علينا العميد مبتسماً: وهو كذلك.

ثم جرت الإنتخابات على أساس ممثّل واحد عن كل صف في لجنة الطلبة، أي أنّ يكون مجموع أعضاء لجنة طلبة الكلية ستة طلاّب. وقد رشّحنا زميلنا

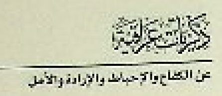
مهدي مكّيه وفاز بالإنتخاب. ولم تكن الانتماءات أو الميول السياسية عاملاً مؤثّراً في إنتخاب أعضاء لجنة الطلبة بعد، وإنّما تطوّرت الامور الى ذلك في السنة التالية.

كان مهدي مكّيه من الطلاب النشطين ذوي الشخصية المُحبّبة كما كان رياضياً وعضواً بارزاً في فريق الكلية للكرة الطائرة.

وقد طلب مني "ممثّل الصف" الأخ مهدي أن أكون عضوا في لجنة الثقافة وهي إحدى اللجان الفرعية التابعة للجنة الطلبة، وكانت تقوم عادة بتنظيم المحاضرات التي يلقيها بعض الأساتذة من كليتنا أو كليات أخرى. فشاركتُ في أعمالها بإهتمام ونشاط. وكنّا نرمي الى توسيع مفهوم النشاط الثقافي في الكلية ليتطرّق قدر الامكان الى ما كان يدور في البلاد من حراك اجتماعي وفكري.

أخذتُ على عاتقي الإتصال ببعض أساتذة الكليات المعروفين بتوجهاتهم التقدمية ودعوتُهم لإلقاء محاضرات ضمن موسمنا الثقافي. فإتّصلتُ بالدكتور عبد الجبّار عبدالله، وكان حينئذ أستاذاً للفيزياء في دار المعلمين العالية، فاختار أن يُلقي محاضرة عن العلاقة بين العلم والتطور الاجتماعي. كما اتّصلتُ بالدكتور يوسف عبّود، الذي كان أستاذاً للعلوم في دار المعلمين العالية، فألقى محاضرة عن مستقبل الصناعة في العراق، وبالأستاذ صلاح الناهي من كلية الحقوق ليحاضر عن الحقوق المدنية على ما أتذكّر.

إستُقبلتْ هذه المحاضرات بإهتمام ملحوظ وبحضور واسع من فئات اجتماعية وسياسية مختلفة لم تعرف مثله كلية الطب من قبل. وكان بعض زملائي يتندّرون بأنّ بعض الأشخاص من الطبقات الشعبية حضروا "بالنعال"! وياله من تناقضٍ سافر مع الأجواء الأرستقراطية للكلية الطبية!



و الى جانب ذلك ساهم أساتذة كليّتنا بمحاضرات عديدة كانت منها المحاضرة الممتازة والمثيرة للأستاذ روجرز أستاذ الجراحة عن تجربته عندما أوفِد من قبل جيش الحلفاء لإجراء العمليّات الجراحية مساعدةً للأنصار الشيوعيين في يوغوسلافيا بقيادة تيتو أبان الحرب العالمية الثانية، حيث هبط بالباراشوت ليلاً في منطقة يسيطر عليها الأنصار الذين كانوا في انتظاره.

أعتقد أنني ربما كنتُ أكثر إهتماما وإنشغالا طوال تلك السنة الدراسية بالنشاط السياسي وقراءة الكتب الماركسية واليسارية من القيام بواجباتي الدراسية، خاصّة أنّ ضخامة المُقرّر الدراسي وصعوبته كانت تستوجب الدراسة المنتظمة و المستمرّة. اذ كان المقرّر الدراسي في تلك السنة يشمل علم الفيزيولوجي (الفسلجة) وهوعلم أساسي واسع ومتفرّع، وكذلك إكمال علم التشريح والإمتحان في كامل مادّة التشريح التي درسناها في السنتين الأولى والثانية. والتشريح علمٌ واسعٌ جداً يتطلب الحفظ الدقيق لتفاصيل تركيب الجسم البشري. كان الإستعداد للامتحان في المادّتين وملحقاتهما يتطلب المواظبة على الدراسة طوال السنة وهو مالم أقم به بالجدّية والكفاءة المطلوبة. وربّما كنت أيضا أكثر استرخاءً بعد أنْ زال خطر الفصل من الكلية عند اجتيازي عقبة الصف الأول والنجاح الى الثاني.

كل تلك العوامل مُجتمعة قادتْ الى ضعف الهمّة على المستوى الدراسي والاستسلام الغريب الى ماكان يلوح في الأفق من نتائج غير سارّة، بالإضافة الى ذلك كان من سوء حظّي، أو ربما لحسن الحظّ، أن أصبتُ قبل شهرين أو أكثر قليلاً من موعد امتحان آخر السنة بمرض حمّى مالطة الذي كان يتمثّل بارتفاع مُتعب في درجة الحرارة مصحوبا بالصداع والآلام البدنية العضليّة، وكانت هذه الأعراض تختفي بضعة أيام لتعود ثانية مسبّبة الإنهاك والشعور بالضعف الشديد. لم يكن هناك علاج مباشر يومذاك لهذه الحمّى وانّما

كانت الأعراض تُعالَج بالأسبرين والراحة فقط. وقد عالجني طيّب الذكر الدكتور بيثون رسّام للتغلب على المرض، وكان يومذاك مساعداً لأستاذ علم التشريح في الكلية، فوجدت لديه مُنتهى اللطف والرعاية والبراعة.

و قد زوّدني الدكتور بيثون بتقرير طبّي لتأجيل امتحاني وإجرائه مع زملائي المُكملين الذين يُعيدون إمتحانهم في (الملحق). ولكن المرض استمرّ أثناء العطلة الصيفية فلم تؤهّلني صحتي للإستعداد بصورة كافية لإمتحان المُلحق ولم أتقدّم إليه واعتبرتُ مُعيداً في نفس الصف الثاني في السنة التالية.

- **نشاطي السياسي والحزبي أيام الكلية**

كان المنتمون إلى تنظيم رابطة الشيوعيين في الكلية الطبية ثلاثة فقط هم سليمان الفخري، وكان في الصف المُنتهي (السادس)، وحسين الوردي في الصف الرابع وأنا في الصف الثاني. وكان مُنظّمنا في خليّة واحدة هو المحامي جلال عبدالرحمن ونجتمع عادةً بانتظام في داره في الأعظمية.

كان جلال مُتخرّجاً حديثاً من كلية الحقوق وأحسب أنّه كان عضوا في اللجنة المركزية للرابطة، فوجدناه يلقى صعوبة ملحوظة في «تثقيفنا» بالنظرية الماركسية لضعفه فيها أولاً ولمستوانا الدراسي والعلمي الجيّد ثانيا. وكان سليمان، وهو قارئ مُزمنٌ وعلى معرفة جيدة باللغة الانكليزية، يأخذ غالباً زمام المبادرة في الحديث راجعاً إلى قراءاته المستفيضة ممّا يبعث على الحرج أحياناً.

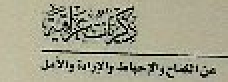
وقد تشكّل بعدئذ تنظيم جديد للأعضاء من طلاب الكليات المختلفة حيث تم جمعهم لإنتخاب لجنة رئيسية للطلاّب الجامعيين في المنظمة، وانتُخبتُ

عضواً في تلك اللجنة.

كانت رابطة الشيوعيين العراقيين [٨] حركة مُنشقّة عن الحزب الشيوعي العراقي. وكما أسلفتُ، فقد إنتميتُ لها دون علم أو قناعة بأسباب الانشقاق أو بصوابه وجدواه، فالحركات الإنشقاقية التي قامت في الحزب الشيوعي أحاطت الشكوك بها وبأسبابها وأهدافها وتفاصيلها نظراً لطبيعة الحزب السريّة ولما يجئ في البيانات الصادرة عن أطراف الانشقاق عادةً من معلومات مُقتضبة تضمُّ من التعمية والشتم والتخوين أكثر مما تحتويه من وقائع حقيقية ثابتة وعرض مُقنع للخلافات الفكرية المزعومة التي يدّعيها الطرفان.

وبالرغم من الإتهامات السياسية والشخصية غير اللائقة المتبادلة بين الأطراف ومن وجود أشخاص إندسّوا للتخريب وآخرين يعملون على الإنشقاق للتفرّد بقيادة مجموعة ما، فقد كان هناك على جانبي الانشقاق أشخاص يُشهد لهم بالإخلاص لقضيتهم و بالذكاء والشخصية المتميّزة. فعلى سبيل المثال أذكر أنّ كان من أعضاء رابطة الشيوعيين العراقيين سليم الفخري (العقيد الركن والمثقّف و السياسي المعارض المعروف) وأخوه الدكتور سليمان

٨-رابطة الشيوعيين العراقيين منظمة منشقّة عن الحزب الشيوعي العراقي أسسها المحامي داود صائغ في أوائل أربعينات القرن الماضي بعد فصله من الحزب لخلافات مع القيادة التي كان على رأسها يومئذ يوسف سلمان يوسف (فهد)، وكان من أعضاء الرابطة المعروفين سليم الفخري وجلال عبد الرحمن وصادق الفلاحي وغضبان السعد وعبدالباقي كاظم وحسين خضر الدوري وأكرم حسين وكاظم حمادة وحسين الوردي، وكنت قد انتميت اليها كما ذكرت. وقد اعتبرها الحزب الشيوعي حركة انشقاقية انتهازية الى حين حلّها عام ١٩٤٦/٤٧ والتحاق أعضائها، عدا داود صائغ، بالحزب الشيوعي بصورة فردية. كما أعيد داود صائغ الى الحزب الشيوعي مرشحاً للّجنة المركزية قبل ثورة ١٤ تمّوز/يوليو ١٩٥٨ وقام بعد ذلك، بتشجيع من أجهزة الحكم في عهد عبدالكريم قاسم، بتقديم طلب رسمي لتأسيس حزب شيوعي أجازته الحكومة في محاولة لإغلاق الباب دون حصول الحزب الشيوعي الأساسي على الإجازة الرسمية، ولكنه فشل في ضم أعضاء من الحزب الشيوعي أو غيرهم اليه. وقد ألقي القبض على داود صائغ عند انقلاب شباط/فبراير البعثي - القومي و كان معتقلا معنا في نفس القاعة في معسكر خلف السدّة. وكانت معاملة الموقوفين الشيوعيين له إعتيادية وخالية من الإساءة أو الإثارة. توفّي داود صائغ بعد سنوات من إطلاق سراحه ولم يُعرَف أنّه تعاون مع أجهزة الحكم البعثي أو القومي.



الفخري (مؤسس مصرف الدم في العراق بعد ذاك وأول مدير له) وغضبان السعد (العقيد الركن والكاتب المعروف) و عبدالباقي كاظم العقيد الركن ومدير شرطة بغداد في عهد ثورة تموز١٩٥٨والعقيد حسين خضر الدوري (عضو محكمة الشعب في عهد ثورة تموز، اعدِم في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ البعثي) والقائدان العماليان المعروفان صادق ألفلاحي وعمر الياس، بالإضافة الى الدكتور حسين الوردي و الشاعر علي جليل الوردي وغيرهم، وهناك على الطرف الآخر من أمثالهم من هم أكثرعددا.

فلماذا رضي كل هؤلاء بالإنشقاقات وإضاعة الجهد والوقت في تبادل الاتهامات دون أن يتحمّلوا مسؤولية بحث الأمر داخل المنظمات بصراحة وشفّافية والعمل على إنهاء الانشقاق؟ لقد إستُخدمتْ مبادئ الضبط الحزبي (الحديدي) والتهديد بالإتّهام بالإنحراف والإنتهازية للحيلولة دون ذلك، بل دون ما هو أهم منه وأعظم بعدئذ.

ولذلك أثار تصرّف سليم الفخري[٩] إعجابي وتقديري حين إستطاع

٩- المقدم الركن (أركان حرب) سليم الفخري ضابط عراقي لامع عُرف بثقافته الواسعة وشخصيته المتميزة بالشجاعة و الإخلاص لقضية الشعب والوطن. إختار في شبابه النضال في صفوف الحركة الشيوعية وفُصل من الجيش في العهد الملكي ثم أعيد اليه عند ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ وعُهد اليه بإدارة الإذاعة والتلفزيون في أوائل العهد الجمهوري الأول ثم أبعد منها عند تدهور العلاقات بين عبدالكريم قاسم والحزب الشيوعي. لجأ الى كردستان العراق عند قيام انقلاب شباط البعثي عام ١٩٦٣ وبقي في ضيافة الحركة الكردية حتى القاء القبض عليه بتهمة التخطيط والشروع في تنفيذ انقلاب عسكري ضد حكم عبدالسلام عارف وظلّ مهددا بالحكم عليه بالإعدام حتى أطلق سراحه من قبل الإنقلاب البعثي الثاني في تموز/يوليو ١٩٦٨. وقد استدعي من قبل قيادة ذلك الإنقلاب عند اطلاق سراحه وطلبوا منه العودة الى الجيش والتعاون معهم ، ولكنه اعتذر عن ذلك طالبا احالته على التقاعد والسماح له بالسفر الى بريطانيا لرغبته في مواصلة الدراسة هناك. كان سليم الفخري من أوائل العراقيين الذين عملوا على تأسيس حركة وطنية معارضة لحكم البعث في الخارج (بريطانيا) ومن أجل اقامة حكم مدني ديمقراطي في العراق. وقد واصل بنشاط مستمر إصدار البيانات والكتابة في الصحف البريطانية والعربية في لندن كاشفاً سوء الأوضاع في العراق وطبيعة نظام البعث الدكتاتورية المعادية لمصالح الشعب العراقي. تمتّع سليم الفخري باحترام الكثيرين من الوطنيين العراقيين خارج الوطن على اختلاف توجهاتهم السياسية، وقد توفي بصورة مفاجئة عام ١٩٩٠/٩١ وهو في ذروة نشاطه السياسي محاولا جمع قوى المعارضة الوطنية في الخارج على برنامج وطني موحد.

رأيي في إستمرار الرابطة أو حلّها بعد القبض على سكرتيرها داود صائغ، و ذلك بعد أسابيع من القبض على سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي يوسف سلمان يوسف (فهد) ورفاقه عام ١٩٤٨. وكان سليم قد إستلم قيادة الرابطة عند توقيف داود صائغ وأدرك بجدارة صعوبة المأزق الذي وقع فيه الحزب الشيوعي والرابطة معاً فقام بإستشارة رفاقه وتقرّر بعد فترة وجيزة حلّ الرابطة والتحاق أعضائها على أساس فردي بالحزب الشيوعي.

وهكذا قبلتُ عضواً في حزب التحررالوطني، الواجهة العلنية غيرالمُجازة للحزب الشيوعي، والذي لم يُتحْ له مجال العمل اذ مُنع من النشاط وألقي القبض على قيادته. فواصلنا العمل السرّي في الحزب الشيوعي.

كان العمل الحزبي السرّي يتمّ في جو من التضييق والإرهاب الذين تمارسهما السلطة وجهازها البوليسي تحت طائلة التوقيف الكيفي والسجن والتعذيب وحتى القتل أحياناً. وكان عملنا يتركّز على فضح الخطط الإستعمارية التي تُنفّذها السلطة أمام جماهير الشعب وعلى كسب التأييد الشعبي لسياسة الحزب وتوسيع قاعدته بكسب المزيد من المؤيدين والمشاركة في المظاهرات والنشاطات الجماهيرية. وكان الشيوعيون عند ذاك، على رأس هذه النشاطات، بالتعاون مع المعارضين الآخرين، ممّا يعرّضهم قبل غيرهم عادةً لقمع السلطة.

و كان التنظيم الحزبي يقوم على الخلايا الصغيرة (٣-٥ أفراد عادة) ولكل خليّة مُنظّم يرتبط بالمستوى التنظيمي الأعلى (لجنة تنظيم الكلية في حالتنا). وكانت الخلايا تجتمع في مواعيد منتظمة عادة ويتمّ في الإجتماع بحث الوضع السياسي وموقف الحزب منه ومراجعة ودراسة آخر البيانات والمواقف الحزبية. كما يتم بحث الوضع في محل العمل (الكلية) والأمور التنظيمية والأعمال الواجب القيام بها، وكذلك دراسة (مراجع) شيوعية

مُختارة تقتصر عادة على بعض مؤلّفات لينين وستالين الأساسية.

و كان انتظام تلك الاجتماعات ومدة عقدها يختلف بإختلاف الوضع العام إذ كنّا مثلا نضطر إلى الاجتماع سيرا على الأقدام في الشارع ولمدة مُقتضبة فقط إن لم يتوفّر مكان أفضل، أو في قارب في دجلة اذا ما اعترضت عوائلنا على إجتماعنا في البيوت خوفاً من عقاب السلطة وبطشها.

كان من «النشاطات الجماهيرية» التي أتذكّر مُشاركتي فيها الإجتماع الذي توافقت عليه المنظمات الشيوعية (الحزب الشيوعي ورابطة الشيوعيين ومنظّمة كان يقودها زكي خيري وشريف الشيخ وربّما حزب الشعب أيضا) وتمّ في باحة الحضرة الكاظمية، في جامع الامامين موسى الكاظم ومحمد الجواد صباح يوم جمعة. حيث تجمّعنا عند إطلاق صافرة البدء حول منبر واطئ نسبياً إرتقاه زكي خيري ليلقي خطاباً يُندّد فيه بسياسة الحكومة القائمة ويطالب بإطلاق الحريات الديمقراطية واجازة الأحزاب.

كان عددنا لا يتجاوز المائة شخص على أعلى تقدير، بينما كان هناك عدد قليل من أفراد الشرطة بملابسهم الرسمية لا يزيدون عن ثلاثة أو أربعة لحراسة الحضرة، فأسرعوا نحونا لإزالة المنبر وفضّ الإجتماع بالقوّة، فما كان من بعض المجتمعين الا أنْ إشتبكوا معهم وضربوهم فساد الهرج والمرج وانفضّ الإجتماع الذي لم يدمْ أكثر من بضع دقائق.

أشار عليّ سليمان الفخري بمغادرة المكان وتوجّهنا سيراً على الأقدام نحو جسر الكاظمية لعبوره عائدين الى الأعظمية. وقد واجهتنا على الجسر قوة مسلحة من الشرطة تُسرع بإتّجاه الكاظمية ولكنهم لم يتعرّضوا لنا بإعتبارنا من الأفندية المحترمين.

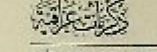
وقد ألقتْ الشرطة القبض على عدد من المشاركين في الإجتماع وتمّ الحكم

عليهم بالسجن حسبما أتذكّر. ويبدو أنّ الغرض من الإجتماع كان إثبات الوجود في المعترك السياسي و تدريب الأعضاء على المواجهة مع السلطة. ولم تتكرّر محاولات التنسيق بين المنظمات الشيوعية بعد ذلك في تلك الفترة حسب علمي. و كانت تلك تجربة صغيرة فاشلة لم تترك أثراً يُذكر في الجو السياسي.

ممّا أتذكّره أيضا أنّ داود صائغ كان يدعو الى إتّحاد القوى اليسارية في حزب واحد هو الحزب الوطني الديمقراطي ليصبح بمثابة "حزب توده العراق"! أي حزباً جماهيرياً كبيراً، حسبما كان يُردّد دائماً في إطار الحديث عن ضرورة إتّحاد تلك القوى في تنظيم واحد بدلا عن تفرقها وتوزيعها على أربعة أحزاب. و كانت تدور في تلك الأيام مفاوضات مُضنية بين أحزاب الوطني الديمقراطي والشعب والاتحاد الوطني للتوحّد في حزب واحد باءت جميعها بالفشل بسبب النزاع على القيادة وإستمرار الإختلافات المنهجية والشخصية التي أدّت قبل سنوات الى انهيار حركة "الشعبية". أمّا بالنسبة لحزب التحرر الوطني (الشيوعي) فكان يتمسّك بإستقلاله عن الآخرين بإعتباره الممثّل الوحيد للطبقة العاملة والكادحين عموما.

واليوم، أرى أنّ داود صائغ كان يحلم بالسيطرة على الحزب اليساري الموّحد الذي دعا اليه والوصول الى زعامة جماهيره وأعضائه متحدّياً قيادة الحزب الشيوعي التي تجرّأت على فصله من حزبها قبل سنوات قليلة. وحسب قرار قيادة داود صائغ انظمّ أو بالأحرى تسرّب أعضاء رابطة الشيوعيين العراقيين، وكنتُ أحدهم، أفراداً الى عضوية الحزب الوطني الديمقراطي وذلك دون اتّفاق أو تفاهم مُسبق بين القيادات، حيث كانت قيادة الحزب برئاسة كامل الجادرجي ترفض اندماجا من هذا النوع.

وكان أوّل "نشاط جماهيري" مارستهُ جماعة داود صائغ داخل الحزب



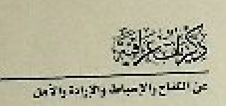
الوطني الديمقراطي هو تخريب الإجتماع العام الذي عقده الحزب لتأييد القضية الفلسطينية.

كان الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال (القومي الإتجاه) قد توصلا عام ١٩٤٦ الى تفاهم و اتّفاق حول الموقف من القضية الفلسطينية والعمل على مساندة نضال الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه المشروعة. وبعد فترة قصيرة جاء الى العراق أحمد الشقيري رئيس الهيئة الفلسطينية العليا ضمن جولة له في البلاد العربية طالباً العون والمساعدة في إفشال المشاريع البريطانية والصهيونية في فلسطين ومؤازرة نضال الفلسطينيين من أجل ذلك.

دعا الحزب الوطني الديمقراطي، بالإشتراك مع حزب الاستقلال على ما أظن، الى عقد إجتماع عام في حديقة بهو الامانة (قاعة الشعب) في باب المعظّم ببغداد لمساندة الشعب الفلسطيني، فأصدرت رابطة الشيوعيين تعليماتها بالتحشيد لحضور الإجتماع. وطُلب منّا بالإضافة الى ذلك أنْ نُطالب بالإستماع الى قصيدة للشاعر علي جليل الوردي (عضو في الرابطة) ليلقيها في الإجتماع حيث لم يكنْ ذلك ضمن البرنامج! ولم يتم إطلاعنا على الغرض من ذلك ولا على أيّ تحفّظ للرابطة على الاجتماع.

إفتتح كامل الجادرجي الإجتماع بخطاب سياسي بالمناسبة وأعقبه الشيخ محمد مهدي كبّه رئيس حزب الإستقلال ثم ألقى أحمد الشقيري خطابا حماسيا مؤثرا داعياً الى نجدة فلسطين وشعبها وانقاذهما ممّا يُخطط لهما من قبل الاستعماريين والصهاينة. وهنا ألقى شاعر شاب هو محمد حسين الفرطوسي (علمنا بعدئذ انه عضو في رابطة الشيوعيين) قصيدة نارية ألهبتْ الإجتماع حماساً وصخباً. وكان مطلع القصيدة على ما أتذكّر:

جهادٌ فَلْ صارمُه الجِلادا   أزيديه فلسطينُ اتّقادا



وكانت علامات الرضا والإرتياح تبدو على وجوه الجالسين على المنصّة من قادة الأحزاب لنجاح الإجتماع وحُسن سيره، وبدت إبتسامة واسعة غير معهودة على وجه الجادرجي. وهنا إرتفعتْ النداءات والأصوات مُطالبة بأنْ يُلقي الشاعرعلي جليل الوردي قصيدة بالمناسبة فبدا نوع من التردّد على المنصّة إذ لم يكن ذلك ضمن برنامج الاجتماع، الاّ أنهم سمحوا أخيراً بذلك واستجابوا للمطالبة.

ألقى الشاعر قصيدته وما أنْ أتمّها حتى قام بإلقاء كلمة موجهة الى كامل الجادرجي بصفته رئيساً للحزب الوطني الديمقراطي منتقداً ولائماً له بسبب إتّفاقه مع حزب الإستقلال "الفاشي" المناهض للديمقراطية وما الى ذلك (ليس لدي النص بل أذكر المحتوى جيدا)! وهنا ارتفعت الأصوات المطالبة بإسكاته لخروجه على أهداف الاجتماع وأخرى بالسماح له بإتمام كلمته وساد الصخب أطراف الإجتماع فهبَّ الجادرجي غاضباً واقفاً على المنصّة وأمسك بالميكروفون صارخا : إنتهى الاجتماع! وكان ماحدث نوع من الكوميديا/المأساة المُحبطة حقّاً.

وفي صباح اليوم التالي صدرت جريدة الأهالي لسان الحزب الوطني الديمقراطي وعلى صفحتها الأولى خبر فصل كل من علي جليل الوردي ومحمد حسين الفرطوسي وجلال عبدالرحمن وصادق الفلاحي وآخرين من أعضاء رابطة الشيوعيين المعروفين من عضوية الحزب الوطني الديمقراطي. وهكذا تبخّر حلم "توده العراق"!

كان ذلك عملاً تخريبياً طفولياً مُسيئاً لوحدة "القوى الوطنية" وللقضية الفلسطينية، وفشلاً ذريعا لمحاولات داود صائغ في أن يكون له شأن ذي بال في الحركة السياسية.

شاركتُ أيضاً في عدد من التظاهرات في بغداد وكانت أعداد المشاركين فيها قليلة، عدا مظاهرات وثبة كانون ١٩٤٨ التي سيرد ذكرها لاحقا. وأحسب أنّ ذلك الضعف كان يرجع الى الجو البوليسي وسياسة القمع الفوري التي تتّبعها السلطة أزاء التظاهرات، وأيضاً لإقتصارها غالباً على الشيوعيين وأنصارهم المستعدّين لمواجهة قوّات الأمن وتحمّل ما ينتج عنها من ضرب وعنف أو القاء القبض و السجن.

وبوجه خاص أتذكّر المظاهرات التي نُظّمتْ في أواخر ١٩٤٧ (لست متأكدا من التأريخ بدقّة) بمناسبة صدور قرار الأمم المتّحدة بتقسيم فلسطين و إرسال قوّات من الجيش العراقي للمشاركة، مع جيوش عربية أخرى، في القتال لمنع قيام دولة اسرائيل و"الحفاظ على الأرض الفلسطينية"!

ولعل أكثر ما يوجع، عند استعراض أحداث تلك التظاهرات في الذاكرة، هو أن الشعار الذي تصدّر المظاهرة الأولى التي انطلقت من باب المعظّم في بغداد كان "نحن إخوان اليهود أعداء الصهيونية". رُفع هذا الشعار في ذروة تأزم الأوضاع السياسية وهياج المشاعر المعادية لإسرائيل في العراق والبلاد العربية. فكان من الطبيعي أن يُستغل أسوأ استغلال لتشويه صورة الشيوعيين العراقيين، وظلّت وسائل الإعلام الحكومية والقومية تردّد تهمة "إخوان اليهود" كلّما احتاجتْ إليها في محاولات إنكار وطنية الشيوعيين.

لستُ هنا بصدد مناقشة صحّة ذلك الشعار أو خطله من الناحية النظرية، ولكنّه كان دون شك خطأ سياسياً فاحشاً يدلّ على تخبّط قيادة الحزب الشيوعي يومذاك وضعف قدراتها السياسية والقيادية (كانت قيادة فهد والكثير من كوادر الحزب المتقدّمة في سجن الكوت يومذاك).

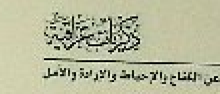
وقد التزمْنا كالعادة، أعضاء الحزب ومؤيدوه، بالتظاهر تحت ذلك الشعار

فهاجمتنا الشرطة بعد دقائق قليلة وتفرّقنا هاربين من ملاحقتهم في أزقّة بغداد القديمة. وكان من حسن حظّي أنْ نجوت من ملاحقتهم بينما قبضوا على عدد من المتظاهرين كان مصيرهم المثول أمام المجلس العرفي العسكري الشهير بقسوته والذي حكم عليهم بالسجن لسنوات عدّة.

أصرّت قيادة الحزب على تكرار التظاهرات بنفس الطريقة في الأيام القليلة التالية فقمعتها الشرطة بقسوة، وقدّم الشيوعيون تضحيات جديدة.

وأتذكّر قصة طريفة في هذا الصدد، إذ زارنا ذات يوم من تلك الأيام أحد معارف والدي من التجّار البسطاء سياسياً وأخذ يشكو له ممّا شاهده من قلاقل واضطرابات في باب المعظم بسبب تلك المظاهرات وأضاف باستنكار: تصوّر يا أستاذ إنني رأيت بأمّ عيني الشاب خلوق ابن مدير المعارف السابق أمين زكي (الصديق خلوق أمين زكي) وهو ابن عائلة معروفه وأبوه رجل محترم، رأيته يتعارك مع رجال الشرطة متبادلا معهم البوكسات (اللكمات) في الشارع ثم يجري هارباً وهم يجرون خلفه ليقبضوا عليه، واستطرد قائلا باستغراب شديد: وعندما إستفسرتُ من بعض معارفي عمّا يدعو شاب مثل خلوق للقيام بذلك أجابوني بأنّه منتمي للحزب. سألتُهم: أي حزب هذا؟ فأجابوا: الحزب الشيوعي، واستمرّ قائلا وهو يضرب كفّاً بكف: هذا شلون حزب؟ (ما هذا الحزب؟)، يا أستاذ أنا افهم أنّ الإنسان ينتمي الى حزب للحصول على وظيفة أو مركز عالي أو تجارة، أما أن ينتمي لحزب ليتعارك مع الشرطة في الشارع فذلك أمر عجيب غريب.

ليس القصد من استعراض هذه "النشاطات الجماهيرية" المتواضعة هو الإنتقاص من روح الحماس والاقدام والالتزام الوطني لدى أعضاء ومؤيدي الحزب الشيوعي والمنظّمات اليسارية أو من تضحياتهم الغالية، التي أحترمُها وأقدّرها كلّ التقدير، ولكنّها كانت للأسف نشاطات فاشلة إستراتيجيا



وتكتيكيا ممّا كان يجدر محاسبة ومعاقبة من إتّخذ القرار بتنفيذها في حينه، واستيعاب الدروس المستفادة من أخطائها. والعبرة دائما «بالخواتيم»، وما أقساها!

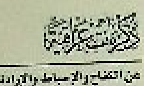
- **انتخابي لعضويّة لجنة الطلبة في الكلية**

في السنة الدراسية التالية، ١٩٤٦/٤٧، اذ كنت مُعيداً في الصف الثاني، رشّحني زملائي عضواً في لجنة طلبة الكلية، وفزتُ في الانتخاب بأكثرية جيدة.

أتذكّر أنّ تلك السنة كانت حافلة بالنشاط الطلابي الإجتماعي والسياسي حيث عملتْ لجنة الطلبة بنشاط على تشجيع وتبنّي مساهمة طلبة الكلية في الأعمال الفنية (المسرحيات ومعارض الرسم) والثقافية (تنظيم المحاضرات خارج المقررات الدراسية) والرياضية. وتمّ أيضا تطوير نشرة الكلية البسيطة الى مجلّة تصدر بإنتظام بعد إضافة محررين نشطين من الطلبة اليها وتوسيع مواضيعها لتشمل قضايا إجتماعية في إطار وطني وتقدمي.

وكان أهم ما حقّقته لجنة الطلبة هو تنظيم واقامة المهرجان السنوي للكلية الطبية لأول مرّة. ففتحت الكلية أبوابها وقاعاتها ومختبراتها، بموافقة وتشجيع العمادة، للعالم الخارجي وللمواطنين لتعريفهم بطبيعة وأجواء الدراسة والعمل في الكلية حيث وُضعتْ المعلومات التفصيلية عن كلّ ذلك في متناول الزائرين. كما تمّ تنظيم معرض للفنون التشكيلية (الرسم والنحت) شارك فيه الطلبة والأساتذة وأقيم في المساء حفل مسرحي ساهر بديع.

جرى كلُّ ذلك وتمّ بنجاح باهر وفي محيط اجتماعي متمدّن رائق. نُظّمت



وزُيِّنت فيه حدائق الكلية بذوق جميل، وكانت الموسيقى الجميلة تتردد طوال اليوم في أرجاء الكلية وحدائقها التي أجريَت فيها ألعاب مختلفة، وقامت الكافتيريا بتقديم الطعام الجيد بجدارة.

و كان ذلك مهرجاناً ناجحاً رائعاً أدهش الكثيرين. وقد تضافرت لإنجاحه جهود والتزام عدد كبير من طلبة الكلية إختارتهم لجنة الطلبة لإستقبال الزوّار ومرافقتهم وإطلاعهم على ما يطلبون من معلومات وشروح. وقد حضر المهرجان عدد كبير من المواطنين وطلبة الكليات الأخرى ومعاهد ومدارس بغداد. وأحسَب أنّ ذلك كان إحدى اللبنات الأولى في توطيد العلاقات الإجتماعية والتعارف بين طلبة الكليات وتبادل الأفكار أسفرعن تحقيق تعاون أوثق بينهم في المستقبل.

- **زيارة مصر والأردن**

في تلك السنة، ١٩٤٦، نُظّمت زيارة لطلبة الكلية الى مصر، إبّان عطلة نصف السنة الدراسية، وقد اشتركتُ فيها وكانت تجربة ثمينة حقّا.

بلغ عدد المشاركين حوالي ثلاثين طالبا من مختلف الصفوف وتولّى قيادة السفرة الدكتور وصفي محمد علي مساعد أستاذ الطب العدلي (الطب الشرعي) الذي أمسى أستاذا له ونقيبا للأطباء بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. وكانت للدكتور وصفي معرفة جيدة بمصر حيث تخصّص في الطب الشرعي في جامعة فؤاد الأوّل (القاهرة الآن) وله علاقات طيبة مع إدارتها وأساتذتها ممّا سهّل تنظيم الزيارة.

كانت تلك فرصة فريدة بالنسبة لي للسفر لأوّل مرة الى خارج الوطن

أزور فيها عدداً من البلاد العربية وأطّلع على بعض جوانب الحياة فيها. وقد سافرنا الى مصر المحروسة بواسطة باص نيرن الكبير والشهير (عابر الصحراء) مروراً بشرق الأردن (الأردن الآن) وفلسطين وكنّا، والحق يُقال، موضع الترحاب والحفاوة حيثما حللنا.

إستُقبلنا في عمّان، المدينة الصغيرة البسيطة يومئذ، من قبل السلطات الرسمية إستقبالاً كريماً جداً، فأنزلونا في الفندق الممتاز فيها وهو فندق فيلادلفيا على ما أتذكّر وأقام لنا محافظ عمّان وليمة عشاء فاخرة في نفس الفندق حضرها عدد من كبار موظفي الدولة ووجهاء المدينة وألقيتْ فيها كلمات تبودلتْ فيها مشاعر الترحيب والود.

وقد مكثنا في الأردن يومين زرنا فيها مرافق عمّان وذهبنا الى جرش لمشاهدة آثارها الرومانية الجميلة.

كانت العلاقات في تلك الأيام بين العراق وشرق الأردن وثيقة جدا يعزّزها الرباط العائلي بين العائلتين الحاكمتين إضافة الى الرباط القومي الذي لم تُفسده النزاعات السياسية بعد.

وقبل مغادرتنا عمّان في فجر اليوم التالي الى أرض فلسطين أخبِرنا بأنّ أمير البلاد عبدالله بن الحسين يودُّ لقاءنا فجر ذلك اليوم في قصره القريب من طريق سفرنا الى القدس. وكان من المُخجل حقاً أنّ البعض منّا، بدلاً من تقديم الشكر على هذه الالتفاتة اللطيفة وعلى حسن الضيافة، رفضوا لقاء الأمير باعتباره من أعوان الاستعمار وما الى ذلك من أوصاف.

واليوم، عندما أتذكّر ذلك وما سبّبه من إحراج وحيرة لرئيس وفدنا الدكتور وصفي ولرجال السفارة العراقية في الأردن وحتما لبعض المسؤولين الأردنيين الذين أكرمونا واستضافونا، يصعب عليَّ اكتشاف الضرر الذي

كان سيترتّب على اللقاء بالأمير، وأعجب لحالنا ولتلك التشنجات الطفولية الحماسية.

على أيّ حال، أخبِرنا بعد سويعات بأن زيارة الأمير قد أُلغيت للأسف بسبب التزاماته الأخرى. ويا عيب الشوم، كما يقال.

لم نستطع البقاء في فلسطين و زيارة أيٍّ من معالمها اذ كانت الأوضاع السياسية فيها مُتأزّمة جداً وجنود الإحتلال البريطاني ينتشرون في شوارعها ومرافقها الهامة. ما أروع منظر القبة المذهّبة لجامع الصخرة في القدس مُحاطا بالأشجار الخضراء الباسقة الذي بقينا نرنو اليه طويلاً من بعيد اذ لم يُسمح لنا بزيارته أو الإقتراب منه. وتكرّر الأمر عند مرورنا بحيفا ويافا فكان علينا مغادرتها فور انتهائنا من التزوّد بالطعام و التأكّد من سلامة وكفاءة باص نيرن العتيد لمواصلة السفر الى مصر عبر سيناء.

وبعد سفرة طويلة مُتعبة في الصحراء وعبور قناة السويس والمرور بالإسماعيلية ذات الحدائق الجميلة، وصلنا القاهرة عند منتصف الليل تقريباً فدُهشنا لسعة شوارعها وانتظامها ولأنوارها ذات الألوان الزاهية (لم تكن إنارة الشوارع بالنيون معروفة بعد في بغداد).

توقف الباص أمام فندق في شارع فؤاد إستوعبنا جميعاً وخُصّصت فيه غرفة لكل إثنين منّا، فاخترت وصديقي جعفر الحسني أن نشترك في الإقامة في غرفة معاً. وكان الفندق على بساطته، بالقياس الى الفنادق الكبيرة، نظيفا ومُرتّبا بغرفه وحمّاماته. وكانت تُشرف على الفندق سيدة يونانية قديرة ويقدّم فيه فطور الصباح في مطعم واسع منظّم غُطّيت موائده كافة بأغطية من القماش الأبيض النظيف، كما استُعملتْ فيه الصحون الخزفية الجميلة. وكان العاملون فيه يرتدون زيّاً موحّداً جميلاً.

ما كان أروع القاهرة في الأربعينات! لا أحسب أنّ عدد سكّانها تجاوز الملايين الثلاثة يومذاك، اذ كان مجموع سكّان مصر حوالى عشرين مليوناً (تجاوز تسعين مليوناً اليوم!). وكانت شوارع وسط المدينة، كشارع فؤاد الذي نزلنا في أحد فنادقه، نظيفة مُنظّمة تبدو عليها علامات الجمال والمدنيّة. أما شوارع حي الزمالك حيث قمنا بزيارة السفارة العراقية فقد كانت أرصفتها مبلّطة بالآجر الملوّن الزاهي ولا وجود لسيارة أو عربة فوق الرصيف، مقارنة بحاله المؤسفة اليوم حيث يصعب السير في الشارع بسبب السيارات المركونة فوق الأرصفة المُخرّبة.

كانت مرافق المدينة الشهيرة في أبهى حلّتها كالأهرام وحديقة الحيوان وحديقة الأورمان والمؤسسات الحكومية حيث زرنا وزارة المعارف (التربية) ووزيرها الدكتور عبدالرزاق السنهوري الذي أصرّ على لقائنا والترحيب بنا فهو على معرفة جيدة بالعراق ومن محبّيه اذ كان عميداً مرموقا لكلية الحقوق في بغداد قبل ذلك بسنوات.

زرنا كلية الطب في جامعة فؤاد الأول (القاهرة الآن) والتقينا بالطلبة في صفوفهم ومختبراتهم فأعجبنا بمستواهم العلمي وبحسن إنتظام العمل في الكلية. وكان عدد الطلبة يتناسب مع عدد الأساتذة والمدرّسين كما كانت الأدوات واللوازم متوفّرة في المختبرات المنظّمة تنظيماً جيداً ممّا ساعد على تحقيق المستوى العلمي والعملي اللائق.

وقد أقام لنا الاتحاد العام لطلبة جامعة القاهرة دعوة شاي في الجامعة حضرها عدد من قيادات الإتحاد وألقى رئيس الإتحاد فؤاد محي الدين، الطالب في السنة النهائية في كلية الطب يومذاك ورئيس وزراء مصر بعد سنين كثيرة، كلمة حافلة بالروح الوطنية أكّد فيها على أهمية تضامن وتعاون الحركات الطلابية في الوطن العربي في النضال ضد الإستعمار ومن أجل

التحررالوطني.

كان الدكتور فؤاد عند ذاك أحد قادة حركة «وحدة العمال والطلبة» التي لعبتْ دوراً سياسياً هاماً في ذلك الحين. وقد إلتقيتُ الدكتور فؤاد في زيارة رسمية له في مكتبه في القاهرة، عند عملي في منظمة الصحة العالمية، يوم كان رئيسا للوزراء فوجدته ذا شخصية جذّابة مؤثرة و حضور متميّز. و قد ابتسم بسرور عندما أعدتُ الى ذاكرته كلمته الحماسية في وفد كلية طب بغداد قبل ما يربو على أربعين عاما.

عدنا بعد زيارة مصر المحروسة المُمتعة الى بغداد عن طريق سيناء وفلسطين ثم لبنان وسوريا. وأتذكّر إنني كتبت مقالا في مجلة كليتنا عن الزيارة مشيداً بلقاء الأخوة في مصر ومؤكدا على أهمية بناء علاقات وطيدة بين طلبة الجامعات في البلاد العربية.

انتقلتُ في السنة الدراسية التالية ١٩٤٧/٤٨، الى الصف الثالث وانتخبتُ مُجدّدا مُمثلاً عن صفّي في لجنة طلبة الكلية. كان العامل السياسي يلعب دوره في الترشيح للإنتخاب اذ كان هناك تجمّعان نشطان مع قلّتهما العددية في كليتنا: اليساريون (الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي) والقوميون(حزب الاستقلال) كما كان هناك تواجد بسيط لجماعة الإخوان المسلمين. و من الغريب أنّ السلطة لم يكنْ لها أنصار مُنظّمين سياسياً في كلية الطب وجُلّ طلابها من أبناء الأغنياء والمُتمكّنين مالياً و كبار ومتوسّطي موظفي الدولة.

وقد تحولتْ الانتخابات الى منافسة ذات طابع سياسي بين الطلبة اليساريين والقوميين، وكان فوزي فيها بأكثرية مريحة رغم أنّ أغلب طلبة صفّنا، وطلبة الكلية عموماً، كانوا بعيدين عن الالتزام السياسي.

كذلك فاز في تلك السنة عن الصف السادس (المنتهي) قتيبة الشيخ نوري (يساري) وعن الصف الخامس طارق ابراهيم حمدي (قومي) وعن الصف الرابع فؤاد حسن غالي (قومي)، وفاز عن الصفين الثاني والأول طالبان لا إلتزام سياسي لهما. وهكذا كانت قوة الجانبين اليساري والقومي متعادلة في اللجنة أي بعضوين لكل منهما. وقد إنتخبت اللجنة قتيبة رئيساً لها وطارق نائباً للرئيس وفؤاد سكرتيرا.

سارت الأمور سيراً طبيعيا في تلك السنة الدراسية حتى شهر كانون الثاني/يناير ١٩٤٨ حيث تأزمت الحياة السياسية في البلاد تأزماً شديدا.

٤ وثبة كانون الثاني / يناير[١٠] ١٩٤٨

منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ تزايدت شكوك العراقيين والعراقيات في تصميم الحكومة على توقيع معاهدة جديدة مع بريطانيا لتحل محل معاهدة ١٩٣٠ التي كانت القوى الوطنية (الأحزاب السياسية المعارضة و المعارضة البرلمانية) تطالب بإلغائها دون الإرتباط بمعاهدة جديدة مع بريطانيا، وذلك بالنظر لما إستجدّ من تغيّرات هامّة في توازن القوى العالمية بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية بفوز الحلفاء (الولايات المتّحدة الأميركية والاتّحاد السوفييتي وبريطانيا) على دول المحور (ألمانيا وإيطاليا واليابان) وإبرام ميثاق الأمم المتّحدة المستند إلى حق الشعوب في الإستقلال والسيادة الوطنية. وكان ذلك في الأساس، إستجابة إلى ما يتطلّع إليه الشعب العراقي من تحرّر من السيطرة الإستعمارية السياسية والاقتصادية والعسكرية.

١٠- ما ورد في هذا القسم عن الوثبة هو من مقال لي، مع تنقيحات طفيفة، سبق نشره في مجلة «الثقافة الجديدة» في عددها المرقم ٢٩٢، آذار- نيسان، ٢٠٠٠.

وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر من نفس السنة بدا أن "طبخة" المعاهدة الجديدة قد جرى إنضاجها في مطبخ المفاوضات السرّية بين الحكومتين البريطانية والعراقية. وبذلك تزايد السخط الشعبي على استسلام الحكومة لمخطّطات المستعمرين والعمل على تنفيذها. وقد عبّرت عن ذلك صحافة الأحزاب المعارضة بقوّة وبإلحاح كما ندّد به المعارضون في البرلمان.

في هذا الجو المُلتهب سافر وفد الحكومة العراقية برئاسة رئيس الوزراء صالح جبر إلى لندن في أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٤٨ لإتمام المفاوضات وتوقيع المعاهدة الجديدة.

ويبدو أنّ الحكومة أرادت التمهيد لتوقيع المعاهدة إعلامياً حيث أدلى وزير الخارجية فاضل الجمالي من لندن بتصريح إلى وكالة الأنباء العربية يوم ٣ كانون الثاني/يناير إتّسم بما إعتُبِر في حينه تعالياً وصلَفا اذ قال إنّ الأهواء والتحزُّب لا الإنصاف والبحث عن الحقيقة وراء الإنتقادات التي تُوجَّه إلى معاهدة ١٩٣٠وانّ عدداً كبيراً من العراقيين أصبحوا يُدركون مزاياها رغم تلك الإنتقادات.

كان ذلك التصريح بمثابة الشرارة التي أشعلتْ نار أوّل مواجهة عُنفية بين الشعب والحكومة حول المعاهدة؛ اذ أضرب طلاب كلية الحقوق في اليوم التالي احتجاجاً على تصريح الجمالي واستنكاراً له، ثم خرجوا في مظاهرة يوم ٥ من ذلك الشهر فرّقتها قوى الشرطة والأمن بالقوّة فسقط عدد من الجرحى بين الطلاب كما اعتُقِل بعضهم وأصدرتْ الحكومة أمرها بإغلاق الكلية.

وقد أدى ذلك إلى إعلان الإضراب في جميع الكليات تضامناً مع طلاب كلية الحقوق، مع المطالبة بإطلاق المعتقلين وإعادة فتح الكلية. إستجابت

السلطة لذلك بسرعة تفادياً لتأزّم الأوضاع فعادتْ الكليات إلى الدراسة يوم ٨ كانون الثاني. ولكن تلك المواجهة مع السلطة عززت ثقة الطلبة والشعب عموماً بقدراتهم ورفعتْ من درجة استعدادهم لما قد يستجدُ من تطوّرات في المستقبل.

في تلك السنة الدراسية، ١٩٤٧/٤٨ كنتُ عضواً مُنتخَباً عن الصف الثالث في لجنة طلبة الكلية الطبية، وكانت لجنتنا هي الوحيدة في الكلّيات، حيث لم تكنْ هناك لجان طلابية مُنتخبة ومُعترَف بها من الإدارات في الكليات الأخرى. ويجدر الذكر هنا أنّ تأسيس اللجنة في كليتنا يرجع إلى استجابة عميدها البريطاني آنذاك، الدكتور سندرسن (باشا)، إلى مطالبة الطلبة بها.

كان أكثر الطلبة ضعاف الثقة في صلاح الحكم ومعارضون للتسلّط البريطاني الاستعماري على البلاد. وفي الوقت نفسه كان الجو السياسي في العراق يتطوّر سريعاً نحو المطالبة بالإستقلال والتحرر الكامل من السيطرة الأجنبية وبإطلاق الحريات العامّة وبالإنتخابات البرلمانية الحرّة، إلى جانب مقاومة الخطط الاستعمارية والصهيونية ضد الشعب الفلسطيني. وكانت الأحزاب السياسية المُجازة حديثاً وصحافتها (أحزاب الوطني الديمقراطي والاستقلال والأحرار) وغير المجازة (الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردي) تلعب دوراً فعّالاً في تحشيد جماهير الشعب من أجل ذلك. وكان طلاب الكليات، وكذلك طلاب المدارس الثانوية إلى حد ما، في طليعة ذلك التحشد.

كذلك كانت المعارضة البرلمانية تلعب دوراً مشهوداً في التصدّي لمخطّطات الحكومة لتكبيل العراق بمعاهدة جديدة لضمان المصالح البريطانية على حساب مصالح العراق الوطنية.

وكنتُ عندئذ، كما أسلفت، قد التحقتُ بالحزب الشيوعي العراقي وكان تنظيمنا في الكلية يضم عدداً محدوداً من الطلاب، إلاّ أنّ سمعة و نفوذ الحزب بين طلاب الكلية كانا أكبر كثيرا من حجم المنظمة الحزبية، بالنظر لتصدّيه بشجاعة لسياسة الحكومة وللسيطرة الاستعمارية. كما كان نشاط الأعضاء والمرشّحين وسمعتهم الطيبة بين الطلاب من عوامل تعزيز ذلك النفوذ.

كان مسؤول الكلية الحزبي هو حسين الوردي (دخل السجن وهو طالب في الصف المنتهي من الكلية عام ١٩٤٩ ولم يخرج منه إلا بعد ثورة تموز ١٩٥٨ حيث أكمل الدراسة وتخرّج طبيباً بعد أن جاوز الأربعين عاماً من عمره). وأتذكّر من الأعضاء والمرشّحين والأصدقاء النشطين للحزب نزيهة الدليمي (تخرجتْ في العام السابق للوثبة) وطارق الأمين وضياء خونده وعبد الأمير توفيق وقتيبة الشيخ نوري ورافد أديب وسميرة أديب وعدد آخر من الأصدقاء والزملاء. كما إنضمّ إلينا على ما أتذكّر، عدد من طلاب السنة الأولى في تلك السنة والذين لم يستمرّوا بعدها في الكلية، ومنهم عدنان البرّاك وآخرون. وبالإضافة إلى ذلك كان هناك العشرات من الطلاب والطالبات المؤيدين للحزب الذين يستلمون جريدته ونشراته ويدفعون له التبرّعات بإنتظام.

وفي نفس الوقت كان للحزب الوطني الديمقراطي عضو واحد أو عضوين في الكلية، جعفر الحسني وربما مهدي مكيّه أيضاً، ولكن نفوذه بين الطلاب كان مُهمّا نظراً للدور الرائد لجريدته "الأهالي" في توعية الرأي العام وفي فضح الخطط الإستعمارية ومقاومتها.

كذلك كان لحزب الإستقلال نشاط هام في الكليات أيضاً بصفته المُمثّل الرئيسي للتيّار القومي حينئذ. ولاشك أنّ كان له عدد من الأعضاء والمؤيدين في كليتنا أبرزهم فؤاد غالي وطارق إبراهيم حمدي. وكان ذلك الحزب

معارضاً للحكومة والإستعمار و في الوقت ذاته يرفع شعار مكافحة الشيوعية. وفي إعتقادي أنّ جذور حزب الاستقلال تمتد إلى أفكار ساطع الحصري وزملائه في العقود الأولى من الدولة الوطنية الحديثة في العراق، كما استمدَّ أفكاره واتّجاهه الرئيسي بعدئذ من حركة رشيد عالي الكيلاني ضد بريطانيا والحلفاء، والمتحالفة مع دول المحور (ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية) إبّان الحرب العالمية الثانية. وكان إلى جانب جماعة حزب الاستقلال في الكلية عدد بسيط من مؤيدي جماعة الإخوان المسلمين أبرزهم داود الصائغ.

وكما هو معروف، فقد انضم حزب الاستقلال إلى جبهة الإتّحاد الوطني بعد مرور أقل من عشر سنوات على الوثبة، وشارك في وزارة العهد الجمهوري الأولى.

منذ حوالى الأسبوع الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨ ومع تنامي المعارضة لمشروع المعاهدة الجديدة وتأزّم الجو في الكليات إستنكاراً لإصرار الحكومة على المضي فيه، عمد الحزب الشيوعي إلى تشكيل جهاز إرتباط (سرّي) بين منظّماته في الكليّات للعمل على توجيه وقيادة الحركة الطلابية والتعاون مع القوى الأخرى المعارِضة للمعاهدة.

كنّا، حسين الوردي وأنا، نُمثّل تنظيم الكلية الطبية وكلية الصيدلة في (لجنة الإرتباط)، كما كانت كليتنا مركزاً للقاءات الطلبة من كافة الكليات لكونها الوحيدة التي لها لجنة مُنتخَبة للطلبة يحق لها التكلم بإسمهم وتستطيع عقد إجتماعات عامة لهم في قاعة الكلية، وما إلى ذلك من إمكانيّات لا تتوفّر لطلبة الكليات الأخرى.

كان رئيس لجنة الطلبة في كليتنا آنذاك قتيبة الشيخ نوري مُمثلاً عن الصف المنتهي (السادس) وهو صديق قريب من الحزب وشخصية محبوبة من الطلاب، وكنّا (هو وأنا) معاً نُعد مُمثلين اليسار في لجنة الطلبة، بينما

كان فؤاد غالي وطارق إبراهيم حمدي يعدان مُمثلين عن القوميين فيها.

وكان من أعضاء لجنة الارتباط الحزبية الآخرين عن الكليّات الأخرى، على ما أتذكر، جعفر اللبّان وابراهيم عبد الحسين عن دار المعلمين العالية (سُميتْ كلية التربية بعد ذلك) و عمرعلي الشيخ و رضا جليل عن كلية الهندسة وخلوق آمين زكي عن كلية الحقوق. كذلك تشكّلت لجنة ذات طبيعة "جبهوية" في دار المعلمين العالية مع الطلاب المؤيدين لحزب الشعب الذي كان يقوده عزيز شريف.

وكان التنسيق والتعاون مع الإستقلاليين (القوميين) يتم عن طريق لجنتنا، لجنة طلبة الكلية الطبية، حيث يقوم كل منّا، فؤاد غالي عن القوميين وأنا عن اليساريين، بإعلام زملائنا بما تمّ الاتّفاق عليه. وقد كان الاتّفاق مع القوميين ضرورة هامّة للحفاظ على وحدة الحركة الطلابية وإفشال محاولات السلطة وأتباعها لشقّ صفوفها ثم القضاء عليها، خاصّة ونحن متّفقون معاً على التصدّي لمشروع المعاهدة الجديدة وإحباطه.

بدأ العمل النشيط على مقاومة المعاهدة بالإستعداد للإضراب عن الدراسة في الكليات وكان أكثر الطلاب مُتحمّسين لذلك فتجمّعوا في صفوفهم وفي ساحات الكليات للاستماع إلى زملاء لهم يندّدون بالمعاهدة الجديدة و باستسلام الحكومة لرغبات المستعمرين ومشاريعهم المناهضة لطموحات الشعب في الاستقلال والحرية، وداعين إلى إعلان الإضراب إحتجاجاً على ذلك و للمطالبة بإلغاء معاهدة ١٩٣٠ وبانسحاب القوّات الأجنبية (البريطانية) من أرض الوطن. وقد استجاب الطلاب في كافة الكليات والمعاهد (معهد الملكة عالية للبنات - سمي بعد ذلك بكلية التحرير - ودور المعلمين والمعلمات الابتدائية) بالتأييد وبالهتاف ضد المعاهدة والإستعمار.

في ذات الوقت، اختير عدد من أعضاء لجنة الإرتباط، وكنت من بينهم،

للإتصال بقادة الأحزاب والهيئات السياسية العلنية والتنسيق معهم، كما إستعنّا بعدد من الزملاء القريبين لنا من خارج اللجنة لهذا الغرض. و قد شاركنا في ذلك ممثلو الطلاب القوميين، وقدّمنا أنفسنا للسياسيين كمُمثلين للحركة الطلابية؛ فقابلنا قادة الحزب الوطني الديمقراطي الأساتذة كامل الجادرجي و محمد حديد و حسين جميل (وكان ذلك أول لقاء لي بالأول والثاني أمّا الأستاذ حسين فكنت أعرفه وأنا صغير السن عندما كان حاكما في محاكم البصرة) ، كما قابلنا قادة حزب الإستقلال الأساتذة محمد مهدي كُبّة وفائق السامرائي وصدّيق شنشل وكذلك زعيم حزب الأحرار الأستاذ سعد صالح (كان مريضا على ما أتذكّر) وقادة الجبهة الشعبية الأساتذة نصرة الفارسي ومحمد رضا الشبيبي وجعفر حمندي وآخرين.

كانت الأنباء عن سير المفاوضات تتوالى كلّ يوم من لندن عن طريق الراديو والصحف مشيرة إلى أنّ الإتّفاق قد تمّ بين الجانبين و إلى تصميم حكومة صالح جبر على اعتبار الإحتجاجات المستمرّة من قبل الأحزاب وطلبة الكليات مُجرّد شغب من أقليّة لا أهميّة لها في البلاد.

ثم جاء اليوم الذي أعلن فيه صالح جبر من لندن توقيع المعاهدة من الجانبين، وأعتقد أنّه كان يوم ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨. وقد تمّ نشر ذلك في الصحف في اليوم التالي فتقرّر إعلان الإضراب في الكليات والمعاهد لمدة ثلاثة أيام إبتداءً من يوم ١٧ من ذلك الشهر. وقد أبلغنا قادة الأحزاب العلنية وحصلنا على تأييدهم في الأمر. وفي نفس الوقت، قرّرنا الخروج بمظاهرة ضدّ المعاهدة والحكومة في صباح أول يوم للإضراب تنطلق من ساحة باب المعظم و تسير في شارع الرشيد (الشارع الرئيسي في بغداد) حتى نهايته عند الباب الشرقي. وقد قضى زملاؤنا في الأقسام الداخلية في دار المعلمين العالية وكلية الهندسة تلك الليلة في تحويل شراشف نومهم إلى لافتات خطّوا عليها

الشعارات المُتفق عليها والتي رفعناها عاليا صباح اليوم التالي إذ خرجت أوّل مظاهرة طلابية حاشدة من ساحة باب المعظم ببغداد مُدشنة تلك الأيام المجيدة التي خاضتها الحركة الوطنية العراقية لإحباط مخططات الاستعمار وأعوانه في تكبيل العراق بقيود معاهدة جديدة مع المستعمرين.

كانت المظاهرة كبيرة ومنظّمة تنظيماً جيداً، اشترك فيها عند إنطلاقها آلاف الطلاب والطالبات من كافة الكليات والمعاهد وقد التزموا التزاماً عالياً بشعارات وأهداف المظاهرة المُركّزة ضد المعاهدة والمخطّطات الاستعمارية.

وقد انضمّ إليها في مسيرتها آلاف المواطنين وتوجّهت في بدايتها إلى مجلس النوّاب حيث تكلّم عدد من النوّاب المعارضين مندّدين بالحكومة والمعاهدة الجديدة. وقد قُدّر عدد المشاركين في المظاهرة عند انتهائها بأكثر من عشرين ألف شخص. وعندما استفسر بعض الصحفيين في لندن من رئيس الوزراء صالح جبر عن مغزى هذه المظاهرات وأهميتها، أعاد ما سبق ترديده من قبل السلطة بأنّ هؤلاء عبارة عن قلّة من المشاغبين والمُغرّر بهم، وأضاف إنّه سيعود فوراً إلى بغداد لشرح فوائد المعاهدة الجديدة للشعب والحصول على موافقة البرلمان عليها، كما قال إنها تحظى بموافقة الوصي على العرش الأمير عبدالاله. لم تستعمل الحكومة القوّة لتفريق المظاهرة، ولكنّها أصدرت بياناً مساء ذلك اليوم تتّهم "المخرّبين" بإثارة الشعب وتمنع تجدّد التظاهر وتُنذر باتّخاذ الاجراءات الرادعة بحق المخالفين.

في اليوم التالي، استمر الإضراب في الكليات والمعاهد والمدارس الثانوية، وخرج طلاب دار المعلمين الإبتدائية في الأعظمية بمظاهرة هاجمتها الشرطة لتفريقها فإستشهد الطالب شمران علوان وسقط العديد من الجرحى فخيّم على الكليات والمدارس جوّ من الأسى والتحدّي في إنتظار الغد.

وكان أنْ حضر إلى كليتنا الفريق بهاء الدين نوري وزير الشؤون الاجتماعية صباح نفس اليوم للتحدّث الى الطلبة وحثّهم على إنهاء الإضراب، حيث كانت كلية الطب تتبع وزارته إدارياً اذ لم تكن هناك بعدُ وزارة للصحة أو جامعة في بغداد. كنّا متجمّعين أمام الكلية وفي حديقتها بالقرب من قاعة الإجتماعات فطلب منّا عميد الكلية دخول القاعة للقاء الوزير، ولكننا رفضنا جميعاً لقاءه وكان بيننا أخوه قتيبة الشيخ نوري كما كانت أخته سلمى طالبة في الكلية أيضا. بقي الوزير حوالي ربع الساعة بانتظار استجابتنا ثم انصرف بعد أنْ فشل في مسعاه.

قرّرنا أنْ نقوم بتشييع الشهيد شمران صباح اليوم التالي، ١٩ كانون الثاني، من معهد الطب العدلي، حيث احتُفظ بجثّته. وكان المعهد يقع ضمن مُجمّع كلية الطب ويتّصل بها من الداخل، بينما كانت بابه الخارجية تقع على شارع خلفي في محلة العيواضية.

وفي صباح ذلك اليوم إستلمنا جثّة الشهيد شمران من المعهد وتجمّعنا في صفوف مُنتَظمة في الشارع حاملين النعش للبدء في التشييع. وكان عددنا يربو على بضع مئات من طلاب وطالبات الكليات.

وقبل أنْ نبدأ في السير اعترضتنا سيارات الشرطة المسلّحة وأخذ قائدها يُعلمنا بواسطة الميكروفون بأنّ التشييع ممنوع بأمر وزارة الداخلية ويطلب منّا التفرق ويُنذرنا بإستخدام القوّة لتفريقنا إنْ لم نمتثل للأمر. ولم تُفلح محاولة رئيس لجنة الطلبة، الأخ قتيبة، لبيان الطبيعة السلمية للتشييع والإحتجاج على منعه. إذ لم تمرّ من الوقت دقيقة واحدة حتى أمر قائد قوّة الشرطة أفرادها بتفريق التجمّع بالقوّة فهجموا بعصيّهم على الطالبات اللاتي كنّ يتصدّرن الموكب واشتبك بعض الطلاب معهم بالأيدي لمنعهم عن ذلك؛ وهنا بدأت الشرطة بإطلاق نيران الرشاشات في الهواء والضرب العنيف بالعصي

مما إضطرنا للإنسحاب إلى داخل أرض كلية الطب، من باب الطب العدلي وإغلاقها لمنعهم من متابعتنا. وقد وقع عدد من الطلاب في أيدي الشرطة عند الانسحاب فضُربوا ضرباً مُبرحاً وتمّ إحتجازهم .

ويبدو أن الأوامر كانت قد صدرت للشرطة بتفريق التجمع نهائياً وبكلّ السبل. اذ ما أنْ انسحبنا إلى داخل الكلية وأغلقنا مدخل الطب العدلي حتى التفّت الشرطة ودخلتْ بسياراتها المسلحة من المدخل الرئيسي للكلية لطاردتنا فيها.

وكان عدد من الطلاب قد صعدوا إلى سطح الكلية وأخذوا برمي الشرطة وسياراتهم بالحجارة فقام هؤلاء بإطلاق نيران رشاشاتهم صوب السطح تاركين آثارها المُخزية على واجهة الكلية! وقد قام الطلاب بعد ذلك بإحاطتها بالألوان وكتبوا جنبها تأريخ اعتداء الشرطة على الكلية.

وفي أغلب الظن أنّ عمادة الكلية قامت بالاحتجاج لدى السلطات على الاعتداء على حرمة الكلية فصدر الأمر للشرطة بالانسحاب من الكلية إلى المدخل الرئيسي في الشارع العام.

إعتبر الطلابُ اتّخاذ الشرطة مراكزها عند المدخل الرئيسي حصاراً لكليتي الطب والصيدلة فتجمّعوا في مواجهتهم محاولين كسر الحصار ومُرددين الهتافات ضد الحكومة والإستعمار وعملائه. وأخذ الطلاب ومعهم عدد قليل من المواطنين الآخرين، كان بعضهم من موظفي المستشفى الملكي (الجمهوري ثم مدينة الطب بعد ذلك) ومراجعيه، يتبادلون رشق الحجارة مع الشرطة التي كانت تُطلق النار في الهواء أيضاً لإرهابهم، كما تجمّع عدد كبير من الناس في الخارج مُستنكرين ما يحصل.

إستمرَّ الوضع على ذلك الكرّ و الفرّ ساعة أو ساعتين، وإذا بالشرطة

تفاجئنا بإطلاق النار على أحد الأشخاص المتقدّمين في مواجهتها فتصيبه في رأسه اذ تحطّمت جمجمته وتناثر مخُه على الأرض أمام الطلاب. كانت تلك لحظات رهيبة إنطلق فيها العنان للصراخ والهتاف إحتجاجاً على الجريمة الفظيعة. وأتذكّر جيداً كيف سارع عدد من الطلاب مهرولين، ومنهم الزميل عبدالرحيم الماشطة الذي حمل المخ المتناثر على كفّيه، إلى مكتب عميد الكلية الدكتور هاشم الوتري.

على إثر هذه الجريمة المروّعة داخل حرم الكلية اجتمع مجلس كلية الطب برئاسة العميد وأصدر بياناً باستنكار الاعتداء على الكلية وحُرمتها وطلابها وإزهاق الأرواح فيها، وقدّم استقالة جماعية تعبيراً عن إستنكاره واحتجاجه على ذلك. وقد تُلي بيان الاستقالة على الطلاب فقوبل بالتصفيق والهتاف بحياة الشعب العراقي وبسقوط الحكومة والمعاهدة. وما زلتُ أتذكّر كيف كان أحد زملائنا، وهو نجل رئيس وزراء سابق، يشتم بأعلى صوته الوصي عبدالاله بالإسم شتماً فاضحاً باعتباره مسؤولاً ومطّلعاً على كل ما جرى في ذلك اليوم المشهود.

خيّم على بغداد جوٌّ من الإستنكار والحزن لما حدث في كلية الطب ولإستهتار الحكومة بأرواح الشعب خدمة لمصالح المستعمرين. وفي مساء ذات اليوم أصدر الوصي على العرش، الأمير عبدالإله، بياناً مُوجّهاً إلى الشعب يُبدي فيه أسفه للأحداث ويعِد بعدم إبرام أيّة معاهدة لا يرضى عنها الشعب. وهكذا تحقّق للشعب أوّل انتصار في معركته من أجل إلغاء معاهدة ١٩٣٠ المُجحفة مع بريطانيا وإفشال جهود الحكومة، ومن ورائها المستعمرين، في إحلال معاهدة بورتسموث الجديدة محلّها.

كان اليوم التالي، ٢٠ كانون الثاني، يوماً لم تشهد بغداد مثله منذ سنين طويلة اذ سارت جماهير الشعب في أكبر مظاهرة عرفها العراق حتى ذلك

التاريخ، ابتدأت من باب المعظّم بموكب مُنظّم لطلاب الكليات والمعاهد والمدارس، وحتى الباب الشرقي حيث إنظم إليها الآلاف من أبناء الشعب أثناء سيرها مخترقة شارع الرشيد.

كان المتظاهرون يحملون نعوشاً رمزية للشهداء وكانت الشعارات والهتافات بإلغاء المعاهدة وبسقوط الحكومة تتردّد طوال مسيرة المظاهرة. وقد تسلّق شاعرنا الكبير الجواهري سُلّما خشبياً محمولا من الجماهير في الساحة المقابلة لجسر الأحرار (ساحة حافظ القاضي) وألقى قصيدته التي إفتتحها قائلا :

قِفْ بأجداثِ الضحايا لا تَسِلْ فوقَها دمعاً ولا تَبكِ ارتجالا

كذلك ألقى "شاعر الشعب" محمد صالح بحر العلوم قصيدة على الجموع عند الباب الشرقي وألقى المحامي اليساري كامل قزانجي كلمة ختامية ردّد فيها قسماً إستجابت له الجماهير فأقسمتْ معه على الاستمرار في النضال حتى تحقّق مطالبها بإسقاط معاهدة بورتسموث وإلغاء معاهدة ١٩٣٠مع بريطانيا.

وكان من المُلاحَظ أنّ موقف المظاهرة من بيان الوصي على العرش كان إيجابيا اذ جرى التأكيد على أهمّيته وإبداء التقدير له وضرورة الإلتزام به. وليس كما إدّعتْ دائرة التحقيقات الجنائية (الأمن العام) بعد ذلك، بأن المتظاهرين كانوا يهتفون بسقوط العرش وقيام الجمهورية. وقد نقل هذه الأكذوبة عنهم فيما بعد بعض الكُتّاب للأسف.

و أود بهذه المناسبة أن أبيّن زيف الإدّعاء بوجود أسباب ودوافع طائفية للوثبة، باعتبار أنّ صالح جبر كان أول رئيس وزراء شيعي المذهب في العراق. ومن الغريب أن هذه المزاعم الباطلة وردتْ أيضا للأسف في كتاب جيّد

وموسوعي عن تاريخ شيعة العراق كتبه اسحق نقّاش[١١].

والواقع أنّ صالح جبر كان موظفا كبيراً في الدولة ثم وزيراً لعقود من الزمن ولم يُعرف عنه حتى ذلك الحين إتّباعه نهجا طائفيا يستدعي عداء الطوائف الأخرى له[١٢]. والأهم من ذلك هو أنّ غالبية الناشطين في الحركة الطلابية المعارضة للحكومة كانوا من الطلاب الشيعة. وبالنسبة لكليتنا، كلية الطب، فقد كان زملاؤنا من الطلاب الشيعة يشاركون مشاركة فاعلة، وهم من عائلات موسرة عادة، إلى جانب إخوانهم الطلاب السنّة والأكراد في أروع صور الوحدة الوطنية.

كذلك كان رئيس أحد الأحزاب الرئيسية في معارضة الحكومة والمعاهدة، محمد مهدي كبّه رئيس حزب الاستقلال، ينتمي إلى عائلة شيعية بغدادية عريقة. وفضلا عن ذلك فأن رئيس الوزراء الذي حلّ محل صالح جبر كان السيد محمد الصدر وهو من كبار رجال الدين الشيعة.

إنّ اتّهام حركة الوثبة بالطائفية إنّما هو من صنع وافتئات الذين يرمون أساساً إلى تمزيق الوحدة الوطنية العراقية لتحقيق مطامعهم أو الذين يتوخّون الوصول إلى حكم العراق عن طريق إثارة النعرات الطائفية والعرقية.

استمرّ الإضراب في الكليات والمعاهد كما إستمرّت التجمعات فيها مؤكّدة التصميم على إسقاط المعاهدة بينما تقرّر إيقاف المظاهرات العامّة إلى حين اتّضاح موقف الحكومة وما تقرّره بشأن المعاهدة. كذلك استمرّت الاتّصالات النشيطة بين ممثلي الطلبة في الكليات إستعداداً للتحرّك الفوري حسبما

١١- The Shi`is of Iraq, by Yitzak Nakash

١٢- قام صالح جبر بعد سنوات من الوثبة بتأسيس حزب الأمّة الإشتراكي الذي إتُّهم من قبل مناوئيه بالطائفية. ولكن ذلك الحزب، رغم مساندته من قبل بعض الجماعات ذات الميول الطائفية، لم يقم بما يؤاخذ عليه من دعوة إلى الطائفية أو إلى شق الوحدة الوطنية.

يستجدُّ من أحداث وظروف. وقد لعبتْ لجنة الإرتباط الحزبية في الكليات دوراً هاماً في رفع مستوى الاستعداد واستمراره، وشحذ هِمَم الطلاب.

وأتذكَر أننا كنا نعقد إجتماعاً عامّاً لطلبة كليتنا بدعوة من لجنة طلبة الكلية كل يوم تقريبا لإطلاعهم على تطوّر الأحداث وطبيعة الإتّصالات التي نقوم بها مع الكليات والمعارضة السياسية لمواجهة التطوّرات. كذلك كنّا على إتّصال يومي منتظم مع قادة الأحزاب المعارضة لتنسيق العمل. وأتذكّر أننا اجتمعنا معهم مرّة أو مرّتين خلال تلك الأيام الحرجة لتأكيد استمرار الجميع على المواجهة ولتبادل المعلومات والاستعداد لما يستجدّ من أحداث.

كذلك أتذكّر أن جمال بابان، وزير الداخلية ورئيس الوزراء بالوكالة يومئذ، طلب بواسطة بعض أقربائه من الطلاب لقاء عدد من قيادات الحركة الطلابية مُبدياً استعداده لبحث مطالبهم. ولكننا اعتذرنا عن لقائه مجيبين بأنّ لنا مطلبا واحدا هو إلغاء المعاهدة، اذ كنّا شاعرين بأنّه يرمي إلى التأثيرعلى بعض الطلاب وإقناعهم بإنهاء الإضراب أوإضعاف إجماعهم عليه.

في ذات الأيام أدلى رئيس الوزراء صالح جبر بتصريحات جديدة في لندن مؤكّداً إصراره على إبرام المعاهدة وقناعته بكونها تخدم مصالح العراق وشعبه! كذلك ردّد ما كان قد قاله سابقاً بأنّ الأحداث في بغداد هي من صنع قلّة من المشاغبين وأنّ هناك سوء فهم للمعاهدة في بعض الأوساط في العراق سيستطيع هوإزالته عند عودته القريبة إلى بغداد. كانت تلك التصريحات لا تُبشّر بالخير طبعاً وزادت الجو السياسي تأزُّماً. وقد ظلّ العراقيون يترقّبون عودته بقلق لما يُتوقّع من أحداث وصدام بسبب موقفه المتعنت.

عاد رئيس الوزراء صالح جبر إلى العراق يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، حسبما أتذكّر. ومنذ ذلك اليوم كانت بغداد، بل كافة مدن العراق

المهمّة، تقف على أهبة الإستعداد في انتظار ما سيعلنه في ذلك اليوم عمّا ستتخذه حكومته بشأن المعاهدة. ولا شك أنّ أحداث الأسبوع الذي سبق عودته أسفرتْ عن إتّساع واشتداد السخط الشعبي في بغداد والمدن الكبيرة الأخرى كالبصرة والموصل والنجف والحلّة وكركوك والسليمانية حيث تواردت الأنباء عن قيام المظاهرات فيها مطالبة بإلغاء المعاهدة وسقوط الحكومة، مما يدلّ على أنّ تلك أصبحتْ مطالب شعبية عامة لا تقتصرعلى طلاب الكليات والمدارس.

أمّا كليات ومدارس بغداد فقد إستمرّت في الإضراب وأصبحتْ معاقل حقيقية لمقاومة السلطة الجائرة وللتحشيد ضدّ معاهدتها المنبوذة من الشعب. وكانت قيادات الأحزاب السياسية، العلنية والسرية، وممثلو الحركة الطلابية في حالة إجتماع مستمر للعمل على إعداد جماهير الشعب والطلاب للتصدي لألاعيب السلطة إذا ما أصرّت على تمرير المعاهدة الجديدة وتراجعت عن الوعد الذي قطعه الوصي على العرش بعدم المصادقة عليها.

حلّت الساعات الأولى من مساء يوم ٢٦ كانون الثاني ولم يوجّه رئيس الوزراء بعدُ كلمة أو بياناً إلى الشعب حول موضوع المعاهدة. وكان قد تقرّر أنّ يجتمع قادة الأحزاب السياسية العلنية مع ممثلي الطلبة مساء ذلك اليوم لتدارس الأمر وتقرير ما يلزم على ضوء ما يجئ به رئيس الوزراء.

وقد تمّ الإجتماع حوالى الساعة الثامنة مساء في دار المرحوم جعفر حمندي في الكرّادة الشرقية، وهو وزير سابق ونائب في مجلس النواب وأحد قيادات الجبهة الشعبية (كتلة برلمانية معارضة كانت تضم طه الهاشمي و نصرة الفارسي و رضا الشبيبي وجعفر حمندي وعبد الرزاق الشيخلي وذيبان الغبّان وعبد الرزاق الظاهر وغيرهم). و إجتمع كلُّ فريق، السياسيون وممثلو الطلاب، على حدة وفي غرف منفصلة في البداية، ثم إجتمع الفريقان معاً.

حضر الإجتماع قادة الحزب الوطني الديمقراطي كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل وقادة حزب الاستقلال محمد مهدي كبّه وفائق السامرائي وصدّيق شنشل. وأتذكّر أنّ سعد صالح زعيم حزب الأحرار حضر لمدّة قصيرة اذ كان مريضا، و أنّ عبدالهادي الظاهر حضر معه. ومن الجبهة الشعبية أتذكّر حضور ذيبان الغبّان وعبدالرزاق الشيخلي بالإضافة إلى جعفر حمندي صاحب الدار.

ومن ممثلي الطلاب حضر جعفر اللبّان و إبراهيم عبدالحسين عن دار المعلمين العالية (كلية التربية) و رضا جليل عن كلية الهندسة و خلوق أمين زكي و عدنان فرهاد عن كلية الحقوق وفؤاد حسن غالي وأنا عن كلية الطب. كان عدنان فرهاد وفؤاد غالي من جماعة حزب الإستقلال أما باقي الحاضرين من ممثلي الطلاب فكانوا من الشيوعيين وأصدقائهم.

وقد قمنا في اجتماع الطلاب بمراجعة تفاصيل إستعداد طلبة كليات ومدارس بغداد للتظاهر صباح الغد (موقع انطلاق المظاهرة ومحلّات تجمّع الطلاب وشعارات المظاهرة ونظام سيرها وغير ذلك) سواء كان ذلك للإحتفال بإلغاء المعاهدة أو للتصدّي لإصرار الحكومة على إبرامها.

و كان السياسيون المعارضون، حسبما أعتقد، يبحثون ويعدّون تفاصيل البيان السياسي الذي سيوجّهونه إلى الشعب بأسمائهم إثر التعرّف على موقف الحكومة النهائي الذي كنّا ننتظره جميعاً بفارغ الصبر.

في حوالى الساعة العاشرة من مساء ذلك اليوم وجّه رئيس الوزراء صالح جبر بيانه بالراديو إلى الشعب مُبيّنا «مزايا» المعاهدة الجديدة لصالح العراق وتصميم حكومته على عرضها على المجلس النيابي ثم إبرامها، ومؤكدا موافقة الوصي على العرش على ذلك. وفي نفس الوقت أنذر «مثيري القلاقل»

بأنّ السلطة ستتّخذ أشدّ الإجراءات لإيقافهم عند حدّهم. وحال إنتهاء البيان قرّر السياسيون المعارضون وممثلو الطلبة تنفيذ ما تمّ الاتّفاق عليه والتصدّي لإسقاط الوزارة والمعاهدة والبدء بإصدار بيان بإسم الأحزاب العلنية المعارضة يدعو الشعب إلى مقاومة الحكومة وإسقاط المعاهدة والعودة الى التظاهر إبتداءً من صباح اليوم التالي، على أن يتمّ التجمّع الرئيسي لطلاب الكليات عند كلية الطب في الساعة التاسعة صباحا.

كذلك أصدر الحزب الشيوعي (السرّي) بياناً إلى الشعب يدعوه للنضال من أجل إسقاط الوزارة والمعاهدة.

وقد انصرف كلٌّ منّا بعد الاجتماع مباشرة لتبليغ زملائنا بما اتُّفِق عليه والاستعداد للمواجهة الحاسمة صباح الغد. وأتذكّر أن حسين جميل وعد بحضور التجمّع الطلابي وحضر فعلا في بدايته.

في ذلك المساء، بدا ما يدلّ على أنّ المبادأة في التصدّي للحكومة والمعاهدة قد إنتقلتْ من الطلاب إلى جماهير الشعب في بغداد. اذ ما كاد رئيس الحكومة ينتهي من إذاعة بيانه حتى أخذتْ الهتافات ضدّه وضدّ المعاهدة تشقّ سكون المساء في المحلاّت الشعبية وظلّت تُسمع إلى ما بعد منتصف الليل، يرافقها صوت إطلاق الرصاص.

وفي صباح اليوم التالي، يوم ٢٧ كانون الثاني المشهود، بادر الناس بمشاركة أبنائهم وبناتهم الطلبة في مقاومتهم عُنف السلطة. وقد حاول الطلاب أنْ يتجمعوا عند مدخل كلية الطب حسب الإتفاق ولكن الشرطة كانت قد طوّقت كليتي الطب والصيدلة والمستشفى الملكي منذ الصباح الباكر من كافة الجهات، وبهذا فرضت الحصار على بضع مئات من الطلاب في داخل مجمّع كلية الطب ومنعت إلتحامهم مع زملائهم ومع أبناء الشعب المتجمّعين في ساحة باب المعظم، والذين كانوا يحاولون فكّ حصار الشرطة والتوجّه

للتظاهر في شارع الرشيد.

وفي ذات الوقت كانت جموع الناس في الشوّاكة في جانب الكرخ وفي باب الشيخ والفضل وقنبرعلي عند شارع غازي (شارع الكفاح) وفي الأعظمية والكاظمية تتظاهر وتشتبك مع الشرطة المسلّحة منادية بسقوط الحكومة والمعاهدة.

بدأت الشرطة في إطلاق النار على المتظاهرين في حوالي الساعة الحادية عشرة صباحاً عندما إشتد إصرارهم على فكّ الحصار وأخذوا برشق الشرطة بالحجارة للدخول إلى الشوارع والجسور الرئيسية في المدينة، فسقط عدد من القتلى في باب المعظّم كان منهم الشهيد جعفر الجواهري (شقيق الشاعر الجواهري)، كما استشهد قيس الآلوسي وكان طالباً في ثانوية الأعظمية.

وما أنْ إنتصف النهار حتى كان العديد من ميادين بغداد الرئيسية ومحلاتها الشعبية مسرحاً لاشتباكات دامية بين المواطنين وقوّات الأمن بلغتْ ذروتها عند الجسرالعتيق (جسر الشهداء بعد ذلك) حيث أصدرتْ السلطة أمرها بإطلاق النار على جموع الشعب الأعزل لمنعهم من عبور الجسر وتحقيق الإتصال بين المتظاهرين في الكرخ والرصافة وإنزال الهزيمة بالسلطة المسلّحة. وقد نجح المتظاهرون في دحر قوّات أمن السلطة في معركة بطولية قدّموا فيها عشرات الشهداء كما هو معروف.

كان ذلك اليوم المجيد في تاريخ العراق مُلكاً للشعب الذي فرض إرادته على السلطة والإستعمار بالتضحيات الغالية فهزم حكومة المعاهدة التي فرّ رئيسها من بغداد في مساء اليوم ذاته. وفي المساء وجّه الوصي على العرش نداءً الى الشعب يُعلن فيه إستقالة الوزارة ويعدُ بعدم المصادقة على أية معاهدة لا ترضي الشعب.

كان اليوم التالي، ٢٨ كانون الثاني، مُكرّساً للإحتفال بإنتصار الشعب وبتشييع شهدائه اذ إختفتْ الشرطة من الشوارع وانطلقتْ أكبرمظاهرة شهدتها بغداد من باب المعظّم لتشييع الشهداء حُملتْ فيها أكثر من عشرة نعوش، من بينها نعشي جعفر الجواهري وقيس الآلوسي، على أكتاف الطلاب وأبناء الشعب. وأتذكّر أنني ذهبتُ إلى حيث كان يقف شاعرنا الكبير الجواهري مع كبار المشيعين، وكان ذلك أوّل لقاء لي به، واستأذنته باسم الطلاب ببدء سير الموكب وبالموافقة على خط السير المُقترح للموكب. فأجابني قائلاً بحزنٍ كبير: هذا مالكم، سوّوا مثل ما تريدون.

كذلك عمّت المواكب والمظاهرات كافة مدن العراق الرئيسية في ذلك اليوم ابتهاجا بسقوط الحكومة والمعاهدة وتخليداً للشهداء.

أسنِدت رئاسة الوزارة الجديدة إلى السيد محمد الصدر واستوزر فيها أقطاب النظام القائم فكان جميل المدفعي مثلاً وزيرا للداخلية بينما أسنِدتْ وزارة ثانوية هي وزارة التموين إلى محمد مهدي كبّه رئيس حزب الاستقلال المعارض.

وكان من الواضح أنّ تلك الوزارة إنّما جيء بها لمجرّد تفادي أزمة النظام ودفع أخطارها والتمهيد لعودة الأمور إلى مجراها السابق، كما تمّ فعلا بعد ذلك. فبالرغم من إعلان رئيس الوزارة الجديدة أنّ حكومته ستبادر إلى إلغاء المعاهدة الجديدة سافر الوصي على العرش للاعتكاف في سرسنك في كردستان تعبيراً عن استيائه من الضغوط الكثيرة عليه للإسراع بالتصديق على إلغاء المعاهدة. ثم اضطرّ إلى المصادقة بسبب استمرار وتنامي المظاهرات والمسيرات الشعبية المطالبة بذلك.

وسرعان ما أخذ الوضع بالتدهور عندما بدأت عصابات من "الشقاوات" أو "البلطجية"، بتحريض ومشاركة عناصر الأمن والشرطة، بمهاجمة

مواكب المحتفلين بذكرى أربعين الشهداء وانتصار الوثبة. وقد تمّ الإعتداء على المشتركين في تلك المواكب وإيقاع العديد من الجرحى منهم بين يوم وآخر.

وقد تمّت هذه الاعتداءات تحت ستار مكافحة الشيوعية والإلحاد والدفاع عن هوية العراق القومية. ومن المؤسف إن بعض العناصر القومية قد إنجرّت وراء هذه الإدّعاءات والشعارات المظللة، وساهمت في الترويج للإعتداءات وممارستها. كما حصلتْ بعض الإستفزازات من قِبل بعض اليساريين ضد القوميين، ممّا اسهم في تفكّك الوحدة الوطنية وما تلاها من تراجع الحركة الوطنية بمجموعها أمام هجوم فرسان المعاهدة وأصدقاء الاستعمار البريطاني، وعودتهم إلى الحكم متعطّشين للانتقام من الحركة الوطنية بمجملها وعلى اختلاف اتّجاهاتها السياسية.

- **الإتّحاد العام لطلبة العراق**

كان من النتائج المباشرة لانتصار الوثبة تحقيق مطلب الطلاب بتشكيل إتّحاداتهم في الكليات والإعتراف بها. ولم تكن هناك كليّات خارج بغداد في ذلك الحين، كما كان عددها قليلا في بغداد نفسها. وظلّ السماح لطلاب المدارس الثانوية بإنتخاب إتحاداتهم قيد المُماطلة والتلكّؤ من قبل السلطة، ممّا دفع بهم إلى تحدّي ذلك وإنتخاب مُمثّليهم في عدد من المدارس.

وقد أجريتْ الانتخابات الطلابية في كافّة الكليات بعد زمن قصير من الوثبة، عدا كلية الطب التي كانت توجد فيها لجنة للطلبة مُسبقاً.

وجرى ذلك على أساس إنتخاب اثنين من الطلاب عن كل صف (فصل دراسي). وكانت النتيجة أنْ فاز الطلاب اليساريون بجميع المقاعد في دار

المعلمين العالية (كلية التربية) وبسبعة من ثمانية مقاعد في كلية الهندسة وبنصف المقاعد في كلية الحقوق، كما كان عدد المقاعد متعادلا بين اليساريين والقوميين في كليتى الطب والصيدلة. كذلك كانت نتائج الإنتخاب في أكثر المدارس الثانوية لصالح اليساريين.

وقد كانت تلك النتائج مصدرغضب وانزعاج السلطة وعدم إرتياح القوميين، شركاء اليساريين في الوثبة.

جرى عقد المؤتمر العام لطلبة العراق في شهر نيسان/أبريل ١٩٤٨ وتمّ افتتاحه كما هو معروف باجتماع جماهيري في ساحة السباع في بغداد بعد أن رفضتْ السلطات الموافقة على طلب مكتوب وقّعه عدد من رؤساء وأعضاء اتّحادات الطلبة المُنتخبين للسماح بعقده في إحدى القاعات الكبيرة في بغداد.

وأتذكّر أنّ الحكومة أرجأت البت في الطلب وماطلت في ذلك كثيراً بالرغم من إلحاح الطلبة ومراجعاتهم المتكرّرة للمسؤولين بطلب الموافقة. كما أتذكّر أنّ آخر لقاء مع المسؤولين بهذا الصدد كان مع متصرف (محافظ) لواء بغداد وأعتقد انه كان عبدالرزاق الأزري إذ قابلناه، رضا جليل وأنا نيابة عن الطلبة، في اليوم السابق لانعقاد المؤتمر فأخبرَنا شفهياً بقرار الحكومة بعدم إجازة انعقاد المؤتمر. وكان اللقاء عاصفاً بعض الشيء، وانتهى بأنْ أخبرناه أنّ المؤتمر سيُعقد نهار الغد حسبما قرّر الطلبة سواءً وافقتْ السلطات أم أبتْ، فاحتدّ وثار وكان في موقف لا يُحسد عليه. وعدنا نحن لإخبار زملائنا بقرار السلطة النهائي وللمضيّ في الإعداد لانعقاد المؤتمر في موعده المحدّد.

بدأ افتتاح المؤتمر بالاجتماع العام في ساحة السباع بعد ظهر ذلك اليوم التاريخي، وقد قاطعه الطلبة القوميون للأسف وكانت حجّتهم في ذلك عدم اعتراف السلطة به اذ كان لحزب الاستقلال وزير في الحكومة. ولكن غالبية الطلبة أدركتْ أنّ السبب الحقيقي للمقاطعة هو فشلهم في الحصول على نسبة



جيدة من مُمثلي الطلبة المُنتخَبين، كما أعتقد أن موقفهم هذا كان يتماشى مع بدء الحملة ضد اليساريين من قبل السلطة وبعض الجماعات القومية.

حضرتُ الاجتماع جموع غفيرة من الطلبة وأبناء الشعب وألقي فيه عدد من الخطب، وكان لكلية الطب شرف الكلمة الأولى ألقاها قتيبة الشيخ نوري رئيس لجنة طلبة كليتنا ثم تكلَم جعفر اللبّان رئيس اتحاد طلبة دار المعلمين العالية وتلاهما عدد من ممثلي لجان الطلبة في الكليات والمعاهد والمدارس الثانوية. وقد ألقى الجواهري الكبير في المجتمعين رائعته «يوم الشهيد»، بعد أن استبدل فيها كلمة «الشهيد» بكلمة «الشباب» تحية لطلبة العراق، فافتتحها مُنشداً:

يوم الشبابِ تحيةٌ وسلامُ ... بِكَ والنضالُ تُؤرِّخُ الأعوامُ

بِكَ يُبعثُ الجيلُ المُحتَّمُ بَعثُهُ ... وبِكَ القيامةُ للطُغاةِ تُقامُ

وبعد انتهاء الاجتماع العام استمر أعضاء المؤتمر في اجتماعاتهم لمدّة يومين. وكانت تسمية أعضاء المؤتمر قد تمّتْ، حسبما أتذكّر، على أساس طالبين عن كل كلية وطالب واحد عن كل معهد أو مدرسة ثانوية. وكنّا نحرص على مشاركة زملائنا القوميين في المؤتمر، رغم مقاطعتهم للاجتماع العام، على أساس أنه حقهم الطبيعي أولاً كممثلين مُنتخَبين وكذلك للحفاظ على وحدة الحركة الطلابية.

أعلن المؤتمر تأسيس الإتحاد العام لطلبة العراق، وسط حماس جماهير الطلبة البالغ وهتافاتهم، وجرى بعد ذلك إنتخاب أعضاء المجلس التنفيذي للاتحاد وتُركتْ فيه مقاعد شاغرة للطلبة القوميين على أساس نسبتهم التمثيلية في الكليات والمعاهد، وبأمَل التحاقهم مستقبلاً بالاتّحاد. فقد تُرك

لهم مثلاً مقعد شاغرعن كلية الحقوق وآخرعن كلية الطب من عدد مقعدين عن كل كلية، ولكنهم أصرّوا على الاستمرار في مقاطعتهم.

وهنا، وبعد مرور السنين وتقدّم العمر، أجد الآن أنّ مرونتنا لم تكن كافية حينذاك في التعامل مع زملائنا الألدّاء من القوميين وغيرهم. وأرى أنّ ذلك كان نتيجة قلّة خبرتنا وممارستنا في العمل الإجتماعي والسياسي، حيث كان من الواجب العمل على صيانة وحدة الحركة الطلابية بتقديم تنازلات أكثر للقوميين وللمستقلّين بصورة خاصة، لإحباط مساعي خصومنا الذين نجحوا أخيراً في تفكيك هذه الوحدة، ومن ثمّ الإجهاز على الحركة الطلابية بكافة أطرافها.

انتهت السنة الدراسية بعد مضيّ فترة لا تتجاوز الشهرين على تأسيس الإتحاد العام لطلبة العراق. ولكن بوادرالإعداد لمحاربته من قبل السلطة وبعض أنصارها والمؤتمرين بأمرها في إدارات الكليات والهيئات التدريسية أخذت تتّضح بشكل متزايد ومتسارع. وقد أضعف حلول العطلة (الإجازة الدراسية) الصيفية وتفرّق الطلبة تبعاً لذلك، استعدادهم لمواجهة تفاقم الأمور في السنة الدراسية التالية (١٩٤٨/١٩٤٩).

وما أنْ عاد الطلاب إلى الدوام في خريف ١٩٤٨ حتى بدأت الإدارات هجوماً مُنسّقاً مع أجهزة الأمن الحكومية يرمي إلى الحد من أنشطة إتّحادات الطلبة في الكليات والمدارس وملاحقة الطلبة النشطين وإنهاء نشاطهم مهما كلّف الأمر. ولم يكن ذلك أمراً مُتعذّراً على السلطات اذ كانت الاتّحادات حديثة التكوين ولم يكن للطلبة العراقيين تقاليد عريقة في ممارسة حقوقهم الإجتماعية ولا تجارب كافية في طرق الدفاع عنها، ربما باستثناء كلية الطب، ذلك فضلا عن تفكّك وحدة الطلبة والخلافات المؤسفة بين اليساريين والقوميين.

أتذكّر في هذا الصدد أنني إستدعيتُ من قبل العميد الدكتور هاشم الوتري في بداية السنة الدراسية التالية للوثبة، وكان قد أعيد انتخابي في ذلك العام إلى لجنة الطلبة عن الصف الرابع في الكلية. كان العميد رجلاً مُنصفاً وحكيماً، حيث أبرز لي قصاصة ورق مطبوعة على الرونيو موجّهة من مديرية التحقيقات الجنائية (الأمن العام) إلى عمادة الكلية جاء فيها ما معناه أنني عضو في الحزب الشيوعي (جماعة فهد). وأنّ اسمي كان مدوناً في سجل الحزب الذي عثروا عليه مخفيا في خزّان المياه (التانكي المشهور!)[١٢] في الدار التي قُبض فيها على فهد ورفاقه قبل أكثر من سنتين. وتطلب المديرية المذكورة من عمادة الكلية فصلي منها فوراً حفاظاً على أمن الكلية ومصلحتها.

والغريب هو أنني لم أكن لا عضواً في الحزب ولا من أنصاره حين ألقي القبض على فهد، بل كنت يومها عضوا في منظمة داود صائغ. إذاً كيف وجدوا إسمي في سجل (جماعة فهد)؟ لا يدع ذلك مجالاً للشك في لجوء سلطات الأمن إلى الكذب على إدارات الكليات والمدارس للانتقام والتخلّص من الطلبة النشطين في المنظمات الطلابية، كما جرى للكثيرين منهم في تلك السنة.

على أيّ حال، أكّد لي عميد الكلية عدم اهتمامه بمثل تلك «الألاعيب»، ولكنه طلب مني أنْ أكتب له نافياً ادّعاءاتهم ومتعهداً بعدم ممارسة النشاط السياسي في الكلية. وقد شكرته ووعدته خيراً، ولكنني لم أعد إليه بعد ذلك،

١٢-عند القاء القبض على يوسف سلمان يوسف (فهد) قائد الحزب الشيوعي مع عدد من رفاقه في دار ابراهيم ناجي في بغداد إدّعت السلطات الأمنية إنها عثرت على سجل بأسماء أعضاء الحزب مخفيًا في خزّان (تانكي) الماء في سطح الدار وقد أصبح ذلك مادة للتندّر لأنّ السلطات كانت تتهم من تشاء إتهامه بالانتماء الى الحزب الشيوعي حقاً او باطلاً، بأن اسمه موجود في سجل التانكي!

كما إنه لم يلاحقني مطالباً بإيفائي بالوعد.

كان تصرّف عميد الكلية معي مشرّفاً ولائقاً بصفته الأكاديمية، ولكن عين السلطة في الكلية كان المدير الذي لم يألُ جهداً في ملاحقة الطلبة وتهديدهم والتنسيق مع أجهزة الأمن لإيذائهم. وللأسف أصبح هذا الصنف من المسؤولين الإداريين بعد ذلك هو القاعدة لا الإستثناء في كليات ومدارس العراق.

كانت حكومة الصدر قد سلّمت مقاليد السلطة إلى وزارة جديدة يسيطر عليها أقطاب النظام القائم بعد أجراء إنتخابات نيابية لم يسمح للمعارضين فيها بالفوز إلا بعدد محدود من المقاعد في بغداد والموصل والبصرة فقط بينما تدخلت أجهزة الشرطة تدخلا فظّاً في المدن الأخرى لتزييف نتائجها. وما أنْ إقتربتْ الذكرى السنوية الأولى للوثبة حتى رأس الوزارة نوري السعيد، الذي كان قد فرّ من غضب الشعب إلى خارج العراق اثر سقوط معاهدة بورتسموث، وعاد معه رجال المعاهدة الى الحكم فأحكموا سيطرتهم وساروا في تطبيق خططهم في الانتقام لهزيمتهم، مبادرين الى إنهاء الانفراج السياسي القصير الأمد. فبدأوا عهدهم الجديد بإعلان الأحكام العرفية وإصدار المراسيم المُجحفة واغلاق الصحف المعارضة. ثمّ شنّت حكومتهم هجوماً شاملاً على كافة أطراف الحركة الوطنية من أحزاب ونقابات وجمعيات فاقتيد الوطنيون إلى المواقف والسجون وفُصلوا من كلياتهم ووظائفهم.

وذات يوم من أيّام بغداد المُغبرة، في ذلك الجو السياسي الخانق، وأنا أرتقي باص الأمانة (باص المصلحة بعدئذ) متوجّهاً إلى البيت في الوزيرية، إلتقيتُ ببدر شاكر السيّاب، وهو آنذاك من الطلاب اليساريين المعروفين وقد بدأت بوادر عبقريته الشعرية تتجلى في التجمعات الطلابية. كان وجه بدر

مُكفهراً قلقاً وأعلمني ببدء الهجوم الرسمي المُدبَّر على اتّحادات الطلبة حيث أصدرت عمادة كليته، دار المعلمين العالية، قرارها بحلّ إتّحاد طلبة الكلية في ذلك اليوم.

ثم تتالتْ القرارات بحلّ اتحادات الطلبة في الكليات والمدارس الأخرى، ولم ينجُ منها في النهاية سوى اتحادَيْ كلية الطب والصيدلة، ربّما لأنهما تأسّسا قبل الوثبة أو لحكمة «عميد الدار» الدكتور الوتري. وهكذا أسدِل الستارعلى تلك الحقبة من تاريخ الإتحاد العام لطلبة العراق.

- **الإضراب والفصل من الكلية الطبية، كانون الثاني/ يناير ١٩٤٩**

عند اقتراب حلول موعد الذكرى السنوية الأولى للوثبة، في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٩ طلبنا، رافد أديب وأنا وكنّا أعضاء في لجنة طلبة كلية الطب، هوعن الصف السادس وأنا عن الصف الرابع، من اللجنة توجيه نداء إلى الطلاّب بالإضراب عن الدوام في ذلك اليوم تخليداً لذكرى الوثبة واستنكاراً لإعتداء السلطات قبل عام واحد على كليّتنا.

رفض أعضاء اللجنة الأربعة الآخرون ذلك بحجّة عدم استعداد الطلاب للإضراب وخشية حلّ اللجنة ومعاقبة أعضائها. وكان موقفهم ذاك يتناسب مع جو الإرهاب والخوف الذي أشاعته الحكومة القائمة في البلاد وبين الطلبة بصورة خاصة. وفي حقيقة الأمر لم يكن أعضاء اللجنة من المناوئين للإضراب ولكنهم لم يكونوا على استعداد لتحمّل مسؤولية الدعوة له، كما أنّ ثلاثة منهم كانوا بعيدين عن الالتزام السياسي وكان الرابع، فؤاد غالي، من القوميين الملتزمين.

ولكننا رفضنا تراجعهم وكان ردّنا لا يخلومن التشنّج والتطّرف وإن اتّسم

بالشجاعة والتضحية، حسبما أرى اليوم وبعد مرور أكثر من نصف قرن على الأحداث. فقد قُمنا، رافد وأنا، بتوجيه نداء إلى مجموع طلبة الكلية يدعوهم إلى الإضراب ويندّد بموقف أعضاء اللجنة الآخرين المتخاذل ويعلن إستقالتنا من عضوية اللجنة بسبب ذلك.

وقد إستجاب الطلاب بإعلان الإضراب الشامل بشجاعة في ذلك اليوم المَهيب رغم جوّ القمع البوليسي.

وما أنْ مرّت سويعات على ذلك حتى إجتمع مجلس عمادة الكلية بكامل هيئته، بأمر من الحكومة في الغالب، واستُدعينا، رافد أديب وأنا، للمثول أمامه كلٌ على حِدة، حيث جرى التحقيق معنا عن أسباب دعوتنا للإضراب واستقالتنا من لجنة الطلبة.

وكان الدكتور فتح الله عقراوي، مدير الكلية، يمثل الإدعاء العام (الأمني) في الإستنطاق بينما كان يبدو الحرَج وعدم الإرتياح لهذه المهّمة على الدكتور الوتري رئيس المجلس وعلى أعضائه الآخرين. وأتذكّر أنني أجبتهم، فيما أجبت، بأنّ سبب الإضراب هو تخليد ذكرى الوثبة و استنكار إعتداء الشرطة على الكلية، وكانوا قد استقالوا هم أنفسهم استقالة جماعية احتجاجا عليه قبل سنة واحدة لا أكثر.

ولكنها كانت صيحة في واد، إذ أنّ الحكومة كانت قد ألحّت على مجلس الكلية بإتّخاذ أقسى العقوبات بحق «المُسبّبين» فسرّع ذلك بقرار فصلنا من الكلية، رافد أديب وأنا، لسنة واحدة. وقد رأف بنا أكثر أساتذتنا من أعضاء المجلس رغم إصرار «الأستاذ المدير» على فصلنا فصلاً نهائياً عبرة لأمثالنا من المشاغبين! وحسبما علمتُ بعدئذ، فقد كان موقفه متشدداً ضدّنا، بل وطالَب في المجلس بإصرار، بفصلنا فصلاً نهائياً من الكلية، ولكنه لم يُفلح في ذلك لمعارضة أساتذتنا الدكتور كمال السامرائي والعميد الدكتور الوتري

وآخرين آخذين بالإعتبار أنّ رافد كان الأول على صفّه، الصف المنتهي (السادس) في الكلية، واكتفوا بفصلنا سنة واحدة تحت الضغط المباشر عليهم من السلطة.

وقد سارع راديو بغداد الحكومي إلى إذاعة خبر فصلنا في صدر نشرته الإخبارية مساء ذلك اليوم لإرهاب طلاب الكليات والمدارس وردعهم عن الاحتفال بذكرى إنتصارهم وانتصار شعبهم على الاستعمار وأعوانه.

رأيتُ أن أروي هنا، بعد تردّد، قصتي مع مدير كليتي، الكلية الطبية الملكية في بغداد، يومذاك. وليس الغرض من ذلك الاساءة الشخصية له أو لذكراه، وإنّما لقناعتي بفائدة كشف الحقائق ليتمعّن القارئ (المواطن العراقي) في هذه القصص وأسبابها و العبرة منها.

كان مدير الكلية الدكتور فتح الله عقرواي أستاذاً للأمراض الجلدية والزهرية وطبيباً بارعاً في إختصاصه عُرف بشخصيته المُحبّبة وأدبه مع الناس. ولكن تجربتي الشخصية معه بوصفه مديرا لتلك الكلية العتيدة كانت سيئة للأسف، وخاصة بعد انحسار المدّ الوطني الذي صاحب وثبة ١٩٤٨ وبدء الهجوم الذي شنّته أجهزة الأمن الحكومية على الحركة الطلابية في السنة الدراسية التالية ٤٨/٤٩. فقد كان موقف المدير سلبياً من لجنة الطلبة وظلّ يلاحقنا ويحاسبنا بتوتّر ظاهر على قضايا تافهة. ولم أشعر أبداً إنه كان موضوعياً إزاءنا، ولم يشعرنا بالتعاطف والحرص على مستقبلنا بل ولم يكلّمنا في ذلك أو يقدّم النصح لساعدتنا أبداً كما يُفترض أو يُتوقّع من أستاذ أكاديمي و مسؤول عن شؤون الطلبة وادارة الكلية.

بعد فصلي من الكلية، قررتُ السفر لإكمال دراستي خارج العراق، وذلك بعد موافقة والدي على تحمّل تكاليف دراستي في الخارج.

قدّمتُ طلباً لإكمال دراستي في بريطانيا فرُفضت معادلة دراستي في العراق للقبول في كلياتها. كما قدّمتُ إلى عدّة جامعات في أميركا فردّت جامعة ستانفورد بالقبول مبدئيا ولكن في السنة الدراسية التالية التي تبدأ في أكتوبر ١٩٥٠. وقد وافقتْ جامعة جنيف في سويسرا على قبولي في الفصل السابع،7me. Semestre، على أن أبدأ الدراسة في حزيران/ يونيو١٩٤٩.

إخترت اكمال دراستي في جنيف وتوجهتُ الى مدير الكلية الدكتور عقراوي طالبا تزويدي بوثيقة تُبيّن درجاتي (علاماتي) الدراسية لتقديمها الى الجامعات في الخارج. وهنا أصرّ السيد المديرعلى أن يُذكر في الوثيقة كوني قد فُصلتُ من الكلية دون بيان أسباب الفصل.

وأزاء إصرار المدير على موقفه، قابلتُ عميد الكلية الدكتور هاشم الوتري راجياً منه التدخّل لدى المدير، فإستغرب من تصرّفه وكلّمه تلفونياً في حضوري طالباً منه رفع الفقرة المضافة. وما كان من المديرعقراوي الاّ أن يردّ على "رئيسه" العميد طالباً منه أن يكتب له بذلك تحريرياً. وجمَ العميد لهذا الرد ثم ذكر لي ما طلبه المدير باستنكار هادئ على عادته قائلا: لا أستطيع أن أكتب له بذلك للأسف. أصبتُ بحرَج بالغ وخجلتُ ممّا سبّبته من إحراج وإزعاج للدكتور الوتري فاعتذرتُ منه وودّعني بلطفه المعهود.

في رأيي، كان تصرف الدكتور عقراوي أزاء رئيسه العميد الوتري غيرلائق ومهين، لنفسه قبل غيره. ولا يمكن تفسير موقفه إلا بأحد أمرين، فأمّا أن يكون المدير خاضعاً تماماً لتوجيهات أجهزة الأمن (دائرة التحقيقات الجنائية) وضالعاً في مشروعها القمعي، وأمّا أنّه يفعل ذلك عن قناعة سياسية مبدئية بمكافحة ما كان يسمى يومذاك بالتخريب (أي مكافحة الشيوعية).

بقيتُ على شك في الأمر حتى أهداني أخيراً الأخ الدكتور شاكر الجنابي

نسخة من كتاب مذكّراته الشيّقة (مقتطفات من الذاكرة)[١٤] قبل عام تقريباً، فوجدتُ فيها قصة له مشابهة لقصتي مع الدكتور فتح الله عقراوي. اذ كان الدكتور شاكر قد فُصل أيضا من كلية طب بغداد لأسباب سياسية، وذلك بعد فصلي بسنوات، وأراد السفر الى خارج العراق لإكمال دراسته. فطلب وثيقة بدرجاته من الكلية ولكن الدكتور عقراوي، الذي كان قد أصبح عميداً للكلية يومئذ، أصرّعلى إضافة فقرة تذكر فصله من الكلية لكونه عضواً في منظمة سرية تعمل لإسقاط النظام، فتوجّه اليه شاكر متوسّلا لإزالة الفقرة إيّاها، ولكن عقراوي أصرَّ على بقاء الفقرة وطرده من مكتبه.

وعندما سُدّت كافة الأبواب في وجه شاكر وأظلمت الحياة والدنيا في عينيه توجّه الى عيادة الدكتورعقراوي مهدداً إياه بالقتل، فما كان من الأستاذ المدير الاّ أن أخذ يرتجف رُعباً و راح يؤكّد حبّه لعشيرة الجنابيين، عشيرة الدكتور شاكر، وصداقته للكثيرين منهم، وتعهّد فوراً بمعالجة أمر الفقرة سيئة الصيت في الوثيقة، ويا دار ما دخلك شر كما يقال. وأترك التعليق على سلوك السيد العميد ومتانته الشخصية للقاريء العزيز.

كان ذلك حال مدير، ومن ثم عميد، أهمّ الكليات في العراق أيام العهد الملكي، الذي يأسف اليوم الكثيرون من العراقيين على أيامه، فما بالك بعمداء ومدراء كليات وجامعات عهود الدكتاتوريات والطوائف؟ فقد وصل الأمر، حسب علمي ببعض «كبار الأساتذة والأطباء»، وهم معروفون جيدا بأشخاصهم وأسمائهم للأسف الشديد، الى التنازع والنميمة وكتابة التقارير للغدر ببعضهم بعضاً تقرّبا من الطاغية صدام حسين والحصول على شرف استدعائه لقصره للعناية به أو بأقربائه، والتمتع بهداياه.

١٤- كتاب «مقتطفات من الذاكرة» للدكتور شاكر الجنابي، محاولات السفر، صفحة ٥١ - ٥٤

الاّ أن تلك النماذج المُخجلة لما آلت اليه أحوال المثقفين الخانعين للسلطان في العراق لن تنسينا مواقف الأطباء والمثقّفين الصابرين والشجعان الذين آثروا إحترام أنفسهم ومراكزهم العلمية والأكاديمية واختاروا مشاركة شعبهم في مواجهة مصاعب الحياة فابتعدوا عن الطغاة وأزلامهم وافسادهم.

نجحت السلطة مؤقتاً، ابتداء من أوائل عام ١٩٤٩ في إخماد جذوة الحركة الطلابية إلى حين اندلاعها مجدّداً في إضراب طلاب كلية الصيدلة الذي دشّن بداية إنتفاضة تشرين ١٩٥٢ الشعبية.

وفي هذا الصدد، لا ينتابني الشك في أنّ الحركات الطلابية في العراق إبّان العهد الملكي كانت حركات تقدمية في جوهرها حيث رمت إلى التخلص من سيطرة الاستعمار والرجعية على البلاد والى تحرر الوطن وتقدمه.

كما أود التعبيرعن قناعتي بالدور الحيوي لطلاب الجامعات في البدء بتحريك التغيّرات الإجتماعية والسياسية المُنتظَرة والتي نضجت ظروف قيامها. فهم المؤهلون لذلك الدور نظراً لمستواهم العلمي والثقافي ووعيهم الإجتماعي والسياسي وادراكهم لحركة التطور التاريخي بما فيها التطورات الإجتماعية المواكبة للتطور العلمي والتكنولوجي. وذلك بالرغم من ظهور بعض التكتّلات الطلابية الرجعية في ظروف معينة.

كذلك فإنّ تجمّعاتهم العددية الكبيرة تجعل منهم قوّة اجتماعية فاعلة؛ فضلا عما تتسم به شريحة العمر التي ينتمون إليها (شريحة الشباب) من قدرة على الإبداع والإقدام والشجاعة والتحدّي. والأمثلة كثيرة على ذلك سواء في البلدان النامية كمصر واندونيسيا وإيران والعراق وبلدان أمريكا اللاتينية أم في البلاد المتقدمة كفرنسا وأوروبا عموما (التمرد الاجتماعي عام ١٩٦٨) والولايات المتحدة الأميركية (مقاومة الحرب في فيتنام وفي عام ١٩٦٨ أيضا إمتداداً لأحداث أوروبا) والصين (أحداث ساحة السلام، تيان

إن مين، المطالبة بالحريّات) وأقطار كثيرة أخرى.

وبالنسبة لمستقبل البلاد العربية، لا مراء في أن دور الطلاب والمثقفين والمتعلّمين سيزداد أهمية نظراً لتسارع التطور العلمي والتكنولوجي الهائل، وما يصاحبه أو يلحق به حتماً من تطوّرات وتغيّرات إجتماعية عميقة. فهم المؤهلون والقادرون على تعلّم أصول وفروع هذا التطور التكنولوجي والإجتماعي ومساعدة مواطنيهم على فهم جدواه وأهميته، ومن ثم توطيده وتكريسه للمساهمة في الجهود العظيمة المطلوبة من أجل تنمية مجتمعاتنا التي ما زالت تفتك بها الأمية ويشلّها التخلّف.

ولعلّ هذا الموضوع يتطلب دراسة متعمّقة من قبل المهتمّين بإستشراف ديناميكية التطورات الاجتماعية في القرن الجديد.

بعد فصلي من الكلية في كانون الثاني/يناير ١٩٤٩، صدر أمر بإلقاء القبض عليّ، أسوة بالكثيرين من الشيوعيين، إثر إعترافات رفيق جالاك الذي كان قد توصّل الى عضوية اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي واعترف حال القبض عليه بأسماء من يعرفهم. وكنتُ ضمن هؤلاء كما جاء ذكرهم في إفادته التي نُشرت في (الموسوعة) التي أصدرتها الحكومة (دائرة التحقيقات الجنائية) عن الحزب الشيوعي والشيوعيين.

وإذ كنتُ ذات يوم في زيارة أصدقائي في كافيتريا الكلية الطبية، رغم فصلي منها، أعلمتُ بأنّ الشرطة تبحث عنّي هناك فأسرع زميلي قتيبة الشيخ نوري بإقتيادي وإخفائي في الغرفة التي كان يرقد فيها زميلنا رافد أديب في المستشفى التعليمي (القسم الخاص) المجاور للكلية، حيث أجريتْ له عملية إستئصال الزائدة الدودية.

بقيت مع رافد بضع ساعات حتى عاد قتيبة واقتادني ثانية إلى سيارة

صغيرة يقودها الدكتور محمد الجلبي الذي كنت على معرفة بسيطة به والذي قادني إلى الاختفاء في عيادته الخاصة في الكرخ، ربما في محلة الشيخ بشار أو بالقرب من ذلك. كان محمد الجلبي آنئذ متعاطفا مع الحزب الشيوعي ولم يكن حزبيا بعدُ، إذ إنتمى للحزب في أواسط الخمسينات. وعند عودتي من سويسرا الى العراق عام ١٩٥٢ توطدتْ علاقتنا في العمل السياسي وتطوّرتْ إلى علاقة شخصية حميمة فكان من أصدقاء عمري القلائل، ولازلت أذكره بلوعة وأسى عميقين منذ قتله مجرمو إنقلاب شباط ١٩٦٣.

بعد أيام قليلة تركتُ عيادة الدكتور محمد الجلبي وعدتُ إلى دارنا إذ كان والدي، بمساعدة قريبنا مظفّر أحمد، حسبما علمت بعدئذ، قد حصل على موافقة السلطات على سفري الى خارج العراق، وهكذا شفع لي مركزي الإجتماعي (إنحداري الطبقي!) للخلاص من السجن والسفر إلى سويسرا بينما سُجن العديد من رفاقي وأمضوا سنوات شبابهم في سجن نقرة السلمان الصحراوي وغيره من سجون السلطة.

- ## إعدام قادة الحزب الشيوعي

في هذه الأيام الملتهبة والمضطربة تمت إحالة قادة الحزب الشيوعي العراقي، يوسف سلمان يوسف (فهد) ورفيقيه محمد زكي بسيم و حسين محمد الشبيبي، الى المحاكمة وهم في السجن، وحكم عليهم بالإعدام شنقاً. وقد نُفّذ الحكم فيهم علناً وعُلّقت جثثهم على المشانق في ميادين بغداد.

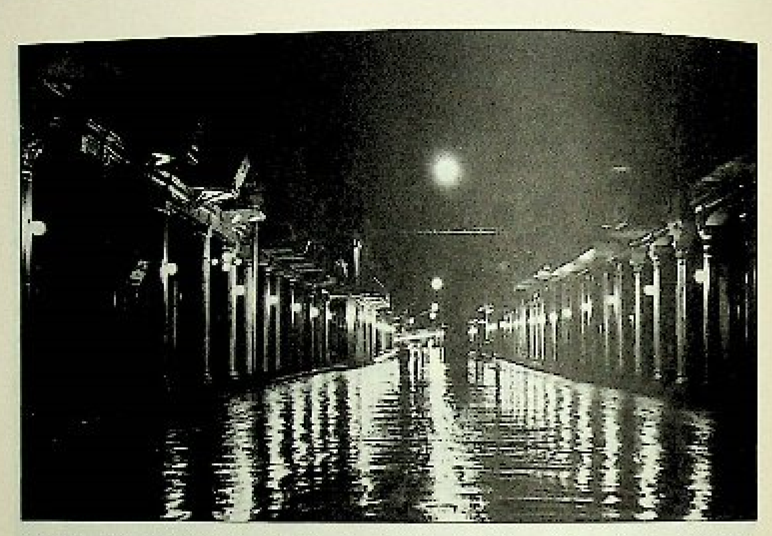
كما أعدم بعدهم علناً كلٌ من يهودا صديق وساسون دلال، من قياديّ الحزب الشيوعي. وقد استغلّت الحكومة كونهما يهوديين للإساءة الى سمعة الشيوعيين العراقيين واتهامهم بأن قيادتهم يهودية، وذلك في بدايات الحرب

العربية- الإسرائيلية، رغم ما عرف عنهما وعن الحزب الشيوعي من العداء للصهيونية والعدوان الإسرائيلي.

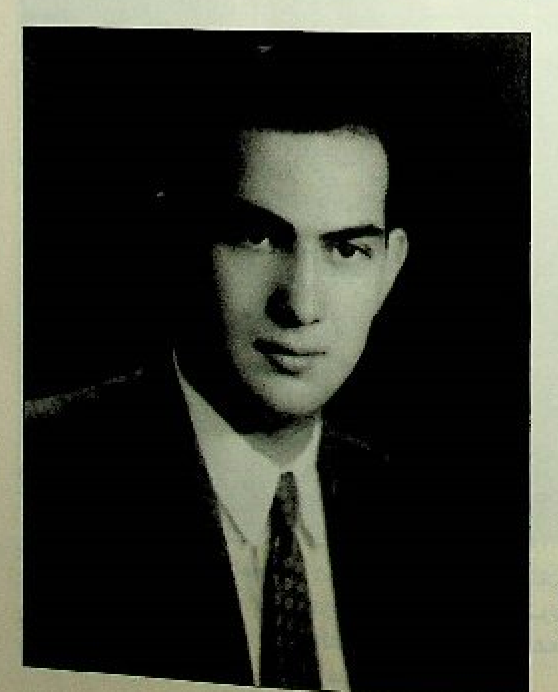
غادرتُ بغداد الى لبنان عن طريق الشام بواسطة باص نيرن الشهير وكان في وداعي جمعٌ من أصدقائي وزملائي في الكلية بالإضافة الى عائلتي. وكان وداعاً موجعا ما زلتُ أشعر بحرقته حتى اليوم. كان أولئك أحبُ الناس الى قلبي وفكري و بغداد والوطن أعزّ ما في الحياة، وقد تركتُهم في ظروف قاسية والى عالم مجهول.

وقد خفّف من لوعة الفراق والبُعد عن الأهل والوطن سفر الصديق خالد السلام معي في نفس الباص قاصداً فرنسا للدراسة.

بقينا في بيروت بضعة أيام في انتظار باخرة أيونيا اليونانية لتُبحر عليها الى ميناء مرسيليا الفرنسي و منها بالقطار، خالد الى باريس وأنا الى جنيف.



بغداد، شارع الرشيد في أربعينات القرن العشرين ، في الليل. كان شارع الرشيد يغسل كل مساء، وانعكاسات أنوار القمر.



فاروق برتو طالب في الصف الأول في كلية الطب، بغداد ١٩٤٥



القاهرة: مصر ١٩٤٦ في زيارة طلبة الكلية الطبية الى مصر، مع الأستاذ أحمد الحلواني في معهده، يظهر معه في أعلى وسط الصورة الدكتور وصفي محمد علي، الجالسون: من اليمين: رحيم عجينة (كان يدرس في مصر)، جعفر الحسني،قتيبه الشيخ نوري، يوسف النعمان،عبدالأمير توفيق،سعيد الجليلي، خزعل ذياب.



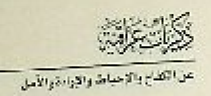
في سفرة طلاب كلية الطب الى مصر والبلاد العربية ١٩٤٦ الجالسون من اليمين: جعفر حبه، أميل إسكندر،هوشيار شمدين أغا،يوسف النعمان، جعفر الحسني،سعيد الجليلي،عبدالله العنيزي، عبدالكريم الهاشمي، الواقفون، رضا حمندي، خليل غطاس،عبدالرسول صادق، هادي السباك، عبدالرحيم الماشطة، فاروق برتو، قاسم عبدالمجيد، محمد صالح بحر العلوم، عبدالرسول حداد

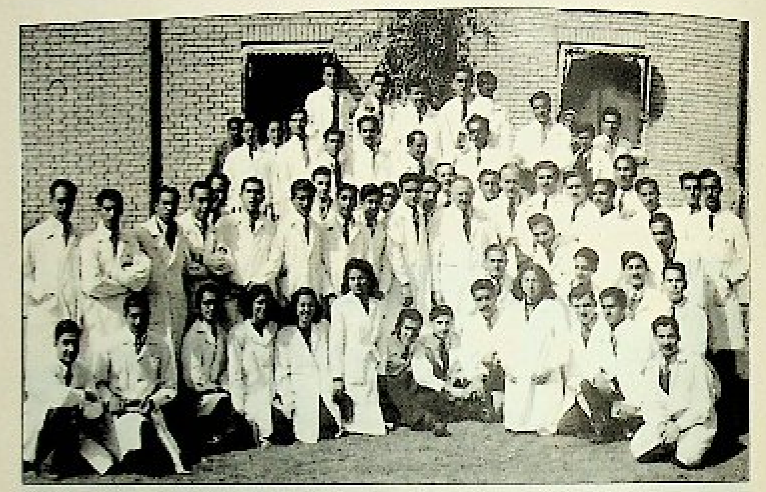


بغداد ٤٦/١٩٤٥ ، في الكلية الطبية الجالسون من اليمين: حسني الألوسي، فؤاد حسن غالي، عصام الدملوجي. الواقفون: نشاة الخضيري،عبدالرزاق الشكرجي،عبدالخالق عكرة،حكمت قندلا، عوني عارف الواقفون في الصف الأخير ، مشعل، فاروق برتو، طارق الأمين



في مهرجان الكلية الطبية، بغداد ١٩٤٧ ـ من اليمين: مهدي السمّاك، عدنان حبة، خلوق أمين زكي، فاروق برتو.

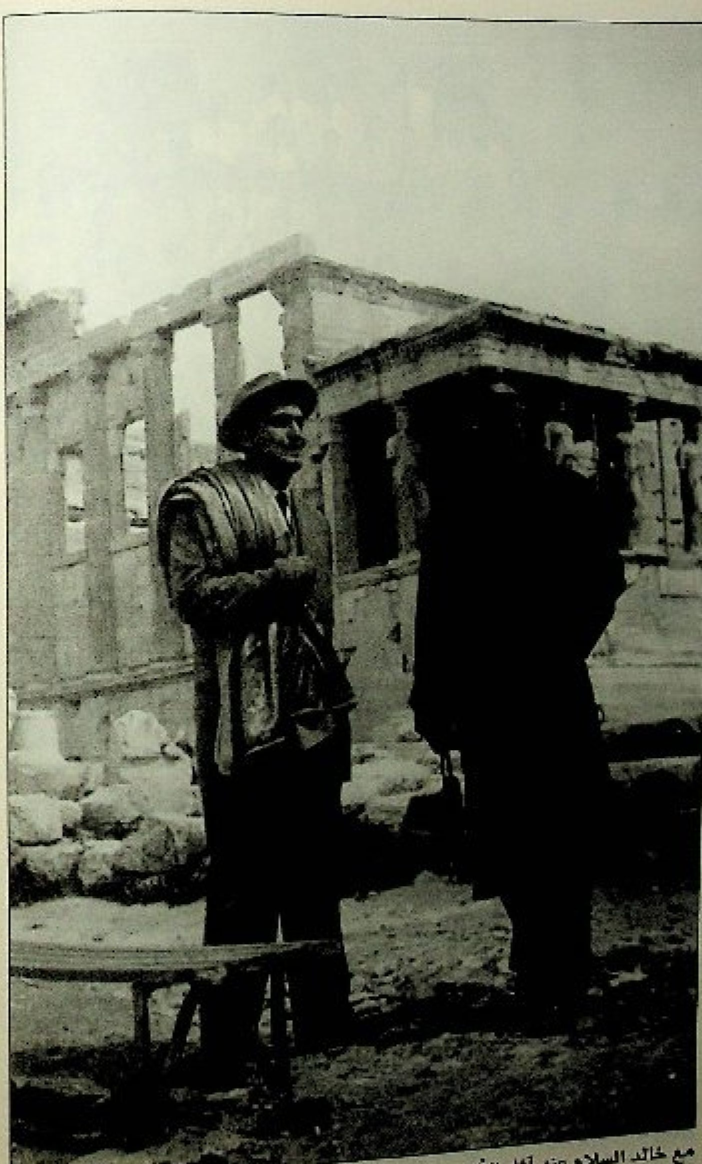




طلاب الصف الرابع في الكلية الطبية، ١٩٤٨،مع الأستاذ روجرز والأستاذ باربر، ويظهر فاروق برتو الخامس من اليسار في الصف الأول من الواقفين.



أمام الكلية الطبية، ١٩٤٨ : من اليمين : جعفر الحسني، مهدي السمّاك، فاروق برتو، اسماعيل محمد جاسم، حسّون الجزائري، ابراهيم اسماعيل.



مع خالد السلام عند آثار الأكروبوليس، أثينا، اليونان. على طريق مغادرة العراق الى أوربا، ١٩٤٩

٥ سويسرا / جنيف و لوزان ، ١٩٤٩ - ١٩٥٢

وصلتُ جنيف في ساعة متأخرة من المساء ولجأتُ الى فندق قريب من محطة القطار. في صباح اليوم التالي وبعد تناول الفطور في الفندق، خرجتُ لمشاهدة ما أمكن من معالم المدينة اذ كان يوماً ربيعياً جميلاً فسرتُ متوجهاً نحو البحيرة التي سمعتُ أنها تمتد الى قلب المدينة.

ما أجمل وأروع هذا المكان! أهو جزء من الجنّة الموعودة أم أنني في حلمٍ عجيب؟! أيُّ لقاء مبارك هذا مع البلد الذي سأقضي سنوات من شبابي مقيماً فيه لأكمل دراستي الجامعية وأتمتّع بما تهيؤه لي الحياة في هذا البلد الجميل! بقيتُ أتجوّل بعض الوقت في الشوارع والحدائق المُطلّة على جانبي البحيرة معجباً بنظامها وتنسيقها البديع حتى عضّني الجوع. وعندما دخلتُ أحد المطاعم لتناول وجبة الغداء واجهتُ لأوّل مرّة صعوبة التفاهم مع الآخرين، اذ لم أكن أتكلّم الفرنسية بعدُ، كما لم تكن اللغة الإنكليزية منتشرة في سويسرا إنتشارها اليوم. كان أغلب الناس في جنيف لا يتكلّمون الإنكليزية سوى بعض العاملين في الفنادق والمنتديات السياحية، وكانت الألمانية هي اللغة الثانية بعد الفرنسية فيها. عاملة المطعم كانت لطيفة باسمة وصبورة واستطاعتْ أنْ

تقدّم لي طعاماً جيداً رغم صعوبة التفاهم.

كنتُ بالطبع على معرفة جيدة باللغة الإنكليزية حيث درستُ بتلك اللغة لأربع سنوات في الكلية الطبية ببغداد. وقد ساعدني ذلك كثيرا على تعلّم الفرنسية كما يسّر لي دراسة الطب بالفرنسية للتشابه الكبير بين المصطلحات العلمية والطبية في اللغتين، ويعود ذلك الى الجذر اللاتيني الواحد للمصطلحات. كنت قد بدأت دراسة الفرنسية في بغداد بواسطة كتاب HUGO للتعلّم الذاتي حال إستلامي الموافقة على قبولي في جامعة جنيف، أي قبل شهر تقريبا من سفري.

التقيت في اليوم التالي بالأخ غائب مولود مخلص وكان يومئذ طالبا في السنة الأولى أو الثانية من كلية الطب في جنيف، وكنت على معرفة مُسبقة به في بغداد. وقد استعنتُ به في التعرّف على مرافق الجامعة وفي استئجار غرفة لسكني بالقرب منها، وكان ودوداً طيّباً.

بعد فترة قصيرة توجهتُ الى إدارة جامعة جنيف للتسجيل فيها مُصطحباً ما لديّ من وثائق لذلك. و ما زال ذلك المبنى في مكانه الجميل حتى اليوم محاطاً بالحدائق الكبيرة الغنّاء التي تُطل عليها المدينة القديمة ويزيّنها الصرح التاريخي المعروف بإسم حائط المُصلحين أوالإتّحاديين Le Mur des Fédérés الذي تتوسّطه تماثيل قادة النهضة الدينية والسياسية السويسرية[١٥].

استقبلتني السيدة المشرفة على مكتب التسجيل في الجامعة بإبتسامة

١٥- حركة الاصلاح الديني في سويسرا، بما ترتّب عليها من إصلاحات سياسية واجتماعية وادارية، قامت في القرن السادس عشر بقيادة جان كالفن وعدد من رفاقه وبمساندة قيادات وحركات بروتستانتية في أوربا. وهي حركة مناهضة للكاثوليكية البابوية تبنّتها الكنيسة البروتستانتية السويسرية وكنائس أوربية. أقيم «حائط المصلحين» تخليداً للحركة عند سور مدينة جنيف القديمة. و كالفن هو مؤسس جامعة جنيف أيضاً.

لطيفة (كالعادة) قائلة إنهم في انتظار وصولي، وأنّ مدير الجامعة يود مقابلتي بنفسه الآن. حاولتُ تنبيهها الى أنني لا أحسِن الكلام بالفرنسية ولكنها أجابت مطمئنة بأن المدير هو أستاذ اللغة الانكليزية في الجامعة. وكانت تلك «بُشرة خير» حقا.

وما هي إلاّ دقائق حتى إصطحبتني السيدة الى مكتب المدير الذي إستقبلني بترحيب و بشاشة مصافحاً بحرارة، وكان طويل القامة مهيب الطلعة لا تفارق الإبتسامة وجهه المُريح. وبعد السؤال عن سفري من بغداد الى جنيف ووصولي اليها وسكني فيها وما الى ذلك من حديث رقيق، قال إنّ الجامعة تود معرفة سبب فصلي من الكلية في بغداد طالباً مني بيان ذلك. أجبته بصراحة ووضوح أنّ سبب الفصل سياسي يعود الى دعوتنا للإضراب تخليداً لذكرى أحداث وطنية شاركنا فيها قبل سنة لإسقاط معاهدة بورتسموث بين بريطانيا والعراق، حيث كنتُ عضواً في إتّحاد طلبة الكلية.

أصغى لي مدير الجامعة بإهتمام واحترام ولم يقاطعني أبداً ولكنه سألني مبتسماً بعد أن أكملتُ كلامي : هل تعتقد أن الإنكليز سيئون الى هذا الحد ؟ فلم أتردّد في الإجابة: نعم،انهم كذلك في العراق، إنهم مستعمرون.

وقبل ختام المقابلة قال لي مدير جامعة جنيف: إنْ كان ذلك هو حقاً سبب الفصل فلا قيمة له عندنا. فنحن نريد فقط التأكّد من أنّ الأمر لا يتعلّق بجريمة ما، بل و نعتبر كونك عضواً مُنتخباً من زملائك في اتّحاد طلبة الكلية أمراً ايجابيا يدلّ على نشاطك والثقة بك. واستطرد قائلا: إبدأ بالدوام ومتابعة البرامج الدراسية في كلية الطب بصورة إعتيادية وسنستفسر من كلية طب بغداد عن سبب الفصل لإغلاق الملف. وقد نتصّل بك بعد استلام ردّهم إذا ما وجدنا حاجة لذلك، والآن، إصرف النظر عن التفكير في هذا الموضوع والتفتْ الى دراستك، وصافحني مودّعاً.

هذه هي الجامعة اذاً، وهكذا يكون مديرها؟ أسفي على كليتي العزيزة في بغداد وعلى إدارتها. ومما يزيد الطين بلّة ، أن متعهّدي الإساءة الى طلبة الكليات في بغداد عندما علموا باستخفاف الجامعات الأوربية والأمريكية بقراراتهم المجحفة بالفصل السياسي غيّروا نص الفقرة سيئة الصيت مضيفين اليها أنّ سبب الفصل هو "سوء السلوك" ، آملين أنْ يؤدّي ذلك الى رفض قبول الطلبة المفصولين في جامعات الخارج، ولكنهم فشلوا ثانية لرفض تلك الجامعات الأخذ بأسباب مُبهمة وغير دقيقة في فصل الطلبة من كلياتهم.

بدأتُ حضور المحاضرات وكان من الصعب جداً عليَّ متابعتها لضعف لغتي الفرنسية. فلجأتُ الى دراسة مواضيع المحاضرات في كتبي الانكليزية التي اصطحبتها معي من بغداد. وفي نفس الوقت كان عليَّ الاستمرار في دراسة اللغة الفرنسية. وقد نصحني عدد من الطلاب العراقيين في جنيف أنْ ألجأ الى ما اتّبعوه هم في الدراسة مع معلّمة سويسرية، وكان الدرس لساعة واحدة مرّتين أو ثلاثة في الأسبوع ويتم في أحد المقاهي القريبة. وعلى ما أتذكّر كانت أجرة الدرس خمسة فرنكات للساعة الواحدة إضافة الى ثمن القهوة البسيط، مقارنة بأجرة عاملة الخدمة في المنازل في جنيف اليوم وهي ٢٠-٢٥ فرنك في الساعة. وكان الدينار العراقي (المساوي للباون البريطاني تقريباً) يعادل سبعة عشر فرنكا سويسريا بينما يُصرف الباون اليوم بفرنك ونصف فقط.

كان عدد الطلاب العراقيين في جامعة جنيف قليلا ومنهم غائب مولود مخلص وعبدالحميد علوان السعدي وبهنام وحيدة ومهدي النوّاب وحسين السلمان في كلية الطب و صالح محسوب والحاج عبود البلداوي وعيسى الشيخ راضي وسليم الطحّان الذين كانوا يدرسون للدكتوراه في القانون. وكان الوئام والتعاطف يسود علاقاتهم ببعض بصورة عامة على تباين أصولهم

وافكارهم، ويجمعهم توجّه وطني عام لخير الوطن ومستقبله.

سافرت بعد فترة إلى مدينة لوزان، التي تبعد حوالى ٦٠ كيلومترا أو نصف الساعة بالقطار عن جنيف، وذلك في الأساس للقاء وليد إسماعيل صفوة والتعرف عليه، اذ أوصاني بعض الأصدقاء في بغداد بذلك باعتباره من الطلبة اليساريين المعروفين وكان يدرس في كلية الحقوق. تلك كانت بداية علاقة صداقة أخويّة حميمة مستمرّة مع وليد وصديقنا المشترك عزيز منعم الملاّ حمّادي الذي ظلّ طوال حياته مثالاً للوفاء والأدب.

شجّعتني تلك العلاقات الطيبة والحاح أصدقائي الجدد على الإنتقال من جنيف الى جامعة لوزان حيث قُبلتُ في الفصل الثامن (8eme. Semestre) بدلاً عن السابع في جنيف.

وكان من الطلاب العراقيين في كلية طب لوزان يومذاك نوئيل الياس وطلعت الخضيري وهشام الدبّاغ، وفي السنة التالية دخل الجامعة في السنة الأولى طب وانضّم إلينا كلٌّ من عبدالحميد حمّودي السعدي، طبيب العيون المعروف في العراق بعدئذ، وقريبه فخري السعدي، الذي أصبح طبيباً للأطفال في دسلدورف في ألمانيا. كما إلتحق بمجموعتنا الصديق جلال هنيدي من دير الزور في سوريا، الذي أمسى جرّاحاً معروفاً في حلب الشهباء (الشهيدة اليوم) ورئيساً لإدارة الصحة فيها.

كنتُ قد أكملتُ دراسة كتاب Hugo لتعلّم الفرنسية مع المعلّمة في جنيف قبل إنتقالي الى لوزان فواصلتُ دراسة اللغة بقراءة مجموعة من القصص والمواضيع المتنوّعة القصيرة تصدرها نفس المؤسسة، مع الاستعانة بقاموس فرنسي/إنكليزي. وقد واظبتُ على ذلك حتى إنتهاء الفصل الدراسي الصيفي (الثامن) والعطلة الدراسية الصيفية، كما لجأتُ الى قراءة جريدة يومية

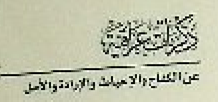
مُستعينا بالقاموس. وقد ساعدني وجودي في سويسرا طبعاً على ممارسة التكلّم بالفرنسية وعلى التقدّم في تعلّم اللغة تدريجياً بحيث بدأتُ بمتابعة المحاضرات في الكلية في الفصل التالي دون صعوبة كبيرة.

- **لوزان، مدينتي الجديدة**

لوزان مدينة ذات جمال ساحر. وهي تختلف عن جنيف، الرائعة الجمال أيضا، بكونها شُيِّدتْ على أحد تلال جبال الألب مرتفعةً عن ساحل بحيرة ليمان (أو بحيرة جنيف كما يسميها أهلها)، وكأنها شُيِّدتْ على مستويات (طوابق) مُتعددة مُتتالية، بدءاً بمستوى البحيرة، وهو المستوى السُفلي، المُسمّى أوشي. تلك البحيرة العظيمة الرائعة التي تغزّل بها لامارتين والتي تُطل فرنسا على شاطئها المقابل. ويزيّن أوشي رصيفها المُدهش المُمتد بمُحاذاة البحيرة مليئاً ومُزيّناً بالورود والأزهار والأشجار المنتقاة الى جانب الحدائق الغنّاء والفنادق المُمتازة والأحياء السكنية العامرة.

المستوى التالي علوّاً هو مستوى محطّة القطار وما يحيط بها من مطاعم وفنادق وأحياء سكنية. والمحطّة هي المنفذ الرئيسي لإتّصال المدينة بأنحاء سويسرا الأخرى عبر شبكة واسعة للخطوط الحديدية بقطاراتها المريحة النظيفة الدقيقة التوقيت والمتوّفرة طوال اليوم. فهناك اليوم مثلاً قطار مباشر من جنيف الى لوزان وبالعكس كلّ نصف ساعة تقريبا، ولا أحسب أنها كانت تقلّ عن ذلك كثيراً في خمسينات القرن الماضي.

أمّا المستوى التالي ارتفاعاً فهو مستوى مركز المدينة حيث تقع أسواقها ومخازنها الكبرى وفنادقها ومطاعمها ومقاهيها ودوائر الحكومة الرئيسية ومركز إدارة الجامعة. هنا مركز النشاط الرئيسي للمدينة حيث كانت



مجموعتنا، المكوّنة من وليد وعزيز وجلال وفخري وحميد وأنا، وكان ينْضمُّ إلينا في أحيان كثيرة صديقنا نورالدين زازا، المناضل والسياسي الكردي المعروف فيما بعد، نلتقي ظهر كل يوم تقريباً في ميدان سان فرانسوا الصغير المجاور للكنيسة الكبيرة بنفس الإسم وهو مركز اللقاء اليومي لشباب وطلبة لوزان من كلي الجنسين ببعضهم. ثم نتوجّه عادة الى مقهانا و مطعمنا الإيطالي المفضّل لتناول وجبة الغداء التي لم يتجاوز سعرها يومذاك أربعة فرنكات (حوالى عشرين فرنكا هذه الأيام).

وترتفع لوزان من هذا المستوى الى مستوى المدينة القديمة وتتوسطها الكاتدرائية المُهيبة بتاريخها المعروف كحاضنة للقاءات إجتماعية وسياسية هامّة في مسيرة النهضة السويسرية، بالإضافة الى دورها الديني الإصلاحي الهام، وكذلك المستشفى الجامعي الرئيسي في كانتون Vaud، و عاصمته لوزان[١٦]. ويمكن مقاربة الكانتون إدارياً الى المحافظة أوالإقليم فهو يتمتّع بشخصيّة مستقلة دستورياً ضمن الإتحاد الكونفدرالي السويسي.

الحديث عن «مستويات» لوزان العديدة لا يتعدّى محاولة تبسيط وصف جغرافية المدينة، وهي في حقيقتها وحدة حضرية متكاملة اذ ترتبط كافة مستوياتها وأرجائها بالطرق المُشجرّة الجميلة وبالحدائق الواسعة الغنّاء(parcs) والأحياء السكنية العامرة، كما ترتبط أحياؤها، ومستوياتها المتعدّدة، بشبكة واسعة من وسائط النقل العامّة المُمتازة.

في خمسينات القرن الماضي كان تعداد نفوس مدينة لوزان يقارب مائة وخمسين ألف نسمة ولا أحسبه يزيد اليوم عن ذلك كثيرا. ولكن رغم تواضع

١٦- يتكون الاتحاد السويسري اليوم من ثلاثة وعشرين كانتون أربع منها فرنسية وخمسة عشر ألمانية واثنين مشتركين بين السويسريين الفرنسيين والألمان وواحد ايطالي و آخر رومانشي، وهي قومية صغيرة في شرق سويسرا. نظام الحكم كونفدرالي ولغات القوميات الأربعة، الألمانية والفرنسية والايطالية والرومانشية هي لغات رسمية.

هذا العدد فإنّ لوزان كانت وما تزال صرحاً حضارياً متكاملاً بأحيائها السكنية العامرة ومدارسها ومستشفياتها المتقدّمة وجامعتها المعروفة بكفاءتها ومعالمها السياحية الأخّاذة وخدماتها ومحلاّتها العامة الراقية. تلك كانت مدينتي الجديدة الجميلة التي أعجِبتُ بها وأحببتُها وأمضيتُ فيها سنوات عزيزة من شبابي الأول.

- **الحياة الجديدة في سويسرا**

إختلفت الحياة الجديدة في سويسرا بالنسبة لي عن حياتي السابقة في بغداد من عدة نواحي هامة، كان أكثرها جديدا وغريبا عليَّ.

أولها العناء في مواجهة متطلبات الحياة اليومية والاعتماد على النفس دون مساعدة من أحد في القيام بذلك. فبعد حياتي المُريحة في دارنا الكبيرة في الوزيرية ببغداد مُحاطاً بعائلتي التي هيأتْ لي كلّ ما تتطلبه الحياة من أساسيات كالمسكن والمأكل والملبس والرعاية، سكنتُ أول الأمر بعد وصولي الى جنيف في غرفة مُستأجرة لدى سيدة سويسرية كبيرة السن كانتْ تحاول الحديث معي بلطف، للتغلّب على عزلتها في الغالب، ولكن ضعف لغتي الفرنسية آنئذ لم يسمح بتواصلٍ مفيد، اللّهم الاّ يوم تهرب قطّتها من الشقة في الطابق الرابع الى السرداب السفلي حيث كان عليّ أن أنزل معها لمساعدتها، وهي في أعلى درجات الإنفعال، للبحث عن القطّة العزيزة. ولعلّ ذلك كان درساً أوّلياً مفيداً في تعلّق السويسريين بالحيوانات وحبهم لها، ومن ثمّ احترام حقوق الحيوان والدفاع عنها. كذلك استأجرتُ عند إنتقالي الى لوزان غرفة لدى عائلة صغيرة ولمدّة شهر واحد، لم أتبادل فيه من الكلام معهم أكثر من تحيّتَي الصباح والمساء.

ثم سكنتُ بعد ذاك أثناء العام الدراسي التالي ١٩٤٩/٥٠ في غرفة لطيفة لدى سيدة مُحترَمة تمتلك مخزناً للملابس في وسط المدينة، وكانت تعاملني بلطف ولكنني لم أحاول التقرّب اليها بأكثر من التحية والحديث البسيط. وبعد ذلك إنتقلت للعيش منفردا في غرفة مستقلّة حتى إنتهاء إقامتي في سويسرا.

كنتُ أتناول فطوري في مقهى قريب وغدائي مع جماعتي العراقيين في مطعمنا الإيطالي، أمّا العشاء فكان بسيطاً سواء في غرفتي أم في الخارج. ومع تواضع مستوى المعيشة والغُربة لم أعانِ كثيراً، حسبما أتذكّر، من حالة الشوق والحنين الشديد الى الوطن والأسرة، home sickness ، رغم حبّي الكبير للأهل وللعراق. ولعلّ ذلك يرجع الى الصداقة الحميمة التي كانت تربطني مع مجموعة الأصدقاء في لوزان والى لقاءاتنا اليومية تقريباً.

كانت الدراسة باللغة الفرنسية هي الاختلاف الهام الثاني. وأعتقد أنني لم أواجه صعوبات كبيرة في ذلك، حيث إستمرّيت على قراءة النصوص والصحف يوميا، وكنتُ أجد المتعة في تعلّم الجديدِ دائماً، كما ساعدت لغتي الانكليزية الجيّدة على التقدّم السريع في تعلّم الفرنسية. وكنتُ منذ بداية السنة الدراسية التالية ١٩٥٠/٥١ أتابع المحاضرات وأتكلّم الفرنسية دون عناء. كذلك فقد ساعدتني طبيعة نظام دراسة الطب في سويسرا أيضاً، اذ بالمقارنة بنظام كلية طب بغداد تجرى الإمتحانات في سويسرا على ثلاثة مراحل. الأولى في نهاية السنة الأولى (نهاية الsemestre الثاني) في البيولوجي والكيمياء والفيزياء، والمرحلة الثانية في نهاية السنة الثالثة (نهاية الsemestre السادس) في علوم التشريح والفسيولوجي وتوابعها. وهاتان المرحلتان تُجمَعان في ما يُعرف بمرحلة العلوم الأساسية. وتليها المرحلة الثالثة وتشمل كافة العلوم الطبية السريرية.

ويختلف نظام امتحانات المرحلة السريرية في سويسرا عنه في العراق، فبينما هناك إمتحانات سنوية في بغداد لصفوف الثالث والرابع والخامس من الكلية يليها إمتحان التخرّج النهائي في السنة السادسة، لا تقام إمتحانات في جنيف للسنوات قبل النهائية، إنّما هناك إمتحان واحد بعد إتمام ال semestre الثالث عشر (أي بعد ست سنوات ونصف من دخول الكلية). ويشمل هذا الامتحان كافة دروس المرحلة السريرية للسنوات الأربعة الأخيرة.

وحيث إنني كنتُ قد أكملت المرحلتين الأولى والثانية بنجاح في بغداد، فلم يتبقّ لي سوى الإمتحان النهائي، أي بعد حوالى ثلاث سنوات من دخولي كلية الطب في لوزان. وقد أتاح هذا النظام الفرصة لي كي أتعلّم اللغة الفرنسية و أن أتابع الدراسة في الكلية دون الإضطرار للتحضير للإمتحانات السنوية الى حين تقديم الامتحان النهائي.

كان أكثر طلبة الطب العراقيين في جنيف ولوزان يومذاك، ولا يتجاوز مجموعهم العشرين طالبا، قد إنتقلوا الى سويسرا بعد إكمال مرحلة العلوم الأساسية في جامعة دمشق حيث الدراسة باللغة العربية، وكانت معرفتهم محدودة باللغات الأخرى كالإنكليزية والألمانية مثلاً. ولذلك واجهوا صعوبة أكبر في تعلّم الفرنسية والدراسة بها. وقد اضطر العديد منهم الى إعادة التقدّم للامتحان النهائي مرّة أو أكثر، وبذلوا جهودا مُضنية للنجاح والتخرّج.

و كان معنا في جامعة لوزان عند ذاك عدد من الطلبة العرب وأكثرهم سوريون ولبنانيون. ومنهم زملاؤنا المقرّبون علاء الدروبي من بيروت الذي أصبح أستاذا للأمراض العقلية في الجامعة الأمريكية، ومن طرابلس عبدالمجيد الرافعي الذي صار قائداً بعثياً وعضواً في قيادتهم القومية، وأمين الحافظ الذي صار رئيساً لوزراء لبنان. ومن سوريا كان جلال هنيدي و نور الدين ظاظا (زازا) وعصمت شريف وانلي اللذان أصبحا من السياسيين

الأكراد المعروفين في أوربا. وكان في الجامعة أيضاً مصريون وايرانيون وأتراك.

ولكن الغريب أنّ ما يقرب من ربع عدد طلبة كلية الطب أوأكثر كانوا من الأمريكيين. ففي السنوات التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٦ تعذّر استيعاب عدد كبير من المسرّحين من الجيش الأميركي في كليات الطب في وطنهم، فتقدّموا الى الكليات الأوربية وتمّ قبول أعداد كبيرة منهم فيها. وكان لنا منهم بعض الزملاء المقرّبين أيضا.

كان الإختلاف الهام الثالث هو في طبيعة الحياة الاجتماعية. اذ أنّ احترام الحرية الشخصية والفكرية لكافة أفراد المجتمع، رجالا ونساءً، هو من أهم السمات المجتمعية في سويسرا مقارنة بالعراق، شريطة أنْ لا تتجاوز الحرية الشخصية حدودها بالإعتداء على حقوق وحريات الآخرين أو حتى إزعاجهم. أمّا الحرية الفكرية وحرية التعبيرعن الرأي فلا حدود لها تقريباً. ولا يتناقض ذلك مع وجوب احترام الجميع للقانون والتعليمات التي تُنظّم سير الحياة تحت رقابة حكومية جديّة واجراءات حازمة.

النظام السياسي الديمقراطي في سويسرا قائم على الإنتخابات الحرّة لممثلي الشعب من الكوميون (الوحدة الإدارية الأدنى، ويمكن اعتباره مقارباً للناحية في العراق) مروراً بالكانتون (ويمكن مقاربته بالمحافظة) ثم المستوى الأعلى المركزي، المُسمّى بالفدرالي. وبالإضافة، يكفل الدستور السويسري حق المواطنين في طلب إجراء إستفتاء (referendum) حول أيّ شأن من الشؤون الإجتماعية أو الإقتصادية أو السياسية المتعلّقة بحياتهم. ويُحدّد الدستور العدد اللازم من المواطنين لطلب الإستفتاء. ويُعتبر هذا النظام من أفضل الأنظمة التي تكفل الحرية السياسية للمواطنين.

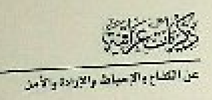
العائلة هي الوحدة الإجتماعية الأساسية في المجتمع السويسري، وعدد

الأطفال فيها لا يتجاوز الواحد أو الإثنين عادة. وتتمّ تربية الأطفال بإهتمام كبير سواء من قبل الأبوين أوالدولة. وذلك لا ينحصر في توفير أفضل الخدمات التعليمية والصحية وحسب، بل يركّز أيضاً على قواعد السلوك الإجتماعي السليم والأدب وإحترام الآخر. وعند بلوغ الولد أو البنت سن الثامنة عشر، أي سن الرشد القانوني، تنتهي مسؤولية العائلة عن إعالتهم قانوناً، كما يتعطّش أكثرهم الى العيش خارج نطاق العائلة ويتطلّعون الى حياة الإستقلال والحرية والمسؤولية، خاصة وأنّ فرص العمل متوفّرة ومعدّل البطالة في سويسرا منخفض قياساً الى أكثر البلدان الأوربية.

كلّ ذلك يوضّح أن لا وجود للنظام الإجتماعي الأبوي في سويسرا وأن الجميع، الآباء والأبناء، يتطلّعون الى المستقبل وليس الى الماضي لتحقيق حياة أفضل. و ذلك لا يعني أبداً انفراط العائلة وانقطاع الروابط العائلية اذ تحتفظ الأغلبية بروابط المحبّة والألفة العائلية والتعاون، كما تستمرّ عوائل كثيرة على إعاشة أبنائها حتى إكمال دراستهم الجامعية أو زواجهم أو إختيارهم العيش مع من يختارون.

قد تكون تلك صورة وردية للمجتمع السويسري الى حد ما، حيث يعيش اليوم الآلاف من كبار السن في عزلة يعانون فيها الوحدة وصعوبة إدارة شؤونهم، ولكن مساعدة الدولة في كفالة مُختلف أنواع الخدمات الصحية والإجتماعية لكبار السن في منازلهم أو في مؤسّسات الرعاية الخاصة، تُقدّم غالباً حلولاً مقبولة لتلك المشاكل.

المرأة السويسرية متساوية في الحقوق والواجبات مع الرجل من كافة النواحي، رغم استمرار مطالبة بعض الحركات النسائية بتعديل عدم التكافؤ مع الرجال في فرص العمل والأجور في بعض المهن. وتبلغ نسبة النساء اليوم في المجالس المنتخبة على مختلف المستويات نسبة جيدة. وهناك اليوم، في



عام ٢٠١٥، ثلاثة نساء من مجموع سبعة أعضاء في المجلس الفدرالي (مجلس الوزراء) وهو أعلى سلطة تنفيذية في البلاد، ويتناوب أعضاء المجلس بالدوْر كلّ سنة على منصب رئاسة الجمهورية. و يترأس رئيس الدولة أيضاً جلسات مجلس الوزراء (ليس هناك رئيس وزراء أو وزير أوّل). و يقوم رئيس الدولة بمهام الرئاسة إضافة الى مسؤولياته الوزارية. ولا يبقى رئيس الجمهورية السويسرية في منصبه أكثر من سنة واحدة.

وتتمتع المرأة السويسرية، إضافة الى حقوقها الأخرى، بكامل حريّتها الشخصية في اختيار شريك حياتها أو أصدقائها من الرجال والنساء وفي إدارة كافّة شؤون حياتها. وهي تشارك الرجل بالعمل في كافة المهن.وقد كان وضع المرأة الإجتماعي في المجتمع الأوربي الغربي بالنسبة لنا أمراً جديداً وغريباً ومُثيراً ونحن في أوج شبابنا. إذ كان من الطبيعي والمعتاد أن يرتبط الشباب من الفتيان والفتيات بعلاقات الصداقة والحب، ويُعد ذلك أمرا إعتياديا لا غنى عنه لهم ولتكامل شخصياتهم واستقرارهم عاطفيا ونفسيا واجتماعياً.

وعند أول وصولي الى جنيف ثم لوزان وجدتُ أنّ لبعض الطلبة العراقيين صديقات (صاحبات، كما كانوا يطلقون عليهن)، ومن لم تكن له «صاحبة» كان عادة يبحث لإكمال «نصفه الآخر». وكان ذلك شأن طلبة الجامعة من مختلف الجنسيات والشباب السويسري عموما. ولم يكن هنالك ما يدعو الى اختلافي عن هؤلاء جميعا، فكانت لي صديقة أو أكثر ولكنني كنتُ أعتقد، ربما عن خطأ، بأنّ زواجي من أجنبية سيتعرض للفشل على الأكثر بسبب صعوبة تقبلّها العيش في العراق بعد عودتي الى الوطن الذي لم أكن أقبل العيش في سواه، ربما عن خطأ أيضاً.

إختلفت الحياة السياسية في سويسرا وممارسة العمل السياسي خارج

الوطن، بالنسبة لي، اختلافاً كبيراً عنها في العراق. لم يكن النشاط السياسي ممنوعاً على طلبة الجامعة في سويسرا. ولم يكن الخلاف السياسي بين اليمينيين واليساريين مثلا، أو سواهم، خلافاً مُحتدماً أو صدامياً كما هو في العراق. إنّما كان يدورعن طريق النقاش والحوار وفي جوّ من الإحترام الإجتماعي. ولم يكن يخطر ببال أحد أنْ يُقابَل موقفه السياسي بالقمع أو الإضطهاد كما يحدث في العراق. وقد إلتحقتُ بالنشاط السياسي في الجامعة وخارجها كشيوعي عراقي إستمراراً لنشاطي السابق في بلادي.

كان هناك تنظيم سياسي للعراقيين خارج الوطن مركزه في باريس ويقوده يوسف إسماعيل البستاني، وينتمي إليه في الأساس الطلاب الشيوعيون واليساريون في أوروبا. وقد انضممتُ إليه عن طريق صديقي وليد وبقينا على إتّصال دائم به حتى عودتي إلى العراق.

وكان هناك أيضاً تنظيم سرّي للطلبة (الشيوعيين واليساريين) الأجانب في جامعة لوزان انضممتُ اليه أيضاً وكنتُ أحضر إجتماعات خليّة كلية الطب بانتظام الى جانب ثلاثة من الطلاب الأميركيين وآخر من أوروبا الشرقية. وكانت تلك إجتماعات لا جدوى عملية منها فتقرّر إلغاؤها بعد فترة وأُعيد التنظيم على أساس الأوطان فالتحقتُ بخليّة واحدة مع وليد صفوة وفخري السعدي ونورالدين زازا ومحمد متّيني (أكراد سوريون).

في صيف ١٩٤٩ شاركتُ في الوفد العراقي إلى مهرجان الشبيبة العالمي في بودابست، وكان وفدنا صغيراً يقتصر على عدد قليل من الطلبة الشيوعيين في الخارج هم وليد صفوة وأنا من سويسرا وصفاء الحافظ وحافظ التكمجي وخالد السلام وحسين الرفيعي من فرنسا وأديب جورج ونجاد أحمد عزيز من تشيكوسلوفاكيا، ثم إلتحق بنا أكرم البياتي من بريطانيا.

كما شاركتُ بعد المهرجان مباشرة مع صفاء الحافظ في مؤتمر الشبيبة

الديموقراطية العالمي في بودابست، ثم سافرت بعد ذلك إلى بلغاريا حيث قمتُ بتمثيل إتّحاد الطلبة العراقي العام (الذي حلّته حكومة العراق) في مؤتمرإتّحاد الطلبة العالمي الذي عقد في صوفيا.

كذلك شاركتُ عام ١٩٥٠ في مؤتمر إتّحاد الطلبة العالمي في براغ مُمثلا لاتحاد الطلبة العراقي العام وألقيتُ كلمة بإسمه في المؤتمر. وقد شارك معي في المؤتمر نجاد أحمد عزيز وأديب جورج و خالد السلام حسبما أتذكّر.

وفي عام ١٩٥١ شاركت في مهرجان الشبيبة الديمقراطية العالمي في برلين الشرقية وكان الوفد العراقي في المهرجان هذه المرّة أكبرعدداً بمشاركة عدد من الطلاب العراقيين في بريطانيا كان منهم عبد الجبارعوض وأنيس عجينة ورفعت الجادرجي وابراهيم علاّوي ومحمد الظاهر وغيرهم كما حضر وفدٌ صغير من العراق رأسه عزيز الشيخ من قيادة الحزب الشيوعي ومعه القصصي عبدالرزاق الشيخ علي.

كانتْ تلك سنوات الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والإشتراكي، ولذلك كانت تلك المهرجانات والمؤتمرات الدولية التي حضرتها موجّهة توجيهاً مُنظّماً لنصرة الخط السياسي السوفييتي فركّزتْ بصورة خاصة على مناهضة نفوذ الولايات المتحدة في أوربا والعالم وعلى مناصرة حركات التحرر الوطني ضد السيطرة الاستعمارية. وكان ذلك في حقيقته صراعاً سياسياً مُحتدماً وحرباً باردة بين قوّتين عظميين. ولعل أهم أسباب حماسنا في الوقوف الى جانب المعسكر السوفييتي (الاشتراكي) وسياساته هي مناصرته لحركات التحرّر الوطني ضد الاستعمار الى جانب التزامنا كشيوعيين بالخط السياسي السوفييتي.

وكنتُ وأنا شاب في العشرينات من عمري يومئذ مؤمناً بحماس بالغ بصحة ذلك الخط السياسي وضرورة السيرعلى طريقه. فأتذكّر مثلا إنني عندما

كنت أشارك في مؤتمر إتحاد الطلبة العالمي في صوفيا، وكان يحضره أيضاً مُمثلون عن إتحادات الطلبة «الرجعية» في بريطانيا وفرنسا. أنْ كلّمني طالب إسكوتلندي على حدة محاولاً إطلاعي على ما يجري من تهجير الملايين من مواطني الإتحاد السوفييتي عن أوطانهم الى مناطق أخرى لأسباب سياسية، وعلى المجازر والإعدامات التي ينفذها النظام السوفييتي ضد شعوب بلاده. وقد رفضتُ ذلك كلياً واعتبرته دعايات إستعمارية مُعادية ومُغرضة! واليوم أعلم للأسف الشديد أنّه كان على حق فيما قال، بعد أن أزيح الستارعن جرائم النظام الستاليني المروّعة! كما أعترف أنّ قيداً مُحكماً كان يسيطر على فكري، بحيث كنتُ أرفض سماع من يخالفني في الرأي السياسي ولا أحاول على الأقل التحقّق ممّا يقول رغم خطورته.

لم يكن حزب العمل (الشيوعي) السويسري يقبل الطلبة الأجانب في صفوفه، بل كان يقيم علاقات شخصية فقط مع بعضهم، فيطّلع عير ذلك على نشاطهم السياسي، وقد يبدي رأيه في ذلك بصورة غير مباشرة. وكان لحزب العمل عدد قليل من الأعضاء أو المتعاطفين معه من طلبة الجامعة السويسريين قدّموا مع عدد من الطلاب الأجانب طلباً لتأسيس جمعية طلابية باسم «دراسات إجتماعية» كانت تعقد اجتماعات و ندوات شهرية لمناقشة مواضيع سياسية تتعلق غالبا بأحداث الساعة.

كان تنظيمنا الطلابي ينشط في التحشيد لحضور تلك الاجتماعات التي أخذ يحضرها عدد متزايد من الطلبة السويسريين ممّا أدّى إلى تأسيس تجمّع ثابت للتيّار اليساري في الجامعة لأول مرة، علماً بأنّ غالبية طلاب الجامعة السويسريين كانوا يؤيدون أحزاب الوسط واليمين ويعادون الإتحاد السوفييتي والشيوعية.

وقد أزعج ذلك النشاط جهاز الأمن السياسي السويسري على ما يبدو

فاستدعونا، نورالدين زازا ومحمد متّيني ووليد صفوة وأنا، منفردين، للتحقيق معنا حول انتماءاتنا السياسية ونشاطنا ومشاركتنا في مهرجان الشبيبة الديمقراطية العالمي في بودابست.

وبعد مدة قصيرة استلم كلٌّ منّا إشعارا من سلطات الأمن في لوزان بوجوب إنهاء دراسته في نهاية العام الدراسي الجاري (١٩٥٠) ومغادرة سويسرا فور ذلك. كان ذلك تعسّفاً غريبا من السلطات اذ لم يكن في إمكان أيّ منّا اتمام دراسته قبل عام ١٩٥٢ في أحسن الأحوال. وقد قمنا بالاعتراض على ذلك القرار لدى سلطات الأمن الفدرالية في العاصمة برن، ووكّلنا للدفاع عنّا صديقنا المحامي، حديث التخرج عندئذ وزميلنا في جمعية الدراسات الاجتماعية، جلبرت بشتولد (الذي إنتخب بعدئذ نائبا في البرلمان السويسري، وأصبح رئيسا لجمعية الصداقة السويسرية-العربية بضع سنوات). وبعد شهور أعلمتنا السلطات بقبول اعتراضنا وأنّ بإمكاننا البقاء في سويسرا حتى إكمال دراستنا.

• التخرّج من كلية الطب والتهيّؤ للعودة الى الوطن

تقدّمتُ للإمتحان النهائي لكلية الطب في ربيع/صيف ١٩٥٢. وفي الحقيقة، لم يكن إستعدادي للإمتحان جيداً، اذ لم أكن طالباً مجتهدا في سويسرا، ولم أتابع المحاضرات بإنتظام كافٍ، كما لم أراجع دروسي بالجديّة المطلوبة إلّا في السنة الدراسية الأخيرة إستعدادا للامتحانات النهائية.

في ذلك العهد، كانت الجامعات السويسرية تمنح شهادتين في الطب، الأولى هي Certificat d'Etudes Médicales أو كما كانت تسمّى (Certificat) وهي لازمة لتخرّج الطلاب السويسريين وتتطلب إتمام ثلاثة عشر semester

من الدراسة، أي تستغرق ست سنوات ونصف من الزمن. وهي الشهادة الفدرالية التي تخوّل حاملها حقّ ممارسة الطب في سويسرا. أمّا الثانية فهي تُمنح للأجانب فقط واسمها Docteur en Médecine ، وكنّا نسميها الدكتوراه. وينبغي للطالب أنْ يُكمل أحد عشر سمستر دراسي ليحقّ له التقدم لإمتحانها، أي خمس سنوات ونصف من الزمن. وهي لا تخوّل حاملها حقّ ممارسة الطب في سويسرا، كما إنها رغم تشابه الأسماء، لاعلاقة لها بدرجة الدكتوراه المعروفة (Ph.D.) التي تمنحها الجامعات المؤهّلة لذلك. وقد أُلغيتْ هذه الشهادة وامتحانها بعد عدّة سنوات ولاوجود لها اليوم.

كان العديد من الطلاّب الأجانب يفضّلون الإكتفاء بشهادة "الدكتوراه" لقصر مدة الدراسة المطلوبة ولسهولة الامتحان ومتطلباته مقارنة بال Certificat. إلاّ أنّ بعضهم، وأنا منهم، فضّلوا الحصول على الشهادة الفدرالية أسوة بالطلبة السويسريين. وعندما تقدّمتُ للامتحان كنتُ الأجنبي الوحيد في دفعتي من الممتحنين، وكان عددنا أربعة وعشرين طالباً. كان الامتحان طويلاً إستغرق أكثر من شهرين. وكان التحضير له شاقّاً اذ شمل حوالى خمس عشرة مادّة، وقد إجتزته بنجاح ودون عقبات هامّة. وقد فشل في الإمتحان طالبان سويسريان فقط من المجموعة واضطرّا لإعادته.

وبهذه المناسبة، أذكر أنّ الاستعداد للإمتحان النهائي كان يتطلّب الإلتحاق للتدريب في المستشفيات، في العطلتين الصيفيتين الأخيرتين، سواءً في سويسرا أم فرنسا المجاورة. وقد إخترتُ التدريب أوّلاً في مستشفى Cochin في باريس، وفي المرّة الثانية في مستشفى Nestlé في لوزان.

وفي باريس مدينة النور، مكثتُ حوالى ثلاثة شهور للتدريب، أتاحتْ لي المجال للتعرّف على معالمها الرائعة الجمال وزيارة متاحفها ومسارحها العظيمة، فكانت والحقّ فرصة لا تُعوّض، وكذلك كنت ألتقي في أكثر الأيّام

بمجموعة من الأصدقاء العراقيين الأعزّاء منهم صفاء الحافظ وصلاح خالص واسماعيل الشيخلي وخالد الجادر وابراهيم السامرّائي وسهيل طه الهاشمي وحافظ التكمجي وخالد السلام وحسين الرفيعي وآخرين. وكانت تلك لقاءات ممتعة ومفيدة مازلت أتذكّرها بالودّ والإعتزاز.

بعد إكمالي الدراسة وحصولي على الشهادة قرّرتُ العودة الى الوطن العزيز في أقرب وقت، وكنتُ أعتقد أنّ البقاء في سويسرا بعد انهاء الدراسة لا يخلو من خيانة للمُثل والقيم والمفاهيم التي أؤمن بها حول العمل الدؤوب في خدمة الشعب والوطن!

كان بإمكاني البقاء في سويسرا، البلد الذي أحببته كثيرا وأحببت الحياة فيه، والعمل في مؤسساته الصحية اذ تؤهلني شهادتي الجامعية لذلك. أو ربّما البقاء للعمل عاماً أو عامين في المستشفيات السويسرية لإكتساب الخبرة العملية الضرورية في ممارسة المهنة. ولكنني تنازلت عن كل ذلك بطيب خاطر وكأنّه أمرٌ طبيعي وواجب عليّ أداءه للوطن. ومع ذلك كنت أشعر في قرارة نفسي إنني ربّما أتوجّه الى المجهول، وكنتُ حزيناً حقّاً لمغادرة سويسرا، "هذا البلد الأمين".

وعندما أسترجع اليوم ذكريات سني الفترة الأولى التي أمضيتها في سويسرا (لي فيها الفترة الثانية الطويلة حيث أنا اليوم)، وما تعلمته وإستفدته منها، إضافة الى واجبي الأساسي في تعلم الفرنسية وإكمال دراسة الطب، أجد إنني قد إطّلعت الى حد ما، وبقدر ما سمحت به الظروف والامكانيات، على الثقافة الفرنسية الثرية بكافة أنواع الفنون والآداب. وكنت مولعاً بصورة خاصة بالفنون التشكيلية والموسيقى وبالسينما والأغاني الفرنسية. وقد سافرتُ عدّة مرات الى باريس في تلك الفترة، وكذلك الى روما وفلورنسا وفينيسيا و فيينا وزرتُ معالمها الحضارية ومرابعها العظيمة.

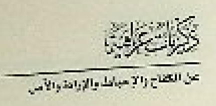
ولكنني لم أحاول، في حينه التعرّف كما يجب على سويسرا نفسها. وأعني بذلك جمال طبيعتها بجبالها ووديانها وبحيراتها الكثيرة الرائعة ومعالمها التاريخية، إلاّ ما كان قريباً منّي في المنطقة المحيطة ببحيرة ليمان التي تقع عليها جنيف ولوزان ومونترو ومدن وقرى أخرى. حتى أنني لم أفكّر، كأكثر العراقيين، بممارسة أنشطة الشباب الأكثر شيوعا فيها كرياضة التزلّج مثلا التي يحرص على التمتع بها آلاف الشباب من الجنسين في العطلة الأسبوعية لموسم يمتد عدة شهور في الشتاء. وكان ذلك، إضافة الى فوائده الصحية، سيعزز علاقاتي الإجتماعية مع السويسريين، ويعرّفني أيضا على مناطق عديدة رائعة في سويسرا يقصدها الألوف من كافة أنحاء العالم.

كذلك لم أمارس أيّاً من الرياضات المُتاحة كالسباحة والتنس. ولعلّ ذلك يعود الى عدم إهتمامي بهذه الأمور واعتبارها، خطأ، من الكماليات والى إنشغالي بأمور أخرى. أو ربّما بسبب الكلفة الماديّة التي قد يصعب عليّ تحمّلها.

ما أردتُ بيانه هنا إنّنا لم نبذل الجهد اللازم للاندماج بالمجتمع السويسري وكنّا منعزلين غرباء عنه الى حدٍّ ملحوظ.

ولكن رغم ذلك، فالأهم في رأيي هي الاستفادة الحقيقية من العيش في العالم المتقدّم، والتي تكمن في إدراك أهميّة المُمارسة الحقيقية للحريّة وحقوق الانسان وتطبيقها العملي الناجع في هذه البلدان، قياساً الى ضعفها الكبير أو حتى انعدامها في البلاد المُتخلّفة كعالمنا العربي، وفي البلاد التي تحكمها الأنظمة الشمولية بما فيها النظام السوفييتي الستاليني وغيره.

وقد كان اكتشاف وادراك ذلك ميسوراً، بالنسبة لي ولغيري، لتوافر معلومات كثيرة جدا حول الموضوع. ولكن التعصّب "الثوري" والجمود



العقائدي (بما فيه الديني لدى البعض) حالا دون تحرّرنا الفكري الحقيقي. والأمثلة على ذلك التعصب والجمود كثيرة في نشاطنا السياسي خارج الوطن يومذاك ممّا لا أجد فائدة من التطرّق الى تفاصيله.

ولكنني أتذكّر قصة بسيطة ذات بُعد إنساني في إعتقادي، وذلك أنني كنت أتدرّب في أحد مستشفيات لوزان في العطلة الصيفية الأخيرة قبل الامتحانات النهائية، وكان يُشرف على عملي طبيب سويسري شاب ذكي و مؤدّب كان يرعاني ويشجعني. وذات يوم حدث أنْ قُتل الملك عبدالله (الأوّل) ملك الأردن عند المسجد الأقصى، فعمَّ الفرح أوساط الطلبة العرب ونحن منهم، ذلك الفرح المُشين بالقتل والموت، والذي أصبح للأسف من معالم تراثنا وحضارتنا!

في صباح اليوم التالي سألني رئيسي في العمل، الدكتور Probst، عن رأيي في ما حدث فأجبته بنوع من الزهو الفارغ: لقد نقص الخونة واحداً في أوطاننا! إستغرب رئيسي من ردّي القاسي فقال بلطفه المعهود: أفهم من ذلك أنك لا تحبّه ولا تجده رجلًا طيّباً؟!

وبعد أيّام أهداني كتاباً عن حياة المهاتما غاندي لقراءته، والرسالة واضحة هنا: إبتعد عن العنف والتشنّجات يا عزيزي، واعمل للحصول على مطالبك بالطرق السلمية. ولكنني لم أعبأ للأسف بما قال، إذ كنت مصرّاً على أنني أعلم الحقيقة الكاملة! واليوم، أجد أنّ تلك ذكريات مُخجلة، مع الاعتذار للجميع.

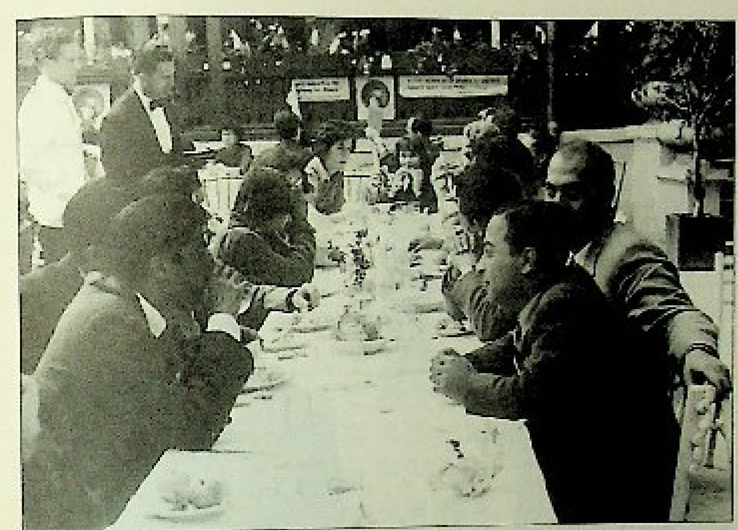
وهكذا، فقد أمضيتُ ثلاث سنوات وثلاثة أشهر في سويسرا كانت من أيّام حياتي الثريّة بكلّ ماهو مفيد وجميل، حيث أكملتُ دراسة الطب وتعلّمتُ لغة جديدة وتعرّفتُ على بلدانٍ زاخرة بالحريّة والجمال والتقدّم.

وبإنهاء دراستي قرّرتُ العودة الى العراق والى صيف بغداد الحارق عام

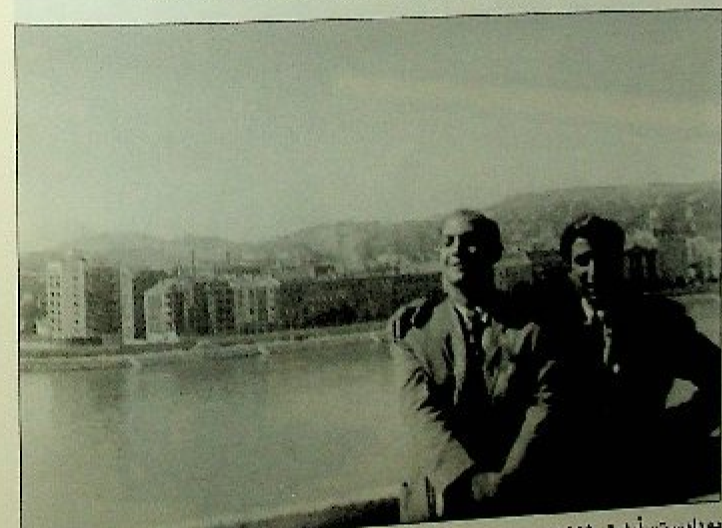
١٩٥٢، أحمل بين جوانحي الأمل والعزم، الأمل بمستقبل ناجح وسعيد في حياتي الشخصية وعملي المهني، والعزم على مواصلة النشاط السياسي في صفوف الحزب الشيوعي من أجل تحقيق الاستقلال الكامل والحرية للشعب والوطن.



لوزان، سويسرا ، فاروق برتو، على الجسر الكبير، ٩ حزيران ١٩٤٩



بودابست ، هنغاريا، آب ١٩٤٩، مهرجان الشبيبة الديمقراطية العالمي، في المطعم. الأول من اليمين حسين الرفيعي ثم فاروق برتو والأول من اليسار صفاء الحافظ.



بودابست، أيلول ١٩٤٩ مع صفاء الحافظ من شرفة البرلمان الهنغاري المطلة على نهر الدانوب، عند المشاركة في مؤتمر اتحاد الشبيبة الديمقراطية العالمي.



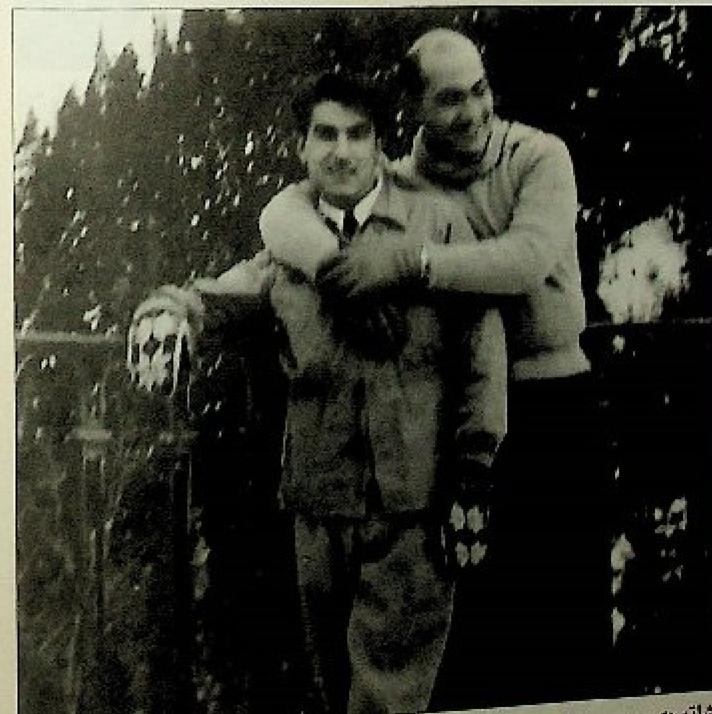
مع عبد اللطيف باش أعيان أمام معهد الباثولوجي في لوزان، سويسرا ١٩٤٩ . كان يدرس الطب في ألمانيا.



جنيف، سويسرا، كانون الأول ١٩٥٠، في الحديقة الإنكليزية مع خالد الجادر.



باريس، حديقة اللكسمبورغ ١٩٥٠ . الواقفون من اليمين: نجاد أحمد عزيز، فاروق برتو، حسين الرفيعي. الجالس : جلال هنيدي.



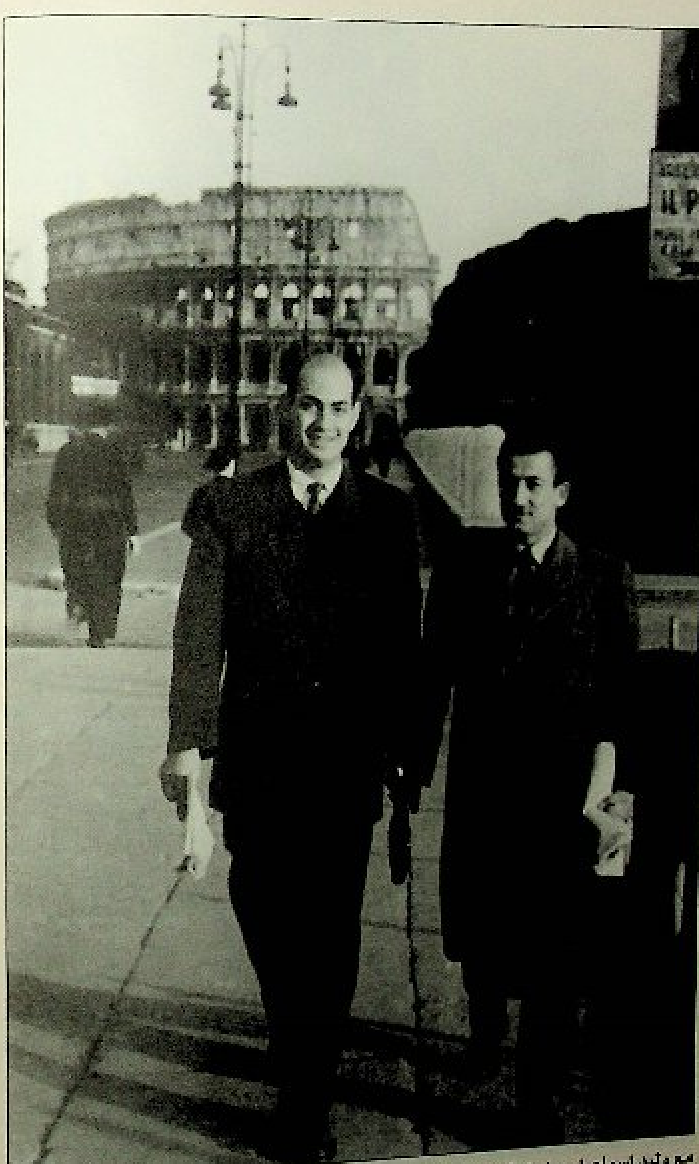
شاتو دي، سويسرا، كانون الأول ١٩٥٠ ، مع نورالدين ظاظا (زازا).



باريس، في ساحة الكونكورد ١٩٥٠ . من اليمين: فاروق برتو، خالد الجادر، حافظ التكمجي، جلال هنيدي.



لوزان، سويسرا، ٨ كانون الأول ١٩٥٠ ، إجتماع رابطة الطلاب العرب في جامعة لوزان.



مع وليد اسماعيل صفوة في روما ١٩٥٠ . يبدو خلفنا الملعب الروماني (كوليزيوم).



لوزان، سويسرا، ٨ كانون الأول ١٩٤٩. زاوية العراقيين في إنتخابات رابطة الطلاب العرب في جامعة لوزان، في مقهى موكابام. من اليمين: عبدالحميد السعدي، فاروق برتو، وليد صفوة، جلال هنيدي (نصف عراقي من دير الزور)، عزيز ملاً حمادي، فخري السعدي.



برلين الشرقية، ١٩ آب ١٩٥١ مهرجان الشبيبة الديمقراطية العالمي، من اليمين صباح جورج، فخري السعدي، فاروق برتو، بهاء الوردي، صفاء الحافظ.



لوزان ١٩٥٠ ، أمام ملعب و مسبح مونشوازي. الواقفون من اليمين: عبداللطيف باش أعيان، عزيز الملا حمادي، خالد الجادر، فاروق برتو. الجالس: فخري السعدي.

ذكريات عراقية
عن الكفاح والإحباط والإرادة والأمل



باريس، المدينة الجامعية ١٩٥١ . من اليمين : عباس الدبيسي، عباس الصراف، فخري السعدي، فاروق برتو، حسين الرفيعي، سهيل.

٦ العودة الى الوطن، ١٩٥٢-١٩٥٨

حال وصولي مطار بغداد، احتفظ الموظّف المسؤول بجواز سفري العراقي قائلا أنّ تاريخ إصداره قديم وهو لذلك غير نافذ بعد اليوم. وكان ذلك مُقلقاً لي إذ كنت أنوي التخلّص من ذلك الجواز بسبب احتوائه على سمات الدخول (فيزا) الى بلغاريا ورومانيا الاشتراكيتين لمشاركتي في مؤتمر اتحاد الطلبة العالمي في صوفيا عام ١٩٤٩ ممّا كان سيعرّضني حتماً للمشاكل مع سلطات الأمن في بغداد.

كان عليّ مفاتحة والدي في الأمر بسرعة لعلّه يستطيع استرداد الجواز، ولا بُدّ أنّ ذلك صدمه وعكّر فرحته بعودتي عندما طلبته منه رغم صبره واحتماله، ولكنه لم يوجّه لي أي انتقاد، وكان أنْ جاءني بالجواز في اليوم التالي. ولا شك لدي اليوم أن العم مظفّر أحمد، بما له من نفوذ في أوساط وزارة الداخلية والشرطة، قد كرّر فضله الشخصي عليّ دون علمي. فهو الذي سبق أن استخرج لي نفس الجواز لأغادر العراق رغم وجود أمر بالقبض عليّ، وذلك في عام ١٩٤٩.

كانت فرحتي وفرحة عائلتي كبيرة باللقاء وبعودتي الى الوطن العزيز، كما اتّصلت فور وصولي بأصدقائي المقرّبين الذين كنت في غاية الشوق لهم ولمشاركتهم في الأمل والعمل من أجل عراق أفضل. وقد علمت عندئذ أنّ عدداً من زملائي في نفس الدورة حين فُصلت من كلية الطب ببغداد، كانوا على وشك الالتحاق بدورة الإحتياط العسكرية المُلزِمة للأطباء بعد تخرّجهم من الكلية، فقررت اللحاق بهم لأداء ذلك الواجب.

- **دورة ضباط الإحتياط**

التحقت في شهر آب/أغسطس ١٩٥٢ بدورة ضبّاط الإحتياط في معسكر الرشيد ببغداد لمدة ثلاثة أشهر، وكنتُ أتوجّه فجر كلّ يوم من دارنا في الوزيرية الى ساحة باب المعظم لأركب "اللوري" العسكري مع زملاء آخرين كان يتم تجمّعهم في مواقع معينة على الطريق للذهاب الى المعسكر. وكنّا نبدأ التدريب العسكري حوالى السابعة صباحا وهو عبارة عن تمارين بسيطة في الاصطفاف والوقوف بنظام والسير وما أشبه، وقد أضيفت قرب نهاية الدورة تمارين بسيطة في الفروسيّة (ركوب الخيل) واستعمال المسدّس. تستمر التمارين زهاء الساعة نتوجه بعدها بشوق كبير لتناول الإفطار المكوّن من الشاي وصمّون العسكر الحار مع القيمر والدبس، وما ألذّه، بعد ذلك نتوجّه لحضور المحاضرات في مبادئ النظام العسكري وبعض العلوم العسكرية ثم نعود أدراجنا عند الظهر باللوري الى مواقعنا التي جئنا منها في الصباح الباكر.

كان عددنا في الدورة أربعين طبيباً وصيدلانياً تقريباً، منهم أصدقائي المقرّبين الدكاترة جعفر الحسني ومهدي السمّاك وعلي النقيب وآخرين من

طلاب دورتي السابقين في كلية الطب ببغداد، كما كان معنا الدكاترة سهيل الهاشمي وعزّة مصطفى وشامل السامرّائي وغيرهم من خرّيجي كليات الطب في الخارج، وكان في الدورة أيضاً عدد من خرّيجي كلية الصيدلة.

وأحسب أن أكثر المشاركين في الدورة كانوا يشعرون بالتميّز المهني أو الاجتماعي عن غيرهم، ولذلك شعر بعضهم بالإنزعاج لمعاملتهم كجنود إعتياديين من قبل ضبّاط الصف والضبّاط المسؤولين عن التدريب وإدارة الدورة. وتكوّنت لدى البعض، ولم أكن منهم لحسن الحظ،، نزعة المعارضة وربما الشغب أيضا، حيث رفضوا السكوت عمّا هو خطأ في نظرهم. وكان البعض يتلذّذون بالعودة الى تصرّفات أيام التلمذة التي لاتخلو من الطفوليّة، ممّا كان يثير إستياء المسؤولين عن الدورة وإنتقادهم.

أتذكّر مثلا أن آمر الدورة، وكان برتبة عقيد ركن، أكّد في بداية محاضراته أنّ إطاعة الأوامر وتنفيذها دون اعتراض أو نقاش شيء أساسي في النظام العسكري، فأثار ذلك معارضة وانتقاد طلبة الدورة وأصرّوا على اعتراضهم رغم الجهد الذي بذله الآمر لإقناعهم بأهمية الطاعة في العمل العسكري ممّا أثار استياءه وغضبه.

من الجانب الآخر كان الضابط المسؤول عن الدوام والتدريب مُتشدّدا ويكلّم طلاّب الدورة بجفاف وخشونة لا يستسيغونها. ومن الطريف أن الأمر وصل به الى أن يفحص بنفسه فم أحدهم، وهو طبيب، عندما طلب منه إجازة مَرَضيّة لإصابته بإلتهاب اللوزتين. وهكذا دواليك.

وفي إعتقادي أنّ المسؤولين كانوا يرفضون مبدئيا التمييز بيننا وبين الجنود الإعتياديين في المعاملة، ولهم الحق في ذلك، ولكنهم كانوا بحاجة الى درجة أعلى من حسن التصرّف.

في بداية التدريب على الفروسية كان من المضحك بالنسبة لنا أن العريف المسؤول أخذ يشرح لنا أقسام جسم الحصان قائلا بلهجته الجنوبية الدارجة: هذا هو الرأس وهذه هي الأطراف وما الى ذلك، وكان بعض المستهزئين منّا يطلب منه إعادة ذلك لصعوبة الموضوع. وحدث عندئذ أن مرّ بنا الضابط المسؤول وسمع كلام العريف فصاح به: ولك حمار! هذوله (هؤلاء) كلّهم أطباء وصيادلة، كيف تشرح لهم بهذه الطريقة؟ أثار كلام الضابط الأسف والحزن في نفسي فأنا أشعر بالإهانة والألم عندما يُهان أيّ انسان ضعيف أمامي، وكان على الضابط أنْ ينفرد بالعريف، الذي كان يقوم بواجبه حسب قدراته، ويوجّهه الى ما يُريد لا أنْ يهينه أمام جميع طلاّب الدورة. وأحسب أن معاملة الكثيرين من الضبّاط للجنود كانت على قدر من السوء في تلك الأيام.

• الخدمة العسكرية

عند انتهاء الدورة مُنح الأطباء درجة رئيس (نقيب) في الجيش وتم تعييننا وتوزيعنا على وحدات الجيش العراقي المختلفة، وكان من نصيبي (بالقُرعة) أنْ أعيّن في المستشفى العسكري في جلولاء التي تبعد مائتي كيلومتر تقريبا شمال- شرق بغداد، وقد التحقت بوحدتي العسكرية وعملي بعد أيام قليلة.

كان معسكر جلولاء يومذاك منعزلا في منطقة صحراوية قليلة الزرع رغم مرور نهر ديالى (سيروان باللغة الكردية) فيها. كان آمر المستشفى العسكري في جلولاء هوالدكتور قتيبة الشيخ نوري، زميلي السابق في لجنة الطلبة في الكلية الطبية، وكان طبيباً دائمياً في الجيش برتبة رئيس أوّل (رائد)، أمّا الأطباء الإحتياط، أي غير الدائميين الذين يجري إستبدالهم سنوياً بأطباء من خريجي الدورات المتعاقبة، فكنّا أربعة وهم الدكاترة نوري السعدي وأميل

زيدان وحميد زيني وأنا، ومعنا الصيدلي مُلازم أول إحتياط ناظم هنري لوقا.

كانت لآمر المستشفى دار صغيرة تُطل على نهر ديالى تقرّر أن يشاركه السكن فيها نوري بينما سكن الباقون في غرفة لكل منهم في المستشفى. وقد خفّفت الصحبة الطيبة بيننا كثيراً من عزلة جلولاء، وكان يُسمَح لنا بإجازة شهرية يومي الخميس والجمعة كنّا نقضيها عادة في بغداد.

خلال تلك السنة، توطّدت صداقتي مع قتيبة وإزدادت رسوخاً، كما قامت بيني وبين نوري وأميل صداقة جديدة ومتينة. كنّا نلتقي كل يوم تقريباً بعد الانتهاء من أعمالنا في منتصف النهار، في مكتب الآمر أو في الغرفة المخصّصة للأطباء في المستشفى، ونتناول الغداء ثم نستمر في قضاء بعض الوقت معاً بعد الظهر أو حتّى في المساء. وكنّا نبحث ونناقش طويلاً مختلف المواضيع والقضايا من الطب الى الفن الى السياسة، وبدأ نوري وأميل يقتربان منّا، قتيبة وأنا، فكرياً وسياسياً وأصبحا بعد شهور من اليساريين الحقيقيين.

في الخدمة العسكرية، كانت طبيعة أعمالنا الطبية بسيطة وروتينية عموماً، وتتكوّن من إستقبال المرضى في العيادة الخارجية الصباحية يومياً و أحياناً بعد ساعات الدوام الرسمي، ثم الخفارة الليلية بالتناوب والكشف على عوائل الضباط في بيوتهم عند الحاجة بالإضافة الى المهمّات التي يكلّفنا بها آمر المستشفى لمراقبة ومتابعة الحالة الصحية في الوحدات العسكرية ومرافق المعسكر.

ومن الأحداث التي أتذكرها عن تلك السنة أن الكلية العسكرية في بغداد كانت قد أقامت معسكراً تدريبيا مؤقتا لطلابها في منطقة جلولاء. وقد أخبرنا آمر المستشفى بأن قيادة الجيش كلّفت مستشفانا بتقديم الخدمات الصحية الى ذلك المعسكر، فأصبح ذلك من واجباتنا اليومية حسب الحاجة.

وذات مساء إذ كنت مسؤولاً عن الخفارة في المستشفى أعلمني أحد أفراد التمريض بأنّ هناك ضابطاً برتبة رئيس أول (رائد) يطلب مقابلتي. وعندما ذهبت لإستقباله وجدت أنه الرائد عسكر محمود الذي كان مسؤولا عن تدريبنا في دورة الإحتياط قبل شهور، وقد عُرف بتشدّده أثناء الدورة. كان مع الرائد عسكر طالبان من طلاب الكلية العسكرية قال لي أنه وجدهما يحتسيان الخمر (العرق) في المعسكر وطلب مني فحصهما وكتابة تقرير بذلك.

طلبت من أحد الطالبين الدخول الى غرفة الفحص فأسرع الرائد عسكر محاولاً الدخول معنا فمنعته من ذلك قائلا بأدب: تفضل بالجلوس في غرفة أخرى الى حين إنتهائي من فحصهما، ففعل.

وعندما أصبحت مع الطالب وحدنا في غرفة الفحص بادر قائلاً وهو يرتجف إنفعالاً: دكتور، أبوس إيدك (يدك) وأبوس قندرتك (حذاءك)! نحن من طلاّب السنة النهائية في الكلية العسكرية وسنتخرّج بعد شهور، وأيّ تقرير طبّي منك يثبت تناولنا الخمر سيؤدّي حتما الى فصلنا من الكلية وتحطيم مستقبلنا.

طلبت من الطالب عدم الانفعال، وبدأت بفحصه. كانت هناك رائحة خمر خفيفة تخرج من فمه عند التنفس، وعدا ذلك كان مسيطرا على جهازه العصبي واجتاز كافة الفحوص المتعلقة بذلك دون تردّد أو ارتباك. وكانت نتيجة فحص الطالب الثاني مماثلة تماماً. وحسب قناعتي التامة فإن الطالبين تناولا شيئاً من (العرق) للتخفيف من وحشة صحراء جلولاء وليلها الدامس، ولكنهما ليسا بسكارى.

وكان طبيعيا أنْ أتحسس، أنا الشاب العائد قبل شهور من سويسرا ومرابعها الجميلة وأنسها وحلاوتها الى هذه الحياة الجافّة، بمشاعر وحاجات هؤلاء

الشباب، وأن أشعر بالتعاطف معهم ومع ظروفهم القاسية.

أمسكتُ بالقلم وكتبت على أوراق كل منهما بيد ثابتة وبقناعة كاملة: لا تبدو عليه علامات السكر. وكانت هي الحقيقة علمياً و اجتماعياً.

وعندما أعدتُ أوراق الفحص الطبي الى الرائد عسكر انتابته نوبة من الغضب أمام الطالبين وبعض الجنود الذين كانوا واقفين بالقرب منهما، وصاح قائلاً: كيف يادكتور هذا الكلام، لقد أمسكتهما بنفسي وهما يشربان العرق؟ فأجبته بهدوء: ذلك أمر يتعلق بك ولك أن تتصرّف بشأنه. أمّا بالنسبة لي فهما طبّياً ليسا في حالة السكر.

إنصرف غاضبا في الحال والطالبان يلحقان به غير مصدّقين.

وفي صباح اليوم التالي جاءني الطالبان، كلٌ على حدة ليشكراني على موقفي «الطيّب»، فخففتُ عنهما مشجعاً، إذ لازلت أجد أنّ بعض التعليمات العسكرية قاسية جداً وأنّ على الآمر المسؤول تنفيذها بتصرّف وانسانية. ولهذه القصة ما يتبع.

كانت الحياة في العمل والمعسكر محدودة ورتيبة لولا علاقات الصداقة الوثيقة بيننا ولقاءاتنا اليومية تقريباً. كذلك كانت علاقاتنا الشخصية محدودة بضباط المعسكر ولا يوجد نادي للضباط أو حتى قاعة للقائهم ببعض في أوقات الفراغ أو للمناسبات الاجتماعية.

وأتذكّر، استثناء لذلك، أنّ آمر كتيبة المدفعية العقيد الركن (أركان حرب) أحمد مرعي، وهو ضابط لامع سبق أن كان ملحقاً عسكريا في السفارة العراقية في لندن، اعتاد أن يزورنا بين الحين والحين في دار قتيبة ويستطرد في الحديث معنا في حوار ذكي مريح حول مناحي الحياة المختلفة، وأحسب أنه كان يشعر معنا بنوع من الراحة النفسية والتفاهم، وكنّا نضمر له المودّة

والإحترام.

وذات يوم، في أواخر ١٩٥٣ على ما أتذكّر، زارنا العقيد الركن مرعي وكان يبدو عليه شيء من القلق، ثم فاتحنا بأنّ رئيس أركان الجيش العراقي الفريق الركن رفيق عارف، الذي كان قبل ذلك بأسابيع في جلولاء على رأس التمارين العسكرية[١٧]، عرض عليه منصب مدير الاستخبارات العسكرية في بغداد. وقد طلب العقيد أحمد مرعي رأينا في الأمر اذ كان متردّداً بين القبول والإعتذار رغم أهمية المنصب. وكان ردّنا عليه بالقبول اذ انه في رأينا على شعورعالٍ بالمسؤولية ويتمتّع بصفات هامة منها الثقافة الجيدة والموضوعية والصدق والإتّزان والإخلاص للوطن، وهي صفات قد لا تتوفّر مثلها في مرشّحين آخرين للمنصب، والحقُّ أنه كان في رأينا «بالتأكيد أحسن كثيراً من غيره».

تمّ تعيين العقيد أحمد مرعي مديراً للاستخبارات العسكرية وبقي في منصبه حتى قيام حركة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ فأبعِد عن الجيش (كما هي العادة في بلادنا) وأحيل للمحاكمة أمام المحكمة العسكرية، فحكم عليه بالسجن وكانت تلك نهاية خدمة ضابط من ألمع ضباط الجيش العراقي للأسف الشديد[١٨].

١٧- أجريت تلك التمارين العسكرية لبضعة أيام في خريف ١٩٥٢ في منطقة جلولاء وما جاورها ودعي لحضورها عدد من الوزراء والنوّاب والملحقين العسكريين الأجانب. وأقيم للضيوف والقادة مُخيّم في معسكر جلولاء وجرى تسميتي طبيباً للمخيّم. وكنتُ أتناول الطعام على مائدة رئيس أركان الجيش مع «كبار القوم» ومنهم أعضاء اللجنة العسكرية في المجلس النيابي من شيوخ عشائر وأفنديّة. ومن الطريف أنني استمعتُ الى أحد المشايخ يُعرب عن رأيه لقائد الجيش في أمر يتعلق بالتمارين قائلاً: يا باشا، أنه (أنا) من وجهة نظري.... الخ.. ويقصد «وجهة نظري» فيا للنظر الثاقب!

١٨- تلك الشهادة في حق العقيد الركن أحمد مرعي سمعتُها بنفسي من المرحوم الفريق الركن اسماعيل صفوة نائب رئيس أركان الجيش العراقي سابقاً، وأحد قادة الجيش المرموقين، الذي درّسه ودرّس عبدالكريم قاسم والكثيرين من الضباط في كلية الأركان وعرفهم عن قرب، اذ كان قائدهم في وحدات الجيش أيضا.

وأُدخل الى الجيش بعد ذلك نوّاب الضباط «العقائديون» أو «التنك» (كما كان يطلق عليهم، نسبة الى القطعة المعدنية الخاصّة التي حملوها على أكتافهم رمزاً لرتبتهم العسكرية) الذين رُفعوا الى مرتبة الضباط بقدرة قادر (السيد الرئيس والسيد النائب)، ثم تلاهم ضباط الطوائف ذوي الشهادات المزوّرة وقائدهم الأعلى، الموسومون بالعار لتسليمهم مرابع الوطن للإرهابيين.

قبل شهر أو شهرين من انتهاء خدمتنا العسكرية زارنا في المستشفى العسكري مدير الشؤون الطبية في الجيش، اللواء الطبيب فائق شاكر، يدعونا للاستمرار في الخدمة كأطباء عسكريين دائمين على ملاك الجيش، محاولاً إقناعنا بالفوائد المهنية والشخصية لذلك. لم يستجب لدعوته أحد منّا وكان موقفاً مُحرجاً له ولنا، ولكنّه يدلّ على تعطّشنا الى العودة للحياة المدنية.

أمّا عن نشاطي السياسي في تلك الفترة فكنتُ، منذ أول عودتي الى العراق، قد اتصلتُ بالحزب الشيوعي وعدتُ الى التنظيم، عن طريق الدكتور محمد الجلبي، للعمل بين الأطباء والمثقفين.

وبعد فترة من الزمن تقرّر ضمّي عضوا في اللجنة الوطنية لحركة السلم مع عطشان الإزيرجاوي وعامر عبدالله وكمال عمر نظمي وصفاء الحافظ وصلاح خالص وخلوق أمين زكي وعلي ياسين الحلاج ونزيهة الدليمي[19] وكنتُ التقي بهم عند وجودي في بغداد بإجازة، مرّة كل شهر تقريبا. ولم أرتبط بأي تنظيم عسكري طوال خدمتي العسكرية في جلولاء.

وكان الجانب الأهم من نشاطي في تلك السنة يدور في المجال المهني في هذه الفترة، حيث أُعلِن لأوّل مرّة في العراق عن إجراء إنتخابات «نقابة ذوي المهن الطبية»، التي تضم الأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان والأطباء البيطريين، بناءً على القانون الجديد الذي صدر بذلك، وحُدّد موعدها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢.

وقد بحثنا، محمد الجلبي وأنا، في ضرورة العمل على إنتخاب عناصر نظيفة مهنياً وسياسياً تتمتع بالسمعة الحَسَنة لقيادة النقابة الجديدة ووضع الأسس الصحيحة للعمل النقابي والدفاع عن مصالح ذوي المهن الطبية. وكان عدد الزملاء الذين يمكننا الإعتماد على إهتمامهم ونشاطهم من أجل ذلك محدوداً، ولكننا لم نيأس بل بدأنا الاتصال حالاً بمن نتوسّم فيهم الرغبة في العمل وتحمل المسؤولية. وتكوّنت المجموعة الأولى مع زملائنا المقرّبين في بغداد الدكاترة مجيد الآلوسي وعبدالصمد نعمان الأعظمي وأحمد جعفر الجلبي ورفعت علي الشيباني (مع الإعتذار لمن غاب عن ذاكرتي من الزملاء)، ثم توسّعت الجماعة بسرعة فائقة واتّصلنا بزملائنا خارج بغداد لمؤازرتنا فلقيت الدعوة ترحيباً حماسياً من الكثيرين، واستمر النشاط حثيثاً وبنظام جيد مما عزّز الأمل في الفوز والنجاح.

١٩- الدكتورة نزيهة الدليمي غنية عن التعريف كقائدة نسائية عراقية مخضرمة بدأت نشاطها الإجتماعي والسياسي وهي بعد طالبة في الكلية الطبية أبان العهد الملكي ثم قامت مع عدد من زميلاتها بتأسيس وقيادة «رابطة الدفاع عن حقوق المرأة» في العهد الملكي التي استمرت في العهد الجمهوري عام ١٩٥٨ كمنظمة جماهيرية فاعلة تحت إسم «رابطة المرأة العراقية». انتمت الدكتورة نزيهة الى الحزب الشيوعي العراقي عند تخرجها من كلية الطب عام ١٩٤٩ واختيرت عام ١٩٥٩ وزيرة للبلديات في العهد الجمهوري فكانت أول امرأة تتولى الوزارة في تاريخ العراق والبلاد العربية.

عرفتُ الدكتورة نزيهة عن قرب منذ أيام الدراسة في الكلية الطبية حيث كانت تسبقني بأربع سنوات دراسية. ثم اشتركنا في عضوية اللجنة الوطنية السرية لحركة السلم في العهد الملكي، وفي عضوية المكتب الدائم لحركة السلم في العهد الجمهوري الأول. وقد إنتخبت نائبة لرئيسة الإتحاد النسائي العالمي وعضوا في مجلس السلم العالمي.

كانت الدكتورة نزيهة الدليمي وظلّت طوال حياتها سيدة عراقية أصيلة تفيض حبّاً للوطن وحناناً على بناته وأبنائه، وقد نذرت حياتها للعمل من أجل مستقبل أسعد لنساء العراق وأبنائه. وكانت في كل ذلك مثالاً لسمو الأخلاق ومتانتها، ولشجاعة المرأة العراقية في مواجهة الصعاب والتحديات.

وكان آخر عهدي بها حين زرتها في شقتها الصغيرة في بوتسدام في ألمانيا وهي تعاني الوحدة والمرض، وذلك قبل وفاتها بسنوات قليلة. توفيت الدكتورة نزيهة الدليمي في ألمانيا في خريف عام ٢٠٠٧.

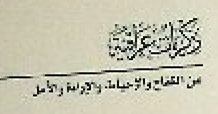
واليوم، عندما أرجع بالذاكرة الى ما تحقّق، أعزوه أوّلاً الى ثقة الزملاء والعراقيين عامّة بأنفسهم في تلك الأيام وبقدرتهم على تحقيق التقدّم نحو الأفضل في كافة المجالات، وثانياً الى رغبتهم في التغيير والمجيء بوجوه جديدة نظيفة الى مواقع المسؤولية ما استطاعوا ذلك، و كذلك أعزوه الى أجواء الإستياء العام في البلاد من تخلّف الأوضاع السياسية والإدارية السائدة.

وقد تم الإتّفاق بعد ذلك على إصدار بيان موجّه الى ذوي المهن الطبية في العراق تمّ فيه تقديم قائمة بأسماء المرشّحين لمجالس النقابة ، حُدّدت فيه أهداف وبرامج عمل النقابة المُرتجاة. وقد تم ترشيح الدكتور أحمد عزّت القيسي لمنصب النقيب ومعه الدكاترة رشيد زكريا وعلي الحمّامي ورفعت علي الشيباني وأحمد جعفر الجلبي وبهجت قدّوري الناصري وآخرين لمجلس الأطباء في النقابة. كما تمّ ترشيح أعضاء مجالس الصيادلة وأطباء الأسنان والأطباء البيطريين.

و في حوالى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢ فازت قائمتنا فوزاً كبيراً على القائمة المُنافسة التي كان يرأسها الأستاذ الدكتور صائب شوكت، الجرّاح الشهير وعميد كلية الطب السابق، ممّا كان له دويٌّ كبير بين الأطباء وذوي المهن الطبية وفي البلاد عامّة.

- **التعيين في وزارة الصحة**

فور تسريحنا من الجيش جرى تعييننا في وزارة الصحة في أوائل ١٩٥٤، وقد عُينتُ طبيباً في مديرية مكافحة التدرن في بغداد. فبدأتْ بذلك قصتي الحافلة بالأحداث مع وزارة الصحة العراقية من صعود وهبوط ووصال وفراق، في خضم الأحداث العاصفة التي مرّ بها العراق، حتى خروجي الأخير



منه للعمل في منظمة الصحة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩.

قامت الدولة بتأسيس مديرية مكافحة التدرن للتوسع في مكافحة مرض السل (الدَرَن أو التَدَرُّن) الساري الواسع الإنتشار في البلاد، بإتّباع الخطط والوسائل الحديثة إضافة الى معالجة المرضى في المستشفيات المخصّصة لذلك.

وكان من المهام الرئيسية لهذه المديرية التي استُحدثتْ خصّيصا لمكافحة هذا المرض تنفيذ المشروع الخاص بالسيطرة على التدرّن في العراق بمشاركة ومساعدة منظّمة الصحة العالمية واليونيسيف (منظمة رعاية الطفولة التابعة للأمم المتحدة). وقد نُسّبتُ للعمل في هذا المشروع مع زملاء آخرين.

ويتكوّن المشروع بإختصار:

أوّلاً من الكشف عن تعرّض الشخص لمكروب التدرّن بحقنه بمادة ال tuberculin ثم تلقيح من لا تشير نتيجة الكشف بتعرضه للمكروب بلقاح ال B.C.G لحمايته من الاصابة بمرض السل. أمّا من تعرضوا للمكروب فيجري فحصهم لبيان إصابتهم بالمرض أو سلامتهم، ثم يتم علاج ومتابعة المرضى منهم وأفراد عائلاتهم. وتُطبّق عملية الفحص والتلقيح هذه على مجموعات سكانية معينة كطلاب وطالبت المدارس والوحدات العسكرية إضافة الى المتردّدين على العيادة الخارجية في المديرية.

وثانياً، يقوم المشروع بإجراء المسح الجماعي، بالفحص بالأشعّة (أشعّة X) لمجموعات سُكّانية معيّنة وللمراجعين في العيادة الخارجية للكشف عن الإصابة بالتدرن الرئوي وبيان معدّلات الإصابة في الفئات العمرية المختلفة.

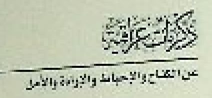
وثالثاً، إستقبال المراجعين في العيادة الخارجية ومعالجة المصابين بالتدرّن منهم مع الاهتمام بمتابعة أفراد أسرة المريض وظروفهم المعيشية

والإجتماعية.

ويجري تلقيح المجموعات السُكانية ضد المرض بواسطة فريق طبي يرأسه طبيب. وكنتُ مسؤولاً عن إحدى الفِرَق حيث قمنا بالعمل في مدارس بغداد والديوانية والشامية وشهربان وكفري وكركوك وعدد من القرى التابعة لها وبعض الوحدات العسكرية فيها، ممّا أتاح لي الإطّلاع عن قرب على أحوال المؤسسات الصحية في تلك المدن وسير العمل فيها.

وقد تأكّد لي بعد الإطّلاع على أوضاع المدارس الإبتدائية في الأرياف يومذاك أنّ حالها كان صعبا جداً، بل ومخجلا ومهينا أحياناً.

عدتُ بعد التسريح من الجيش الى النشاط السياسي في صفوف الحزب الشيوعي، و في الأساس كعضو في اللجنة الوطنية لحركة السلم (السريّة)، وذلك بالإضافة الى إرتباطي التنظيمي بالدكتور محمد الجلبي للعمل بين الأطباء في بغداد. وفيما يلي أسرد نبذة عن حركة السلم و ذكريات و ملاحظات عن عملي فيها راجعاً في ذلك الى المقال الذي كتبتُه عنها ونشر في مجلة الثقافة الجديدة عام ٢٠٠٠.



٧ حركة السلم في العراق أبّان العهد الملكي

عُقد الاجتماع التأسيسي لحركة السلم العالمية في براغ عام ١٩٤٩ وحضره عن العراق يوسف إسماعيل، الذي كان يومئذ يقيم في باريس، وخالد السلام الذي جاء إليها قبل أشهر من ذلك لإكمال دراسته الجامعية.

وعُقد المؤتمر الثاني في وارشو في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٠ حيث تم تشكيل مجلس السلم العالمي واختير الشاعر محمد مهدي الجواهري أوّل عضو عراقي في المجلس الذي رأسه العالم الفيزيائي الفرنسي فردريك جوليو كوري وضمَّ بين أعضائه شخصيات عالمية شهيرة منهم بابلو بيكاسو و ناظم حكمت.

وانعكاسا لإنعقاد المؤتمر العالمي بدأت ترتفع تدريجياً في العراق أصوات المؤيّدين له وتتشكّل جماعات من أنصار السلام أصدرتْ عددا من البيانات والمنشورات لتأييده. و قد إلتقى الشاعر العراقي كاظم السماوي في بيروت بالمهندس أنطوان ثابت و الدكتور جورج حنّا العضوين عن لبنان في مجلس السلم العالمي (الأوّل كان من قادة الحزب الشيوعي اللبناني) لبحث مساندة الحركة في العراق.

وعند عودة السماوي إلى بغداد حاملاً بيانات مجلس السلم العالمي وما نُشر في الخارج عن الحركة وأهدافها، دعا إلى إجتماع حضره كاظم الدجيلي نائب رئيس إتّحاد نقابات العمال والدكتور صفاء الحافظ والشاعر محمد صالح بحر العلوم والدكتور خليل جميل الجواد (وأغلبهم أعضاء في الحزب الشيوعي أو على علاقة وثيقة به) فاتّفقوا على تأسيس الحركة في العراق وأصدروا أوّل بيان بإسمها. و قد حرص المؤسسون على أن لا يغلب الطابع الحزبي على الحركة، كما كان لتأييد رجل الدين المعروف الشيخ عبدالكريم الماشطة لها أثرٌ طيب بين الناس.

في صيف ١٩٥٠ نشرتْ جريدة الأهالي في بغداد رسالة جوليو كوري إلى عدد من الشخصيات العراقية، أسوة بغيرهم من الشخصيات في العالم، حول ضرورة تحريم القنبلة الذريّة (نداء ستوكهولم) كما نشرتْ إلى جانب الرسالة ردوداً إيجابية من كامل الجادرجي وهبة الدين الشهرستاني والشيخ الخالصي وغيرهم ممن تلقّوا الرسالة في العراق.

تشكّلتْ في منتصف تموز ١٩٥٠ "لجنة تحضيرية لأنصار السلام" في العراق برئاسة الجواهري وكان أغلب أعضائها من اليساريين المعروفين. وأصدرتْ اللجنة بياناً إلى الشعب نُشر في الصحف بتوقيع عدد من رجال الفكر والشخصيات الإجتماعية المعروفة، داعين إلى تأييد نداء ستوكهولم بجمع التواقيع عليه ومساندة الدعوة لنصرة السلام العالمي ومقاومة أخطار الحرب. وكان ممّن وقّعوا البيان محمد مهدي الجواهري وعبدالوهاب محمود (نقيب المحامين في العراق) والمحامي توفيق منير والشاعر بدر شاكر السياب والفنّان يوسف العاني والصحفي عبدالجبار وهبي والشاعر محمد صالح بحر العلوم والمحامي عامر عبدالله والدكتورة خالدة القيسي والدكتور عبدالله إسماعيل البستاني.

وقد إعتُبر ذلك البيان خطوة هامّة لتعزيز نشاط الحركة وظهورها إلى العلن. وبدأتْ حملة جمع التواقيع على نداء ستوكهولم في أرجاء العراق بتعبئة من الحزب الشيوعي وبتعاون الديمقراطيين واليساريين، ممّا أثار انزعاج وقلق الحكومة التي أوعزتْ إلى وسائل إعلامها بمهاجمة حركة السلم العالمية ومؤازريها.

كانت قصيدة السماوي "أجنحة السلام" التي صدرتْ يومذاك في كرّاس خاص أوّل بادرة أدبية عراقية عن موضوع السلام و باعثاً للحوار على صفحات جريدة العالم العربي لصاحبها لطفي بكر صدقي شارك فيه عدد من الأدباء التقدميين منهم محمد شرارة و حسين مروّة و جاسم محمد الرجب حول بناء القصيدة ذاتها وحول مفهوم السلام. والمعروف أنّ السماوي أصدر بعد ذلك بفترة وجيزة ديوان "الحرب والسلام" الذي طُبع في بيروت.

وقد انتُدب السماوي عام ١٩٥٢ لتمثيل حركة السلم العراقية في مؤتمر السلام العالمي لشعوب آسيا والباسيفيكي في بكين، وكانتْ مشاركته هي السبب في إسقاط الجنسيّة العراقية عنه في تلك السنة. كذلك مثّل السماوي الحركة في مؤتمر الشعوب للسلام العالمي في فيينا وانضمّت إليه الدكتورة نزيهة الدليمي وعضوان آخرآن حضرا معها من العراق. كما حضر السماوي مؤتمر شعوب الشرقين الأدنى والأوسط للسلام في بيروت، ممثّلاً لحركة السلم في العراق.

لا شك أن تأسيس حركة السلم العالمية ومن ثمّ إتّساعها وتعاظم شأنها قد تمّ بدعم واضح من قبل دول المعسكر الاشتراكي وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي والأحزاب الشيوعية والحركات والمنظمات اليسارية على المستويين العالمي والوطني، وذلك في جو الحرب الباردة المتأزّم وتصاعد حركات التحرّر الوطني في العالم بعد الحرب العالمية الثانية. ولذلك يعتقد البعض

أنها كانت أداة من أدوات الحرب الباردة لإضعاف إستعداد و تفوّق المعسكر الغربي (الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها) عسكريا ونوويا على الإتحاد السوفييتي. ولكنها كانت بالنسبة لنا في بلاد العالم الثالث وسيلة لمقاومة الأحلاف العسكرية التي تريد الدول الإستعمارية زجّنا فيها للدفاع عن مصالحها في منطقتنا والعالم. كما اعتبرناها حاضنة لنضال الشعوب في سبيل إنقاذ العالم من أهوال الدمار النووي.

وقد تعرّضتْ حركة السلم في العراق عند نشأتها إلى مقاومة السلطة الشديدة، وغادر البلاد أبرز وجوهها آنذاك، محمد مهدي الجواهري، للإقامة في مصر إحتجاجاً على إضطهاد الحكومة له و لنشاطه الفكري والصحفي. ثم قامت وزارة الداخلية بمنع نشاط ما أسمته "مؤسسي جمعية أنصار السلام" في خريف ١٩٥١ واعتقلتْ الشاعر محمد صالح بحر العلوم الذي حوكم بتهمة إصدار منشورات "الجمعية" بدون إجازة. وقد إتّسعتْ الإعتقالات بين أنصار السلم عام ١٩٥٢ فقدّموا مذكرّة إلى الحكومة إحتجاجاً على تحرّي الدور والمكاتب والإعتقال ومصادرة أدبيّات السلم، التي سبق أنْ تمّ نشرها وتوزيعها وفق قانون المطبوعات.

شاركتُ بالعمل في حركة السلم في سنوات ١٩٥٢- ١٩٥٥ الهامّة في تاريخ الحركة. وقد دُعيتُ لأوّل مرّة إلى اجتماع "لجنة السلم الوطنية" في خريف ١٩٥٢ ،وكانت تتكوّن من أشخاص عاملين في الحزب الشيوعي وآخرين قريبين منه. كانت الاجتماعات سرّية تُبحث فيها بيانات وأنباء حركة السلم العالمية وطريقة التجاوب معها على المستوى الوطني، إلى جانب بحث الأحداث والتطورات السياسية الداخلية وموقف الحركة منها. وكذلك المبادرات والأنشطة المُمكنة شعبيا من خلال لجان أنصار السلم في بغداد وخارجها.

ومن الناحية العملية كان الخط التنظيمي الذي يربط هذه اللجان يستند

إلى التنظيم السرّي للحزب الشيوعي وإن كانت تضم أشخاصا لا ينتمون اليه، ولم يكن أعضاء اللجنة الوطنية على علم تفصيلي بتلك اللجان بإستثناء زميلهم عطشان ضيول الإزيرجاوي، وهوعضو في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي (شبه مُختفٍ يومذاك). وكان هو أيضاً مسؤول اللجنة الحزبية المختصّة بحركة السلم وصلة الوصل بين أعضاء هذه اللجنة وقيادة الحزب الشيوعي.

حسبما أتذكّر كان أعضاء اللجنة الوطنية عند انضمامي إليها هم عطشان الازيرجاوي وعامر عبدالله وصفاء الحافظ وصلاح خالص وكمال عمر نظمي وعلي ياسين الحلاج وخلوق أمين زكي ونزيهة الدليمي. كنّا جميعاً في ذات الوقت، بإستثناء علي ياسين و خلوق أمين زكي، نُشكّل اللجنة الحزبية المختصة بحركة السلم والتي كان مسؤولها الازيرجاوي نفسه.

و كان هناك عددٌ لا يستهان به من الشخصيات الوطنية المعروفة ذات الإتّجاه اليساري والديمقراطي يساندون الحركة ويشاركون في توقيع بياناتها وفي أنشطتها المتعددة. وأذكر من هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر الشيخ عبدالكريم الماشطة و عبدالوهاب محمود (نقيب المحامين والوزير السابق) والمحامي توفيق منير والسياسي الكردي إبراهيم أحمد والشاعر الكردي عبدالله كوران والشيخ محمد الشبيبي والشاعر محمد صالح بحر العلوم والمحامي عبدالغني مطر والمهندس رضا جليل. مع الإعتذار للكثيرين ممّن اسهموا بنشاط في عمل الحركة ولم تسعفني الذاكرة بأسمائهم.

ولإيضاح أهداف الحركة وطبيعتها وردّاً على اتّهام الإعلام الحكومي لها بالشيوعية و بخدمة سياسة الإتحاد السوفييتي نشرتْ الحركة سلسلة مقالات في جريدة الأهالي بإسم المحامي توفيق منير، ثم جُمعت المقالات في كتيّب بعنوان "حركة السلم على حقيقتها" نُشر بإسمه أيضاً فلقي إقبالاً واسعاً في

حينه بإعتباره دليلاً لعمل أنصار السلم . ولعلّ من واجب الإنصاف والتوثيق أنْ أذكر أنّ كاتب المقالات، أي مؤلف الكتاب الفعلي هو عامرعبدالله الذي كان كرّس نشاطه بعدئذ للعمل في الحزب الشيوعي السرّي مُختفياً في أحد البيوت الحزبية.

وجدير بالذكرأنّ كامل الجادرجي كان يهتم بهذه المقالات ويشرف شخصياً على نشرها في جريدة الأهالي ويقترح بعض التعديلات عليها تأكيداً على اهتمامه بها وحرصاً على التأكد من أنها تضمّ وجهات نظر الأطراف الأخرى المناهضة للمشاريع الحربية والمؤيدة لإستتباب السلم في العالم.

جرت، في بادئ الأمر، محاولات غير موفّقة لتوسيع اللجنة الوطنية بضمّ أشخاص مُستقلين أو من أحزاب أخرى إليها. وأتذكّر من ذلك دعوتنا لعدد منهم إلى اجتماع لهذا الغرض، فلم يحضر سوى طلعت الشيباني وجلال الأوقاتي اللذان اعتذرا بعد الاجتماع عن الإنضمام إلى اللجنة. ولكن الحركة نجحت بعد فترة في ضمّ عضوين من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الوطني الديمقراطي هما مظهر العزّاوي وعوّاد علي النجم إلى اللجنة الوطنية، ولاشك أنّ ذلك تمّ بموافقة رئيس الحزب كامل الجادرجي.

كانتْ الحركة في العراق ذات طبيعة نضاليّة في مواجهة الحكومة نظراً لإنحياز الأخيرة الواضح الى المعسكر الاستعماري والتحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية و لضلوعها في سياسة الحرب الباردة وقمعها للمطالبين بإتّباع سياسة الحياد الإيجابي والابتعاد عن الأحلاف العسكرية، أسوة بالعديد من دول العالم الثالث. ولا شك أنّ الجو السياسي المُلتهب آنئذ في العراق جرّاء سياسة الحكومة القمعية إزاء الأحزاب والحركات السياسية المعارضة المطالبة بالاستقلال الوطني وبالحريات الديمقراطية وكذلك إرتفاع مدّ حركة التحرّرالعربي لعبا دوراً هامّاً في ذلك. كما أنّ سيطرة الشيوعيين

على قيادة الحركة وحماسهم في إلتزام الخط السياسي للإتحاد السوفييتي عند ذاك، والإرهابُ الذي كانت السلطة تمارسه ضدّهم كانا من الأسباب المؤثّرة في ذلك أيضاً.

وبالتالي كان عمل الحركة ونشاطها يتعدّى نطاق الدعوة إلى السلم العالمي والإبتعاد عن الحروب وتفادي أخطار الأسلحة النووية والهيدروجينية التي كانت تهدد العالم بالدمار الشامل، وهي الأهداف الرئيسية لحركة السلم العالمية. وقد ربطتْ الحركة العراقية العمل من أجل السلم العالمي بالمطالب السياسية الوطنية المُلحّة وشاركتْ في قضايا سياسية داخلية مُختلفة من خلال بيانات ونداءات وجّهتها إلى الشعب، وتعاونتْ مع الأحزاب المعارضة في العمل لتحقيق تلك المطالب.

فعلى سبيل المثال أنّ الحركة بالإضافة إلى إصدار بياناتها ومذكراتها مطالبة بإلغاء معاهدة ١٩٣٠ مع بريطانيا، وجلاء الجيوش الأجنبية عن العراق جلاء تاما، ورفض مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط وكافة المشاريع الاستعمارية، ودعوتها الى تحريم الدعاية للحرب، وافساح المجال أمام المنظمات الوطنية لممارسة نشاطها في سبيل السلام والإستقلال الوطني، قامت كذلك بالإشتراك مع الأحزاب السياسية في تقديم مذكّرة إلى الوصي على العرش للمطالبة بإصلاح النظام الدستوري وتعديل قانون الانتخاب لتجرى الإنتخابات مباشرة بدل إجرائها على مرحلتين، وشاركت في الدعوة إلى معاملة السجناء السياسيين معاملة إنسانية، وأصدرت بيانات برفض إتّفاقية النفط عام ١٩٥٢ وبمساندة إضرابات العمال ومطالب ونشاطات أخرى أدّتْ إلى مواجهات حادّة ومباشرة مع السلطة.

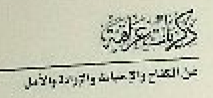
وهكذا أصبحت الحركة طرفاً سياسياً يلعب دوراً معروفاً على المستوى الوطني وفي تقريب وجهات النظر بين الأحزاب العلنية كالحزب الوطني

الديمقراطي، وعن طريقه حزب الإستقلال و تكتّل النوّاب المعارضين في البرلمان وبين الحزب الشيوعي السرّي. وكانت جريدة الأهالي تتعامل مع حركة السلم بروح طيبة من التعاون والتفاهم وتنشر بإنتظام بياناتها وأخبارها. وفي كلّ ذلك كانت تلك القوى السياسية تعتبر قيادة حركة السلم واجهة للحزب الشيوعي السرّي وتتعامل معها آخذة ذلك في الاعتبار.

كنّا، صفاء الحافظ وصلاح خالص وعلي ياسين وأنا ويشاركنا المهندس رضا جليل أحياناً، نُشكّل حلقة الوصل بين حركة السلم والأحزاب والشخصيات السياسية المُعارضة. ولم يشارك عطشان الإزيرجاوي في ذلك. وكانت صلاتنا مستمرّة ومنتظمة بصورة خاصة مع كامل الجادرجي وجريدة الأهالي التي كانت معقلاً حقيقياً للصمود في وجه قمع السلطة للإرادة الشعبية ولتجميع جهود المعارضة من أجل التحرّر والديمقراطية.

في هذه الفترة، تعاظم نشاط الحركة وأهمّية دورها في البلاد فتشكّلت لجان أنصار السلم في أكثر الألوية (المحافظات) والأقضية والنواحي المُهمّة، وذلك عادة بمبادرة من منظمات الحزب الشيوعي وبتعاون عدد من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي واليساريين المستقلين. وقد إتّصل نجاد عزيز (الذي أصبح في التسعينات نائباً لرئيس مجلس الشعب في كردستان العراق) باللجنة الوطنية للحركة مُعرباً عن استعداد قادة الحركة القومية الكردية لمساندة حركة السلم وانضمام عدد منهم إليها ومشاركة أعضائهم في نشاطها، وقد اسهمت منظّماتهم ومؤازريها اسهاما نشيطا في الحركة.

وبذلك اتّضح إزدياد عدد العاملين في الحركة واتّساع إنتشار لجانها في ربوع العراق. فعلى سبيل المثال، عُقد مؤتمرلأنصار السلم في بغداد في صيف ١٩٥٣ حضره نحو مائة مندوب، في بستان يقع بين الكرخ والكاظمية، وافترش المؤتمرون "الحصران" عاقدين إجتماعهم تحت حراسة عدد من فلّاحي



المنطقة. وفي هذا المؤتمر البسيط حصل أحد الشباب على جائزة لجمع أكبر عدد من التواقيع لتحريم القنبلة الذريّة وانتصاراً للسلم العالمي، وكانت الجائزة هي حمامة سلام ذهبية (حمامة بيكاسو) صنعها أحد صاغة شارع النهر في بغداد من أنصار السلام.

• المؤتمر الأول لحركة السلم في العراق

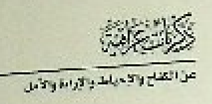
وإذ إشتد أزر حركة السلم وأصبحتْ تلعب دوراً مؤثراً في النشاط السياسي ازداد الإحساس بلزوم ظهورها بأشخاصها ومؤيّديها إلى العلن كحركة مُعترف بها واقعياً إنّ لم يكن رسمياً حيث كانت أهدافها وغاياتها مقبولة ومطلوبة من المواطنين والمواطنات على تباين معتقداتهم الإجتماعية والسياسية.

وهكذا تقرّر عقد أوّل مؤتمر وطني للحركة في صيف عام ١٩٥٤ بصورة شبه سرّية للحفاظ على أمن وسلامة المشاركين ولإنجاز أعماله دون عراقيل. وتمّ تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر من طلعت الشيباني ونزيهة الدليمي وصفاء الحافظ وصلاح خالص وعطشان الازيرجاوي وكمال عمر نظمي وعلي ياسين وفاروق برتو. وقد إتُّفق فيها على قيام عطشان الإزيرجاوي بالإتصال والتنسيق مع لجان الحركة في بغداد وخارجها وقيام أعضاء اللجنة الآخرين بإعداد التقارير وتنظيم تفاصيل عقد المؤتمر. وكانتْ إجتماعات اللجنة التحضيرية تُعقد في الغالب في دار كمال عمر نظمي في العيواضية. كذلك عُقدتْ إجتماعات للإعداد للمؤتمر حضرها مُمثّلون عن الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الكردي وعدد من المستقلّين. كما عُقد إجتماع لنصيرات السلم في بغداد في أحد البيوت حضرته أكثر من خمسين منهن وتمّتْ فيه تسمية عشرين سيدة لحضور المؤتمر.

عُقد المؤتمر يومي ٢٢ و٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٤ في جلستين بدأتْ كل منهما حوالى الساعة الخامسة مساءً واستغرقت الجلسة الواحدة عدّة ساعات. الجلسة الأولى عُقدتْ في قطعة أرض وحديقة مُسوّرة يملكها الدكتور أحمد جعفر الجلبي في كرّادة مريم. أما الجلسة الثانية فعُقدتْ في حديقة الدار التي كنت أسكنها في الوزيرية ببغداد، وذلك في غياب صاحب الدار (والدي عبدالجليل برتو) ودون علمه، اذ كان يقضي والعائلة بضعة أسابيع في مصيف صلاح الدين في شمال العراق.

حضر المؤتمر ١٠٢ مندوباً أتذكرمنهم الشيخ عبدالكريم الماشطة (وكان قد إختير عضوا في مجلس السلم العالمي) وعبدالله كوران و خدّوري خدّوري و نائل سمحيري و توفيق منير و جلال الأوقاتي وطلعت الشيباني و عبدالله إسماعيل البستاني و شيخ لطيف شيخ محمود الحفيد و مظهر العزّاوي وعوّاد علي النجم و ذنّون أيوب و فيصل السامر وابراهيم أحمد و إسماعيل حقي شاويس والشيخ محمد الشبيبي وعبدالغني مطر وداود حبيب و هاشم حمدون ونزيهة الدليمي وصفاء الحافظ و صلاح خالص و علي ياسين و كمال عمر نظمي و عطشان الازيرجاوي و خلوق أمين زكي و رضا جليل ومهدي محبوبه وإنعام العبايجي ونظيمه عبدالباقي (أم غضّوب) و عبدالرزاق زبير و قاسم أحمد العبّاس وعبدالقادر العيّاش و محمود الجنابي وحمدي التكمجي و أحمد جعفر الجلبي وفاروق برتو. وكان عدد الحاضرات من النساء عشرين مندوبة. مع الإعتذار للأكثرية الذين يتعذّرعلى ذاكرتي حصرهم.

في اليوم الأول، ألقى الشيخ عبدالكريم الماشطة كلمة إفتتاح المؤتمر مرحّباً بالمشاركين، وقدّم أعضاءً من اللجنة التحضيرية تقارير عن الوضع السياسي في العراق والوطن العربي والعالم، كما قدّم عطشان الإزيرجاوي تقريراً عن الأمور التنظيمية للحركة. وبعد ذلك ألقى عبدالله كوران كلمة باسم



أنصارالسلم في كردستان وألقيتْ كلمة أنصار السلم في بغداد وكلمات من بعض المندوبين من خارج بغداد وتُليتْ رسائل التحيات من جهات عديدة. ثم تكلّم عدد من الحاضرين مُعلّقين على التقارير ومتحدّثين عن طبيعة حركة السلم ونشاطها ومُقترحين خطوات العمل في المستقبل.

وقد إتُّفق في نهاية الجلسة الأولى على أن يتوزّع المؤتمرون في مجموعتين تجتمعان صباح اليوم الثاني لإعداد المقررات، الأولى في دار كمال عمر نظمي والثانية في داري (دار والدي في غيابه)، ثم تقوم اللجنة التحضيرية بإعداد مسودة بيان المؤتمر.

وفي جلسة اليوم الثاني نوقشتْ مسوّدة البيان الختامي للمؤتمر، و بعد إجراء بعض التعديلات تمّتْ الموافقة على البيان برفع الأيدي في جو من التفاهم والحماس. ثم وقّعه حوالى أربعين شخصاً من الحاضرين، إذ إرتأتْ اللجنة الوطنية إعفاء الموظفين من التوقيع على البيان تفادياً لإحتمال فصلهم من أعمالهم. وجدّد الجميع العهد على مواصلة العمل متعاونين على تحقيق أهداف الحركة وتحدّي مضايقات وتنكيل السلطة في سبيل ذلك.

وقبل إختتام المؤتمر جرى تكريم الشيخ عبدالكريم الماشطة وعبدالله كوران وعطشان الإزيرجاوي بتقديم شارات حمامة السلام الذهبية (حمامة بيكاسو) لهم تقديرا لدورهم الهام في الحركة. ثم ألقى الشيخ الماشطة كلمة اختتام المؤتمر داعياً إلى مواصلة العمل الجاد لتوسيع الحركة وتحقيق أهدافها.

وقد تمّ نشر البيان كاملاً بأسماء الموقّعين عليه في اليوم التالي على كامل الصفحة الثانية من جريدة الأهالي وفي صحف أخرى، فأثار نشره موجة من الترحيب والإعجاب بين المواطنين، والكثير من الإنزعاج والغضب في أوساط السلطة وأنصار حلف بغداد.

ولا شك في أنّ انعقاد المؤتمر والبيان الذي وجهه إلى الشعب العراقي في تلك الظروف الصعبة التي كانت تواجهها الحركة الوطنية في العراق وحركة التحرر العربية في المنطقة كان من معالم التصميم على استمرار النضال ضد الاستعمار وأحلافه العسكرية العدوانية المناقضة لمصالح شعوب المنطقة في التحرر والسلم والتقدم.

ومع تقديري واعتزازي بالدور الفعال والهام الذي قامت به الحركة إبّان العهد الملكي، في نشر وتثبيت المفاهيم الداعية إلى السلم العالمي والمناهضة للحروب والدمار وفي تعزيز نضال الحركة الوطنية ضد الإستعمار والسيطرة الأجنبية والأحلاف العسكرية، لعل من المفيد اليوم إبداء بعض الملاحظات حول تلك التجربة الهامّة: ليس بقصد التملّص من مسؤولية الجوانب السلبية وإلقائها على الآخرين، إذ يشترك في ذلك طبعا كل الذين كان لهم دور فعّال في رسم سياسة الحركة وتوجيهها وقيادة نشاطها، بل لغرض استخلاص العبر منها.

لقد كان إبعاد الطابع الحزبي عن الحركة، أي إبعاد خلق إنطباع عام يشير الى سيطرة الحزب الشيوعي عليها، أمراً يتطلب العمل الفعلي لتحويل تلك الرغبة إلى واقع عملي. وفي كل الأحوال كانت الصعوبة الأساسية في ذلك تتمثّل في أنّ حركة السلم العالمية، الحركة الأم، هي حركة مدعومة بقوّة من قبل الإتحاد السوفييتي و"المعسكر الاشتراكي" وتصُبّ في مجرى استراتيجيته الدولية إبّان فترة الحرب الباردة، مما أدّى إلى تحفّظ "معسكر الحياد الإيجابي" على العديد من طروحاتها وأساليب عملها ومن ثمّ عدم انخراط مؤيديه فيها، أفرادا أو جماعات، إلاّ عدداً قليلاً منهم.

وقد حدث الشيء نفسه في العراق، رغم أنّ الصحف الوطنية المعارضة في العراق، وصحيفة الأهالي على الخصوص، قد أفسحت مجالاً طيباً لنشر بياناتها وأخبارها. ولم يكن للأشخاص الذين اسهموا في الحركة من قيادة

الحزب الوطني الديمقراطي والمستقلّين دور مؤثّر في قيادة الحركة وتوجيهها سواء بسبب موقف السلطة وإجراءاتها التعسفية للحد من نشاط الحركة أم بسبب استئثار الشيوعيين بقيادتها لتظل سندا احتياطيا لهم في مواجهة قهر السلطة.

وفي اعتقادي أن الإمكانية توفّرت في بداية نشوء الحركة لأنّ تتولى قيادتها مجموعة من الوجوه المعروفة من اليساريين المستقلّين وأعضاء بارزين في الحزب الوطني الديمقراطي وأن يشترك معهم مثقّفون ونقابيون شيوعيون معروفون. وكان من الممكن عندئذ أن تتّسع الحركة لتضم بعض القوميين والمستقلين المناوئين لحلف بغداد و الأحلاف العسكرية انسجاما مع مقاومة حركة التحرّر العربي لتلك الأحلاف.

ولكن إتضّاح سيطرة الشيوعيين على الحركة حدّ من ذلك التوسع. ولا شك أنّ عدم السماح للحزب الشيوعي بممارسة العمل العلني إضطرّه إلى العمل من خلال المنظمات ذات الطابع الجماهيري لتوسيع جماهيريته وتنشيط علاقاته مع الأحزاب والجماعات السياسية المُجازة، إذ أوصدتْ الدولة في وجهه كافّة سبل العمل الأخرى. ونتيجة لذلك حرص الحزب الشيوعي الذي لعب دوراً أساسياً في إنشاء عدد من هذه المنظمات على أن تكون أكثرية الأعضاء القياديين فيها من أعضاء الحزب وأنصاره بحيث يستطيع قيادتها وتوجيهها.

ووفقاً لذلك عهد الحزب الشيوعي بمسؤولية قيادة اللجنة الحزبية المختصّة بالحركة إلى عضو لجنته المركزية عطشان الإزيرجاوي. وفي إعتقادي أنّ ذلك الإختيار لم يأخذ بنظر الإعتبار لدرجة كافية طبيعة حركة السلم ومتطلّبات عملها. فمع إحترامي لنضال ذلك القائد الشيوعي وعمله النشيط في الحركة، كان من المتعذّر عليه ممارسة العمل السياسي العلني

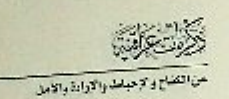


وبناء علاقات شخصية سياسية واجتماعية مع أطراف الحركة الوطنية المتعدّدة. كما كانت خلفيته العسكرية وبعض مواقفه الحدّية تبعث على عدم الارتياح والتوتّر أحياناً في أوساط الحركة. ولاشك أنّ بين أعضاء اللجنة الحزبية الآخرين من كان أصلح لتلك المهمة. وأحسب أن اختياره يعود، في الغالب، إلى نزوع قيادة الحزب آنذاك إلى السيطرة المباشرة على الحركة، وذلك خطأ إستراتيجي أصلاً. وتأكيداً لذلك لم يتم ضمّ الإزيرجاوي، بعد سنوات، إلى القائمة المُقترحة لعضوية المكتب الدائم لحركة السلم في العهد الجمهوري. وكان ذلك قراراً صائباً رغم ماضيه الهام والمعروف في الحركة. وقد عُهدتْ إليه عند ذاك مسؤولية حزبية في التنظيم العسكري، وهو ميدان مختلف و بعيد تماماً عن العمل في حركة السلم.

و إذ لا شك في ان الربط من قبل حركة السلم العراقية بين الأهداف الرئيسية لحركة السلم العالمية وبين أهداف الحركة الوطنية في الاستقلال الوطني ومقاومة المعاهدات والأحلاف العسكرية كان أمرا طبيعيا وضروريا، الا ان الأمر تعدى ذلك الى زج الحركة في قضايا تتجاوز طبيعتها وتضعف مصداقيتها، كاتخاذها وسيطا للاتصال بالاحزاب والجماعات السياسية وانضمامها طرفا في "الجبهة الوطنية المتحدة الانتخابية" واصدارها بيانات حول قضايا ونزاعات سياسية واجتماعية داخلية، كل ذلك جعل من الحركة طرفا في معركة سياسية داخلية حامية الوطيس مع السلطة مما حد من تركيز نشاطها على دورها الرئيسي في توعية الجماهير وتعبئتها لمقاومة الأحلاف العسكرية والعمل على توسيع نطاق الحركة وضم قوى سياسية واجتماعية اوسع اليها.

- **لقاء مع قادة الحزب الشيوعي، صيف ١٩٥٤**

ومن ذكريات تلك الأيام أن المسؤول عن اللجنة الحزبية المختصّة لحركة



السلم، عطشان الإزيرجاوي، أخبرَنا ذات يوم، نحن أعضاء اللجنة الحزبية، بأنّ قيادة الحزب ترغب في الإجتماع بنا. وتبعاً لذلك جرى تأمين دار فارغة في الأعظمية بواسطة عدنان الحافظ شقيق عضو اللجنة صفاء الحافظ وطلب منّي عطشان أن آتي بسيارتي (أو بالأحرى سيارة والدي التي كان يسمح لي باستعمالها) لإصطحاب أعضاء القيادة ونقلهم إلى تلك الدار. وقد قمت بذلك، ويا له من استهتار فظ من قبلي أن أعرّض والدي، أو أي شخص آخر، الى احتمالات مأزق خطير دون علمه.

ذهبنا أنا وعطشان بالسيارة إلى الجعيفر في جانب الكرخ فأوقفتها في الشارع العام في دقيقة مُحدّدة من ظهيرة يوم صيفي قاس، فخرج عندها من أحد الأزقة رجلان بالزي العربي العراقي (العباءة والكفّية والعقال) تبيّن لي بعدئذ أنّهما حميد عثمان، سكرتير اللجنة المركزية عند ذاك، وحسين أحمد الرضي (سلام عادل بعدئذ). ثم دخلا السيارة وجلسا في المقعد الخلفي وذهبنا إلى الدار التي ذكرتُها حيث إلتحق بنا أعضاء اللجنة المختصّة الآخرون عامرعبدالله وصفاء الحافظ وصلاح خالص وكمال عمر نظمي وتخلّفت الدكتورة نزيهة الدليمي. وقد تكرّرت إجتماعاتنا بالقيادة بعد الظهر ثلاثة أيام متوالية كنّا نتوجّه فيها إلي تلك الدار مباشرة بعد إنتهاء الدوام الرسمي إذ كنا جميعا من الموظفين عدا عامرعبدالله.

وقد جرى في تلك اللقاءات إستعراض نشاط حركة السلم ودور الحزب فيها بالتفصيل إلى جانب الأمور السياسية والتنظيمية ذات العلاقة. وكان واضحاً في كلّ ذلك ضعف المستوى الفكري والسياسي لحميد عثمان، كما كان جلياً أنّ حسين الرضي يمتازعنه بالذكاء وسرعة الفهم ويساعده دوماً في تفسير ما يتعذّر عليه فهمه.

وكان من بين ما تناوله الحديث، على سبيل المثال، موضوع العلاقات مع

الأحزاب المعارضة والشخصيات الوطنية الذين كنا نبذل الجهود من أجل تشجيعهم على التعاون معنا أو الإنضمام إلى الحركة ممّا نطمح أن يعزّز بدوره التقارب بين القوى الوطنية المعارضة.

وحدث أنْ تطرّقنا إلى وصف الجوالطيّب الذي ساد إحدى اللقاءات الناجحة مع قادة الحزب الوطني الديمقراطي، كامل الجادرجي وصحبه، حيث تبادلنا فيه بعض التعليقات التي ضحك لها الجميع، فما كان من حميد عثمان إلاّ أن قطّبَ وجهه قائلا بنفخة قيادية وبسطحية مُنفّرة: يا رفاق لماذا تتضاحكون مع هؤلاء؟! وقد ذُهلتُ حقّاً لهذه الأُميّة الإجتماعية والغباء السياسي المفزعين! ولا شك لديّ أنّ الآخرين قد إنتابهم ذهول مماثل، ولكننا جميعاً آثرنا الصمت!

وعندما أتذكّرُ اليوم هذه القصة أعجب لسذاجتي وخنوعي الحزبي يومذاك، حيث كان يجب التصدّي لما تفوّه به ذلك "القائد" الحزبي الجاهل وبيان خطله، وتعليمه قواعد السلوك الإجتماعي السويّ، وأهمية الأجواء الإجتماعية الطيّبة والمريحة لإنجاح أي حوار يرمي الى التعاون بين الفئات السياسية المختلفة.

كانت تلك اللقاءات مدخلاً لعامر عبد الله لاحتراف العمل الحزبي والتقدم إلى المراكز القيادية في الحزب على ما أظن، فقد مكث في تلك الدارعدّة أيام متواصلة مع حميد عثمان وحسين الرضي وأحسب أنّه إتّفق معهما على تفرّغه للعمل الحزبي والسكن (ألاختفاء) في إحدى الدور الحزبية. وفي الغالب أنهما رغبا في الإستفادة من قدراته الفكريّة والتحريرية ومعرفته الجيدة باللغة الانكليزية. وهكذا ارتقى السُلّم الحزبي بسرعة وصار عضوا في المكتب السياسي بعد ثلاث سنوات.

وبعد سنين كثيرة، إلتقيتُ أبا حسّان، ثابت حبيب العاني في لندن، إذ لجأ إلى «رحاب الديمقراطية الرأسمالية» بعد سنين طويلة من النضال في صفوف الحزب وفي قيادته، وكان عضواً في اللجنة المركزية والمكتب السياسي فقال لي باسماً (بإستنكار خفي): كان حميد عثمان يرأسكم أنت و صفاء الحافظ وصلاح خالص.

- **الإنتخابات النيابية، حزيران/ يونيو ١٩٥٤**

عند الشروع في الإعداد للانتخابات النيابية التي جرت في منتصف حزيران ١٩٥٤ لعبتْ حركة السلم دوراً نشيطا في تكوين «الجبهة الوطنية المتحدة» بين الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال والحزب الشيوعي وهي تحالف مؤقّت لخوض المعركة الانتخابية. وقد وقّع بيان الإعلان عن الجبهة وميثاقها ممثلون عن أحزاب الوطني الديمقراطي والإستقلال وحركة أنصار السلام وممثلون عن العمال والفلاحين والطلاب والمحامين والأطباء.

كان جو العلاقات بيننا وبين المرحوم كامل الجادرجي يتفاوت آنئذ بين الصفاء والتأزّم حسب الظرف القائم. أتذكّر مثلاً أننا كنّا مرابطين في مكتب الجادرجي في جريدة الأهالي لمراقبة سير الإنتخابات والمشاركة في دعم مرشحي الجبهة الوطنية المتحدة ومعنا مهدي عبدالكريم ممثلاً عن إتّحاد الطلبة العام (الممنوع)، وما أن وردت المعلومات عن وقوع التدخل والتزييف في أحد المراكز الانتخابية في الكرخ حتى نادى مهدي بضرورة الهجوم وتحطيم صناديق الإنتخاب حيث يجري التدخّل الحكومي وإصدار بيان إلى الشعب لفضح ذلك على الفور. توتّر الجو إذ رفض الجادرجي ذلك وهدّد بإصدار البيان ضد من يقوم بالهجوم على الصناديق قائلا ما معناه: هل تحسبون أنني وضعتُ الجريدة وعمّالها في حالة الإنذار والاستعداد للطباعة للرد على

التعسّف الحكومي فقط؟ لقد فعلتُ ذلك أيضاً لمنع الفوضى والانتهاكات التي يطالب البعض بها الآن. فما كان من مهدي إلا أن ردّ عليه بشدّة قائلاً: انتو شنو بريك للجماهير؟[٢٠] وأحسب أنّ تصرّف مهدي كان آنياً ومُنفعلاً بسبب توتّر الأوضاع السياسية في البلاد ولم يشاركه ايٌّ منّا في ذلك، كما أن الجادرجي كان حكيماً قادراً على تجاوز الانفعال دون أن يدعه يؤثّر على روح التعاون السائدة.

ولعلّ أمثال هذه المواجهات الحادّة قد دفعت الجادرجي أحياناً الى استعمال تعليقاته اللاذعة التي عُرف بها. إذ أتذكّر أنّنا كنّا معه في مكتبه ذات يوم حين جاء الشيخ محمد مهدي كبّة رئيس حزب الإستقلال لزيارته، فقدّمنا اليه بأسمائنا قائلاً إننا جماعة حركة السلم، ولكنه استطرد مُحذّراً: شيخنا تره هذوله (هؤلاء) الجماعة ما عندهم كبير الاّ البعير.

وفي مناسبة أخرى التقيناه مُطالبين أنْ تهتمّ جريدة الأهالي بالكتابة عن موضوع سياسي مُعيّن، فلم يوافقنا في ذلك. وعندما عدَلنا عن طلبنا بهدوء استجابة لرأيه، بدا عليه الاستغراب فسألنا باهتمام ملحوظ قائلاً: أشو هاليوم صايرين عقّال؟! (أراكم تتصرّفون بتعقّل هذا اليوم؟!)، ويبدو أنه كان ينتظر أن نُصرّ على طلبنا ونناقشه فيه بحدّة، كما يحدث غالباً عند اختلافنا معه في الرأي.

وكنّا نردُّ على تعليقاته مفنّدين لها عادة، ولكنّنا كنّا نتعامل معه بكل احترام لمواقفه السياسية الوطنية أوّلاً ولفارق السن أيضاً.

فاز أحد عشر مرشّحاً عن الجبهة الوطنية المتّحدة بعضوية المجلس النيابي، كما فاز عدد من مرشّحي الجبهة الشعبية وهي كتلة برلمانية وطنية معارضة

٢٠- هل أنتم قرامل للجماهير؟

يتزعمها طه الهاشمي و نصرة الفارسي والشيخ محمد رضا الشبيبي، و فاز أيضاً مرشّحون وطنيون مستقلّون عرفوا بمعارضتهم للسلطة، وذلك في المدن الكبرى، بغداد والموصل والبصرة فقط، حيث أنّ السلطة كانت مصمّمة على عدم السماح للمعارضة بالفوز خارج تلك المدن الثلاث وقامت بتزييف مفضوح للإنتخابات في مدن النجف والحلّة والسليمانية والعمارة وغيرها.

بعد ذلك استقالت وزارة أرشد العُمري التي أجرت الإنتخابات وعُهد إلى نوري السعيد بتشكيل وزارة جديدة. فكان أول إجراء له أنْ حلّ المجلس النيابي الجديد، الذي لم يعقد أولى جلساته بعدُ، تفادياً لمواجهة معارضة التكتل الوطني الهام نسبياً في المجلس النيابي.

ومع تصاعد نضال حركة التحرر العربي ضد المخطّطات والأحلاف الاستعمارية واتّساع نفوذ معسكر الحياد الإيجابي وتأييد المعارضة الوطنية لمواقف القيادة المصرية ضد الأحلاف العسكرية وشجبها لمواقف الحكومة العراقية المماثلة للسياسة الاستعمارية، شدّدت الحكومة الجديدة حملتها في خريف ١٩٥٤ ضد الحركة الوطنية بصورة عامّة فقامتْ بإصدار عدد من المراسيم التعسّفية، كان من بينها مرسوم تعديل ذيل قانون العقوبات البغدادي الذي صدر في ٢٢ آب/ أغسطس ١٩٥٤ حيث أضيفتْ الى النّص الذي يحدّد (تُهم تحبيذ و ترويج المذاهب الإشتراكية والبلشفية والشيوعية والفوضوية والإباحية وما يماثلها) الواقعة تحت طائلة قانون العقوبات، أضيفتْ فقرة جديدة نصُّها « سواء كان ذلك مباشرة أو بواسطة هيئات أو منظمات تهدف إلى خدمة أغراض المذهب المذكور تحت ستار أيّ إسم كان كأنصار السلام والشبيبة الديمقراطية وما شاكل ذلك»! كما أصدرتْ تلك الوزارة مراسيم مُجحفة أخرى منها مرسوم ذيل قانون الجنسية الذي صدر في نفس اليوم كسابقه ومرسوم النقابات. وقد أصبح «مرسوم ما شاكل ذلك» موضع تندّر وسخرية الناس واستنكارهم. وهكذا ساد البلاد جوٌّ إرهابي خانق

عانت منه حركة السلم شأنها شأن كافة أطراف الحركة الوطنية فحُرمتْ من حرية الإجتماع والنشر ومخاطبة الشعب بأيّة وسيلة كانت.

وكان نصيب حركة السلم من تلك الحملة، بالإضافة إلى ما تقدّم، تشديد الإرهاب على رموزها وإحالة كافة الموقّعين على بيان مؤتمرها الوطني الأول إلى المحاكم بتهمة تشكيل جمعية غيرمجازة قانونا تدعو إلى الشيوعية والفوضى! فأصبح المنادون بالسلم عرضة للملاحقة والإعتقال من قبل دوائر الأمن والمحاكم.

وقد استُدعيَ الموقّعون على بيان المؤتمرالأوّل لحركة السلم إلى مديرية التحقيقات الجنائية (الأمن العام) للتحقيق معهم فدافع أغلبهم عن صحّة توقيعهم مُعربين عن تمسّكهم بالدفاع عن السلم العالمي والدعوة له كقضية إنسانية.

وبعد انتهاء التحقيق معي طلبتْ دائرة التحقيقات الجنائية من حاكم تحقيق الرصافة في بغداد إلقاء القبض عليّ ولكنه قرّر إطلاق سراحي بكفالة شخص ضامن إلى حين البتّ في القضية من قبل المحاكم. ولا أعتقد أنّ أحداً من الموقّعين قد أوقف بسبب توقيع البيان بل أطلِق سراحهم بكفالة أيضاً.

وقد أحِلنا بعد التحقيق جميعاً إلى محكمة جزاء بغداد حيث تطوّع عدد كبير من المحامين للدفاع عنّا ولكن تلك المحكمة أصدرت حكمها بإدانة الحركة والحكم على المتّهمين بالسجن لمدة سنة لكل منهم حسبما أتذكّر. وعندئذ توجّه المحامون إلى محكمة تمييز العراق مُفنّدين حكم محكمة الجزاء ومطالبين بردّه.

وبعد أسابيع أصدرت محكمة التمييز في جلسة رأسها نائب الرئيس علي محمود الشيخ علي قراراً جريئاً رائعاً ردّتْ فيه حكم محكمة الجزاء مُعلنة

بوضوح رأيها بأن أهداف حركة السلم هي أهداف إنسانية سامية وأنّ الحركة لم يصدرعنها ما يهدّد أمن البلاد واستقرارها.

- **الفصل من الوظيفة الحكومية**

ولكن الحكومة استمرت في تنفيذ خططها القمعية مستندة إلى المراسيم المجحفة التي أصدرتها فقامت بإغلاق الصحف المعارضة واعتقال العديد من المعارضين وفصل عدد من أساتذة الكليات وموظفي الدولة من مختلف الإتجاهات السياسية المعارضة من وظائفهم. وكان من ضمن المفصولين، على سبيل المثال، عبد الرحمن البزّاز وهو حينذاك أستاذ في كلية الحقوق. كما كان من بينهم عدد من العاملين والمؤازرين لحركة السلم . وقد تمّ فصل طبيبين فقط من وزارة الصحة هما أحمد جعفر الجلبي وفاروق برتو، كذلك قامت الحكومة بفرض التجنيد العسكري على المئات من خريجي الجامعات اليساريين، مع عدد من أساتذتها ومدرّسيها، وألزمتهم بالبقاء شهوراً طوال مدة التجنيد معزولين وشبه مُعتقلين في معسكر السعديّة القريب من مدينة شهربان في محافظة ديالى.

عانت البلاد في تلك السنة والسنوات التالية فترة من الركود السياسي إشتدّ فيها الحصارعلى الحركة الوطنية بمُجملها، وبضمنها حركة السلم، وكُبتتْ الحريات العامة وأعلنتْ حالة الطوارئ والأحكام العُرفيّة لقمع إنتفاضة الشعب عام ١٩٥٦ واستمرّت الأوضاع على ذلك النحو حتى قيام حركة تموز ١٩٥٨ وانهيار الحكم الملكي.

وعند ذاك جدّدتْ حركة السلم نشاطها وعقدتْ مؤتمرها الثاني في خريف تلك السنة. و لم يكن لي دور في الإعداد للمؤتمر الثاني إذ تولّى ذلك الأستاذ

عزيز شريف والدكتوريوسف إسماعيل البستاني و زملاء آخرون.

وقد تمّ في المؤتمر الثاني للحركة ترشيحي ثم إنتخابي لعضوية المجلس الوطني والمكتب الدائم للحركة، ضمن القائمة التي إقترحتها الهيئة المنظّمة للمؤتمر. وتلك مرحلة أخرى من تاريخ حركة السلم في العراق لها ظروف وخصائص مختلفة عن سابقتها تستحق تدويناً وبحثاً خاصاً بها، وسأروي ما أتذكّره عنها في صفحات تالية.

عند فصلي من الوظيفة في نهاية ١٩٥٤ كان عليّ أنْ أواجه ظروف الحياة الجديدة مُعتمدا على قدراتي في ممارسة مهنتي دون معونة العائلة أو الأصدقاء. فكان من الطبيعي أنْ أبدأ بفتح عيادة طبّية خاصة.

وقد نصحني أحد الأصدقاء بإختيار حي الأرضروملي في جانب الكرخ ببغداد لذلك. فقبلتُ النصيحة دون محاولة جدّية لدراسة المكان وحاجته للأطباء وكنت بعدُ طبيباً حديث التخرج لا أملك الخبرة المهنية الكافية ولم أكن من ذوي الاختصاص، فكان عمل العيادة محدوداً وغير مشجّع.

وقد «تفضلت» عليّ دائرة التحقيقات الجنائية (الأمن العام) بزيارة مفاجئة لتفتيش العيادة بحثاً عن «الأدلة الجُرمية الثبوتية» لغرض زجّي في السجن إنْ أمكن! وكان يقود حملة التفتيش،على ما أتذكّر، معاون شرطة الأمن أنور ثامر الذي أصبح فيما بعد من مسؤولي الشرطة الكبار.

كذلك فاجأتنا تلك السلطات بإصدارأمرها بتفتيش دارنا في الوزيرية (دار والدي التي كنت أسكن فيها) لنفس الأغراض! وعند مجئ المجموعة المكلّفة بذلك طالبة الدخول للتفتيش واجههم والدي بموقف قانوني شجاع مانعاً إياهم من تفتيش داره لكونه عضواً في محكمة تمييز العراق. إذ يتطلّب ذلك حسب القانون قراراً خاصاً من رئيس الوزراء. ولم تُجدِهم محاولة تفسير

الأمر بأنّ التفتيش يخصّني أنا (ولده فاروق) ولايخصّه شخصياً إذ أصرّ على عدم السماح لهم بالدخول، فاتّصلوا تلفونياً من دارنا بأحد مراجعهم العليا الذي حاول إقناع والدي بقبول أمر التفتيش مؤكّدا له أن الأمرلايخصّه شخصيا ولكن والدي رفض تلك الحجج رفضاً باتّاً، فما كان لرئيسهم الاّ أنْ يأمرهم بعدم التنفيذ والعودة الى مواقعهم.

وبعد أيام تلقّى والدي رسالة رسمية من وزير العدلية (العدل حاليا)، وأعتقد انّه كان جمال بابان، يلومه فيها على عرقلة قيام رجال الأمن بواجبهم، فردّ عليه والدي بأنّه التزم بحقّه القانوني الذي يفرض احترام رجال القضاء.

كان والدي على ثقة بعدم اخفائي أية مواد ممنوعة في الدار، وذلك صحيح فعلاً، ولكنه تمسّك بما كفله القانون لضمان احترام قضاة محكمة التميز، بل رأى أنّ ذلك من واجباته.

واليوم وبعد كلّ ذلك وغيره، ينتابني شعور بالألم لمعاناته من أجلنا وبالفخر لموقفه النبيل والشجاع، اذ لم يوجّه لي كلمة واحدة تنمُّ عن الاستياء من نشاطي السياسي وما جرّه عليه من إساءات لا تليق بشخصه أو بمركزه الوظيفي والإجتماعي.

- **البصرة مجدّداً، ١٩٥٥**

بعد مرور ستة أشهر من العمل في العيادة الخاصة ببغداد قررت الإنتقال للعمل في البصرة، مدينتي الأولى التي ولدتُ فيها وكان لي فيها أقارب وأصدقاء ومعارف. استأجرتُ للعيادة ولسكني داراً في سوق الهنود (أو سوق المغايز كما سُمّي بعدئذ) في العشّار، وهو السوق التجاري الرئيسي للمفرد

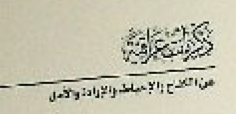
في البصرة وفيه أيضا مكاتب وعيادات للأطباء وصيدليات وغير ذلك. وقد توافد لزيارتي والترحيب بي عدد غير قليل من معارفي وأصدقاء والدي من البصريين المعروفين بلطفهم وكرمهم وطيبتهم ممّا كان له في نفسي أثر مُشجّع طيّب وعزّز فيها مشاعر الود نحو أناسها والإرتياح للحياة والعمل في مدينتي القديمة العزيزة.

وبصورة خاصة كان لصديقي الحميم حاتم الحجّاج[٢١]، وكان يومذاك يمتهن المحاماة، دورا خاصا في التخفيف من الشعور بالوحدة والغربة وعن طريقه تعرفت على الصديق العزيز عبداللطيف الشوّاف، حاكم بداءة البصرة يومذاك، كما أذكر دوما بالإعتزاز والإمتنان المودّة التي لقيتها من المرحومين عبدالرحمن العمر و حسن عبدالرحمن، من كبار المحامين في البصرة ومن أصدقاء وزملاء والدي المقرّبين (وقد أختير الأستاذ حسن عبدالرحمن وزيراً للشؤون الإجتماعية في وزارة فاضل الجمالي). ولن أنسى الصحبة الطيبة اللطيفة مع الصديقين الدكتور داود سكّر (طبيب الأسنان) ورفعت الشيخلي (البغدادي الذي عمل موظفا في البصرة).

وبطبيعة الحال كان وجود عمّتي نجيبة وزوجها صبري أفندي (صندوق أميني البصرة) وابن عمتي كمال و شقيقته فاطمة وزوجها عبد المجيد يوسف السالم (الضابط المتقاعد) وعائلتهما الغنية بالأولاد والبنات قد هيّأ لي جوّاً عائلياً ملطّفاً أيضاً.

وهكذا مرت الأيام بصورة لا بأس بها رغم عمل العيادة المتواضع اذ كان

٢١- من أصدقاء العمر القلائل، وتمتد صداقتنا الى أيام المدرسة المتوسطة والثانوية في البصرة، ثم توطدت عند إنتقاله الى بغداد للدراسة في كلية الحقوق حين كنت طالباً في كلية الطب، وأصبح صديقاً مُقرّباً للعائلة. عمل محامياً في البصرة وكان يعتبر من المحامين اليساريين، ثم عُيّن قاضياً في المحاكم وتدرّج ليصبح عضواً في محكمة إستئناف البصرة، عُرف بالعدالة والنزاهة، لم نلتقِ بعد إنتقالي للعمل خارج العراق عام ١٩٦٩ . وقد توفي حاتم في تسعينات القرن الماضي.



إيرادها يسدّ بالكاد مصاريفها ونفقات معيشتي البسيطة، ورغم تخصيص مديرية أمن البصرة أحد عملائها لمراقبتي اليومية اللصيقة اذ اتّخذ موقعه كبائع متجوّل عند باب العيادة. وقد لفت نظري الى ذلك بعض المراجعين ومنهم عدد من الشباب اليساريين وعوائلهم الذين توطدّت علاقتي بهم وأصبحت نوعاً من الصداقة والمودّة.

وكانت حياتي في البصرة تنحصر في العمل في العيادة صباحا ومساء ولقاء الأصدقاء وزيارة الأقارب بعد إنتهاء العمل وفي أيام الجمعة. كما كنت أتردّد، برفقة صديقي حاتم الحجّاج، على نادي المحامين في العشّار للقاء بعض المعارف الذين يلتقون للعب البليارد وتناول الطعام والشراب.

أمّا من الناحية السياسية فقد قرّرتْ منظمة الحزب الشيوعي في البصرة تنظيم الاتّصال بي بصورة فرديّة منتظمة، تجنّباً للمحاذير الأمنية على ما أحسب. وكنتُ على معرفة شخصية وعلاقة جيدة بجماعة الحزب الوطني الديمقراطي وعدد من الشخصيات الديمقراطية المستقلّة المعارضة في البصرة.

وأتذكّر أنْ زارني يوماً في العيادة، دون موعد مُسبق، المحامي عبدالوهاب القيسي قادماً من بغداد، وهو من المحامين اليساريين النشطين، عارضاً عليّ التوقيع على طلب موجّه الى الوصي على العرش عبد الإله بإقالة رئيس الوزراء نوري السعيد ووزارته لتماديهم في تنفيذ مخططات الأحلاف الأستعمارية في المنطقة ولعدوانهم على حقوق الشعب العراقي في الحرية والديمقراطية ولتدهور ظروف الشعب المعيشية.

كانت أسماء قادة الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وعدد من النوّاب المستقلين المعارضين وشخصيات يسارية معروفة تتصدّر الطلب، وقد انضممتُ الى الموقّعين مع عدد من السياسيين و المهنيّين والوجوه المعروفة

من أبناء البصرة.

كنت، في الأساس، قد قررت الإستمرار في العمل والعيش في البصرة عدّة سنوات إذا اقتضى الأمر بأمل تحسّن الأحوال في البلاد وربّما العودة الى بغداد حينئذ، وذلك رغم نمط الحياة المحدود وتواضع عمل العيادة وبعض المضايقات الأمنية في البصرة. فقد كنت و أمثالي من معارضي السلطة المغضوب عليهم نواجه يومئذ صروف الحياة ومصاعبها بالتحدّي والتفاؤل.

ولكن الصدف قد تتدخّل فتدفعنا الى اختيار طريق آخر، كما حصل معي بعد شهور قليلة.

٨ العمل في الشركة الأميركية في كردستان، ١٩٥٥-١٩٥٨

في إحدى سفراتي من البصرة الى بغداد في إجازة قصيرة، دعاني صديقي عزيز أبوالتمّن (نجل السياسي الوطني جعفر أبو التمّن) الى العشاء في أحد مرابع بغداد الليلية مع صديقي (وصهري بعد ذاك) وليد اسماعيل صفوة. وكان عزيز يملك ويدير مكتباً للسفريات في وسط بغداد وله وكالة ساعات أوميغا في العراق ومن ذوي العلاقات الواسعة بأوساط التجارة والأعمال في البلد.

وعند وصولنا الى محل الدعوة وجدنا مع عزيز رجلاً أجنبياً إصطحبه أيضاً للعشاء وقدّمه لنا على أنه Mr. Biggs مدير الشركة الأمريكية التي بدأت حديثاً بالعمل لبناء سد دربندخان على نهر ديالى بالقرب من مدينة حلبجه في كردستان العراق. كان الرجل لطيفاً و يتمتّع بشخصية جذّابة محترمة. وقد تحدّثنا في أمورعامّة مختلفة وكنت أكثر الحاضرين حديثاً معه لتمكّني من اللغة الانجليزية بدرجة أفضل من أصدقائي.

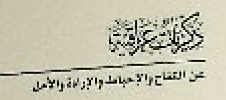
وقبل إنتهاء العشاء بقليل سألني عن مهنتي فأجبته بأنني طبيب فقال باهتمام: هل ترغب في العمل طبيبا في شركتنا اذ نحن بحاجة لذلك؟ فوجئت بالعرض فقلت: ربّما، ولكن ماهي شروط العمل؟ فردّ قائلا : ما الشروط التي تطلبها؟ وعندما لاحظ تردّدي قال: ندفع لك راتباً مائتي دينار شهريا (كان راتبي عند فصلي من الوظيفة قبل سنة يقارب الخمسين دينارا)، مع توفير السكن ووجبات الطعام في المطعم المخصّص للموظفين والعاملين الأمريكان في الشركة، إضافة الى كافّة الخدمات الأخرى مجّاناً.

كان العرض مُغرياً حقّا بالنسبة لي، أنا الذي كنتُ آنذاك أعيش معتمدا على دخلي اليومي من العيادة وكان بالكاد يغطّي حاجاتي الأساسية للعمل والعيش بكرامة.

قبلتُ العرض واتّفقتُ معه على الالتحاق بالعمل في الشركة بعد اسبوعين تقريبا، وأنْ ألقاه يومذاك في بغداد وأسافر بصحبته الى دربندخان.

عدتُ الى البصرة لتصفية أمور العيادة وأنا مُحرَج وحزين قليلاً للقرار المفاجئ بمغادرة مدينتي العزيزة ومفارقة مرضاي القليلين وأصدقائي وأقاربي. وبعد أسبوعين غادرتُ الى بغداد لقضاء أيام قليلة مع عائلتي سافرت بعدها بصحبة مدير الشركة بالسيارة الى دربندخان.

كان الطريق الى دربندخان يتفرّع من طريق بغداد–خانقين المرصوف عند جبال حمرين تقريباً، بعد المرور ببعقوبة وشهربان والمنصورية والسعديّة، وهو طريق عسير مُهمَل مليء بالحُفر ويمرّ بعدد من الوديان التي تتعرّض للسيول في الربيع خاصة. وتكاد لا تخلو من المياه طوال السنة مما يعرّض السيارات العابرة لها الى مصاعب مختلفة. وكانت السفرة بالسيارة من بغداد الى دربندخان تستغرق سبع ساعات تقريباً منها ساعتان في البداية فقط على طريق خانقين المرصوف. وصلنا عند الغروب الى دربندخان ولم تكن يومذاك



تضم أكثر من بضعة بيوت للعمال والحرس ومركز بسيط الشرطة. تمّ إسكاننا في بناء قديم خُصّص للشركة أعتقد أنْ سبق وكان مركزاً للشرطة أو للقوة العسكرية في هذه المنطقة القريبة من الحدود الإيرانية والواقعة ضمن قضاء حلبجه التابع للواء (محافظة) السليمانية. وكان الطريق الممتد شمالاً الى مدينة حلبجه جبلياً وعراً يبلغ طوله ثلاثين كيلومتراً تقريباً ويستغرق قطعه بالسيارة ثلاث ساعات أو أكثر.

يتكوّن البناء المخصص مؤقتاً للشركة من طابقين، الأرضي ويتوسطه حوش (باحة) مكشوف وكبيرنسبيا تحيط به غرف عديدة منها غرفتي الصغيرة، كما يضم الطابق الثاني غرفاً على نفس النمط. وكانت هناك غرفة طعام و مطبخ و حمّام بسيط في الطابق الأرضي، والمكان مزوّد بالكهرباء والماء.

كان عدد المقيمين في الموقع قليلاً وجميعهم، سواي، من الأمريكان العاملين في الشركة، منهم إثنان من المهندسين وأربعة أو خمسة من الفنيّين ذوي الخبرة وهم المشرف على موقع العمل ونجّار وميكانيكي وخبيرين في المكائن الثقيلة (البلدوزر والكرين وغيرها) وموظف إداري. هذه كانت المجموعة الأولى التي وصلت قبلي بشهور لبدء الشركة بتنفيذ أعمالها، ولم يكن مدير المشروع Mr. Biggs مقيماً في دربندخان أو في بغداد بل كان يقيم في تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية ويتردد بانتظام، كل شهر تقريبا، على دربندخان وبغداد. وفي تكساس كان مقر شركة J.Jones الأمريكية المتعاقدة مع الحكومة العراقية للقيام ببناء سد دربندخان تحت إسم Derbendikhan Contractors.

كان عليّ أن أستقبل مرضاي في الحوش أو في غرفتي كما كان المهندسان الأمريكيان يعملان مؤقتا في مكتب (المهندس المقيم) الذي يمثّل الحكومة العراقية في المشروع حسب التعاقد مع الشركة، ويقوم بمراقبة سير العمل

وتنفيذ الشركة لتعهّداتها وله السلطات والصلاحيات الإدارية اللازمة لذلك. كان المهندس المقيم (Resident Engineer) أمريكيا أيضاً ويعمل في مكتبه عدد من المهندسين والموظفين، وقد بنيت لهم مكاتب ومساكن حديثة قريبة.

في ذلك الوقت كان عمل الشركة جاريا على قدم وساق بقيادة وإشراف الفنيين الأمريكيين ومساعديهم من العراقيين لبناء مساكن للموظفين والعمال المُزمع وصولهم بأعداد متزايدة في المستقبل القريب حسب خطة العمل. وكان أكثر العمّال في المشروع من أبناء القرى الكردية القريبة.

بعد أسابيع قليلة تم إكمال عدد من البيوت والثكنات (barracks) لسكن العاملين في الشركة. وقد خُصصت البيوت لأصحاب العوائل من المهنيين والفنيين الأجانب والثكنات للعزّاب حيث خُصصتْ غرفة بمرافقها الصحية لكل شخصين منهم. وكذلك بنيت ثكنات مخصصة للعمّال من الأكراد والعرب على اختلاف مراتبهم حيث يسكن أربعون شخصا أو أكثر في الثكنة الواحدة بنظام السرير ذي الطابقين. وكانت أعداد متزايدة من الفنيين الأجانب والعمال العراقيين تصل باستمرار الى موقع العمل والسكن في الموقع(the camp).

وقد بُني مطعم واسع ومطبخ حديث مخصّص للمهنيين والفنيين فقط، وكذلك مكاتب للموظفين الإداريين ومرافق لمراكز توليد الكهرباء وتزويد المياه وغير ذلك من الحاجات الأساسية للموقع. و طُلب منّا عندئذ الإنتقال الى البيوت والثكنات لإعادة المبنى القديم الى الحكومة العراقية. فكان من نصيبي أن أسكن في غرفة واحدة مع مهندس يوناني من الوافدين بعدي.

و خُصّصتْ لي غرفة في ثكنة قريبة لاستقبال المرضى ومعالجتهم وعُيّن لمساعدتي ممرّض كردي سبق أنْ عمل في وزارة الصحة العراقية.

- **مستشفى شركة سد دربندخان**

كانت الشركة قد شرعت في بناء مستشفى صغير تمّ إفتتاحه بعد أشهر قليلة حسب الخطة المقررة. وعند ذاك إنتقلتُ للسكن في إحدى الغرف المخصّصة للأطباء في المستشفى وهي غرفة واسعة ألحِقتْ بها مرافق صحية خاصّة. وكان المستشفى قد بُني على شكل حرف H الانكليزي الاّ أنّ خطّه الوسطي أطول من الخطّين الجانبيين (الجناحين). ويضم القسم الوسطي غرفة للعمليّات ألحِقتْ بها غرفة للتعقيم وأخرى لاستراحة المرضى والى جانبها المختبر الطبي والصيدلية ومذخر الأدوية وغرفة للادارة. وهناك في أحد الجناحين خمسة أو ستة غرف متجاورة وبمساحة متساوية إستخدمتْ ثلاثة منها لسكن الأطباء والأخريات كغرف خاصة للمرضى. كما يضم الجناح الثاني العيادة الخارجية وردهة المرضى التي تتسع لرقود إثني عشر مريضاً. وبُنيتْ خلف المستشفى مرافق صحية ومخازن ومواقع للمولّد الكهربائي للحالات الطارئة وخزّان المياه وما الى ذلك.

كانت كافة الغرف مـزوّدة بأجهزة التبريد وزوّدت المستشفى بسيارة ستيشن لاستعمال الأطباء وأخرى لاندروفر للطرق الصعبة. وكان المستشفى يُزوّد بانتظام بكافة أصناف الأدوية الحديثة اللازمة كما تمّ إستيراد مختلف الأجهزة الطبية والجراحية المطلوبة وقامت الشركة بالتعاون معي باختيار وتعيين الكوادر العاملة في المستشفى ومنهم ممرّضة ألمانية ذات خبرة عالية، عُيّنتْ رئيسة للممرضين، وعدد من الممرّضين الأكفاء ممّن عملوا سابقاً مع الجيش البريطاني في قوّات الليفي، وهم من الآشوريين العراقيين ومعهم عدد من الممرّضين العرب والأكراد. وبذلك أصبح مستشفى الشركة على مستوى جيد من الكفاءة والقدرة.

أخذ عدد المرضى يتزايد مع تكاثر عدد العمال والفنيين ووصول عوائل

بعضهم، وكانت الرعاية الصحية مقتصرة على العاملين في الشركة، وأكثرهم من الشباب و بصحة جيدة سوى عدد محدود من إصابات وحوادث العمل القليلة اذ كان العمل بعدُ في مراحله الأولى. وكان عقدي مع الشركة يَنصّ على معالجة العاملين في الشركة وعوائلهم ولايتعدّاهم الى غير العاملين فيها. بل كان في العقد ما يشير الى وجوب إمتناعي عن العمل لمصلحة أيّة جهة سوى الشركة.

وعندما بدأنا العمل في المستشفى، و كان هو المؤسّسة الصحية الوحيدة في منطقة واسعة معزولة تقريباً تضم عدداً من القرى القريبة أكبرها وأقربها قرية بانيخلان، وجدتُ أنّ من الضروري الاستفادة من المستشفى وإمكاناته لمعالجة أبناء القرى المجاورة من الأكراد العراقيين المحرومين من الرعاية الصحية، وهم في أمسّ الحاجة لذلك لعدم توفّر أيّة خدمات صحية قريبة في المنطقة، ولظروفهم الإقتصادية والإجتماعية الصعبة. ولم يكن في مستطاعي أو من صلاحياتي إتّخاذ قرار شخصي بذلك، فالأمر يتعلّق بسياسة الشركة ويكلّف ميزانيتها أعباء إضافية.

كنت أعلم أنْ لا أحد في الشركة يمكنه اتخاذ قرار في ذلك الأمر الاّ المدير نفسه. ولحسن الحظ أنّ علاقتي بالمدير كانت طيّبة، فهو الذي إختارني شخصياً للعمل في الشركة. وقد نشأتْ جرّاء ذلك بيننا علاقة ذات طابع شخصي إذ كان يزورني عادة في المستشفى للتحيّة عند وجوده في دربندخان التي يزورها كلّ شهر تقريبا.

انتظرتُ قدومه المتوقّع بعد أسابيع قليلة، وحين جاء للزيارة وللإطّلاع على سير العمل في المستشفى الجديد، جلس معي للحديث عن إنطباعاته وملاحظاته فوجدت الفرصة سانحة لمفاتحته في الأمر مُبيّناً أنّ سكّان القرى القريبة أخذوا يتوافدون على المستشفى طلباً للعلاج من أمراض مختلفة لعدم

وجود طبيب ممارس في أي منها وفي المنطقة عموما.

كما أوضحت له أنني كطبيب يفرض عليَّ شرف المهنة والقَسَم الطبّي الذي أقسمته أنْ أقوم بعلاج أيّ مريض في حاجة لذلك، كما أنني مُلزم بذلك أيضا من الناحية القانونية، علماً بأنني لن أتقاضى من هؤلاء المرضى أيّة أجور شخصية عدا الراتب الذي أتقاضاه من الشركة.

ومن الجانب الآخر، أوضحتُ للمدير بأنني أعتقد وأرى بكلّ أمانة أنّ مصلحة الشركة وسلامة أعمالها وموظفيها تتطلّب السماح بقيام مستشفاها بفحص ومعالجة كافّة أفرادعوائل العمّال المحليين وأكثرهم من أبناء القرى المجاورة من الفلاحين الفقراء. كما قلتُ له ناصحاً أنّ ذلك سيكون له أثر طيّب جدا في نفوس المواطنين العراقيين في المنطقة ممّا يساعد على إقامة علاقات عامّة جيدة بينهم وبين الشركة الأجنبية ويكون عاملا من عوامل الأمن والإستقرار فيها.

كان Mr. Biggs مُستمعاً جيداً لحسن الحظ، وعندما أكملتُ حديثي أجابني فوراً بثقة حازمة: لكَ أنْ تفعل كلّ ما تشاء يا دكتور. فاجأني وأسعدني ردّه الإيجابي السريع ولكنني لم أكتفِ بذلك بل أردتُ تحقيق ما هو أبعد منه فقلت له: لابدّ من توفّر الدواء للنجاح في العلاج وأهالي المنطقة لا قدرة لهم على شراء الدواء كما لاتوجد صيدلية واحدة في المنطقة، فهل يمكننا صرف الدواء اللازم لهم مجّاناً؟ وكان ردّه حاسماً ثانية فقال مؤكّداً: إفعل كلّ ما تشاء يا دكتور. شكرته بحرارة، معرباً عن تقديري لموقفه الإنساني وقراره الصحيح.

كان ذلك يوماً من أيامي السعيدة حقّاً، إذ أيقنتُ بأنني سأستطيع تقديم خدمة مفيدة لأبناء شعبنا في المنطقة وأسهم في تخفيف مصاعبهم وآلامهم، إضافة الى أنني تأكّدتُ من ثقة إدارة الشركة بي وإحترامها لي، وأنّ كلمتي

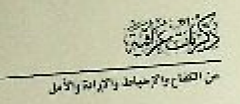
أصبحتْ مسموعة لديها، مما سيسهّل تقديم خدمات أفضل للعمّال وأهالي المنطقة.

وقد بدأتُ في تطبيق ذلك من اليوم التالي وأخبرتُ كافة العاملين في المستشفى بأننا سنستقبل إبتداءا من صباح ذلك اليوم وكلّ يوم كافة المراجعين في العيادة الخارجية، كما سنقبل إدخال الحالات الخطرة والمستعجلة في المستشفى ومعالجتها في أيّ وقت كان، وسنصرف الأدوية مجّانا للجميع.

أخذت أعداد مراجعي العيادة الخارجية تتزايد بإضطّراد حتى زادتْ عن المائة يوميا وكان أكثرهم من أطفال ونساء وشيوخ القرى المجاورة. وكانت نسبة المراجعين من عمّال الشركة لا تتجاوز عادة العشرة في المائة تقريباً من المجموع، وكان العمل في العيادة ينتهي بفحص وعلاج آخر المراجعين عند ساعات الظهر. وكنّا نستقبل الحالات المستعجلة في أيّ وقت كان، كما كنا نقوم بزيارة المرضى من الفنيين والمهنيين والموظفين العاملين في الشركة وعوائلهم في مساكنهم عند الحاجة.

كانت هناك أيضاً شركة فرنسية تقوم بحفر وإعداد النفق المُخصّص لتحويل مجرى نهر ديالى (سيروان في كردستان) ليتمّ بناء السد على المجرى الأصلي. وكانت هذه الشركة تعمل مع المشروع كمتعاقد ثانوي (Subcontractor) ولها كامب منفصل على بعد كيلومترين تقريباً عنّا. وكانوا يستعينون بنا طبياً أحياناً. وقد ساعدتْ معرفتي باللغة الفرنسية على بناء علاقات جيّدة معهم، خاصة لكوني متأثرا ومعجبا بالثقافة الفرنسية، الى جانب الانكليزية، ومُحبّا لفرنسا لما تتميز به من حضارة وجمال وحريّة.

كان مردود عملنا في خدمة العاملين والمواطنين وعلاقاتنا العامة والشخصية الجيدة أنْ تعزّزت سمعتنا وسمعة المستشفى في المنطقة كثيراً. وفي هذا الصدد أروي، للاستدلال وليس للتفاخر، إنني تركتُ العمل في



الشركة للاختصاص في الخارج في ربيع عام ١٩٥٨ وعدتُ الى العراق في آب/أغسطس من العام نفسه إثر قيام ثورة ١٤ تموز/يوليو. وبعد فترة قصيرة إلتقيت مصادفة في شارع الرشيد بالأستاذ ابراهيم الذي كان مديراً لمدرسة السيف الإبتدائية في البصرة أيام كنتُ تلميذاً في الإبتدائية، ثم تقدّم في الوظيفة الحكومية فأصبح موظفاً كبيراً في وزارة الشؤون الاجتماعية.

وبعد تبادل التحية سألني: هاي انت شمسوّي بدربندخان (ما هذا الذي فعلته في دربندخان)؟ وعندما إستفسرتُ منه عن سبب السؤال متوقّعاً أن تكون هناك شكوى ضدّي من نوع ما، أجابني ضاحكا : ذهبتُ في وفد وزاري الى دربندخان بعد قيام الثورة للنظر في مطالب العمّال الذين أضربوا عن العمل مُقدّمين مطالبهم الى الشركة الأمريكية. وكانت لهم مطالب تتعلق بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل، وقد إستغربنا من أحد مطالبهم الذي نصّ على إعادة الدكتور فاروق برتو للعمل في مستشفى الشركة! وأضاف قائلاً : وعندما استفسرنا عن ذلك من العمّال والمواطنين وجدناهم يلهجون بمديحك شاكرين ما قدّمته لهم من عناية ومساعدة. سُعدتُ طبعاً بذلك فشكرته وودّعته قائلا : إنني أرجو فعلاً أن أكون قد أدّيت واجبي المهني والإنساني لا أكثر.

هذه القصة وغيرها عزّزت قناعتي بأن الناس بطبعهم أوفياء يقدّرون من يحرص على القيام بواجبه ويعمل على مساعدة الآخرين.

وهنا أود أنْ أعبّر عمّا أشعر به من محبة واعتزاز ازاء أبناء شعبنا في كردستان الذين أحاطوني بالعطف والمودّة طوال مدة عملي بينهم، لا فرق بين فلاح وعامل وموظف ومثقف، ممّا عزّز قناعتي بأنّ هذا الشعب الكريم يتمتّع بشمائل في غاية اللطف والوفاء والصدق والتواضع والأدب، وكان من حسن حظي أن ارتبطتُ بعلاقات الصداقة والمحبّة مع العديدين منهم، كما استمر

بعض أبناء دربندخان على زيارتي في بغداد وإرسال رسائلهم وتحياتهم لسنوات بعد أن غادرتُ بلادهم العزيزة.

كان ملاك أطباء المستشفى يشمل جرّاحاً إختصاصياً في الكسور، وهو الطبيب الأقدم، وطبيب عمومي أو أكثر حسب الحاجة. وبعد إكمال بناء المستشفى وافتتاحه، أي بعد أكثر من عام على وجودي في العمل، قرّرتْ الشركة التعاقد مع أختصاصي في الكسور، بريطاني الجنسية، كان يعمل مع إحدى الشركات في الهند وله خبرة جيدة في اختصاصه. وقد قام، وإن جاء ذلك متأخراً نسبياً، بتجهيزغرفة العمليات بالأجهزة والمعدّات الجراحية الخاصة بالكسور تجهيزاً جيداً،علما بأنّ حوادث العمل الخطيرة كانت قليلة ولكن علاج بعضها كان يتطلب خبرة تخصّصية.

ولكن الزميل البريطاني كان، على ما يبدو، لايزال يحمل بقايا من استعلاء بريطانيا العظمى وأبنائها على غيرهم من المخلوقات. ولعل سيطرة الاستعمار البريطاني الطويلة على الهند دفعته كما دفعت غيره الى ذلك، رغم انتصار الهند وحصولها على استقلالها الوطني بقيادة الخالدين غاندي ونهرو ورفاقهم.

وكان أنْ تشاجر زميلنا يوماً مع مهندس سويدي يعمل في مكتب المهندس المقيم فشتمه وهو يزوره مساءً في داره وشتم السويديين كافّة واصفاً إياهم بالجبن والخيانة لعدم دخولهم الحرب العالمية الثانية الى جانب الحلفاء ضد المانيا!

وقد يكون ما خفي أعظم اذ كانت للسويدي زوجة إسكوتلندية جميلة كان زميلنا معجباً بها ولعله ظنّ أنّ في زواج السويدي منها اعتداء على هيبة الامبراطورية البريطانية! وفي إعتقادي أنّ الويسكي الإسكوتلندي لعب دوره أيضاً في الحادث.

حدث ذلك في المساء، فتقدّم المهندس السويدي بشكوى رسمية ضد الطبيب البريطاني الى المهندس المقيم في صباح اليوم التالي، وهو مهندس عسكري أمريكي متقاعد، فاستدعى هذا زميلنا البريطاني في الحال وأعلمه بأمر فصله من العمل على أن يغادر دربندخان في نفس اليوم.

لم أكن على علم بما جرى حتى جاءني زميلنا الدكتور Flowers وهو يرتجف غضباً وهلعاً قائلا: لقد فُصلتُ من العمل يا فاروق، فصلني المهندس المقيم، ثم أخذ حالا في تصفية حاجياته وإعداد حقائبه، وكان يسكن الغرفة المجاورة لي، ثم ودّعنا وداعاً لا حرارة فيه وغادرعند منتصف النهار. تلك قصة تروي جانبا من جوانب الحياة في ال campوطبيعة العلاقات السائدة بين سكّانه من الجنسيات المختلفة.

كان الدكتور Flowers، بعد مرور ما يقارب السنة على التحاقه بالعمل، قد كلّمني ذات يوم قائلاً أن الشركة تريد تعيين طبيب عمومي آخر في المستشفى حسب التزامها في التعاقد مع الحكومة. وطلب مني أن أرشّح طبيباً عراقياً ممن أثق بهم وبكفائتهم، فإعتذرتُ عن ذلك واقترحتُ عليه الإعلان في الصحف المحلية، اذ لم أكن واثقاً من التزامه بمن أرشّحه.

ولكنني فكّرتُ مليّا في الأمر وقرّرتُ مفاتحة صديقي الدكتور ضياء خوندة ودعوته للتقدّم الى الوظيفة عند إعلانها. كان ضياء من الطلاب المتقدّمين في الكلية الطبية ومن الطلبة الشيوعيين، وقد تخرّج قبلي بسنة وحصل بعد ذلك على دبلوم في الأمراض الاستوائية (المتوطّنة) من جامعة لندن، و كنت على ثقة بشخصه وبكفاءته.

وبعد أن تقدّم ضياء الى الوظيفة مع آخرين طلب فلاورز رأيي في المتقدّمين فكان هو أكثرهم لياقة للعمل وتمّ إختياره فعلاً.

وقد ترسّخت بيننا صحبة وزمالة متينة بعد التحاقه بالعمل، اذ كان ضياء

صديقاً أميناً و زميلاً جاداً ومخلصاً في عمله. كما كان إنسانا لطيفاً ومؤنساً أيضاً، و قد قضينا أغلب الوقت معاً سواء في العمل أو في أوقات الفراغ لمدة سنة ونصف تقريبا حتى تركتُ العمل في الشركة. كنا في أوقات الفراغ نستمع الى الموسيقى العربية والأجنبية ونلعب البليارد ونقرأ الشعر ونتحدث في مواضيع مختلفة في العلم والأدب والسياسة، وكان لتلك الصحبة أثرهام دون شك في التخفيف من شعورنا بالعزلة في دربندخان.

أكثر العاملين في الشركة من غير العمّال كانوا من الأميركيين. ويمكن تقسيمهم نظرياً الى فئتين، المهنيون Professionals كالمهندسين والإداريين والأطباء وهم الحاصلين على الشهادة الجامعية، ثم الفنيّون Technicians من ذوي الخبرة في الحِرَف المختلفة كالبنّائين والنجارين والحدّادين والكهربائيين وسائقي المكائن الضخمة والمشرفين المباشرين علي مجموعات العمّال. كما يمكن تسمية الفئة الأولى بالمخططين و الفئة الثانية بالمنفذين وهم الذين يحملون على أكتافهم ثقل الأعمال الحقلية الشاقّة في المشروع، وغالبيتهم من الأمريكيين كما أسلفت، وهم في العادة رجال أقوياء بدنياً خشنوا الطباع سريعوا الإنفعال.

ولعلّ ذلك يرجع الى نوعية حياتهم القاسية، فهم اختاروا العمل خارج بلادهم (أميركا) وتنازلوا عن طيّبات الحياة فيها سعياً وراء الدخل العالي مُتنقلين بين الشركات الأميركية العاملة في مناطق معزولة بعيدة عن الحياة المدنية سواء في بلدان أمريكا اللاتينية أم شرق آسيا أم الشرق الأوسط. ومنهم من قضى عمره أعزبا محروماً من حنان العائلة أو من تزوّج إمرأة من البلاد الأجنبية التي عمل فيها واضطر لترك عائلته ومقاساة فراق الزوجة والأطفال بسبب لزوم العمل في بلد آخر. وهم لا يخالطون أو يلتقون في تلك البلاد الأجنبية الّا بأمثالهم من الأمريكيين العاملين معهم أو بالعمّال المحليين الذين هم في العادة أكثر بؤسا وخشونة وأقلّ ثقافة منهم.

وبمرور الزمن يمسي العديدون منهم متهربين من دفع الضرائب لحكومتهم الأميركية التي تولى الأمر اهتماماً كبيراً وتلاحق كافّة مواطنيها العاملين أو الساكنين في الخارج لتسديد الضرائب المترتّبة على مداخيلهم، وتعد التهرب من دفع الضرائب جريمة كبيرة لن يفلت مرتكبوها من العقاب. ولذلك لايريد أغلب هؤلاء العودة الى بلادهم ويتابعون الاستمرارعلى هذا النمط القاسي من الحياة والخالي من الإستقرار والطمأنينة والسعادة بعيدا عن بلدهم أميركا، ويعيشون وحيدين لسنوات طويلة في بلدان غريبة لا علاقة تربطهم بها ولايعرفون عن عاداتها وثقافتها شيئاً.

كلّ ذلك إضافة الى طبيعة أعمالهم الشاقّة المضنية كان يُسبّب لبعضهم حالة من الاضطراب النفسي والشعور بالتعاسة والإحباط كما تلجأ نسبة لا بأس بها منهم الى الإسراف في تعاطي المشروبات الكحولية بعد ساعات العمل محاولين التخلص من معاناتهم النفسية. وينتهي الأمر ببعضهم الى الإدمان المزمن على الكحول وما ينجم عنه من معاناة صحية وطرد من العمل و كوارث شخصية.

لقد مرّت عليّ حالات عديدة من هذا النوع عند عملي في دربندخان أذكرها فقط باعتبارها ناتجة عن ظروف العمل الصعبة والمعقدة وليس من باب الانتقاد أو التشهير مطلقاً، اذ أنّ الإدمان على الكحول مشكلة صحية واجتماعية شائعة في كافة بلاد العالم، شرقه وغربه.

- **حكايات من أيام دربندخان**

مرّت عليّ في تلك الفترة من حياتي أحداث وقصص شخصية أذكرها هنا باعتبارها ذات طبيعة أو دلالة سياسية يمكن أن تساعد على المقارنة بين

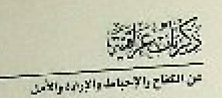
مجرى الأمور في العهد الملكي وما تبعه من عهود.

بدايةً، كان عملي في الشركة الأميركية، وأنا المُطارد سياسياً من قبل سلطات الأمن العراقية، أمراً غير إعتيادي. وبالطبع فإنّ إختياري وتعييني من قبل رئيس الشركة الأميركي شخصياً وبالسرعة التي تمّ فيها دون علم السلطات الحكومية كان هو عامل الصدفة الذي حال دون تدخّل السلطات مُبكّرا في الأمر. ولكن تلك السلطات كان بإمكانها، عند علمها بتعييني ولو متأخّراً، أن تدفع الشركة الأميركية الى فصلي من العمل فوراً بمجرّد إخبارها بأنني من الشيوعيين لما عُرف من عداء الأميركيين للشيوعية ولأجواء الحرب الباردة السياسية السائدة حينذاك. ولكنها لم تفعل ذلك، فلماذا؟

كانت السلطات تراقب وجودي في دربندخان كما سيأتي ذكره، لذلك يمكن تفسير سلوكها أمّا بأنّها لاتلجأ الى الإيذاء لغرض الإيذاء ولاتتخذ إجراءات إنتقامية بل تنتظر الدليل على قيامي بعمل أو نشاط «محظور» فتلاحقني على أساسه، أو أنها إرتأت إعطائي فرصة ما فلعلّ عملي مع الأميركيين يغيّر من قناعاتي و«سلوكي»، أو إنها لم تجد من اللائق بها مفاتحة شركة أجنبية للاساءة الى أحد العراقيين. ومهما كان التفسير فهو في صالحها. و لم نعُدْ نحلم في العهود التالية للعهد الملكي بمواقف مشابهة للسلطات الأمنية إزاء من تعتبره معادياً للسلطة.

وبعد مرور بضعة شهور على عملي في الشركة، زارني في المستشفى مفوّض الشرطة في دربندخان السيد علي عباس وهو كردي في الخمسينات من عمره، وكنت قد التقيته في مناسبة أو مناسبتين لقاءات قصيرة جداً فوجدته إنساناً كيّساً مؤدّباً.

وبعد التحية والمجاملات البسيطة قال لي: يا دكتور فاروق ما هي قصتك؟ أنا والله أخجل من مفاتحتك في هذا الأمر ولكني وجدت ذلك من واجبي



الشخصي لمحبّتنا وتقديرنا لك. وإسترسل قائلا: لقد جرت العادة أنْ نكتب الى مديرية شرطة السليمانية لنُعلمها عندما يحلُّ أو يعمل في المنطقة شخص جديد، وقد كتبنا لهم أنّ طبيباً جديداً عُيّن في الشركة وهو أنت، فردّوا علينا طالبين مراقبتك بإستمرار وإرسال تقرير شهري لهم عن عملك وعلاقاتك ونشاطك!، وقد أخبرناهم في تقاريرنا بأنّنا لم نلاحظ أمراً سلبياً عنك وأنك تقوم بعملك بصورة جيدة وتحظى بمحبّة المراجعين ورضاهم، ولكنهم أصرّوا على استمرارنا في إرسال التقارير الشهرية.

ثم أعرب عن أسفه لما يحصل وكأنه يطلب منّي تفسيراً لهذا الأمر الغريب! شكرته على لطفه واهتمامه وإخباري بما يجري، وقلت له: لا عليك يا أخ علي، فأنت تقوم بواجبك الوظيفي، وأرجوك الإستمرار في عملك كما يرتضيه ضميرك وواجبك، ولك أن تُعلمهم بما تجد وتعرف كأيّ موظف مخلص في عمله.

ولم يكلّمني المفوّض علي عباس في الأمر ثانية الاّ بعد مرور سنة كاملة على إرسال التقارير الشهرية اذ جاءني ذات يوم باسماً مُستبشراً وقال: إستلمنا أمس أمراً بالتوقّف عن مراقبتك وارسال التقارير عنك!

وتلَتْ تلك قصة أخرى، فبعد إفتتاح مستشفى الشركة، وكنتُ لاأزال الطبيب الوحيد فيه، أعلمتني الإدارة بأنّ متصرّف (محافظ) السليمانية سيزور الشركة ومواقع العمل في موعد قريب، وقد تقرر أن يزور المستشفى بهذه المناسبة.

كنتُ في استقبال المحافظ، اللواء الركن المتقاعد عبدالمطّلب الأمين، على ما أتذكّر، عند وصوله الى المستشفى وكان بصحبته عدد من كبار موظفي المحافظة ومنهم مدير الشرطة الذي كان بلا شك على علم بقصة فصلي من الوظيفة ومراقبتي وما إليها، وأحسب أنّه قد أعلم المحافظ بها تبعاً لواجباته.

وحسب الأصول، قمتُ بمصاحبتهم في دورة على كافة مرافق المستشفى شارحاً ببعض التفصيل طبيعة العمل وما يمكن تحقيقه من أعمال وما ينقصنا بعدُ من أجهزة ولوازم وموظفين وما الى ذلك.

وعند انتهاء الزيارة كانت تبدو عليهم جميعاً علامات الرضى فسألتُ المحافظ قائلاً: عسى أن يكون المستشفى قد أرضاكم؟ فأجاب بلطف وبإبتسامة مشجّعة أمام الجميع: المستشفى ممتاز، ولكن أحسن شيئ هو وجودك أنت فيه.

ما هذا الأدب واللطف؟! وأيّ طريقة ذكيّة لإشعاري بالاعتزاز بعراقيّتي وأنا أعمل في شركة أجنبية؟ وأيّ احترام و تقدير يعزّز الثقة بالنفس! لقد سعدتُ حقّا، رغم كل شيئ، بهذا اللقاء العراقي الأصيل.

واليوم، لم يعد خافياً أنّ أساليب العمل في دوائر الدولة العراقية، والأمنيّة منها بصورة خاصة، قد تغيّرتْ وازدادتْ سوءاً تبعاً للإنقلابات المتتالية، فأصبح المعارض السياسي يُعامَل كمجرم يستحق الإهانة والتعذيب والقتل دون محاكمة، كما تُهدم داره وتُشرّد زوجته وأطفاله. وقد جاء يوم يفخر فيه رئيس الحكومة على شاشة التلفزيون بقطع الرقاب أو بالإنتقام من طوائف بكاملها من المواطنين.

من الناحية السياسية، لم أكن مرتبطا بأي تنظيم شيوعي في دربندخان وإنّما كنت أتّصل بالحزب الشيوعي عندما أذهب بإجازة الى بغداد لبضعة أيام، عن طريق أحد أعضائه، لبحث تطوّرات الوضع السياسي والإطّلاع على أدبيّات الحزب والمساهمة في أي نشاط يُطلب منّي حسب الحاجة.

وكان ذهابي الى بغداد أصبح منتظماً، مرّة في الشهر تقريباً، اذ أصبح للشركة طائرة خاصّة صغيرة من نوع Cesna على ما أتذكّر، تتّسع لأربعة

أشخاص أحدهم الطيار الألماني. وكانت للطائرة عدّة رحلات أسبوعياً الى بغداد، وما عليّ الاّ حجز مقعد فيها قبل أيّام قليلة من السفر، ولا يستغرق الطيران الى بغداد أكثر من ساعة واحدة.

- **لقاء مع سعيد قزّاز، ١٩٥٧ و مع بهجت العطيّة، ١٩٥٨**

بعد مرور عامين تقريبا على عملي في الشركة إستطعتُ توفير مبلغ لابأس به من راتبي فعزمتُ على قضاء الإجازة السنوية لمدة ثلاثة أو أربعة أسابيع من الصيف خارج العراق في سويسرا على الأغلب، للراحة والتمتّع بجمال تلك البلاد وجوّها الصيفي البديع وزيارة شقيقتي هناء وزوجها صديقي وليد اسماعيل صفوة في لوزان وأصدقائي الآخرين.

تقدّمتُ حسب الأصول بطلب جواز السفر من السلطات المختصة، وكنتُ بالطبع متوقّعاً بعض المصاعب بسبب علاقتي السيئة السابقة مع سلطات الأمن. وبعد فترة أعلِمتُ، وأنا في بغداد، بأنّ دائرة التحقيقات الجنائية رفضتْ الموافقة على طلبي.

تحدثتُ في الأمر مع أحد الأصدقاء ممّن كانوا على علاقة طيّبة مع مدير التحقيقات الجنائية السيد بهجت العطيّة فما كان منه الاّ أنْ كلّمه تلفونياً بحضوري متسائلاً عن طلبي لجواز السفر فكان ردّ بهجت العطيّة قاطعاً برفض الطلب!

وهنا أريد أن أسجّل ما مررتُ به شخصيا ممّا قد يوضّح جانباً من طبيعة الأجواء السياسية وطُرق التعامل مع المعارضين حينذاك.

عند رفض طلبي لجواز السفر قرّرتُ، دون إستشارة أحد، وأنا المفصول

من الوظيفة والمتّهم بالشيوعية، أنْ أتقدّم بالشكوى على مدير التحقيقات الجنائية لدى رئيسه وزير الداخلية إحتجاجاً على منعي من السفر. فتوجّهتُ الى وزارة الداخلية التي كانت يومذاك في السراي أو القشلة القديمة ببغداد. لم يكن على باب الوزارة من يمنع الناس أو يسمح لهم بالدخول فصعدتُ الى الطابق الأعلى ودخلتُ غرفة مدير مكتب الوزير السيد سعيد قزّاز طالباً منه مقابلة الوزير فسألني عن اسمي ورقم تلفوني ثم قال لي: سنتّصل بك قريبا لتحديد موعد المقابلة.

وفي صباح اليوم التالي كلّمني مدير مكتب الوزير وأعلمني أنّ موعدي لمقابلة الوزير قد تحدّد في صباح الغد وعيّن ساعة اللقاء. كنتُ عند مكتب الوزير في الموعد المحدّد ودخلت عليه دون انتظار. وقد إستقبلني بلطف وتواضع ثم انتقل من مكانه خلف مكتبه وجلس الى جانبي على إحدى الأرائك الكثيرة المصفوفة في الغرفة الواسعة.

وبعد بعض المجاملات المعتادة إختار أنْ يدخل مباشرة في الموضوع، اذ يبدو أنّه قد إستفسر مُسبقاً من سلطات الأمن عن سبب طلبي مقابلته فأعلموه برفضهم طلبي لجواز السفر. بادرني الوزيردون لفّ أو دوران قائلا: شوف دكتور، إنّ أحد أهم بنود برنامج عمل الحكومة هو مكافحة الشيوعية، وأنت شيوعي حسبما يتوفّر لدينا من معلومات ولذلك نحن نرفض طلبك جواز السفر، أمّا إنْ كنتَ مُستعدًا للتبرّؤ من الشيوعية فسنمنحك الجواز ونسمح لك بالسفر.

إستأتُ ممّا قال فأجبته بوضوح: إنني طلبتُ مقابلتك للإحتجاج على قرار مديرالتحقيقات الجنائية بحرماني من أحد أبسط حقوقي كمواطن عراقي وهو الحق في السفر، طالباً منك الغاء ذلك القرارالمُجحف ومنحي الجواز. وانني في الحقيقة مُستغرب من ردّ معاليك، فماهي علاقة منح الجواز

بالشيوعية أو بأفكاري السياسية؟ واستطردتُ قائلاً: إنْ كانت لديكم الأدلّة الكافية بأنني أقوم بأعمال مخالفة للقانون فيمكنكم إحالتي الى القضاء أمّا رجوعكم الى مجرّد الاتهامات لحرماني من السفر فهو اعتداء لن أقبله على حقوقي كمواطن، كما أرفض ربط طلبي بأي تعهّد سياسي.

تمسّك الوزير بموقفه وإستمر الجدل بيننا حامياً بعض الشيئ لبضع دقائق دون جدوى، فاختتمتُ الزيارة قائلا له: إنني جئت اليك محتجًا على القرار المجحف بحقّي الذي اتخذه المديرالعام للتحقيقات الجنائية، طالباً منك الغاءه واحترام حقّي الذي يكفله القانون. والآن، أنا أحتجُ أيضاً على قرارك غيرالعادل لنفس الأسباب. استمع الوزير سعيد قزّازالى كلامي ولم يقاطعني مُؤكدًا أنّ ذلك قراره الأخير.

إنتهت المقابلة بأنْ صافحني مودّعاً. وعدتُ بعد ذلك الى داري في بغداد ثمّ الى عملي في دربندخان ولم أتعرّض لأيّة مضايقة أو ملاحقة من قبل السلطات بسبب تلك المواجهة.

وأكمل هذه القصة بأنّني قرّرتُ في العام التالي ١٩٥٨ أن أترك العمل في الشركة وأسافر للاختصاص في الأمراض الصدرية في بريطانيا. وقد حصلتُ على القبول للدراسة في معهد معروف في مدينة كارديف في ويلز، وكان عليّ أن أكون هناك في صيف تلك السنة للتدريب قبل الإلتحاق بالكورس الدراسي.

ومن أجل ذلك كان يجب أنْ أقدّم طلبا جديداً للحصول على جواز السفرالعتيد. هذه المرّة قرّرتُ اتّباع طريقة مختلفة، فعند وجودي في بغداد توجّهتُ مباشرة ودون موعد الى مديرية التحقيقات الجنائية، الواقعة يومذاك على نهر دجلة قرب شارع النهر. ودخلتُ دون أنْ يعترضني أحد الى نفس المؤسسة التي سبق أن تمّ التحقيق معي فيها قبل سنوات. قاصداً مكتب

مديرها العام السيد بهجت العطيّة.

دخلتُ غرفة سكرتير المديرالعام دون أن يعترضني الشرطي الواقف عند الباب وقلت للسكرتير: هل يمكنني مقابلة الأستاذ بهجت؟ فسألني عن اسمي ثم دخل حالا غرفة رئيسه المجاورة. بقيتُ أتطلّع في هذا المكتب المظلم الكئيب مستغرباً لحاله وأحسب أن البناية بكاملها كانت قديمة وغير معتنى بها. لم يكن في المكتب لحسن الحظ مراجع غيري، وبعد دقائق قليلة عاد السكرتير قائلا: تفضّل بالدخول.

وعندما دخلت على مدير الأمن العام محيياً تحية الصباح، إذا به يقف خلف مكتبه ماداً يده لمصافحتي وهو يقول: أهلا دكتور، تفضّل إجلس، وعاد جالسا ثم قال: خيراً انشاءالله؟ فبدأتُ حديثي مذكّراً أنه سبق ورفض الموافقة على منحي جواز السفر في العام الماضي، وكنتُ قد طلبته لقضاء إجازتي السنوية في الخارج، وانني أطلب الجواز الآن للسفر من أجل الدراسة التخصّصية خارج العراق، وقد جئت اليوم للتأكّد من قراره قبل التقدّم بطلب جديد.

وهنا سألني بهجت العطية مستوضحاً: أين تريد الدراسة؟ أجبته: في بريطانيا، فسأل ثانية: هل حصلت على القبول اللازم للدراسة هناك؟ قلت: نعم، وسلّمته رسالة القبول التي وصلتني من الأستاذ المسؤول في كارديف. قرأها بتمعّن ثم إلتفت نحوي قائلا: تفضل قدّم الطلب وأنا موافق على منحك الجواز. شكرت السيد بهجت العطيّة على قراره وتركت مكتبه مسرعا وقدّمتُ الطلب في الحال. وقد إستلمتُ الجواز بعد أيّام قليلة.

أردتُ تسجيل هذه القصص أو الحوادث الشخصية كجوانب من الأجواء السياسية في أواخر العهد الملكي مقارنة مع تلك التي سادت في التعامل مع حالات قريبة الشبه عاشها الكثيرون من العراقيين في العهد «الجمهوري»

بمراحله المتتالية. ولستُ أحاول هنا تجميل صورة العهد الملكي، إذ كنتُ من المعارضين له معارضة لاهوادة فيها، فُصلتُ بسببها من الكلية ثم من الوظيفة وأُحلتُ الى المحاكم من قبل ذلك النظام. وليست لي أية علاقة شخصية مع وزير الداخلية أو مدير التحقيقات الجنائية العام بل كنتُ وما زلتُ أعتبرهما مسؤولين مسؤوليّة مباشرة عن تنفيذ السياسة القمعية للعهد الملكي التي راح ضحية لتعسّفها الكثيرون من معارضيها من العراقيين سواء من عشائر الفرات أو من كردستان، ومن ضباط الجيش والسياسيين القوميين الى قادة الحزب الشيوعي وسجنائه في بغداد والكوت.

و لكن بالمقارنة، فإنّ درجة التعسّف والظلم والقهرازدادت أضعافاً مضاعفة في العهود التي تلتْ العهد الملكي، والتي سُمّيت بالجمهورية، حيث أضيفت الى حرمان المواطنين من حقوقهم التي يكفلها لهم الدستور، والى السجن والإعدام، طرق وأساليب جديدة مثل هتك الأعراض والتنكيل بعوائل بكاملها واهدار كرامة المعارضين السياسيين وأبناء الشعب عامّة واهانتهم بصور يندى لها الجبين ودون مبرّر، وذلك بهدف إرهاب الشعب واخضاعه لإرادة الحكم المتعسّف. هذا بالاضافة الى زجّ الدين في المعترك السياسي واتّباع سياسة التمييز الديني والمذهبي والعنصري الذي أضحى يهدّد وحدة العراق وشعبه تهديداً خطيرا.

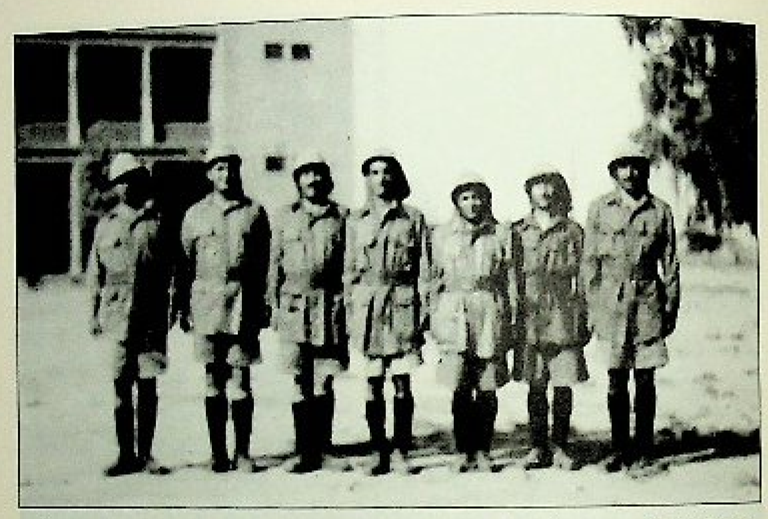
وفي الوقت نفسه، وفي هذا الصدد، لا يمكنني إنكار أنّ الاستعمار البريطاني، لإنجاح حملته العسكرية وتوطيد سيطرته في الحرب العالمية الأولى، و حكومات العهد الملكي ذات "الاستقلال المنقوص"، وأعني بذلك المرتبطة بمعاهدة ١٩٣٠ مع بريطانيا، قد حقّقوا بناء مؤسّسات عراقية هامّة ومنها على سبيل المثال لا الحصر السكك الحديدية والطرق وأنظمة الري، ثم الجيش والشرطة والقضاء والتعليم والصحة وغيرها، في بلاد كانت على حافّة الحرمان التام من كل ذلك في العهد العثماني.

وكان موظفو الدولة العراقية الفتيّة يمارسون أعمالهم وفق نظامها المتواضع وقوانينها النافذة، بمن فيهم وزير الداخلية ومدير الأمن العام الذين ذكرتهم سالفا، مقارنة بمن أعقبوهم من مسؤولين وموظفين جهلة ومرتشين، اختال "قائدهم الضرورة" أو "القائد المعلّم" على شاشة التلفزيون مخاطباً الشعب بقوله إنّ القوانين ليست أكثر من كلام نكتبه على الورق و نمزّقه حين نشاء! ثم تبعه حكّام "دولة القانون" وشركاؤهم ليحكموا العراق وفق قوانين الغاب الطائفية والعنصرية.

و فضلا عن ذلك، أزعم أنّنا كنّا في أيّام العهد الملكي نشعر بكرامتنا الشخصية وبحبّنا للوطن وبالأمل في غد أفضل، كما كنا نفخر بمشاعرنا الوطنية وبمعارضتنا لسياسات الحكم التي اختلفنا معها وقدّمنا التضحيات عن طيب خاطر لإفشالها ومن أجل حرية الشعب والوطن.

و كان حكّام العهد الملكي أنفسهم يحاولون تحقيق التقدّم العمراني والإداري على طريقتهم، ولنأخذ تأسيس مجلس الاعمار وتنفيذ مشاريعه مثلاً. ولم يثبت أنّ كبارهم، الاّ قلّة معدودة، قد مارسوا الفساد المالي وسرقة المال العام، كما تم في العهود التي أعقبتهم.

وقد حقّق العراق تقدما هامّا في تطوير البنية الأساسية للبلاد وفي قطاعي التعليم والصحة في العهود الجمهورية التي أعقبت العهد الملكي وكان أبرزها إبّان حكم البعث في أعوام ١٩٧٠-١٩٧٨ . ولكن تلك الخدمات أصيبت بأعطال كبيرة وتخلفت كثيرا عمّا كانت عليه بسبب سياسة صدّام حسين الخرقاء وحروبه المدمرة مع إيران ثم الكويت وما تلاها من حصار إقتصادي. وقد انخفض مستوى هذه الخدمات، بل و تلاشت عن الوجود تقريبا بسبب الحرب الشاملة على العراق عام ٢٠٠٣ وحكم الطوائف وهدر المال العام الذي أعقبها.



بغداد، آب ١٩٥٢، دورة ضباط الإحتياط، من اليمين : د. ابراهيم الفلوجي، د. جلبرت فرج عبدالرحيم ؟ ، الصيدلاني عبدالأمير جميل، د. ابراهيم النجار، د. شامل السامرائي، د. فاروق برتو، د. ؟



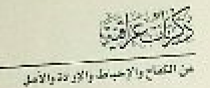
بغداد، معسكر الرشيد، مايو ١٩٥٣، في تمارين عسكرية، من اليمين: د. نوري السعدي رئيس (نقيب) محي الدين عبدالحميد، د.فاروق برتو، صيدلاني ناظم هنري لوقا، د. حميد زيني، صيدلاني متي سرسم.

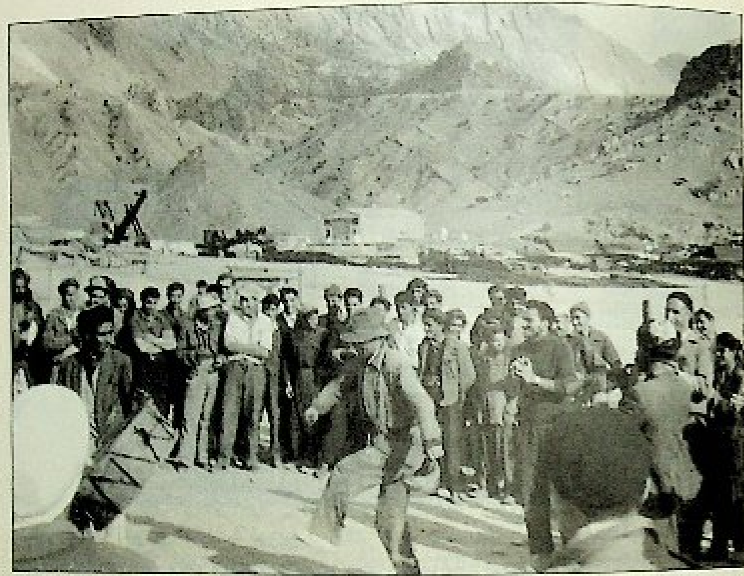


بغداد ٥٤/١٩٥٣ . تمثيلية على مسرح كلية الطب. يبدو الفنان يوسف العاني وفضينة محمد بشقه (كانت طلبة في كلية الطب. تزوجت الدكتور رضا عجينة بعد تخرجها).



دربندخان، كردستان العراق ١٩٥٦، زيارة محافظ كركوك لمستشفى شركة بناء سد دربندخان. من اليمين أحد مساعدي المحافظ. محافظ السليمانية اللواء عبدالمطلب الأمين، مدير شرطة السليمانية، طبيب المستشفى فاروق برتو، رئيسة المرضين هيلدا وولف (ألمانية). ويبدو خلفها معاون شرطة دربندخان جمال الأتروشي.





دربندخان، كردستان العراق ١٩٥٧. رقصة شعبية لعمال بناء السد (أكراد وعرب وآشوريين).



مستشفى شركة سد دربندخان، كردستان العراق، كانون الأول ١٩٥٧، الجالسون من اليمين: د. فاروق برتو، د. ضياء خونده، رئيسة الممرضين هيلدا وولف، د. ميركارد [أميركي]. الواقفون خلفهم مباشرة، من اليمين: الممرضون أحمد علي، حلمي حسين، توما يوسف، إيشو جرجس، أزاريا يعقوب، طليا يوحنا.



مطار بغداد الدولي ١٩٥٤، في توديع د. رافد أديب عند سفره الى بريطانيا للتخصص. من اليمين: برسيا زوجة محمود صبري، صفاء الحافظ، فاروق برتو، رافد أديب، محمود صبري، حمدي التكمجي.

٩ بريطانيا، نيسان- تمّوز ١٩٥٨

سافرتُ الى بريطانيا للتخصّص في الأمراض الصدرية في آذار/مارس ١٩٥٨ عن طريق جنيف، حيث كانت شقيقتي بشرى تدرس في جامعتها، و لوزان للقاء شقيقتي هناء وزوجها وليد.

وقد اشتريت هناك بمساعدة الأخ الدكتور صادق الراعي سيّارة Volkswagen صغيرة سافرتُ بها في رحلة سياحية الى مارسيليا للقاء أصدقاء فرنسيين ثم الى برشلونة في أسبانيا وبعدها الى باريس ولندن في طريقي الى كارديف للقاء البروفسور هيف المسؤول عن الكورس الدراسي، في أيّار/مايو ١٩٥٨. وكان قد هيّأ لي أن أتدرّب لبضعة شهور في إحدى مستشفيات الأمراض الصدرية في منطقة برستول الى حين موعد الكورس في الخريف. في لندن، إلتقيت أخي أميل الذي كان على وشك مغادرتها الى ألمانيا لعدم إستطاعته مواصلة الدراسة فيها، كما إلتقيت الصديقين العزيزين هشام اسماعيل صفوة، الذي كان يدرس هندسة الطيران في مدينة لافبوره Loughborough في بعثة عسكرية، و يوسف جرجيس حَمَد وكان يدرس

الفنون السينمائية في لندن.

بعد مقابلتي للبروفسور هيف توجهت من كارديف رأسا الى المستشفى الذي إختاره لتدريبي عند قرية صغيرة على بضعة كيلومترات من مدينة برستول حيث خُصِّصت لي غرفة للسكن مع المقيمين الآخرين وبدأتُ العمل في اليوم التالي. المستشفى كبيرة و تضم أكثر من مائتي سرير للمرضى من رجال ونساء وأطفال ولها كادر جيد من الأختصاصيين من الأطباء وجرّاحي الصدر.

وكنت أصحو من النوم، على الطريقة الانكليزية، على قدح الشاي بالحليب تجلبه الى غرفتي عند الساعة الثامنة صباحا إحدى العاملات في المستشفى. وأحسب أنّ تلك طريقة مُبتكرة لضمان أن يتهيأ الجميع للعمل الذي يبدأ في التاسعة صباحاً. اذ نذهب الى العمل في أقسام المستشفى المختلفة بعد تناول الإفطار حوالي الساعة الثامنة والنصف.

كانت أجواء العمل إعتيادية ولم أستمر فيه مدّة كافية للحكم على طبيعة العلاقات الانسانية بين العاملين من أطباء وممرضات وغيرهم. كما لم أجد متعة حقيقية في العمل في الأمراض الصدرية إذ وجدتُ الفرع مُمِلاً بعض الشيء، رغم جمال موقع المستشفى وسط أرض واسعة تحيط به الأشجار الباسقة والحدائق الغنّاء التي نُظّمت تنظيما بديعاً، كما كان الجو ربيعيا جميلا أكثر الوقت، مما جعلني، رغم إعجابي وارتياحي، أشعر بما يشبه الحياة في مُنتجع سياحي ممّا لم أكنْ مهيأً له نفسيًا اذ كنت، أفضّل حياة أكثر حيوية وأقل نعومة وهدوءاً.

في برستول، التقيت الأخ عامرالسعدي شقيق صديقي الدكتورنوري السعدي. كان عامر يومذاك يدرس الهندسة في جامعة برستول على نفقة

وزارة الدفاع العراقيّة، وقد توطّدت علاقتي به اذ وجدته شاباً في منتهى اللطف والذكاء والأدب و كنّا نلتقي عادة في العطلة الأسبوعية. وقد أمسى عامر أخيراً من كبار المهندسين برتبة فريق في الجيش العراقي وممّن شاركوا في التفاوض مع خبراء الأمم المتحدة حول "أسلحة الدمار الشامل" قبل إندلاع الحرب على العراق عام ٢٠٠٣. وكنتُ أيضا أتردّد آنذاك على لندن أحياناً للقاء أصدقائي فيها وخاصّة هشام صفوة ويوسف جرجيس.

قمتُ بعملي في المستشفى بالإهتمام والجد المطلوبين. ورغم قصر المدّة التي أمضيتها فيه أعتقد إنني قد إطّلعت على أساليب العمل و إكتسبت معلومات مفيدة في علم الأمراض الصدرية ساعدتني على القيام بعملي بصورة مرضية عند عودتي الى العراق بعد فترة وجيزة من الزمن.

١٠ ثورة ١٤ تمّوز/ يوليو ١٩٥٨

في صباح ذلك اليوم، توجهتُ لتناول الافطار في المستشفى كالعادة، وبعد دقائق فاجأني أحد الزملاء المقيمين بالسؤال عمّا يجري في العراق، ذاكراً أنَ الإذاعة البريطانية نقلتْ هذا الصباح أنباءً عن قيام إنقلاب عسكري في بغداد وعن مقتل الملك والوصي على العرش!

كانت تلك الأنباء في غاية الأهمّية والإثارة بالنسبة لي طبعا ولكنّ كان عليّ إلتزام الهدوء للتأكُد من الأمر أوّلاً والإطّلاع على طبيعة ما حدث ثانياً. كانت الساعة قد تجاوزت الثامنة والنصف صباحا في برستول أي العاشرة والنصف في بغداد فاستأذنتُ زملائي في التأخرعن الذهاب الى العمل قليلاً لأستمع الى نشرة أخبار التاسعة صباحاً.

اتّضح لي عندئذ بأنّ الحركة معادية للسيطرة الإستعمارية على البلاد وانها أسقطتْ النظام القائم وتبنّتْ تنفيذ مطالب الشعب السياسية. وأنّ جموع الشعب في بغداد نزلتْ الى الشوارع لمساندة الحركة وحمايتها. ولذلك كان من

الطبيعي أنْ أعتبر ذلك تغييراً حقيقياً يستحق كلّ التأييد والمساندة، فقررتُ السفرالى لندن في أقرب فرصة للإتّصال بالطلاّب الشيوعيين وبأصدقائي هشام صفوة ويوسف جرجيس لمعرفة ما لديهم من تفاصيل أكثرعن الحركة وقادتها ومؤيّديها وتقرير ما يجب القيام به لمناصرتها.

سافرتُ الى لندن يوم ١٦ تمّوز بإجازة قصيرة، والتقيتُ أصدقائي والطلاّب العراقيين في المطعم الأثيني وكانوا في منتهى الحماس تأييداً للحركة. ثم ذهبت مع بعض الطلاّب الى غرفة أحدهم للإستماع الى إذاعة بغداد التي كانت تذيع بيانات متتالية بالقرارات التي أصدرتها السلطة الجديدة عن تشكيل الحكومة الجديدة ومشاركة سياسيين وطنيين وديمقراطيين فيها والخروج من حلف بغداد وإعادة المفصولين السياسيين الى وظائفهم وإقامة علاقت صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفياتي ودول المعسكر الاشتراكي وغيرذلك ممّا دلّ بوضوح على نهج السلطة الجديدة التحرّري والمعادي للاستعمار.

أعلمَنا الطلاّب بقرارهم القيام بمظاهرة، مفتوحة لمشاركة العراقيين كافة، تتوجّه الى السفارة العراقية في لندن في اليوم التالي تأييداً للثورة. وفي صباح ذلك اليوم تجمّع المئات من العراقيين تحت شعارات مؤيدة للثورة ومُطالبة بعدم تدخّل بريطانيا وأميركا ضدّها أو في البلدان العربية الأخرى. كانت المظاهرة مُنظّمة جيداً وسارتْ مخترقة شارع أكسفورد الرئيسي بحراسة عدد من رجال الشرطة وهي تحمل شعارات تأييد الثورة والشعارات الوطنية باللغتين العربية والإنكليزية وتهتف عالياً بذلك طوال مسيرتها، حتى وصلت الى مبنى السفارة في Queen's Gardens. كان موقف المارّة الانكليز سلبياً من المظاهرة بصورة عامة و قد تعرّض عدد قليل منهم لها بالشتم والاستهجان، بينما انضمّ عدد من العرب والأفارقة اليها.

و أثناء سيرنا في المظاهرة تقدّم منّي أحد مُنظّميها طالباً مُشاركتي في وفد صغير يُقابل المسؤولين في السفارة العراقية نيابة عن المتظاهرين ويعرض مطالبهم. وكان الوفد المُقترح يتكوّن من المقدّم الركن المتقاعد (مفصول من الخدمة يومذاك) سليم الفخري وعبدالخالق البياتي، رئيس رابطة الطلبة العراقيين في بريطانيا عند ذاك (أعدمه مجرمو إنقلاب ١٩٦٣ دون محاكمة) وأنا. وافقتُ طبعاً وشكرته على اختياري للوفد ودخلنا نحن الثلاثة معاً الى السفارة طالبين مقابلة السفير. لكنّ السفير طارق العسكري لم يكن موجوداً في السفارة فاستقبلَنا الملحق العسكري العقيد الركن عبد القادر فائق بالترحيب والمجاملة.

وعندما طلبنا منه أن تُصدِر السفارة بياناً سريعاً بتأييد الثورة والالتحاق بها ردّ قائلا إنهم في انتظار تعليمات الحكومة الجديدة وسيقومون بتنفيذها حالا. وكان يبدو أنّ الملحق العسكري متعاطفٌ مع الثورة ولكنه مُلتزم بعدم إتّخاذ موقف سياسي رسمي دون استلام توجيهات وزارة الخارجية العراقية. كان التردّد والرغبة في انتظار تطوّرات الموقف في بغداد ظاهريْن على موقف السفارة وكنّا كمن يمارس "حوار الطرشان" معهم، ولكن بهدوء. لم يَحتمل عبدالخالق البياتي ذلك على ما يبدو فهبّ قائلاً للملحق العسكري بصوت عالٍ: شيل هاي الصورة الفوك راسك (أزح الصورة المعلّقة فوق مكتبك) وكانت صورة الملك ما تزال في مكانها بعد. فوجيء الملحق العسكري بهجوم عبدالخالق ولكنه قال مبتسما: نحن في إنتظار تعليمات وزارة الخارجية وأؤكّد لكم أنّ ذلك قريب جدا. وهكذا انتهتْ المقابلة في جو من التفاهم النسبي واستمرّ المتظاهرون في التجمّع أمام السفارة والهتاف بتأييد الثورة بعض الوقت ثم انصرفوا. وبالفعل، قامت السفارة بالاعلان عن تأييدها للثورة بعد أيام قليلة.

وقد أخذ العديد من العراقيين المؤيدين للثورة في لندن من الطلاب وغيرهم يُفكّرون بحماس بالعودة السريعة الى الوطن للالتحاق بالثورة والعمل في صفوفها من أجل بناء "العراق الجديد" الذي كانوا يحلمون به.

- **العودة السريعة الى العراق**

بحثنا، هشام ويوسف وأنا، موضوع عودتنا السريعة بالتفصيل ورأينا أنّ الأمر بالنسبة لنا أيسر ممّا هو للطلبة الذين لم يكملوا دراستهم الجامعية بعد. ولم نكنْ، عدا هشام، موفدين من قبل الدولة للدراسة في بريطانيا إنّما جئنا على نفقتنا الخاصّة، كما أنّ هشام رأى من واجبه الإلتحاق بوحدته العسكرية في تلك الظروف الخطيرة.

وبناءً على ذلك قررنا السفر بعد يومين بسيارتي الخاصّة الى سويسرا حيث استَمرُّ بعدها بالسيارة الى بغداد ويُسافر هشام ويوسف إليها من جنيف بالطائرة.

كان ذلك قراراً باتّاً لا تردّد فيه، فقرّرتُ عدم العودة الى المستشفى في برستول وكتبتُ رسالة الى البروفسورهيف معتذراً عن الإلتحاق بالكورس الدراسي في كارديف، ورسالة أخرى مُماثلة الى رئيسي في العمل في المستشفى مُبيّنا أنّ ظروف بلادي تتطلب منّي العودة لأسباب شخصية، كما كتبتُ رسالة الى الأخ عامر السعدي في برستول راجياً منه المساعدة في مراجعة المستشفى لإستلام ملابسي وحاجاتي الشخصية وارسالها الى عنواني في بغداد، وقد قام بذلك مشكوراً.

وفي اليوم التالي لمظاهرة تأييد الثورة، كانت صورها على الصفحة الأولى

من صحيفة The Guardian وصحيفة London Times وشاءت الصدف أنْ أظهر في تلك الصور بوضوح لافت وسط المتظاهرين. و لعلمي أنّ تلك الصحف تُوضع كلّ صباح على الطاولة للمطالعة في غرفة جلوس الأطباء في المستشفى الذي كنت أتدرّب فيه، فتصورت استغرابهم بل استهجان أكثرهم لذلك، كما توقعتُ نوع التعليقات التي تداولوها عنّي بهذه المناسبة، ولعل بعضهم كان يَوِد الاستفسار منّي عن الأوضاع في العراق ومناقشتي في أسباب تأييدي للثورة (الإنقلاب في إعتبارهم).

سافرنا بالسيارة، نحن الثلاثة، من لندن الى لوزان في سويسرا صباح يوم ١٨ أو ١٩ تموز على ما أتذكّر ووصلنا لوزان مساء اليوم نفسه حيث التقينا وليد وهناء (وليد هو شقيق هشام، وهناء شقيقتي) وبعض الأصدقاء العراقيين، ثم جاءتْ بشرى من جنيف في اليوم التالي وكنّا جميعا مستبشرين بمستقبل أفضل للعراق ومتحمّسين لمساندة الثورة وللعمل تحت لوائها. وقد التقينا عدداً من الطلاب العرب في لوزان من الفرحين والمؤيّدين لثورة العراق باعتبارها نصرا لحركة التحرّر العربية. وكانوا يُحذّرون من وقوع الخلافات بين القوى الوطنية وخاصّة بين القوميين والشيوعيين مما يهدّد الثورة بالفشل.

و شاءت الصدف أنْ يكون في جنيف عراقيون يريدون العودة بسرعة الى الوطن فاتفقنا أنْ نعود سويّةً كقافلة واحدة بسياراتنا الخاصة. وكنّا أربعة هم الدكتورهادي السبّاك (عائد بعد إتمام دراسة الإختصاص في جراحة العظام في بريطانيا) ومحمد سلبي (مدرس رياضة بدنية وملاكم معروف) وعزيز العاني (رجل أعمال) وأنا.

استغرقتْ الرحلة ستة أيام عن طريق فينيسيا (ايطاليا) ثم بلغراد (يوغوسلافيا / صربيا اليوم) وصوفيا (بلغاريا) واسطنبول وأنقرة (تركيا)، ثم سوريا حيث سلكنا، الدكتور هادي وأنا، طريق حلب للعودة الى العراق وآثر

محمد سلبي وعزيز العاني المرور بدمشق وربما بيروت.

كان الطريق جيداً بصورة عامة ومبلّطاً في البلدان الأوربية بينما كانت أجزاء منه في تركيا وسوريا والعراق غير مبلّطة ولكنها مُمهّدة بصورة مقبولة. سيارتي ال Volkswagen Beatle أبْلَت بلاءً حسناً في تسلّق الجبال واختراق الوديان لمسافة تبلغ حوالى خمسة آلاف كيلومتر من لوزان الى عاصمة الرشيد.

بتنا ليلتنا، أنا والدكتور السبّاك، في أحد فنادق حلب وتوجّهنا الى العراق في اليوم التالي عن طريق دير الزورعابرين الحدود العراقية – السورية عند ألبو كمال.

وأتذكّر أنّ عامل محطة البترول الذي ملأ خزّانات سياراتنا بالوقود كان لا ينفك عن مديح العراق والعراقيين والثورة العراقية قائلاً بفخر: نحن أهالي ألبو كمال ودير الزور جميعاً عراقيين ومن أصول عراقية.

وكانت معاملات دخول العراق على الحدود بسيطة وتمّتْ في جو من الترحيب والألفة.

١١ العراق، الأمل و بوادر الخيبة، ١٩٥٨-١٩٦١

وصلنا بغداد عند ساعات المساء الأولى من ذلك اليوم الصيفي المُتعب من أواخر شهر تمّوز/يوليو، ولم ألحظ وأنا أخترق شوارعها من جانب الكرخ حتى دارنا في الوزيرية ما يشير الى أوضاع متأزّمة أو غير طبيعية بل كان الهدوء الإعتيادي يسود مساء المدينة.

كان لقائي بوالدي ووالدتي واخوتي لقاءً حارّاً سعيداً، وكانت تلك الليلة التمّوزية بداية حياة جديدة مُختلفة بالنسبة لي في وطني العراق، تختلف اختلافا كبيرا عمّا سبقها من سنين.

في ذلك المساء وبعد عواطف اللقاء، سألتُ والدتي عن الأحوال في العهد الجديد واذا بها تنتفض بإنزعاج وتكلّمني بصوت منخفض قائلة: إسكتْ، فقد رنّ جرس الباب في اليوم الثاني للثورة، ١٥ تمّوز، وذهب والدك ليفتح الباب فوجد ثلاثة من ضبّاط الجيش بملابسهم الرسمية. وبعد أن ذكر أحدهم أنّ إسمه جميل صبري المتولّي (ربّما كان برتبة رئيس أول، رائد الآن) قالوا



له أنّ عليه التنحّي كمُتولّي وقف قره- بيبر حالا. وعندما حاول مُناقشتهم في ذلك مُبيّنا ضرورة اتّباع الطرق القانونية الأصولية في هذه الأمور ردّوا عليه مُهدّدين بقتله إن لم يتنازل خلال أيّام قليلة، ثم ولّوا منصرفين.

في اعتقادي وحسبما ظنّ والدي أيضاً، كان الضابطان الآخران بصحبة جميل صبري هما عبد الستّار عبد اللطيف، وهو من أقربائه، ومحمد المهداوي (مع إستعدادي لسحب ادّعائي هذا والاعتذار عنه إذا ما تمّ دَحض ذلك بدليل مقنع). الثلاثة كانوا من الضباط الأحرار القوميين أوالبعثيين حينذاك. ثم اتّضح أنّ عبد الستار عبد اللطيف من القادة البعثيين وأصبح وزيراً بعد فترة. كما عُرِف عن محمد المهداوي أنّه بعثي معروف قاد اقتحام اجتماع المؤتمر القطري لحزب البعث في خريف عام ١٩٦٣ حيث قام مع مجموعته باعتقال وتسفير قادة الحزب يومذاك، علي صالح السعدي وحازم جواد وزمرتهم، الى خارج العراق وفرض قيادة جديدة لحزبهم. وكان ذلك تمهيداً لسيطرة عبد السلام عارف والعسكريين القوميين على الحكم وابعاد البعثيين. امّا جميل صبري فقد أصبح مديراعاما للأمن العام. ولم تكنْ لي معرفة شخصية بأحدٍ من الضباط الثلاثة.

- **قصّة وقف قره – بيبر**

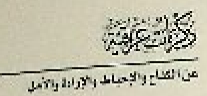
حسب علمي تتلخص هذه القصة في أن محمد أغا قره- بيبر، وكان من مُلاّك الأراضي الزراعية في بغداد في العهد العثماني، كان قد أوصى بإيقاف أملاكه والجامع الذي شيّده في منطقة الأعظمية ببغداد وقفاً ذرّياً لورثته من أولاد وبنات ولورثتهم من بعدهم. كانت جدّة والدي لأبيه حسن برتو هي إحدى بنات حبيب أغا إبن محمد أغا قره – بيبر، وقد صار حبيب أغا متوليا

للوقف بعد وفاة والده، وانتقلت التولية من بعده الى أحد أفراد عائلته، فأصبح ذلك الفرع من الورثة هو المستفيد الوحيد أو الأساسي من إيراد الوقف ولم يُشرك الفروع العديدة الأخرى من العائلة في الإستفادة من الوقف.

وحدث أنْ تُوفي متولّي الوقف من ذلك الفرع في خمسينات القرن الماضي فأعلنتْ مديرية الأوقاف العامّة داعية ورثة الوقف الذين تتوفّر فيهم الشروط المطلوبة التقدّم لمسؤولية التولية ليتمّ إختيارمن تراه المديرية أهلاً لذلك. تقدّم والدي مع آخرين من الورثة وتم اختياره للتولية نظراً لكونه قاضياً كبيرا معروفا ولسمعته الحسنة ومركزه الاجتماعي ممّا يهيء للوقف إدارة جيّدة وعادلة. لست أعلم إنّ كان بين المتقدّمين الآخرين من هوأصلح للتولية ولكنني أستبعد ذلك. وكما أتذكّر فقد تم تعيين والدي متوليًا في عام ١٩٥٤ أو ١٩٥٥. وأتذكر أنّ أحد أفراد عائلة المتولّي السابق كلّم والدي تلفونياً مُدّعياً أنّ إيراد الوقف كان المورد الوحيد لمعيشة عدّة عوائل من الورثة وطالبه بإعادة التولية إليهم لمساعدتهم، ولكن والدي رفض ذلك موضّحاً أنّ إيراد الوقف يجب أن يكون لكافة الورثة حسب القانون، وأنّه سيضمن لكل فرد حقّه من الدخل. واستمرّ والدي متولّياً للوقف حتى عام ١٩٥٨.

كان العسكريون «الأحرار» الذين ذكرتُهم أعلاه قد خطّطوا، كما يبدو، للسيطرة على وقف قره – بيبر الذرّي كواحد من أوّل إنجازات ثورتهم التحررية؛ ولم يكن والدي مُستعدًا للتضحية بحياته من أجل قضيّة كهذه لم يقصد منها نفعاً خاصاً أو مأرباً ذاتياً، فلم يشأ الدخول في نزاع طويل مع هؤلاء الأشرار وقرّر التنازل عن التولية. وقد قابل من أجل ذلك مدير الأوقاف العام يومذاك السيد بهجت الأثري الذي استاء كثيرا مُستنكراً الإعتداء والتهديد.

وقد تمّ بعد ذلك تعيين متولّي جديد للوقف، واحداً من عوائل السادة العسكريين، وسارتْ الأمور حسب «الخطّة العسكرية الثورية» فإنتهى الأمر



بإنهاء الوقف الذرّي وبتمليك عوائل قليلة من الورثة، من عوائل وأقارب الضباط البعثيين، لأراضي الوقف الواسعة ملكاً خاصّاً لهم وحرمان أكثرية الورثة منها. كانت تلك حقّاً عملية سطو وسرقة مُخطّط لها «عسكريا»، نُفّذتْ بمباركة النظام الجمهوري القومي (الجمهورية العارفيّة).

وبهذه المناسبة أتطرق الى أقارب والدي من جهة جدّته لأبيه. كان محمد أغا قره – بيبر، وأصله من تركيا كما يروى، يُشغل وظيفة مُلتزِم الاحتساب (مسؤول الطمغات أو الدمغات) في زمن والي بغداد العثماني داوود باشا. وحسب ما نعلم إنّه أنجب حبيب أغا وحبيبة خاتون، اللذين أنجبا ذريّة واسعة. وابنة ثانية لم تُنجب. كما كانت لمحمد أغا أخت أنجبتْ ولداً اسمه عبدالقادر له بدوره ذريّة واسعة نسبيّاً.

إمتلك محمد أغا أرضاً قرب الأعظمية تسمّى كَرْد أبو دالي مساحتها تبلغ أكثر من أربعمائة دونم أوقفها وقفاً ذُريّاً للورثة. وكان هؤلاء الورثة حتى ستّينات أو سبعينات القرن الماضي هم أفراد ذرّية حبيب أغا وحبيبة خاتون وعبدالقادر.

جدّة والدي لأبيه، أي والدة حسن برتو، وإسمها فطّومة (فاطمة) هي ابنة حبيب أغا قره- بيبر الذي كان متولّياً للوقف بعد وفاة أبيه محمد أغا. وقد أنجب ولدين وخمس بنات هي إحداهن، كما أنجبت أختها عوّاشة (عائشة) ولدين وبنت إسمها بيبيّة هي جدّتي لأمّي، أي أن جدّي حسن برتو وجدّتي لأمّي هما أولاد الخالة. وقد أنجب أولاد وبنات حبيب أغا بدورهم عدداً غير قليل من الأولاد والبنات، وأولئك كانوا جيل جدّي حسن برتو، وأعقبهم عدد أكبر هم جيل والدي الذين عرفتُ الكثيرين منهم كأقرباء ومن هؤلاء المرحومين محمد راغب والد أميمة زوجة قيس العسكري، وعبدالحميد الياسين والد المهندس أديب الياسين واخوته، والدكتور كامل الياسين، ونشأة السنوي أمين

العاصمة السابق ووالد عدنان السنوي وطارق السنوي، والمحامي والنائب كمال السنوي والضابط في الجيش العقيد رشيد عبدالمجيد وشقيقه صائب واخوتهم.

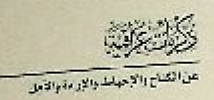
ذلك كان فرع حبيب أغا، أمّا شقيقته حبيبة خاتون فقد تزوّجت عبد الكريم الجلبي من مُلاّك الأراضي في ديالى وأنجبت له سيّد أحمد الجلبي الذي أنجب سبع بنات، إثنتان منهن تزوّجن من عائلة المتولّي في الأعظمية كما تزوجت واحدة من كليدار وأخرى من خطيب حضرة الأعظمية، ولهن جميعاً أبناء وأحفاد فيها، منهم العسكري والوزير البعثي عبدالستّار عبد اللطيف.

وقد أنجب عبدالقادر، ابن عمّة حبيب أغا، خمس بنات لإحداهن ولد إسمه صبري أنجب جميل صبري البياتي (المتولّي) الذي كان ضابطاً في الجيش وأصبح مديرا للأمن العام في الحكم البعثي- القومي.

وأعتذر لمن لم أذكر أسماءهم من الأقارب الكثيرين من سلالة محمد أغا قره- بيير الذين لا أستطيع حصرهم، كما أنّني لم أعرف من أبناء جيلي منهم الاّ عدداً محدوداً على أيّة حال.

- **العودة للعمل في وزارة الصحة**

في صباح اليوم التالي لعودتي ذهبت الى وزارة الصحة طالبا مقابلة وزير الصحة الجديد، الدكتور محمد صالح محمود، وهو من الوزراء القوميين، وكان قبل إستيزاره يُمارس في عيادته الخاصة كطبيب أهلي من ذوي السمعة الطيّبة. استقبلني الوزير على الفور، ولم أكنْ أعرفه معرفة شخصية، وبعد أن أعلمته بأنّني مفصول لأسباب سياسية في العهد السابق وأنّ لي خدمة



سابقة في مديرية مكافحة التدرّن كما أنّني تدرّبتُ على العمل بضعة شهور في مستشفى للأمراض الصدرية في بريطانيا، أصدر أمره حالاً بإعادتي الى الخدمة وتعييني طبيباً في مستشفى الكرخ للأمراض الصدرية في بغداد.

وفي مساء ذلك اليوم إلتقيت صديقي طيّب الذكر الدكتور رفعت علي الشيباني، وكان قد عُيّن حديثاً مديراً لمستشفى التويثة للأمراض الصدرية في بغداد، وعندما أخبرته بتعييني أصرّ على أنْ أعمل معه في مستشفاه وقال إنّه سيطلب من الوزير تعييني في مستشفى التويثة صباح يوم غد، وقد كان.

- **مستشفى التويثة**

إرتحتُ لنقلي الى مستشفى التويثة إذ كان يُعد أهم وأحدث مستشفى للأمراض الصدرية في العراق.وقد إستلمتُ مسؤولية ردهة الأطفال وإحدى ردهات النساء في المستشفى، وكان عدد أسِرّة المرضى في كل ردهة حوالى الثلاثين سريراً. وأحسب أنني قمتُ بعملي بالإهتمام والجد اللازمين للعناية بالمرضى ورعايتهم.

كان المستشفى على مستوى جيد بالمقاييس العراقية، أي كانت تتوفر فيه الكوادر الفنية والمعدّات والأجهزة الطبية اللازمة. لكن العلّة في المستشفيات العراقية كانت تكمن في ضعف النظام الاداري وفي ضعف المستوى الفنّي لجهاز التمريض. والأمثلة على التسيّب في الإدارة كثيرة أهمها في رأيي عدم التزام العاملين بواجبات وظيفية محددة ومدوّنة لكل واحد منهم (job description) ، وعدم إتباع جداول عمل مفصّلة ومدوّنة للعاملين لتنفيذ الواجبات الفنية والإدارية، ثم عدم توفر الإشراف والتوجيه والمحاسبة

المستدامة للعاملين.

أمّا التمريض فكانت مشكلته الأساسية مُستعصية على الحل بسبب تدنّي المستوى الدراسي والعلمي للممرضات، حيث كانت تُقبل خريجات المدارس الابتدائية صغيرات السن في مدارس التمريض للدراسة لمدة ثلاث سنوات فقط، ثم يبدأن في ممارسة مهنة التمريض المُضنية جسميا ونفسيا في سن مبكّرة ودون رعاية وتوجيه وإشراف كافٍ لتحسين مستوى أدائهنّ وتعزيز شعورهنّ بالمسؤولية.

كان من الزملاء الأطباء العاملين في المستشفى يومذاك الدكاترة عدنان اسماعيل حقّي وقاسم المفتي وعبدالصمد نعمان وحمدي شريف والجرّاحين Kelly وجواد الديواني ومحمد البربوتي وأختصّاصي التخدير الدكتور عبدالأمير الأزري. وبعد أسابيع قليلة عُيّن مديرالمستشفى الدكتور رفعت الشيباني مديراً عامّاً للصحة وحلّ محلّه الدكتور صبيح الوهبي وهو وزير سابق للصحة، وقد وجدته إنساناً محترماً لطيفاً مُتمكّناً من عمله علميا وإدارياً.

- **حول عبدالناصر، مبكّراً**

وبالعودة الى الأجواء السياسية في تلك الأيّام، أتذكر أن دعاني زميلي في المستشفى الدكتور حمدي شريف الى عشاء أقامه تكريما للسجناء (الشيوعيين) الذين أطلقتْ الثورة سراحهم وللمغتربين السياسيين الذين عادوا الى الوطن بعد الثورة، ومنهم شقيقه الأستاذ عزيز شريف.

كانت الدعوة في الحديقة الكبيرة التابعة الى دار (مشتمل) يسكنه

الدكتور حمدي في منطقة المسبح في الكرّادة. وعند وصولي الى الدار دلفتُ الى الداخل وإذا بي مباشرة في الحديقة المليئة بالموائد الحافلة بالمدعوين، وكانت إنارة الحديقة ضعيفة بعض الشيء. توقفتُ قليلاً لأختار مائدة أتوجّه اليها اذ لم يكن هناك من يقودني حيث أجلس، فوقع نظري على أقرب مائدة وسُررتُ أن رأيتُ صديقي القديم جورج تلّو يبتسم ويهم بالوقوف مُرحّباً بي فصافحته بحرارة وجلست على مقعد شاغر بجانبه.

وعندما أمعنتُ النظر في الجالسين على نفس المائدة، وكانوا أربعة أو خمسة أشخاص، وجدتُ بينهم عامرعبدالله وحسين الرضي (سلام عادل) ومحمد حسين أبوالعيس فحييتهم مُعتذراً لعدم إنتباهي الى وجودهم في البداية. ثم أدركتُ أنّ هذه المائدة قد تكون مخصّصة لقادة الحزب الشيوعي فإعتذرتُ وحاولت الإنتقال الى مائدة أخرى ولكنهم ألحّوا عليّ بالبقاء.

وبعد دقائق جاء الأستاذ توفيق منير لتحية الجالسين فرحّبوا به بحرارة، وفي سياق الأحاديث المتبادلة سألوه عن قصة نفيه الى الخارج بعد إسقاط الجنسية عنه في العهد الملكي، فأجاب أنه و رفاقه (أعتقد أن الأستاذ كامل قزانجي كان معه) إحتُجزوا في تركيا عند إبعادهم عن العراق. وهناك طلبوا اللجوء الى مصر (الجمهورية العربية المتحدة) بإعتبارها بلداً عربياً متحرّراً، ولكن السلطات المصرية رفضت قبولهم!

وعندما تساءل البعض مُستغربين عن تبرير حكومة عبدالناصر لذلك الرفض، ردّ الأستاذ توفيق بطريقته الخطابية: يا إخوان هذا فاشستي (يقصد عبدالناصر) فتضاحك بعض الجالسين. ولم أتمالك نفسي من الاعتراض على ما قاله توفيق وسألته بنوع من الإحتجاج لحساسية الموضوع يومذاك: كيف هو فاشستي يا أستاذ توفيق؟ فإحتدّ وزاد إصراراً على كلامه

ولم أحاول الاستمرار في مناقشته تلافيا لإثارته في محل عام تقريباً.

نظرتُ الى الجالسين مُستفسراً عمّا يُقال، فقال لي سلام وعامر، على ما أتذكر: هوّه صحيح عنده شيء من ذلك (يقصدان أنّ لدى عبد الناصر شيء من الفاشيّة)!

كان ذلك أمراً صادماً لي لحساسيته بالنسبة لوحدة القوى الوطنية ولعلاقات العراق بالجمهورية العربية المتحدة آنذاك، إذ كنّا ما نزال في الأشهر الأولى من الثورة والجمهورية! ولم تكن الخلافات بين أطراف جبهة الإتحاد الوطني قد ظهرتْ للعلن بعد.

كان توفيق منير معروفاً ببساطته وحماسه ممّا قد يؤدّي الى التسرّع في إصدار الأحكام، ولكنني صُدمتُ لما إعتبرته نوعاً من الإستخفاف من قادة الحزب الشيوعي بموضوع يتعلق بالحفاظ على وحدة القوى الوطنية الذي كان يعتبر آنذاك أمرا حيويا وأساسيا لإستمرار جبهة الإتحاد الوطني، القاعدة السياسية المرجوّة لمساندة ثورة تموز/يوليو ١٩٥٨. وكنت أعتقد، في ذلك الوقت أن على قيادة الحزب تنبيه وتحذير أعضاء الحزب وأصدقائه من الوقوع في ما يمكن أن يؤدّي الى الخلاف و النزاع مع أطراف الجبهة الآخرين ممّا يمكن استغلاله بسهولة للقضاء على التفاهم والتعاون بين القوى المناصرة لثورة تموز. وبالرغم من أن الحديث كان يجري بين أعضاء في القيادة وأعضاء حزبيين آخرين، أي يمكن وصفه بالحديث «الداخلي» فكنت أرى أن على القيادة أن تقف موقفاً واضحاً في رفض ما قاله الأستاذ توفيق، الذي يعتبر وجهاً معروفا من وجوه الحركة الشيوعية واليسارية، وتنبيهه الى أن ما قاله يسيئ الى العلاقات مع الأطراف الأخرى في جبهة الإتحاد الوطني، ولذلك يلزم تفاديه في تلك المرحلة السياسية الدقيقة في العراق.

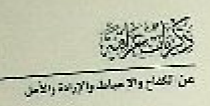
لم أكن في معرض الدفاع عن عبدالناصر أبداً إذ كنت وما زلت أعتبره دكتاتورا عسكرياً وطنياً معادياً للاستعمار، ثم ما ثبت أنّ لعب دوراً هامّاً في التآمر لإسقاط حكم عبد الكريم قاسم والعهد الجمهوري الأول في العراق. وقد كتبتُ مقالاً في جريدة الحياة اللندنية بعد عقدين من الزمن تقريباً مُفنّدا ادّعاءات الكاتب المعروف محمد حسنين هيكل حول هذا الموضوع. (ملحق رقم ٢).

١٢ العمل في ديوان وزارة الصحة

لم أواصل العمل طويلا في مستشفى التويثة إذ تم تعييني بعد شهرين تقريباً مديراً للصحة القروية في ديوان الوزارة، وكان ذلك مقدمة لتعييني مديراً للصحة الدولية عند تقاعد مديرها الدكتور محمود ابراهيم المعلّم بعد بضعة أسابيع. في تلك الفترة كان الوزراء القوميون قد استقالوا من الحكومة بسبب خلافاتهم السياسية مع عبدالكريم قاسم رئيس الوزراء وانهيار جبهة الإتحاد الوطني.

وكان من المستقيلين وزير الصحة الدكتور محمد صالح محمود وحل محلّه الدكتور محمد الشوّاف في التغيير الوزاري. وتبعاً للأوضاع السياسية الجديدة في البلاد جرت تغييرات إدارية كثيرة في الوظائف الهامّة في مراكز الوزارات وأجهزتها في المركز والألوية (المحافظات). وكان التوجه الرئيسي في تلك التغييرات إحلال عناصر يسارية أو مستقلّة موالية للثورة (جناح عبدالكريم قاسم) في وظائف الدولة الهامّة.

في وزارة الصحة تمّ تعيين الدكتور رفعت علي الشيباني (وطني



ديمقراطي) مديراً عاماً للوزارة والدكتور أحمد جعفر الجلبي (يساري) مفتشاً عاماً والدكتور عبدالصمد نعمان الأعظمي (شيوعي) مديراً عاماً للخدمات الطبية والدكتور محمد باقر الجلبي (شيوعي) معاوناً لمدير الصحة العام والدكتور فاروق برتو (شيوعي) مديرا للصحة الدولية والدكتور رحيم عجينة (شيوعي) مديرا للأمراض المتوطنة والدكتور جعفر الحسني (وطني ديمقراطي) مديراً للتثقيف الصحي والصيدلي ابراهيم جرجيس (شيوعي) مديراً لشؤون الصيدلة.

وفي إعتقادي أنّ التعيينات الجديدة توخّت الإخلاص (للثورة والتوجّه اليساري) أوّلاً دون التوثّق من توفر عنصري الكفاءة والخبرة لدى المعينين الجدد، حيث لم يسبق لهم أنْ مارسوا وظائف مماثلة قبل ذلك. ولكن ذلك لاينفي صفة الكفاءة عنهم، وقد بذل أكثرهم جهداً حقيقياً للقيام بأعمالهم بجدٍ وإخلاص.

وفي ذات الوقت استمرّ الدكتورعلي الحمامي (مستقل) مديراً عاماً للوقاية الصحية، كما استمر السادة حليم خيرالله مديراً لمكتب الوزير ومحمد الأوسي مديرا للشؤون المالية وعدنان عبدالكريم مديرا للذاتيّة (شؤون الموظفين) وهم مستقلّون متعاطفون مع القوميين. وفي اعتقادي أنّ استمرارهم في وظائفهم كان في مصلحة العمل والدولة لكفاءتهم وخبرتهم. كما يُدلّل ذلك على أنّ حكومة ثورة تموز لم تندفع في عهدها الأول لفصل وإبعاد الموظفين المدنيين من القوميين والبعثيين والمستقلّين.

- **مديرية الصحة القروية**

كانت هذه المديرية مجرّد إسم دون فاعليّة، اذ لم يجرِ تحديد المهام

والأعمال المناطة بها ولم يكن لها مِلاك من العاملين سوى المدير وسكرتير مشترك مع دائرة أخرى. كما لم ترصد لها ميزانية للقيام بأعمالها. وأحسب أنها تأسّستْ استجابة لاهتمام أحد المسؤولين الكبار قبل الثورة برفع المستوى الصحي في القرى والأرياف.

وإذ لا شك أنّ رعاية الصحة في القرى والأرياف يجب أنْ تكون من أولويات وزارة الصحة، فإن التنفيذ العملي لبرامجها يجب أنْ يتمّ كأحد الواجبات الرئيسية لإدارات الصحة في الألوية (المحافظات)، وليس مباشرة من المركز. بينما يترتب على المركز أن يقوم بالتخطيط ووضع القواعد التقنية للتنفيذ، وبالتوجيه والمراقبة بالتعاون الوثيق مع رئاسات الصحة في المحافظات.

كلّ ذلك لم يسبق تبنّيه من وزارة الصحة كجزء من السياسة الصحية للبلاد واتّخاذ مايلزم من أجله، ولذلك ظلّت هذه المديرية دون أهداف وخطّة عمل، محرومة من أبسط الإمكانيات. كان ذلك أمراً مُحبِطا لي ولكنني لم أستمر في هذه المديرية الاّ أسابيع قليلة عُيّنتُ بعدها مديرا للصحة الدولية وبدأتُ العوم في خضم تيّارات وزارة الصحة ومشاكلها.

- **مديرية الصحة الدولية**

كان رئيسي المباشر في العمل هو مدير الصحة العام الدكتور رفعت الشيباني، وهو رجل مخلص في عمله وعلى قدرعال من الشعور بالمسؤولية.

وكان لديوان الوزارة يومذاك مديرعام واحد إضافة الى مديرين عامّين آخرين هما مديرالوقاية الصحية العام ومدير الخدمات الطبية العام. وتقع إدارتيهما خارج ديوان الوزارة.

ويرتبط المدراء العامّون مباشرة بوزير الصحة اذ لم يكن هناك وكيل

للوزارة (مقارنة بأعداد الوكلاء والمديرين العامّين في وزارات عراق اليوم).

كان العمل في إدارة الصحة الدولية كثيفاً ومتواصلاً، ولم يقتصرعلى إدارة علاقات الوزارة بالمنظّمات الصحية الدولية كمنظمة الصحة العالمية واليونيسيف، اذ أضيفتْ له العلاقات الصحية الثنائية مع الدول، وبالأخص مع الاتحاد السوفياتي.

كما كنتُ أشارك في عدد من اللجان الوزارية الدائمة التي تُشكّل عادة من كبار موظّفي الوزارة كلجنة الميزانية ولجنة ترفيعات الموظّفين، وفي اللجان المؤقّتة التي يشكلها الوزير والمتعلقة بجوانب مختلفة من عمل الوزارة كلجنة مراجعة وتطوير القوانين والتعليمات الصحية، علاوة على كوني سكرتير اللجنة الوزارية للبعثات والزمالات الصحية.

وللقيام بتلك الأعمال، كان يساعدني الملاحظ الوحيد في المديرية السيد شاكر جرجيس، وكاتبة طابعة واحدة للّغة الإنكليزية! وكان ذلك، لا أكثر، هو مِلاك مديرية الصحة الدولية.

كانت العلاقة مع منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي في الاسكندرية في مصر ومركز المنظمة في جنيف – سويسرا، متواصلة عن طريق المراسلات المستمرة وزيارات خبرائها الى العراق لبحث ومتابعة سير المشاريع المشتركة وأكثرها في نطاق الصحة العامة والأمراض السارية والمتوطّنة التي تُنفذها مديرية الوقاية الصحية العامّة.

وقد أوفِدتُ عضواً في الوفد العراقي الى اجتماع الهيئة العامة لمنظمة الصحة العالمية السنوي الذي يعقد في جنيف- سويسرا وذلك في شهر أيّار/ مايو ١٩٥٩. وهو اجتماع كبير تحضره وفود وزارات صحة الدول الأعضاء كافّة من جميع أنحاء العالم.

وقد ترأس الوفد الدكتور رفعت الشيباني مدير الصحة العام ومعه الأعضاء الدكتور رحيم عجينة مدير الأمراض المتوطّنة وأنا عن وزارة الصحة والأستاذ عصمت كتّاني عن وزارة الخارجية.

وكذلك أوفدت الى جنيف للغرض نفسه في عام ١٩٦٠ إذ ترأس الوفد الدكتورعلي الحمامي مدير الوقاية الصحية العام والأعضاء أنا والأستاذ كاظم الخلف عن وزارة الخارجية.

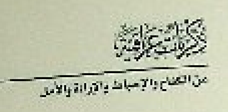
يعد اجتماع الهيئة العامّة السنوي لمنظمة الصحة العالمية أكبر وأهم اجتماعاتها حيث تُصدر الهيئة، التي تضم ممثلين عن كافة وزارات الصحة في الدول الأعضاء، قراراتها بسياسات واستراتيجيات المنظمة المتعلّقة بكافة الشؤون والمشاكل الصحية الهامة في العالم، وتصادق على برامج عمل المنظمة وميزانيتها.

كذلك أوفدتُ مرّتين لتمثيل الوزارة في اجتماع اللجنة الإقليمية لشرق البحر المتوسط لمنظمة الصحة العالمية، الأولى في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٩ في الاسكندرية بمصر برفقة الدكتور محمد الجلبي معاون مدير الصحة العام والثانية في أكتوبر ١٩٦٠ في تونس بمفردي.

ويضم إقليم شرق المتوسط للمنظمة دول شمال أفريقيا (عدا الجزائر التي التحقت بالإقليم الأفريقي) والسودان والصومال ودول الشرق الأوسط بما فيها ايران وأفغانستان ثم باكستان شرقاً.

ولكل إقليم من أقاليم المنظمة الستة برامجه وميزانيته الخاصة به، ويحضر إجتماعات اللجنة الإقليمية السنوية عادة وزراء صحة دول الإقليم أو ممثلوهم لمراجعة برامج المنظمة في دول الاقليم وميزانيتها والمصادقة عليها.

في تلك الأيام، تمّ عقد قراني على سوسن عبدالفتاح ابراهيم يوم ٢٨



تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨، وكانتْ يومئذ طالبة في الصف الثالث في كلية التجارة والإقتصاد.

وقد أرجأنا الانتقال للعيش معاً في دارالزوجية حتى شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٩ بعد قضائنا «شهرعسل» قصير لمدّة إسبوعين تقريباً في عاليه قرب بيروت. وعدنا بعد ذلك الى بغداد للسكن مؤقتاً في داروالدي حتى إكمال بناء الدار الصغيرة التي شيّدها لسكننا في حديقة الدار في الوزيريّة.

تخرجتْ سوسن من الكلية في صيف عام ١٩٦٠ وعُيّنت في شركة التأمين الوطنية، في قسم التأمين البحري.

• العلاقة بوزير الصحة

في العراق، خلافاً لما يجري في الدول المتقدّمة، لايُعد الوزراء في الغالب شخصيات سياسية تشارك في مسؤولية الحكم في البلاد ووضع السياسات العامّة للدولة ومتابعة تنفيذها وتحمل عواقب فشلها. إضافة الى دورهم القيادي في وزاراتهم، ومسؤوليتهم العامّة والشاملة عن وضع سياساتها وتنفيذ خططها ونجاح أو فشل إدائها.

كذلك لا يُقبل في الدول المتقدّمة أن يتّخذ الوزير بنفسه القرارات في التفاصيل الإدارية والتقنية في وزارته تبعاً لرأيه الشخصي أو مزاجه الخاص. إذ تقع مسؤولية إدارة الشؤون التفصيلية في الوزارة مباشرة على الموظف الأقدم في جهاز الخدمة المدنيّة (Civil Service)، وهو عادة وكيل الوزارة الأقدم ويساعده معاونون فنيون واداريون متخصصون. وتُتخذ القرارات عادة حسب نظام واضح شفّاف، وبعد البحث والتمحيص واتّباع قواعد وتعليمات وزارية مدوّنة أو متعارف عليها.

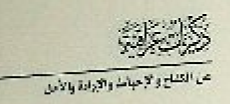
ولكن أغلب الوزراء عندنا في العراق، وفي الدول المشابهة، يعملون كرؤساء موظفين، ليس الا، في وزاراتهم. وهم بدورهم في غالب الأحوال موظفون لدى رئيس الوزراء، خاصة اذا كان هذا قائداً عسكرياً وزعيما ثوريا.

ويتفاوت مدى نجاح الوزير في عمله، وتدخله في تفاصيل أعمال الوزارة تبعاً لكفاءته وقدراته القيادية و لدرجة فهمه لدوره الحقيقي في قيادة وزارته. كما تختلف طريقة التدخل في التفاصيل والتعامل مع الآخرين حسب طبيعة الوزير وعقليته ومزاجه.

كان الدكتور محمد الشوّاف، وزير صحة "الثورة"، مديرا للخدمات الطبية في الجيش العراقي برتبة لواء قبل استيزاره، وكان طبيبا إختصاصيا في أمراض الأنف والأذن والحنجرة يمارس المهنة في عيادته الخاصة. ولم يعرف عن الدكتور الشوّاف آنئذ إهتمامه بالشؤون السياسية و الإجتماعية أو مشاركته في معالجة المشاكل الصحية الهامة في البلاد. وبذلك لم تكن له رؤية إستراتيجية واضحة عن الأوضاع والمشاكل الصحية في البلاد والعمل على معالجتها ولا القدرة الإدارية المطلوبة لقيادة الوزارة بنجاح.

في وزارة الصحة، كان العمل يجري بين كبار الموظفين الجدد (المدراء العامون والمدراء) بروح الفريق المتجانس المتفاهم، وكنّا جميعا متعاونين لتحقيق المفيد للمصلحة العامة بإخلاص ومثابرة عاليين. ولكن الوزير لم يلعب دورا إيجابيا كقائد فعلي للفريق وقدوة يلتف حولها العاملون في الوزارة، بل كانت قراراته المستعجلة غير المدروسة وتدخله في تفاصيل العمل بطريقة متعبة ومواقفه المتشنجة وغير المنطقية أحياناً ومزاجه المتقلّب من حين لآخر مدعاة للإستغراب والإحباط.

وقد شاء الدكتور محمد الشوّاف في السنة الأولى لتوليه الوزارة أن يبدي تأييده بل وإخلاصه للشيوعيين بحرارة، شأنه شأن بسطاء العراقيين



الذين ظنّوا أنّ الشيوعية آتية لا ريب فيها، فكان يُغلق باب مكتبه من الداخل (بالمفتاح) وهو يستقبل عبدالقادر اسماعيل أو شريف الشيخ من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي قاضياً معهم الساعات الطوال من وقت العمل الرسمي، وموحياً للآخرين بأنّ له دوراً سياسياً هاماً في البلاد. ولكنه سرعان ماتنصّل من كلّ ذلك حال انقلاب عبدالكريم قاسم على الشيوعيين.

لا أريد هنا سرد كافة القصص والأحداث التراجيدية والكوميدية التي مرّت عليّ في الوزارة، ولكن أجدني مضطرًا لذكر بعضها لا لغرض التشنيع، فذلك ما لا أستحبّه، ولكن لعرض بعض الوقائع كما هي، تسجيلاً للطريقة التي كانت تُدار بها بعض وزارات العهد الجمهوري الأوّل.

وفي الوقت نفسه أود التأكيد بأنني لا أطعن بنزاهة الدكتور الشوّاف و وطنيته و أخلاقه الشخصية مُطلقاً.

وقد كانت علاقتي به في العمل طبيعية واعتيادية، ولعلها كانت أفضل من علاقته بالعديد من الزملاء العاملين في الوزارة. وكان يتعامل معي على الأكثر بصورة مباشرة دون إشراك رئيسي المباشر، مدير الصحة العام. وذلك من حقّه طبعا كوزير، ولكن أصول الادارة الصحيحة تقتضي أن يقتصر ذلك على الأمور المستعجلة فقط. لذلك كنت أحرص على إعلام رئيسي المباشر بما يطلبه الوزير وبما أقوم به في الغالب.

وقد هيأت لي اتصالاتي اليومية بالوزيرأن أطّلع وأتعرّف على جوانب شخصيته ومزاجه، وعلى طريقة إدارته للأمور.

وأتذكرهنا من "طرائف" الوزير إننا ذهبنا، الدكتور علي الحمامي وأنا، الى مكتبه للتحيّة في اليوم السابق لسفرنا الى جنيف لحضور اجتماع الهيئة العامة لمنظمة الصحة العالمية، وإذا به يجيء من خلف مكتبه بصورة كبيرة

للزعيم عبدالكريم قاسم يقرب طولها من المتر بإطارها العريض المذهّب قائلا: عليكما تعليق صورة الزعيم في قاعة الاجتماعات الكبرى للمنظمة في جنيف! أخذنا على حين غرّة بهذا الطلب العجيب فحاولنا إقناعه بأنّ ذلك غير ممكن اذ لا يمكن رفع صور شخصية لرؤساء الدول في المنظمة، وأنّ منظمة الصحة العالمية هيئة فنيّة دولية لا سياسية ولن تسمح بذلك. ولكنه أصرّ على طلبه مع إبداء غضبه لإعتراضنا، فما كان منّا الاّ أنْ أخذنا الصورة وذهبنا الى مكتبي في الوزارة وأمرنا لله.

كان الدكتور الحمامي مُرتبكاً بعض الشيئ لا ينقطع عن التأفّف وابداء الاستياء، ثم قال لي: ماذا سنفعل يا فاروق أزاء هذه الورطة؟ ولم أتردّد في القول بأن ماطلبه الوزير غير منطقي وغير قابل للتنفيذ، وعلينا إهمال طلبه وترك الصورة في أحد مكاتب الوزارة في بغداد. إرتاح الدكتور الحمامي واطمأنّ لما قلت واعتبره القول الفصل، بإعتباري من "أنصار الثورة" المعروفين! وهكذا إنتهى ذلك الكابوس المزعج و تركنا الصورة حيث هي.

اشترك الدكتور الشوّاف في وفد وزاري عراقي الى الاتحاد السوفياتي عام ١٩٥٩. ويبدو أن أجواء الزيارة كانت طيّبة جداً ممّا شجّعه على إبرام إتفاقيات مع وزارة الصحة السوفياتية لم يسبق أنْ جرت دراسة الحاجة اليها من قبل الدوائر المختصّة في وزارة الصحة العراقية، ولعلها كانت من بنات أفكاره ساعة وجوده في موسكو أو بعد إتّصاله تلفونيا بمكتب الزعيم في وزارة الدفاع ببغداد.

- **استقدام الأطباء السوفييت للعمل في العراق**

فاجأنا الدكتور الشوّاف أولاً باتّفاقه مع السلطات الصحية السوفيتية على

الاستعانة بعدد من الأطباء السوفييت للعمل في وزارة الصحة العراقية. وثانياً على إرسال المرضى العراقيين الذين لا يُمكن علاجهم في العراق للمعالجة في الاتحاد السوفياتي.

وسبب المفاجأة أنّ لا أحد من كبار موظّفي الوزارة كان على علم بذلك، إذ لم يُبحث أيّ من الاتفاقين مع المختصّين في الوزارة لا قبل سفره الى الاتحاد السوفياتي ولا أثناء وجوده هناك، فهو لم يتّصل بأحد من «معاونيه» في الوزارة حول ذلك.

لم تكن هناك أية دراسة جادّة لحاجة المستشفيات العراقية الى الأطباء الإختصاصيين مثلاً ليستند اليها الوزير في طلبه بإستقدام الأطبّاء السوفييت. ولكن على أي حال كان في الإمكان الرجوع الى مِلاك أطباء المستشفيات الموجود في سجلاّت مديرية الخدمات الطبية العامة وتحديد الشواغر الهامّة ثم محاولة إستقدام أطبّاء سوفييت تتوفر فيهم الشروط المطلوبة لإشغالها إنْ أمكن.

ولكن الطلب والإتفاق تمّا بصورة عشوائيّة فاستُقدم حوالي عشرين الى ثلاثين طبيبا وطبيبة منهم واحد فقط هو الدكتور زغروبيان إختصاصي جراحة الجملة العصبية كانت الوزارة في حاجة حقيقية الى خدماته التي قام بها بجدارة. كذلك كان بينهم عدد قليل لايتجاوز الثلاثة أو أربعة في مستوى طبيب إختصاصي في مجالات يتوفّر فيها اختصاصيون عراقيون، وقد تم تعيين هؤلاء في مستشفى السلام ببغداد. أمّا الباقون فكانوا أطباء عموميون وُزّعوا على مستشفيات بعض الألوية (المحافظات) دون أن تكون هناك حاجة ماسّة لهم.

وبالرغم من حاجز اللغة، حيث لم يكن أكثر الأطباء السوفيات يتكلمون

العربية أو الانكليزية فقد أقبلوا على العمل بجد ونشاط وبذلوا كل جهد للقيام بواجباتهم بصورة مرضية ولكن المستوى العلمي لغالبيتهم كان لا يختلف عن مستوى زملائهم العراقيين من الأطباء العموميين، فهم أطباء إعتياديون لا أكثر.

وهنا بدأت محاولات الإساءة الى سمعتهم العلمية تتزايد مدفوعة بالعصبيات السياسية ضد الاتحاد السوفييتي والشيوعيين، كما هو مألوف في العراق، مع المبالغة في التشهير ببعض الطبيبات لعدم التزامهن بأساليب الحياة المحافظة السائدة في العراق، وخاصة خارج بغداد، يومذاك.

و من الناحية الأخرى كانت إدارات الصحة في المدن التي عملوا فيها لا تمتلك الإمكانيات المادية والفنية اللازمة لقيام الأطباء، عراقيين وسوفييت، بأعمالهم على أحسن وجه، فكانت شكاوى الأطباء السوفييت تتكرّر الى سفارتهم في بغداد جرّاء ذلك. وقد كلفتُ بمرافقة نائب وزير الصحة السوفييتي في زيارته الى شمال العراق وجنوبه، وأتذكّر إن اسمه كان الدكتورغريشين، إذ جاء لتفقّد أحوالهم والمساعدة على حل مشاكلهم وتسهيل مهمّاتهم.

والخلاصة، فقد كانت تلك في تقديري تجربة فاشلة لم يستفد العراق منها الاّ القليل، كما استاء السوفييت من تخبّط وزارة الصحة العراقية وضعف إدارتها. فلم تلعب الاتفاقية أيّ دور مفيد في تحسين علاقات التعاون بين البلدين رغم العناء والكلفة التي تحمّلها الجانبان.

وقد تمّ سحب الأطباء السوفييت من العمل خارج بغداد وعادوا الى بلادهم بعد سنة أو أكثر قليلاً، بينما استمرعدد قليل منهم في العمل في بغداد مدّة من الزمن لم تدم طويلاً.

- **معالجة العراقيين في الاتحاد السوفياتي**

كانت هذه القضية أشد تعقيدا وتسبّبتْ في شكاوى وغضب الكثيرين من المواطنين علاوة على متاعب كبيرة لوزارتي الصحة العراقية والسوفييتية.

فقد أطلق وزيرالصحة دعوته الى المواطنين بالتقدم بطلبات العلاج في الاتحاد السوفييتي منتشياً بهذا الإنجاز الكبير الذي حقّقه للمواطنين، دون أن يكون قد اتّفق مع السوفييت على التفاصيل.

فلم تشمل الإتفاقية الحد الأعلى لعدد المرضى الذين يُمكن قبولهم في الاتحاد السوفييتي، ولا الجهة التي تتحمّل كلفة السفر والإقامة والعلاج هناك، فتصوّر المرضى العراقيون البسطاء وعوائلهم خطأ أنْ الفرج قد جاءهم أخيراً مجّاناً عن طريق السوفييت.

كان إقبال الناس على تقديم الطلبات كبيراً جداً بلغ الآلاف. وكانت نسبة عالية منهم ممّن لاعلاج لهم وسبق لهم أنْ رضوا بالتعايش مع عاهاتهم بعد أنْ أقنعهم أطباؤهم العراقيون بذلك. ولكن بيان الوزير فتح لهم باب الأمل بالشفاء فكان من الطبيعي أنْ يحاولوا الضغط على الوزارة بإصرار للفوز بما إعتبروه وعداً حكوميا قاطعا.

أمرالوزير باحالة الطلبات الى لجان طبية خاصّة لفحصها وتقرير إمكان العلاج في الخارج من عدمه. ويمكن تصوّرأعباء فحص آلاف الطلبات والمرضى على خدمات صحية مُثقلة بالعمل أساساً.

إرتعب السوفييت لمئات المرضى الذين قرّرت اللجان الطبية العراقية إمكان معالجتهم في الاتحاد السوفياتي فقرّروا إرسال لجنة طبية سوفييتية الى سفارتهم في بغداد لفحص الطلبات ثانية وتصفيتها، فاختصرتْ المئات الى عدد قليل لايستحق الذكر. وكانت تجربة قاسية للجميع، مرضى وأطباء،

عراقيين وسوفييت.

وقد احتفظ عبدالكريم قاسم بالدكتور الشوّاف وزيراً للصحة رغم تمرّد أخيه ومقتله في محاولة انقلاب الموصل عام ١٩٥٩. وتجدر مقارنة ذلك بقرار صدّام حسين بمعاقبة أقارب «المذنبين» حتى الدرجة الرابعة (رابع ظَهر).

• إبعاد «الشيوعيين» عن مركز الوزارة

في أوائل عام ١٩٦١ قام الدكتور الشوّاف بإبعاد كبار موظفي الوزارة من الشيوعيين وأصدقائهم عن الوظائف الهامّة! ولا أعتقد أنّه كان سعيداً بذلك شخصياً فهو لم يكن مُعادياً لهم، ولكنه سار وفق خط "الزعيم" وأجهزته الأمنيّة الذي جرى تنفيذه في أكثر وزارات الدولة. فقد كان عبدالكريم قاسم مهتماً بالتبرّؤ من تهمة صداقة الشيوعيين أمام القوى السياسية المعادية له ولهم في الداخل، وبدرجة أكبر أمام الخارج، أي أميركا وبريطانيا ودول الجوار التي كانت تتّهمه وتضغط عليه بشدّة في هذا المجال.

كان الدكتور رفعت الشيباني مدير الصحة العام في إجازة مرضيّة طويلة على ما أتذكّر فجرى إستبداله بعد حين. وأحيل المفتّش العام الدكتور أحمد جعفر الجلبي على التقاعد، كما أصدر الوزير أوامره بنقل الدكاترة محمد باقر الجلبي وعبدالصمد نعمان الأعظمي ورحيم عجينة الى خارج بغداد فرفضوا ذلك وقدّموا استقالاتهم اذ إعتبروا نقلهم إجراء سياسياً تعسفيّاً. وقد تمّ نقلي مديراً لصحة العاصمة خارج مركز الوزارة.

ورغم ذلك لم يلجأ وزير الصحة إلى وصف أحد منّا بعدم الكفاءة أو الإخلاص في العمل أو إتّهامه بعدم النزاهة أو بالقيام بما يُخالف الواجب،

تبريرا لأوامره الوزارية. بل على العكس، فقد روى لي الدكتور رحيم عجينة أنّه قابل الدكتور الوزير مُحتجّاً على نقله. فكان ردّه هو الاعتذار بضعفه وانعدام سلطته قائلا: آني شنو، آني لاشيئ، موحياً بخضوعه لأوامر من جهات أخرى في إبعاد كبار موظّفي وزارته، والعذر أسوأ من الفعل، للأسف.

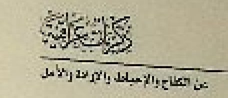
كانت هذه القرارات خاضعة للتوجيهات الأمنية و السياسية ليس إلاّ. و قد عوقب الكثيرون من كبار الموظفين في مختلف الوزارات بسبب انتماءاتهم و آرائهم السياسية وليس على أعمال محددة نُسبتْ اليهم. وما أشبه الليلة بالبارحة. نسخة مكرّرة من ممارسات الحكم في العراق في عهوده المتعاقبة.

بهذه المناسبة، أتذكّر هنا قصة طريفة لها بعض الدلالة على نوعية الإدارة في وزارة الصحة في العهد الجمهوري الأول، بل وربّما في جميع عهود الحكم في العراق.

كان عبد الكريم قاسم يُحب التجوّل بسيارته في بغداد وتحية الناس الذين يُبدون الترحيب به والتصفيق له. و ذات يوم لمح عن بُعد شخصاً يسير في شارع الرشيد خُيّل إليه أنه يعرفه فناداه وسأل عن هويّته فتبيّن أنه كان طالباً معه في الكلية العسكرية.

فوجيء عبد الكريم بذلك فلاطفه وسأل عن حاله فشكا الرجل من تدهور صحته وضعف حالته المالية حيث أحيل على التقاعد لأسباب صحية قبل إكماله سن التقاعد بسنة أو سنتين، مما أضعف راتبه التقاعدي. وقد رقّ له قلب عبدالكريم فوعد بمساعدته.

وفي اليوم التالي أعرب عبدالكريم في اجتماع مجلس الوزراء عن تأثره لحال زميله السابق وطلب من الوزراء المساعدة في تعيينه في إحدى الوظائف ريثما يُكمل المدّة القانونية اللازمة للتقاعد فيرتفع راتبه التقاعدي وتتحسّن



معيشته. و كان أن تطوّع الدكتور محمد الشوّاف لتعيينه في وزارة الصحة إرضاءً للزعيم.

وبعد أيام قليلة إلتقيت رئيسي في العمل وصديقي الدكتور علي الحمامي، مدير الوقاية الصحية العام، فذكر لي مُتأفّفاً ومُتذمّراً إن الوزير طلب منه تنفيذ أمر الزعيم فورا بتعيين ذلك الشخص في وزارة الصحة ورافضاً كافّة أعذاره بعدم توفر وظيفة شاغرة في الملاك وعدم وجود عمل مناسب في دائرته لعسكري متقاعد. وقد اضطر الدكتور الحمامي أخيراً أن يقوم بتعيينه في مرآب (كراج) سيارات مديرية الوقاية الصحية العامة.

وعند البدء في إجراءات التعيين إحتجّ ذلك الشخص على وجوب نجاحه في الفحص الطبي كشرط للتعيين، وجاء إلى مركز الوزارة شاكياً للوزير من محاولات عرقلة تعيينه مُردِّداً بصوت عالٍ في أروقة الوزارة : هاي شلون ثورة؟ أشو هَم تخطيط قلب و هَم فحص أشعّة؟ وقد صادف أنْ رأيته عن بُعد بهذه المناسبة وكانت علامات فشل القلب بادية عليه بوضوح، وكان أنْ فشل في الفحص الطبي ولكن الوزير أصدر أمراً بتعيينه رغم ذلك.

- **مديرية صحة العاصمة**

نُقلتُ كما ذكرتُ آنفاً مديراً لصحة العاصمة. وهي الدائرة المسؤولة في الأساس عن النواحي الصحية الوقائيّة للعاصمة (مدينة بغداد) وسُكّانها.

وفي الإمكان تصوّر سعة مسؤوليات هذه المديرية وأهميتها اذا ما ذكرنا بعضاً منها فقط على سبيل المثال، كالمسؤولية عن حماية سكّان العاصمة من الأوبئة بالتعاون مع سلطات المكافحة الأخرى، و التأكّد من سلامة مايستهلكه سكّان العاصمة من طعام وشراب، ومتابعة ما يُمكن أنْ يضرّ بالصحة العامّة

(صحة المواطنين) ضمن حدود العاصمة وتنبيه الجهات المسؤولة لإتخاذ ما يلزم لإزالة الضرر والتعاون معها في ذلك، كأمانة العاصمة والسلطة المسؤولة عن حماية البيئة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية وغيرها. كذلك عليها التأكّد من سلامة المرافق العامة التى يرتادها المواطنون كالمطاعم والمقاهي وغيرها، وصحة العاملين فيها.

كما كانت المديرية مسؤولة عن إجراء التلقيحات للأفراد ضد بعض الأمراض السارية كالجدري (قبل إستئصاله عالميا) والكوليرا وتزويد المواطنين بالشهادات الصحية المطلوبة لأغراض السفر الى الخارج وأداء فريضة الحج و غير ذلك. وبالإضافة، كانت المديرية مسؤولة عن حفظ سجلاّت ولادة و وفاة المواطنين وتزويد الشهادات الخاصة بها.

وليس للمديرية علاقة بالمؤسسات العلاجية في العاصمة كالمستشفيات والمستوصفات التي كانت ترتبط بمديرية الخدمات الطبية العامة في وزارة الصحة. إذ كانت مديرية صحة العاصمة تتبع مديرية الوقاية الصحية العامة وكان مديرها العام الدكتورعلي الحمامي هو رئيسي المباشر.

وأحسب أنني قمت بعملي كمدير لصحة العاصمة بصورة جيدة. فبالإضافة الى الأعمال المكتبية الثقيلة كنتُ أتجوّل لمعاينة المواقع التي تهدّد الصحة العامّة ومراقبة مرافق المدينة المختلفة. وأتذكّر أنْ كان يرافقني في ذلك أحيانا المهندس الصحّي في المديرية السيد كمال العاني، وكان حسبما علمتُ بعدئذ من القوميين المتحمّسين ومن أقارب عبدالسلام عارف. ولكن ذلك لم يؤثّر على علاقتنا في العمل مطلقاً اذ وجدتُ أنه متمكّن من عمله و مخلص في ادائه كما بدا أنه مرتاح للعمل معي من أجل الصالح العام.

وقد علّق أحد الأشخاص من أصحاب الأعمال، عندما رآنا نعمل معاً بجد و صفاء، قائلا باستغراب: هاي انتو تشتغلون سوه (أنتما تشتغلان معا)؟ والله

لو كان جميع العراقيين على هذه الصورة لنجح البلد.

وكان العمل يسير بصورة مُرضية رغم سعة المسؤوليات والواجبات وضعف الكوادر العاملة عدداً ونوعاً وتواضع الميزانية المخصّصة.

لم أكن ميّالا لنوع العمل في مديرية صحة العاصمة، ولكنني لم أبخل بكل ما أستطيع من جهد للقيام بالواجب وإنجاز الأعمال المطلوبة. ولكنني لم أتردّد عندما سنحتْ الفرصة في التقدّم للحصول على الزمالة الدراسية للحصول على دبلوم الصحة العامة من جامعة لندن الممنوحة من قبل منظمة الصحة العالمية.

كان أعضاء لجنة الزمالات والبعثات الدراسية في الوزارة على معرفة شخصية جيدة بي وبعملي الناجح مديراً للصحة الدولية ولصحة العاصمة وهو عمل في صُلب حقل الصحة العامة ممّا دفعهم الى اختياري للزمالة من بين المتقدمين، دون أنْ أكلّم أيّاً منهم لذلك الغرض.

وعندما عُرض قرار اللجنة على الوزير للمصادقة عليه، طلبني الدكتور الشوّاف لمقابلته وكان عدم الارتياح والعصبية باد على وجهه وأخذ يكتب بخط كبير أسفل القرار ما معناه: عند عدم إيفائه بشروط العقد مع الوزارة (الحصول على الدبلوم في المدّة المقرّرة والعودة الى العراق للعمل في وزارة الصحة) يُلزَم بدفع خمسة أمثال مخصصات الزمالة ورواتب الوزارة المدفوعة له، ثم أضاف: ويُعيّن في البصرة عند عودته.

هكذا! دون تهنئة باختياري للزمالة أو تمنّيات بالنجاح في الدراسة أو شكر بسيط على عملي معه في الوزارة.

وبعد ذلك إستشرت والدي عن الرأي القانوني فيما أضافه الوزير فأجابني ساخراً: كيف يمكن للوزارة، أيّ وزارة، أن تفرض عليك دفع مبلغ يزيد عمّا

تكلّفته هي؟ هل يُعقل أن تعمل الوزارة على جني الأرباح من موظّفيها؟ أمّا مكان العمل بعد العودة فيتقرّر في حينه وتتحكّم فيه ظروف عديدة لايمكن استشرافها مُقدّما. وأضاف: لا تأبه، هذا كلام لاقيمة له فقرّرأمرك دون أخذه في الاعتبار.

وهكذا بدأتُ في التهيّؤ للسفر للالتحاق بالكورس الدراسي في لندن في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦١. كما حصلتْ زوجتي على إجازة اعتيادية من دائرتها لمرافقتي والتحقتْ على نفقتنا الخاصة بكورس دراسي في التأمين البحري في جامعة Surrey القريبة من لندن.

سافرنا الى لندن عن طريق المانيا حيث التقينا شقيقَيْ زوجتي سنان وسمير الذين كانا يدرسان في شتوتجارت و والدهما الأستاذ عبدالفتّاح ابراهيم الذي كان هناك أيضا لزيارة أولاده.

وبعد شراء سيّارة تاونوس (فورد الماني) مستعمَلة بثمن زهيد نسبياً، سافرنا بها الى لوزان في سويسرا للقاء شقيقتي هناء وزوجها وليد اسماعيل صفوة، توجّهنا الى لندن عن طريق باريس وبروكسل، وكانت سفرة سياحية جميلة وعطلة مريحة استعدادا لحياتنا الجديدة في لندن.

• نشاطي السياسي في عهد الجمهورية الأولى، ١٩٥٨-١٩٦١

ما ذكرته أعلاه من أحداث بعد عودتي الى العراق في تموز/ آب ١٩٥٨ يدور على الأكثر حول عملي المهني (الوظيفي). ولإكمال الصورة أنتقل الى عملي السياسي في تلك الفترة من الزمن والتي تُمثّل جانباً أساسياً من نشاطي وسيرتي في الفترة من آب ١٩٥٨ حتى سفري الى بريطانيا للدراسة في صيف ١٩٦١.

كنت قد إتصلت عند أوّل عودتي بصديقي الدكتور محمد الجلبي للعودة عن طريقه للعمل في صفوف الحزب الشيوعي وقد نُسِبتُ للعمل في لجنة الأطباء الحزبية وهي لجنة تشرف على التنظيم الهرمي (نظام الخلايا) للأعضاء من ذوي المهن الطبية في بغداد، وعلى نشاطهم السياسي والنقابي (نقابة ذوي المهن الطبية).

كان مسؤول اللجنة في أوّل الأمر هو الدكتور محمد الجلبي وبعد فترة قصيرة حلّ محلّه الدكتور رحيم عجينة لمدة قصيرة أيضا وتلاه الدكتورعبد الصمد نعمان، وكان هؤلاء يُضاف اليهم الدكتور مهدي مرتضى هم أعضاء اللجنة الذين انضممتُ اليهم عند عودتي. وبعد عام أو أكثر أصبحتُ مسؤولاً للجنة تنظيم الأطباء حيث عُهِد الى عبدالصمد بمهمة حزبية أخرى كما حصل من قبل بالنسبة الى محمد الجلبي ورحيم عجينة اللذين تركا العمل في تنظيم الأطباء. وقد حلّ محلهم في اللجنة الدكتور طارق الأمين ثم الدكتور عبدالحميد البستاني.

ومسؤول لجنة الأطبّاء هوعادة عضو في « لجنة تنظيم المثقفين» التي تضم في عضويتها مسؤولي لجان تنظيم فئات أخرى كالمهندسين و المعلّمين والأدباء والفنّانين والصحفيين وغيرهم وذلك لتأمين الارتباط الحزبي والتنسيق بين اللجان، وترتبط « لجنة المثقفين» عن طريق مسؤولها بلجنة تنظيم بغداد الحزبية. وكان مسؤول لجنة المثقفين عند التحاقي بها هو الدكتور محمد الجلبي.

ومن الجدير بالذكر أنّ مهمّات هذه اللجان سياسية وتنظيمية وليست نوعيّة، بمعنى أن لجنة الأطباء مثلاً لم تكن مسؤولة عن متابعة قضايا الأوضاع الصحية في البلاد أو الشؤون الطبية العلمية كما لم تكن من مسؤوليات «لجنة المثقفين» بحث القضايا الفكرية والثقافية.

كان عمل هذه اللجان يتلخّص في تنفيذ سياسة الحزب وتعليماته عن طريق نشاط الخلايا الحزبية المرتبطة بها. ويجري في اجتماعات اللجان والخلايا بحث السياسات والقرارات والبيانات التي يُصدرها الحزب وما يُنشر في جريدة الحزب ويُرفع ما يترتب على ذلك من آراء ومقترحات الى الجهة الحزبية الأعلى.

كانت الحياة السياسية في البلاد حافلة بالحركة والنشاط والتطورات والتقلّبات السياسية و كانت التنظيمات الحزبية تواكب الأحداث باهتمام وتعمل على اتّباع تعليمات الحزب بشأنها. وعلى ذلك كان عملي الحزبي والسياسي نشطاً ومتواصلاً.

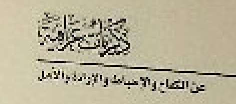
• نقابة ذوي المهن الطبية في العهد الجمهوري

خضعت النقابات المهنية، ومنها نقابة ذوي المهن الطبية، للأجواء السياسية في البلاد وتغيّراتها في العهد الجمهوري فأصبحتْ إحتياطياً للقوى السياسية المتنازعة، ممّا أضعف من قيامها بواجباتها المهنية.

تأسّست نقابة ذوي المهن الطبية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢ و تمّ إنتخاب الدكتور أحمد عزّة القيسي أوّل نقيب لها ومعه قائمته الانتخابية، و إعتُبِر ذلك في حينه إنتصار للتيّار السياسي المعارض للحكم في العهد الملكي كما جاء سابقا في هذه الذكريات.

و قد استمرّت الدورة الأولى لمجلس النقابة ثلاث سنوات حتي نوفمبر ١٩٥٥ حين انتُخِب الدكتور رشيد زكريّا نقيبا للدورة الثانية لثلاثة أعوام تالية انتهتْ في نوفمبر ١٩٥٨ إبّان العهد الجمهوري.

كان الدكتور زكريّا نقيباً ناجحاً يتمتّع بخبرة جيدة في الإدارة الصحية كما



كان إنساناً صادقاً مهذّباً. ولكنّه كان مُحافظاً من الناحية السياسية فلم يعد انتخابه ثانية لمنصب النقيب بعد حركة تموز، فقد كان المدّ اليساري عالياً عند ذاك في البلاد والجوُّ مهيئاً لفوز اليسار في انتخابات النقابة.

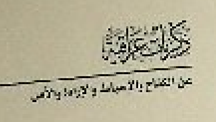
وكانت المنافسة على الترشّح لموقع النقيب قائمة بين الدكتور أحمد جعفر الجلبي والدكتور رفعت الشيباني وهما زميلان تخرّجا معاً في نفس الدفعة من كلية الطب في بغداد ويمكن وصفهما بالأصدقاء الألدّاء! وكانت قيادة الحزب الشيوعي، على ما يبدو، قد تركت الإختيار بينهما الى لجنة الأطبّاء الحزبية.

كان الدكتور محمد الجلبي، مسؤول لجنة الأطباء الحزبية آنذاك، في منتهى الأمانة رغم تعرّضه للضغط المعنوي، على أقلّ تقدير، من ناحية عمّه الدكتورأحمد الجلبي. و تتلخّص العقدة في الأمر في أنّ كلاً من أحمد و رفعت أعرب عن رفضه التعاون والترشيح لعضوية اللجنة الإدارية للنقابة اذا ما جرى ترشيح الآخر لموقع النقيب.

كنتُ أميل الى ترشيح الدكتور رفعت الشيباني لاقتناعي بقدراته ومرونته قياساً الى الدكتور أحمد الجلبي. وأعتقد أن الدكتور محمد الجلبي، وبالتالي قيادة الحزب، حرصوا على تفادي إغضاب الدكتور أحمد وهو الأقرب لهم سياسياً من رفعت. ولذلك فقد لجأوا تلافياً لإغضاب أيٍّ منهما الى اختيار شخص ثالث للترشيح لموقع النقيب هو الدكتور وصفي محمد علي، وهو شخص محايد سياسياً ومقبول من قبل الطرفين المتنافسين.

واليوم، أنتقدُ نفسي لقبولي بهذا الخيار دون معارضة وتحفّظ، إذ كنتُ ومازلتُ مقتنعا أنّ الدكتور رفعت الشيباني كان الأصلح . ولا شك أنّ السبب في موقفي المتراخي كان الحرص على الوفاق و الوئام، وهو موقف خاطئ مبدئياً.

ومن الطريف في هذا الصدد أنّ الدكتور محمد الجلبي، الذي أكنُّ له



الحب والإحترام العميقين وأتذكّر مقتله دوماً باللّوعة والألم، جاءني بعد شهور وفاجأني قائلاً وكأنّه يعتذر، إذ كان حيياً خجولاً بطبعه: بلي، تره قابليات عمّي أحمد ضعيفة (بمعنى أنه يعترف بخطئه لإلتزام جانبه في الترشيح لمنصب النقيب)! ويالأمانة وصفاء النفس!

انتُخب الدكتور وصفي محمد علي نقيباً و كلٌّ من الدكاترة أحمد الجلبي ورفعت الشيباني وعبد الصمد نعمان، وآخرون لا تحضرني أسماؤهم للأسف، أعضاءً في مجلس النقابة. وسار العمل في نقابتنا كما في النقابات المهنية الأخرى خاضعاً للأجواء السياسية السائدة في البلاد. فكانت النقابات تُصدر البيانات السياسية في المناسبات تأييدا للزعيم والجمهورية وتشارك في المسيرات التي تُنظّم لنفس الأغراض. و كان العمل النقابي المهني يسير بصورة اعتيادية لم تختلف كثيراً عنها في العهد الملكي.

وعند تغيّر سياسة قاسم تجاه الشيوعيين وأصدقائهم شرعت السلطات في مهاجتمهم و العمل على إضعاف مواقعهم في قيادات المنظمات الجماهيرية والنقابات والجمعيات. وقد إستفادت القوى السياسية البعثية والقومية من الظروف الجديدة فتعاونتْ مع المعادين لقاسم والجمهورية من أنصار العهد الملكي للحلول محلّهم في قيادات النقابات.

وبالنسبة لنقابة ذوي المهن الطبية طلب عددٌ من هؤلاء عقد إجتماع عام للنقابة في أواخر عام ١٩٦٠ مطالبين بنزع الثقة عن النقيب والهيئة الإدارية. وكان إجتماعاً صاخباً شنّوا فيه هجوماً شديداً على النقابة بحجج واهية، وكان من الواضح أنّ دوافعهم كانت سياسية لاعلاقة لها بالعمل النقابي المهني.

واذ كان أكثر الحاضرين من مؤيديهم فقد فازوا عند التصويت على

نزع الثقة واضطرَّ النقيب والهيئة الادارية الى الإستقالة بناء على ذلك. و أتذكّرأنهم اتّهموا النقابة بالتقاعس في الدفاع عن أعضاء من جماعتهم إعتُقلوا لأسباب سياسية، فشاركتُ في النقاش قائلا أن النقابة تستحق اللوم إن كان ذلك صحيحاً. ولكنني آمل أيضاً أن لا ينسى الزملاء ما أثاروه الآن وأن يقوموا، بعد سيطرتهم على النقابة، بالدفاع عن الأعضاء المختلفين معهم سياسياً اذا ما تعرّض هؤلاء للأذى على يد السلطة.

وصادف، عندما كنت أتحدّث من المنصّة، أنْ كان يجلس قريباً في مواجهتي الدكتور عبدالكريم هاني، وهو من نشطاء البعثيين/القوميين وأصبح بعدئذ وزيراً في حكم عبدالسلام عارف. وقد ردَّ من مكانه موجّهاً كلامه لي بقوله: إن شاءالله، إن شاءالله. ذكرتُ هذه الحادثة لعلاقتها بأحداث سأذكرها تالياً.

و هكذا سيطر أعداء عبدالكريم قاسم، بتشجيع منه ومن أجهزته، على نقابات المحامين والمهندسين والأطباء وغيرها ليشكّلوا كتلة معادية له نشطت في إصدار البيانات لإثارة الرأي العام ضدّه تمهيداً لإسقاطه.

وكان أنْ أنتُخِب الدكتور أحمد كمال عارف نقيباً جديداً لذوي المهن الطبية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦١.

١٣ حركة السلم في العهد الجمهوري الأوّل

كان الوجه الآخر لنشاطي السياسي في هذه الفترة هوعملي في حركة السلم العراقية. وكما ذكرت آنفا أنني انتخبت عضوا في المجلس الوطني وفي المكتب الدائم للحركة في مؤتمرها الثاني الذي عُقد في بغداد في خريف ١٩٥٨ حسبما أتذكر.

كان عدد أعضاء المجلس الوطني حوالى المائة تقريبا، منهم نسبة عالية من وجوه الحركة ونشطائها في العهد الملكي من خارج بغداد. وكان على المجلس أن يجتمع سنويّاً على الأقل، أما أعضاء المكتب الدائم فكانوا بالضرورة من ساكني بغداد حيث تقع عليهم مسؤولية قيادة الحركة وادارة أعمالها بصورة دائمة.

وكان أعضاء المكتب الدائم هم: عزيز شريف (وقد انتُخب سكرتيرا عاما للحركة من قبل المؤتمر الثاني، كما أنه كان قد اختير قبل ذلك عضوا في مجلس السلم العالمي وهو لاجىء سياسي في سوريا) و د. يوسف اسماعيل البستاني و المحامي توفيق منير والدكتورة نزيهة الدليمي (لم تستطع المواظبة

على الحضور لواجباتها الأخرى) والسادة كمال عمر نظمي وعلي ياسين الحلاّ في وأنا.

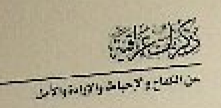
ولم ينتخب بعض الأعضاء السابقين في قيادة حركة السلم في العهد الملكي لعضوية المكتب الدائم في العهد الجمهوري، وهم عطشان ضيول الازيرجاوي وعامر عبدالله وصلاح خالص. وسبب ذلك في إعتقادي هو إسناد مُهمّات حزبية هامّة لهم في مجالات العمل الأخرى. أمّا خلوق أمين زكي فقد انتُخب لعضوية المجلس الوطني ولم يُرشّح لعضويّة المكتب الدائم، وقد استاء لذلك كثيراً.

ومن الجدير بالذكر إن عزيز شريف ويوسف اسماعيل لم يشاركا في عمل حركة السلم ولا في مؤتمرها الأول إبّان العهد الملكي إذ كانا عند ذاك خارج العراق.

و انتخب المؤتمر الثاني كذلك أشخاصاً آخرين لعضوية المكتب الدائم منهم أعضاء في قيادة الحزب الوطني الديمقراطي ولكنهم لم يحضروا إجتماعات المكتب الدائم (بقرار من حزبهم على ما أعتقد) رغم عدم انسحابهم من المجلس الوطني للحركة ومشاركة بعضهم في إجتماعاته في أعوام ١٩٦٠/٦١.

و قد استمرّ الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) في مشاركته وتأييده للحركة، ولكن الأستاذ ابراهيم أحمد، وهو من قادة ذلك الحزب الأساسيين، وكان قد انتخب عضوا في المكتب الدائم على ما أتذكّر، لم يحضر الاّ عدداً قليلا جدا من إجتماعات المكتب ثم توقّف عن الحضور بسبب تأزّم الأوضاع السياسية ومطاردتهم من قبل السلطة نتيجة لتدهور علاقات البارتي والملاّ مصطفى البارزاني رئيس الحزب مع عبد الكريم قاسم، ممّا آدّى بعد مدّة قصيرة الى نشوب الحرب في كردستان.

ويتبيّن ممّا تقدّم أن جميع أعضاء المكتب الدائم العاملين تقريبا كانوا

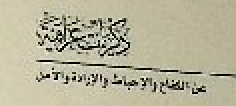


أعضاء في الحزب الشيوعي، وهم وجوه الحركة المعروفين. ولست أعلم كيف لم يتم الإنتباه الى ذلك و تصحيحه، إذ كانت تجربة سيطرة الحزب الشيوعي على حركة السلم إبّان العهد الملكي سببا رئيسيا في تردّد أعضاء الأحزاب الأخرى و المستقلين في الانضمام الى الحركة. ولكن يبدو أنّ اتّساع جماهيرية الحزب الشيوعي وعلاقاته الجيدة مع عبدالكريم قاسم في العام الأول من العهد الجمهوري حدّت من اهتمامه بمشاركة القوى السياسية الأخرى معه في حركة السلم.

فيما بعد، إنضمّ العقداء فاضل المهداوي وماجد أمين الى المجلس الوطني في عام ١٩٦١، وهنا أيضاً لا أتذكّر أنّ أحداً منّا أعضاء المكتب الدائم إعترض على ضم عسكريين هما رئيس المحكمة العسكرية الخاصة والمدّعي العام فيها الى المجلس الوطني، مع إحترامي لشخصيهما ودورهما الوطني وإستشهادهما دفاعا عن الجمهورية الأولى. وربّما ظنّ البعض أنّ إنضمامهما يُعزّز مكانة الحركة للشعبية التي يتمتّعان بها، ولكنه كان قراراً خاطئاً في رأيي لكونهما من المسؤولين العسكريين الكبار في جهاز الحكم وأنّهما كانا يخوضان معارك سياسية حادّة لردع أعدائه، وذلك يتعارض مع طبيعة عمل الحركة وأوجه نشاطها.

إختلفتْ طبيعة عمل حركة السلم في العهد الجمهوري اختلافاً كبيراً عنها في العهد الملكي. فبينما كانت تناضل نضالاً شاقّاً تصادمياً في مواجهة منع ومطاردة السلطة لنشاطها في العهد الملكي، أضحت حركة علنية مُعترف بها من النظام الجمهوري، و خصّصت لها الحكومة داراً كبيرة مملوكة للدولة في محلّة السعدون ببغداد مقرّاً لمكتبها الدائم.

كما لم تعد الحركة تُشارك كطرف سياسي في أحداث البلاد الداخلية أو كواجهة لأحد الأحزاب السياسية إذ إنتفت الحاجة الى ذلك في العهد



الجمهوري الأوّل حيث أخذت الأحزاب السريّة سابقا تمارس نشاطها بصورة علنية تقريباً وأصبحتْ لها علاقات مباشرة بالسلطة.

وقد تركّز عمل الحركة في العهد الجمهوري على متابعة ومساندة نشاط حركة السلم العالمية في الدعوة لتفادي الحروب وتحريم الأسلحة النووية، وتأييد حركات التحرر الوطني، ومؤازرة الحكم في تصدّيه للأحلاف العسكرية والنفوذ الاستعماري في المنطقة، وذلك بإصدار البيانات وعقد الإجتماعات الجماهيرية والخاصّة وحضور المؤتمرات الدولية.

لعب الأستاذ عزيز شريف ، السكرتير العام، دورا أساسيا في قيادة حركة السلم في العهد الجمهوري . وهوسياسي يساري معروف منذ ثلاثينات القرن العشرين حيث انتُخب نائباً في مجلس النوّاب العراقي باعتباره من حركة «الشعبية» وكتلة الأهالي السياسية. وقد احترف المحاماة في الثلاثينات والأربعينات.

و بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أجيزعدد من الأحزاب السياسية من بينها حزب الشعب بزعامة عزيز شريف ومعه عدد من زملائه منهم توفيق منير وعبدالأمير أبو تراب وعبدالرحيم شريف وعامرعبدالله وقد أعلن الحزب اتّباعه النظرية الماركسية دليلاً للعمل رغم اختلافه مع الحزب الشيوعي السرّي في المنهج وأساليب العمل.

قامت الحكومة بعد فترة قصيرة من الزمن بحلّ حزب الشعب وسحب إجازته ولكنّه استمرَ في العمل سريّاً بضع سنوات حتى تم حلّه نهائيًا بقرار من قيادته في أوائل الخمسينات حسبما أعتقد. وعند ذاك انتمى أعضاؤه أفراداً الى الحزب الشيوعي ومنهم عزيز شريف وأعضاء قيادته الآخرين.

وبعد ذلك لجأ الأستاذ عزيز الى سوريا حيث قضى بضع سنوات في دمشق كمعارض سياسي للحكم الملكي، وأعتقد أنّه أختيرمُرشّحاً لعضوية



اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في تلك الفترة. وقد عاد الى العراق حال قيام حركة تمّوز ١٩٥٨ والحكم الجمهوري.

كان عزيز شريف إنساناً محترماً هادئاً حكيماً يتمتع بخبرة سياسية واسعة وجَلَد كبيرعلى العمل المتواصل. وقد كان لاختياره عضواً في مجلس السلم العالمي، وهو في سوريا، دورٌ هامٌ في ذيوع شهرته و بناء علاقات شخصية مع العديد من السياسيين و وجوه حركة السلم العالمية العرب والأجانب.

و بعد عودته الى العراق أصبح هو الوجه الرسمي لحركة السلم في العهد الجمهوري، وكانت له علاقات شخصية جيّدة مع سياسيي العهد وعلى رأسهم عبد الكريم قاسم والملاّ مصطفى البارزاني فلعب دوراً نشيطاً في الوساطة لحل الخلافات بين السلطة والقيادة الكردية.

وقد علمتُ بعد ذاك بسنوات أنّ علاقته الشخصية بكامل الجادرجي كانت فاترة جدا بسبب مواقف وخلافات سابقة. ولم يكن الجادرجي يتردّد في التشهير بخصومه السياسيين وفي التحفّظ على العمل معهم.

ولم يُشارك أعضاء المكتب الدائم الآخرون الأستاذ عزيز، ولم يُشركهم معه، في نشاطه السياسي خارج حركة السلم. كذلك كان الأستاذ عزيز حريصاً على الدقّة في العمل فكان يكتب بنفسه نصوص بيانات الحركة و رسائلها ثم يعرضها للمراجعة في جلسات المكتب الدائم الذي كان يجتمع بانتظام أسبوعياً وكلّما دعت الحاجة. ولا أتذكّر أنه كلّف أحداً من أعضاء المكتب بإعداد مسوّدة بيان أو رسالة أو وثيقة ممّا تُصدره الحركة.

- **مهرجان السلام في الموصل**

في آذار ١٩٥٩ وقعت قيادة الحزب الشيوعي العراقي في خطأ الزج بإسم

حركة السلم في المُعترك السياسي العنيف الدائر بين عبدالكريم قاسم وأنصاره من جهة، وعلى رأسهم الحزب نفسه، وبين أعدائه وأعداء الجمهورية الأولى من القوميين والبعثيين وأنصار العهد الملكي من الجهة الأخرى، وأعني بذلك قرار عقد مهرجان السلام في الموصل.

وكانت الشائعات تدور بشدّة في البلد قبل أسابيع من ذلك عن وجود مؤامرة لإسقاط الحكم يُعدّ لها العقيد عبدالوهاب الشوّاف آمر موقع الموصل العسكري، بالتعاون مع عسكريين آخرين ومع الفئات القومية والبعثية و المحافظة «المعادية للجمهورية الأولى» في مدينة الموصل، وبإسناد من الجمهورية العربية المتّحدة (بقيادة عبدالناصر).

ويبدو أنّ الاستخبارات العسكرية العراقية قد توفرتْ لديها معلومات تؤكّد ذلك ممّا أقنع عبدالكريم قاسم بحقيقة المؤامرة، وذلك بالاضافة الى تأكيد الحزب الشيوعي، تبعاً لمصادره الخاصة، على قرب تنفيذ المؤامرة وحثّه الحكومة على التصدّي للقضاء عليها.

ويُشير تطوّر الأحداث الى أنّ اتّفاقا قد تمّ بين عبدالكريم قاسم والحزب الشيوعي، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، للعمل على منع المؤامرة أو كشفها أو إخمادها إنْ حدثت، على طريقة «فتح الخُرّاج قبل انفجاره وانتشار التلوّث».

وكانت الوسيلة التى استُعملتْ لذلك هى تأمين حشد جماهيري كبير من أنصار قاسم والجمهورية الأولى من كافة انحاء العراق يقصد الموصل لإقامة إحتفالات جماهيرية فيها بإسم مهرجان حركة السلم، تأييداً لقاسم والجمهورية.

وأتذكّر في هذا الخصوص أنّ الأستاذ عزيز شريف عرض في إجتماع المكتب الدائم لحركة السلم فكرة عقد مهرجان السلام في الموصل في أوائل

آذار ١٩٥٩ كأمر واقع تقرّر بمساندة السلطة التي تعهّدتْ بنقل المشاركين مجّانا الى الموصل بوسائط النقل الحكومية كقطارات السكك الحديدية وغيرها. وكان على الحركة أنْ تُصدر بيانها بدعوة المواطنين للمشاركة في المهرجان، فتمّتْ الموافقة على ذلك من كافة أعضاء المكتب وصدر البيان ثم تبعته بيانات كثيرة لنفس الغرض من المنظمات الجماهيرية.

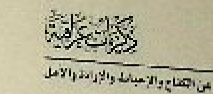
و لم ألْحظ في حينه أنّ الأستاذ عزيز شريف كان متحمّسا للأمر، و لا زلت أشكُّ في أنّه كان مقتنعاً بأن يتم المهرجان بإسم حركة السلم، ولكنه آثر الإنصياع في اعتقادي. أمّا الآخرون من أعضاء المكتب، وأنا منهم، فقد وافقنا دون مناقشة أو اعتراض حرصاً على مقاومة وافشال المؤامرة المحيقة بالوطن والجمهورية الأولى.

واليوم، أرى أنّ ذلك كان خطأً فاحشاً من الناحية المبدئية، اذ لا يجوز زجّ حركة السلم في المعارك السياسية الداخلية. كما أعجب كيف لم يعترض أو يتحفّظ أحدٌ منّا على ذلك.

لم يشارك عزيز شريف في المهرجان وهو السكرتير العام لحركة السلم. وبدوري لم أكن متحمّسا للمهرجان ولم أشارك فيه لطبيعته الصدامية المتوقعة على ما أعتقد، كما لم يشارك يوسف اسماعيل أيضا، وقد شارك توفيق منير في المهرجان وعاد الى بغداد قبل استفحال أحداث العنف في الموصل.

أُحبِطتْ المؤامرة وقُتِل العقيد الشوّاف بالقصف الجوّي ومقاومة جنود وبعض ضباط المعسكر في الموصل. وصاحبتْ ذلك وتلته جرائم مشينة في الموصل قامت بها كافة الأطراف المتنازعة وراح ضحيتها الكثيرون.

ومن المؤسف جداً أنّ بعض قادة الشيوعيين المتواجدين في الموصل آنذاك أخذوا على عاتقهم القيام بدور السلطة في المدينة لبضعة أيام فأقاموا محاكم



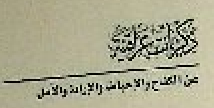
«ثورية» لمحاكمة أعدائهم وأعداء قاسم وإعدام عدد منهم، وأرسلوا برقيات الى قاسم يؤكّدون فيها السيطرة على المدينة وعودة الأمن والهدوء اليها! وقد استُغلّت تلك الأحداث المؤلمة والتصرّفات غير المسؤولة أسوأ استغلال، كما هو متوقّع، لزرع بذور الشقاق بين عبدالكريم قاسم والحزب الشيوعي بغرض الإطاحة بالحكم، وكانتْ تلك الأحداث الدموية بداية لتدهور أوضاع الجمهورية الأولى.

- **رسالة الى قيادة الحزب الشيوعي**

في أواسط عام ١٩٦١ كان الوضع السياسي في البلد يُشعِر بالخطر لما كان يلوح في الجو من إحتمال قيام إنقلاب عسكري قد يودي بنظام عبدالكريم قاسم ممّا يعرّض مُكتسبات حركة ١٤ تموز للضياع كما يعرّض الحزب الشيوعي واليسار عموما الى تصفيات دموية.

و نظراً لما كنّا نشعر به من قلق عميق فقد ارتأينا، عزيز شريف ويوسف اسماعيل وتوفيق منير و كمال عمر نظمي وأنا، بإعتبارنا اللجنة الحزبية المختصّة بحركة السلم، توجيه رسالة مفصّلة إلى قيادة حزبنا الشيوعي مع اقتراح ما يلزم اتخاذه من استعداد من قبل الحزب لإحباط أية محاولة للقيام بإنقلاب عسكري. وقد قمنا فعلاً بإعداد الرسالة وارسالها الى المكتب السياسي للحزب.

وكان الرد على الرسالة هو أن إجتمع بنا عامر عبد الله مُمثلاً للقيادة (وكان يومذاك عضواً في المكتب السياسي، على ما علمت فيما بعد) فأعرب لنا، في ما يشبه الاستنكار، عن استغرابهم (القيادة) للرسالة ولتطيّرنا وقلقنا الذي لا داعي له، مؤكّدا لنا بأنّ الحزب مستعدٌ تماماً لكافة الإحتمالات.



شعرتُ آنذاك أنّ الرسالة قوبلتْ بالاستخفاف للأسف الشديد، وهي رسالة خطيرة تُعبُر عن قلق مشروع، ومرسلة من أعضاء هيئة حزبية على هذا المستوى.

ومن المُعيب حقّاً أنّنا لُذنا بالصمت جميعاً أزاء ردّ و تفسيرعامر رغم أنّ وجومنا كان يوحي بعدم إقتناعنا به.

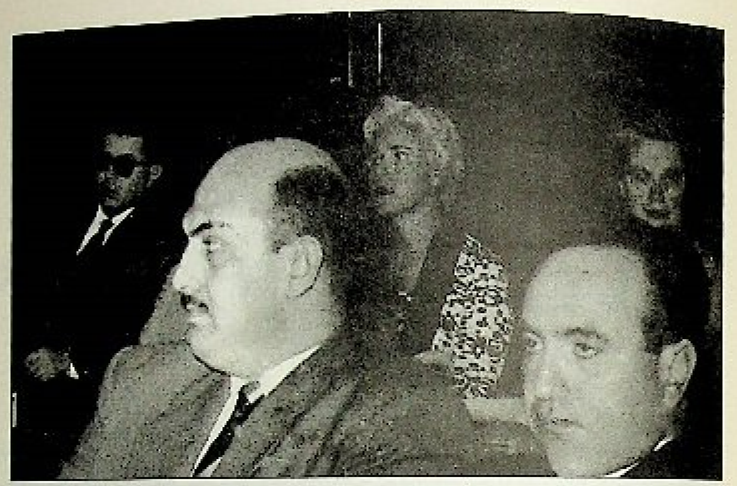
لقد فشلنا جميعاً في الامتحان، هو بردّه الضعيف و غير المقنع ونحن بعدم رفضنا لذلك الرد.



بغداد ١٩٥٩ في حدائق مستشفى السلام. مع أعضاء الوفد الطبي السوفييتي المستقدم للعمل في العراق. يبدو الثالث من اليمين د. عبدالصمد نعمان (مدير الخدمات الصحية العام) ثم د. بربوبراجنسكي (من وزارة الصحة السوفييتية) و د. فاروق برتو (مديرالصحة الدولية).



الاسكندرية، مصر، تشرين الأول ١٩٥٩. إجتماع اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط، منظمة الصحة العالمية. الجالسون من اليمين: د. ذبيا ود. خبير (الوفد الإيراني) ثم الوفد العراقي د. محمد الجلبي (معاون مدير الصحة العام)، د. فاروق برتو (مديرالصحة الدولية).



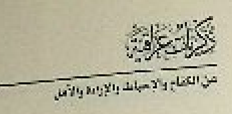
الإسكندرية، مصر، تشرين الأول ١٩٥٩. الدكتور محمد الجلبي والدكتور فاروق برتو في إجتماع اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط، منظمة الصحة العالمية (وفد وزارة الصحة العراقية).



مطار بغداد الدولي ١٩٦٠، في توديع الفريق السوفييتي الزائر للسيطرة على مرض الجدري. يظهر وسط الصورة الدكتور علي الحمامي (مدير الوقاية الصحية العام) وإلى يساره البروفسور زكاريان (رئيس الفريق السوفييتي) وفي اليسار د. فاروق برتو (مدير الصحة الدولية) مع الأطباء والممرضات السوفييت.



جنيف، أيار ١٩٦٠ ، عند المشاركة في اجتماع الهيئة العامة لمنظمة الصحة العالمية. الخامس من اليمين (في الوسط) الدكتور عبدالحسين طاباء المدير الإقليمي للمنظمة لشرق البحر المتوسط. والى يمينه: مندوب من ايران، ثم الدكتور علي الحمامي رئيس الوفد العراقي. والى يساره د. أفريدي (باكستان)، ثم د. خنشات (السعودية)، أحد المندوبين، د. ذيبا (ايران). في الصف الثاني من اليمين: د. فاروق برتو (العراق)، مندوب من مصر، د. الشطي (سوريا).



١٤ مراجعة شخصية لأزمة لأفكار ومواقف سياسية

تطرقتُ في مواقع متعددة من هذه الذكريات الى مواقف وأحداث سياسية مختلفة عايشتها شخصياً قبل وبعد حركة تموز ١٩٥٨. وأودُ هنا مناقشة مواقف وأحداث إستأثرت بإهتمام الكثيرين من المواطنين لبحثها والتعليق عليها، وذلك لعلاقتها المباشرة بالتغيّرات الهامّة التي مرّت بالعراق.

- **١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ ، ثورة أم إنقلاب عسكري؟**

تتباين آراء العراقيين، بمن فيهم الكثير من اليساريين حتى اليوم، حول طبيعة أحداث ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ في العراق، وهل تُعتبر ثورة أم انقلاباً عسكرياً؟

ولعل هذا السؤال قد فقد الكثير من أهميته اليوم لمرور الزمن، فقد أعقبته تغيّرات وأحداث وأهوال شابت لها الولدان وتفتّتْ الأوطان في العراق والمنطقة العربية، ومع ذلك فهو لا زال يتردّد سواء لتعظيم شأن الحركة من قبل أنصارها وتسميتها بالثورة أو للحطّ من شأنها من قبل خصومها

واعتبارها مجرّد إنقلاب عسكري.

في رأيي المتواضع أنّ العملية التي قام بها عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ورفاقهما من الضباط «الأحرار»، و كانت منهم نسبة ملحوظة من الناصريين والقوميين، عاطفةً لا فكراً، في مهاجمة واحتلال قصر الرحاب ودار نوري السعيد وبعض المراكز العسكرية الرئيسية كانت انقلابا عسكريا نفذه الضباط وجنودهم فقط، و لم يشارك فيها أحد من المواطنين المدنيين.

كانت هناك طبعا "جبهة الإتحاد الوطني" المعارضة للحكم الملكي بميثاقها الذي إتُفِق عليه، والتي وقفت الى جانب الحركة ودعت الشعب الى الإلتفاف حولها منذ ساعاتها الأولى، كما شارك بعض قادتها في الحكومة التي جاءت بها الحركة. وقد خرجت جماهير الشعب لمساندة الحركة وتأييدها في بغداد خاصة. ممّا لعب دورا مؤكدا في نجاحها.

ولكن القرار السياسي كان وظلّ كُلّياً بيد العسكريَيْن عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف.

لقد كان إسقاط الحكم الملكي وإعلان الجمهورية حدثًا ثوريا دون شك اذ أنه غيّر نظام الحكم في البلاد. وقد قامت الحكومة الجديدة بإصدار قوانين وطنية هامّة كالخروج من حلف بغداد وقانون رقم ٨٠ لتحديد مناطق البحث عن النفط للشركات الأجنبية، والخروج من العلاقة بالإسترليني؛ وقوانين وإجراءات ذات محتوى إجتماعي هام كقانون الاصلاح الزراعي وقانون الأحوال الشخصية وتوسيع التعليم وإسكان سكّان الصرائف في بغداد ببناء مدينة الثورة وإطلاق سراح السجناء السياسيين وإعادة المفصولين السياسيين الى وظائفهم وأعمالهم.

تلك كانت قوانين وإجراءات وطنية تقدمية ولكن السلطة ظلّت بيد

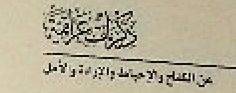
العسكريين ولم تُتّخذ أية خطوات لإنتقالها الى ممثلي الشعب المُنتَخَبين.

ورغم أنّ التسمية، ثورة أو انقلاب، لن تُغيّر من الواقع الحالي السيء شيئا فلستُ أرى أنّ اسم "ثورة" أو "إنقلاب" يُعبّر بدقّة عن الحدث وتداعياته. و أجد أن إصطلاح "حركة" أو "تغيير" هو الأقرب الى الواقع لوصف إنقلاب عسكري وطني معادي للإستعمار قام به الجيش فاستولى على السلطة واحتفظ بها وحظى بتأييد الشعب. و سرعان ما دبّت الخلافات بين قادة الإنقلاب العسكريين المختلفين فكرياً وسياسياً، ثم بين الأحزاب السياسية المؤيّدة للحركة، بسبب تباين أهدافهم السياسية والإجتماعية. ثم انقلب الحكم الوطني على مؤيديه السياسيين بعد أقل من عام واحد من قيام الحركة، وأفسح المجال لأعداء الحركة في العمل على إسقاطها، وقد كان لهم ذلك.

- **الموقف من الحكم الملكي (١٩٢٣-١٩٥٨) و من حكم الجمهورية الأولى (١٩٥٨-١٩٦٣)**

إحتلّتْ بريطانيا العراق في الحرب العالمية الأولى بعد أن حكمه العثمانيون أربعة قرون، وإستلم الإنتداب البريطاني والحكم الملكي العراق ، وهو من أكثر بلاد العالم تخلّفاً في كافة المجالات. ثم استقلّ العراق استقلالاً صورياً بمعاهدة ١٩٣٠ مع بريطانيا.

وقد عمل النظام الملكي تحت إشراف الانتداب والسيطرة البريطانية وبمساعدتها على إنشاء البنى التحتية والخدمات الأساسية في البلاد، والتي كانت معدومة تقريباً قبل ذلك. وكان العراق يومذاك بلداً فقيراً تتفشى فيه الأميّة والأمراض السارية وكانت حصته من إيرادات البترول بضعة ملايين من الدنانير في السنة لا أكثر، وذلك حتى خمسينات القرن الماضي عندما



ارتفعت الى ما يقارب المائة مليون دينار سنويا.

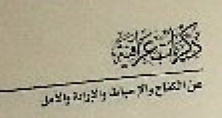
في ذلك العهد الذي عاش فيه جيل آبائنا ومن ثم جيلنا، والذي واكبنا فيه نجاحاته وإخفاقاته، أخذت الحكومة العراقية في بناء مؤسسات الدولة والتقدم في ذلك تدريجيا (الجيش والشرطة والأجهزة الادارية والإقتصاد والقضاء) وتهيئة الخدمات للمواطنين من مدارس ومستشفيات ومواصلات وماء وكهرباء وغيرها.

وبذلك قام الملك فيصل الأول ومجموعة الضباط والموظفين الذين عملوا معه ببناء أسس دولة حديثة من ما يُشبه العَدَم. ورغم ما كان يُشاع عن فساد بعض الأجهزة الحكومية فقد كان ذلك محدوداً، وكان الطابع العام للحكم هو الجديّة في أداء الواجب ونظافة اليد لدى موظفي الدولة رغم وجود استثناءات محدودة.

وكانت خدمة الوطن والعمل من أجل تقدمّه صفة عامّة يتصف بها المتعلمون من العراقيين، وكانوا على إختلاف آرائهم مفعمين بالأمل، حكّاماً ومحكومين، في نهضة العراق وتقدّمه.

لقد نشأنا و تعلّمنا في مدارس النظام الملكي الحكومية. وأحسب أنّ معلّمينا، أيّام ذلك النظام، غرسوا في نفوسنا مبادئ حب الوطن والأمانة والصدق وحب العمل والاجتهاد. وفي اعتقادي أنّ الأجيال التي نشأت وتربّت إبان العهد الملكي تمتّعت بصفات وطنية و أخلاقية وانسانية رصينة بالقياس الى ما تلاها.

لستُ أقصد مما تقدّم رسم صورة وردية للنظام الملكي، فقد كنت من معارضيه الألداء، وأعتقد أنه وقع في أخطاء سياسية واجتماعية جسيمة أدّت الى سقوطه.



كان التحالف السياسي المطلق مع بريطانيا وحلفائها هو أول الأخطاء، وثانيها كان الالتزام بدوام نظام الإقطاع على حاله رغم الفقر المُدقع الذي نزل بغالبية السكان من الفلاحين جراء ذلك، وثالثها رفض الإستماع الى آراء المعارضة السياسية وعدم الإستجابة الى بعض مطالبها والتعسّف ضدها.

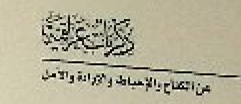
وفي اعتقادي أنّ النظام الملكي أصيب في أواخر عهده بالجمود الفكري والعمى السياسي، كما أنّ بريطانيا العظمى الحليفة والموجّهة أو الناصحة للنظام، أصيبتْ بنفس العمى. فقد كانت بريطانيا قادرة على إلزام النظام الملكي بسلوك مُختلف قد ينقذه من الإنهيار.

أمّا الحلفاء الجدد يومذاك وأعني الولايات المتحدة الأمريكية، فكانوا يعملون على إضعاف النفوذ البريطاني في العراق لمشاركته أو الحلول محلّه، وكانوا يومئذ يفضّلون تغيير الحكم القائم بآخر أقرب اليهم.

وكان للظروف السياسية في العالم وفي المنطقة وللصراع الذي أعقب الحرب العالمية الثانية بين «حركات التحرر الوطني» والدول الاستعمارية، ثم لحركة «التحرر القومي العربي» بقيادة عبدالناصر تأثير مباشر في إسقاط النظام الملكي في العراق.

وقد ارتبط ذلك الصراع التحرّري إرتباطاً وثيقاً بالصراع بين الدول الكبرى على النفوذ والسيطرة (بين الولايات المتّحدة الأمريكية وحلفائها وبين الاتحاد السوفييتي).

وكان من الأخطاء القاتلة التي وقعت فيها أكثر الحركات الناهضة للإستعمار في آسيا وأفريقيا، رفضها الأخذ بالنظام الديمقراطي في الحكم (بإعتباره من الألاعيب الاستعمارية) وذلك بسبب انعدام أي تراث أو خبرة لديها في ممارسة الديمقراطية، مع إستثناءات قليلة كالهند وأيضا جنوب

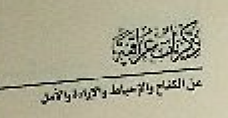


أفريقيا بعد عقود من الزمن، ولعدم ثقة حكومات البلدان «المتحررة» بشعوبها أساساً لتوفّر لها حرية الممارسة السياسية. كما كانت سيطرة العسكر على أكثر هذه الأقطار سبباً في التأسيس للحكم الشمولي الدكتاتوري كنمط مُتّبع في البلاد «المتحرّرة».

واليوم، وبعد فشل أكثر الدول العربية والإسلامية والدول الأفريقية بعد «تحررها الوطني الثوري» في تأسيس دول رصينة تقوم على المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية، لا بد من التساؤل، بالنسبة للعراق، عن مدى صحة أوخطأ مواقف قوى المعارضة الوطنية من النظام الملكي.

كانت المعارضة (جبهة الإتحاد الوطني) قد رفعت شعار إسقاط الملكية ثم ساندت الحركة العسكرية (١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨) مساندة مطلقة وشاركت في الحكم الجديد ودعمته وأغمضتْ عيونها عن أخطائه وتجاوزاته. وكانت مجزرة قصر الرحاب والتمثيل بجثث القتلى في الشوارع، أولى الحلقات في مسلسل العنف السياسي والقتل الجماعي في العراق. حيث أعقبتها بتخطيط إجرامي متعمّد فظائع وجرائم إنقلاب عام ١٩٦٣ البعثي- القومي، ومن ثمّ الأهوال التى جاءت على يد النظام الدكتاتوري «الثوري العربي» منذ عام ١٩٦٨ وحتى سقوطه عام ٢٠٠٣، وما تلاه بعد ذلك تحت ستار الدين، من اقتتال داخلي وجرائم وسرقة وهدر للمال العام ومن اجتياح الإرهابيين لمناطق واسعة من البلاد عاثوا فيها فسادا وارتكبوا من الجرائم ما يندى له جبين الإنسانية .

لقد ساندت القوى المعارضة للنظام الملكي قيام الحكم العسكري وشاركته في المسؤولية دون أنْ تلعب دوراً مؤثراً في بناء دولة حديثة قائمة على الديمقراطية والعدالة. وظلّ الحكم و القرار بيد العسكر من محدودي الخبرة ومحبّي الزعامة. بل وعملتْ تلك القوى السياسية حثيثاً على تأليه الزعيم



والعقيد وتمجيد دور المحكمة العسكرية الخاصة إستخفافاً بالعدالة وبالقضاء ونظامه.

والأهم من كل ذلك، كما اتّضح بمرور الوقت، أنّ أطراف المعارضة الوطنية لم تكن لها في الغالب إستراتيجيات محدّدة وعمليّة لتحقيق التغيّرات الضرورية في نظام الحكم، ولم تعمل على صياغتها حتى بعد المشاركة فيه ولجأت، وكأنها دولة داخل الدولة، الى تشكيل وحدات المقاومة الشعبية ولجان صيانة الجمهورية التي لم تحقق شيئاً ذي بال، وأثارت إستفزاز وإستياء شرائح مجتمعية عديدة ممّا أدّى تدريجياً الى إضعافها وعزلتها ثم حلّها.

كما لم يكن لتلك القوى السياسية تصوّر مُسبَق واقعي لما ستؤول اليه أحوال البلاد بعد سقوط النظام الملكي، ناهيك عن الإستراتيجيات اللازمة للتعامل مع التوترات الاقليمية والدولية ومواقف دول المنطقة والعالم من الحكم الجديد.

من الناحية الأخرى، كانت لتلك القوى السياسية مطالب وشعارات وطنية هامّة تحقّق بعضُها مثل الخروج من حلف بغداد العسكري و الاصلاح الزراعي (واجه صعوبات جمّة في التطبيق ولم يحقّق تحسناً ملموساً في مستوى معيشة الفلاّحين) وقانون ٨٠ للبترول (لم يسفر عن زيادة في دخل الدولة عند ذاك رغم صيانته حق العراق في إستغلال موارده الطبيعية). وكان هناك حماس شعبي وجهد طيّب في العمل على تحقيق التغيير إنتهى للأسف بخيبة أمل الناس بعد مرور ما لا يزيد عن سنة واحدة تقريبا عندما بدأ «الزعيم» في اللجوء الى تضييق الحريات السياسية وزجّ الكثيرين من المعارضين، بل والمؤيدين، في السجون.

وهنا، لا بدّ من التساؤل عن صواب قرار قوى المعارضة الوطنية السابقة بالعمل على إسقاط النظام الملكي ومساندة الحكم العسكري ما دامت هي

غير قادرة وغير مؤهّلة لتغيير نظام الحكم الى ما هو أفضل وصيانة الحكم الجديد.

ألَمْ يكن الأجدر بها بدلا عن ذلك، توجيه الشعب للضغط على الحكم الملكي من أجل تطوير النظام تدريجيا ولو من الداخل، وحتى بمشاركة البعض منها في الحكم إنْ استدعى الأمر أو إنّ أمكن، من أجل تحقيق المزيد من الحرية والتنمية والعدالة؟

وبعد إعلان الجمهورية. ألم يكن الصحيح أن تؤسّس تلك القوى تأييدها للنظام الجديد ومشاركتها فيه على اشتراط عودة الجيش الى ثكناته وتأسيس حكم مدني تجئ به انتخابات حرّة ونزيهة بعد مرور سنة واحدة مثلاً؟

لقد نادى بذلك السياسي العراقي كامل الجادرجي يومذاك فاتهمه الآخرون من أطراف جبهة الاتحاد الوطني، المحتضرة آنئذ، بالسلبية وبعدم التعاون مع الحكم الجمهوري، بينما كانت الحقيقة إنّه أصرّ على أن يَحلّ حكم مدني محل الحكم العسكري بعد انتخابات برلمانية حرّة، و ذلك موقف وطني صائب.

يجد البعض أن الظروف السياسية في المنطقة والتصعيد في الصراع الذي بلغ أوجه في تلك الحقبة بين حركات التحرر الوطني وبين المستعمرين وأعوانهم، اضافة الى جوانب الضعف الذاتية في الحركات الوطنية نفسها، قد تحكّمت الى حد بعيد في اتّخاذ مواقفها السياسية. كما أن محاولة بحث تلك المواقف الآن، وبعد مرور أكثر من خمسين سنة على سقوط حكم الجمهورية الأولى في العراق، تجري في ظروف مختلفة كليا وبعد أن اتّضحت مسيرة الأحداث وتطوراتها ونتائجها. والمهم، في حقيقة الأمر، هو استخلاص الدروس المستفادة عند مراجعتها.

كانت الجمهورية العراقية الأولى محاطة من كل الجهات بأنظمة

معادية تتحين الفرص وتعمل على الإطاحة بها بمساندة كاملة من الولايات المتحدة الأمريكية (الدولة الأعظم في العالم) وحلفائها الكثيرين. كما لعبت الجمهورية العربية المتحدة بقيادة عبدالناصر، تسانده الحركات القومية والقوى اليمينية العربية، دوراً هاما في التحشيد العربي والإقليمي للعمل على إسقاطها. وكان يمكن التوقّع، لمن شاء دراسة ميزان القوى وتطوّر الأوضاع السياسية والإستراتيجية في المنطقة حينذاك، بأنّ سقوط تلك الجمهورية مسألة وقت فقط بسبب تحالف كل تلك الجهات ضدّها. أليس من الغريب اذاً أنّ القوى المساندة للجمهورية لم تكن لديها استراتيجية عمليّة وموحّدة لإنقاذها والأخذ بيدها لتجتاز الصعوبات والأخطار التي تواجهها؟

سياسياً، كان مؤيدو الحكم هم الحزب الشيوعي والحزب الوطني التقدّمي (بقيادة محمد حديد) وعدد من الديمقراطيين المستقلّين.

وفي إعتقادي أنّ الحزب الشيوعي قد إنتهج سياسة خاطئة ترمي الى دفع قاسم وحكومته الى اليسار سواء في السياسة الداخلية أم الخارجية الى حد الضغط عليه في الشارع لإشراك الحزب الشيوعي في الحكم! بينما كان قاسم يعاني من ضغوط كبيرة خارجياً وداخلياً زعزعتْ نظام حكمه وهدّدته بالسقوط.

وأروي هنا بعض الأحداث وشعاراتها التي كنت شخصيا من شهودها والتي لعبت دورا في تأزّم العلاقات بين قاسم والحزب الشيوعي.

- **شعار «حزب الشيوعي بالحكم»**

كنّا قد احتشدنا للسير في مسيرة جماهيرية كبيرة احتفالاً بعيد العمّال العالمي يوم ١ أيّار/مايو ١٩٥٩. وكانت شعارات المسيرة قد وُزّعت مُسبقاً على

تنظيمات الحزب الشيوعي المشاركة في المسيرة بغية عدم السماح بتسرّب شعارات غريبة أو ضارّة اليها. وكنتُ مكلّفاً بالمشاركة في المسيرة مع مجموعة المهن الطبية والإشراف على الالتزام بالشعارات ونظام سير المجموعة، كما كان الدكتور محمد الجلبي يتنقل بين المجموعات المهنية يراقب سيرها ويزوّدنا بما يستجدُّ من تعليمات وملاحظات. وبينما نحن سائرون، بعد مرور أكثر من نصف زمن المسيرة تقريباً، فوجئنا بهتافات خلف مجموعتنا وعلى جانبي شارع الرشيد المزدحم بالناس المرحّبين بها، تردِّد: «عاش زعيمي عبدالكريم - حزب الشيوعي بالحكمْ مطلبْ عظيم». وبعد دقائق ليس الا، كان هذا الشعار أو «الهوسة» يملأ الجو ولا ينازعه شعار آخر.

واذ لم يكن هذا الشعار من الشعارات التي وُزّعت على التنظيمات الحزبية قبل المسيرة، ولم تردنا أيّة تعليمات بإطلاقه أثناء سيرها فقد استغربتُ لذلك كثيراً. وعندما اقترب منّي الدكتور محمد الجلبي بعد دقيقة تقريباً، وكانت تلوح على وجهه علامات الاستغراب أيضاً، سألته : شنو هالشعار يا أبو جاسم؟ فردَّ قائلا: إنتظرْ قليلا، سأذهب لأستفسر. وغاب دقائق ثم عاد وقال: «يقولون» مادامت الجماهير هي التي أطلقتْ هذا الشعار دعوهُ يستمر، والذين قالوا له ذلك، كما هو واضح، هم أعضاء القيادة المشرفون على المسيرة. وكانت المسيرة حاشدة جداً وقُدّر عدد المشاركين فيها بأكثر من مليون شخص.

هل كان ذلك مجرد خطأ في تقدير الموقف أم تصميم على العمل للسيطرة على الحكم مع قاسم أو بدونه أم هو تصعيد متعمّد للموقف المتأزم معه؟

وبعد أيّام قليلة وعند بحث مشاركتنا في المسيرة في لجنة الأطباء الحزبية أبديتُ مخالفتي للشعار وإطلاقه مبيّناً رأيي بأن ذلك سيتسبب في ذُعر السلطة والقوى الوطنية الأخرى وغضبها، ممّا سيؤدّي الى إجراءات معادية

للحزب الشيوعي، وأنّ ذلك سيُلحق الضرر بمسيرة الجمهورية.

صمت رفاقي في اللجنة ولم يؤيّدني أو يعارضني منهم أحد، وأظن أنهم كانوا في حيرة من أمرهم.

وبعد سنوات من سقوط الجمهورية الأولى حدّثني صديقي الدكتور طلعت الشيباني، وزير التخطيط في العهد الجمهوري، بأنّه كان في ذلك اليوم بجانب عبدالكريم قاسم، وهو يقف لتحيّة المسيرة أمام وزارة الدفاع كعادته، وأنّ عبدالكريم أبدى استياءه في الحال من المسيرة وشعار مشاركة الحزب الشيوعي في الحكم قائلا له : هذوله آني إلهم! ما معناه: سوف يرى هؤلاء (يقصد الشيوعيين) ما سأفعله بهم.

- **شعار إعدام الخونة (إعدم. إعدم)**

كان هذا الشعار المثير يتردد كثيراً في المسيرات الشعبية والاجتماعات السياسية وفي المطالب التي تقدّم الى السلطة في السنة الأولى من الحكم الجمهوري.

وأتذكّر، على سبيل المثال، أنني كنتُ مدعوّاً لحضور إفتتاح مؤتمر اتحاد نقابات العمّال العراقي الذي عُقد في إحدى دور السينما في بغداد بحضور عبدالكريم قاسم. وكان هو يبدو متفائلاً مسروراً بوجوده بينهم فألقى كلمة حيّا فيها عمّال العراق ونضالهم الوطني ووعد بالعمل على تحقيق الحياة الكريمة لهم قائلا إنّه مستعد لتحقيق مطالبهم وناشدهم أن يطلبوا ما يشاؤون منه. وهنا هبّ أحد الحاضرين من القيادات العمّالية منادياً: يا سيادة الزعيم إنّ أوّل مطالبنا هو إعدام الخونة! ثم توجّه الى الحضور صائحا: نطالب بإعدام الخونة، بماذا تطالبون؟ فارتجّت القاعة بالهتاف: إعدام الخونة، إعدام الخونة! فبدا الغضب الشديد واضحا على وجه عبدالكريم ونهاهم عن

الإستمرار في الهتاف بذلك الشعار مُعرباً عن استيائه ممّا يطلبون. علما بأنه صادق، بعد فترة من الزمن، على إعدام رفعت الحاج سرّي وناظم الطبقجلي ورفاقهم في انقلاب الشوّاف، ولكنه كان يستثار ويغضب من ممارسة الضغط عليه في الشارع أو الإجتماعات العامة.

ساد التوتّر الشديد قاعة المؤتمر والوجوم والأسف على وجوه الحاضرين، وسيطر عليهم شعور بالإحباط للجو السلبي الذي نجم عمّا حدث. ولا أعتقد أنّ ذلك الشعار المُتشنّج قد خدم قضية الطبقة العاملة ولا وحدة المدافعين عن الجمهورية.

كان هذا الشعار والإلحاح الشديد عليه، في رأيي، خطأً مؤكداً. فبالإضافة الى وحشية المطالبة بإعدام الخصم السياسي في الشارع أساساً، ألحَقَ ذلك الشعار الضرر بسمعة الشيوعيين وقاد الى إتهامهم بالإصرار على العنف وعدم إحترامهم لحقّ خصومهم في الحياة. كما كان تمسّكهم واصرارهم على هذا الشعار ومواصلة الضغط على قاسم لتنفيذ أحكام الاعدام التي أصدرتها المحكمة العسكرية الخاصّة (محكمة المهداوي) قد أساء الى علاقتهم به .

وفي هذا الصدد، أتذكر أنّ اللجنة المركزية للحزب الشيوعي أصدرتْ بياناً في آب/ أغسطس ١٩٥٩ إعترفتْ فيه بالأخطاء الهامّة التي وقعت فيها قيادة الحزب، وذلك بعد أحداث العنف في الموصل و كركوك ومسيرة أول آيار/ مايو من نفس السنة حيث نودي بشعار (حزب الشيوعي بالحكم). وبهذه المناسبة دُعي أعضاء تنظيم الأطباء في بغداد الى اجتماع حضره حسين الرضي (سلام عادل) سكرتير اللجنة المركزية وتحدّث فيه، دون أنْ يقدّم نفسه أو يذكر مركزه الحزبي للحاضرين، وكان بعضنا يعرفونه طبعاً، معترفا بالأخطاء ومسؤولية قيادة الحزب عنها. ويبدو أنّ قيادة الحزب كانت قد قرّرت أنْ يقوم سكرتير اللجنة المركزية وربّما أعضاء آخرون في القيادة

بممارسة النقد الذاتي أمام تنظيمات الحزب.

وكان بيان الإعتراف بالأخطاء قد صدر بعد مرور شهر تقريباً على إجتماع اللجنة المركزية في تموز/ يوليو ١٩٥٩ حيث نشبتْ خلافات مهمّة داخل القيادة حول موقف الحزب من السلطة تزامنتْ مع الخلافات بين قيادة الحزب وعبدالكريم قاسم. وبالرغم من أهميّة هذه التطوّرات الخطيرة داخل القيادة ظلّ الكثيرون من الكوادر الحزبية المتقدّمة يجهلون وجود هذه الخلافات بل النزاع الحاد بين أعضاء المكتب السياسي بسبب هذه الأخطاء وغيرها و التي إستمرّت حتى سقوط الجمهورية الأولى.

وكانت قيادة الحزب حسبما أعتقد قد فرضتْ التعتيم وعدم الشفافية على إذاعة أنباء هذه الخلافات حِرصاً على وحدة الحزب والمحافظة على ثقة الأعضاء بالقيادة. وذلك، في رأيي، من نقاط الضعف الموروثة من أيام العمل الحزبي السرّي، حيث يجهل أكثر الأعضاء غالباً أشخاص قياداتهم ومستواهم السياسي والفكري وصفاتهم الشخصية. وهكذا كان أعضاء الحزب، وأنا أحدهم، يجهلون أمر تلك الخلافات بين قادتهم بينما كانت السلطة تعلم بما يجري داخل القيادة وتعمل على تأجيج الخلافات بقدرما تستطيع لإضعاف الحزب وقيادته.

وقد تكشّفت تفاصيل تلك الخلافات وخطورتها بعد سنوات عندما أخذ بعض القياديين بنشر مذكّراته.

هذا عن بعض مواقف الشيوعيين في خضم تلك الأحداث. أمّا أنصار قاسم الآخرون فكانوا بمثابة مستشارين له لا أكثر، وقد يأخذ برأيهم عند الحاجة، دون أنْ يكون لهم دور فعلي في رسم سياسات الحكم وقيادة سيره.

وقد وقع أكثر هؤلاء في فخ مناهضة الحزب الشيوعي، وبهذا تجذّر الإنشقاق السياسي في صفوف المؤيدين للحكم مما شجّع قاسم على توجيه أجهزة أمن

الدولة لمطاردة الشيوعيين وإغفال مراقبة و متابعة المتآمرين عليه.

وعلى الجانب الآخر كان قاسم يدّعي أنّ الجيش معه وأنه السند القوي للدفاع عن الجمهورية، بينما تآمر ضده حتى بعض من كانوا يعملون في مكتبه من الضباط، ولم تستجب الوحدات العسكرية لنداءاته لدحر الإنقلاب العسكري ضدّه.

وأمّا عن موقف الاتحاد السوفياتي، الدولة العظمى الأخرى في العالم عندئذ، فالأرجح إنه كان سعيداً «بإرباك مخططات الإمبرياليين» في المنطقة ولو لبضع سنوات فقط عن طريق «العراق المتحرّر». فكان يدفع الشيوعيين وغيرهم لمساندة الحكومات القائمة على إختلافها وعيوبها، ما دامت تؤمّن مصالحه وتهيء له المجال للنشاط في المنطقة، بداية بقاسم ثم عارف ثم صدّام! وقد راح الحزب الشيوعي واليسار العراقي كبش فداء لتلك السياسة الفاشلة.

وهكذا سقطت الجمهورية الأولى غارقة في دماء وعذاب أبنائها وأنصارها. ثم توالت الإنقلابات العسكرية وتلاها الغزو الأميركي والحكومات الطائفية «بحمد الله»! و جاء اليوم الذي يتندّر فيه عراقيون بالدعوة الى عودة الاستعمار الى العراق فلعلّه ينقذ ما يمكن إنقاذه من تحكّم دويلات العسكر وتجّار الدين والطائفية.. وذلك أمر مضحك طبعاً، «ولكنّه ضحكٌ كالبكا».

وقد أمسى العراقيون اليوم، على قاعدة «أذكروا محاسن موتاكم» الشهيرة، يتذكّرون بالأسى والأسف وطنية عبدالكريم قاسم وحكمة نوري السعيد وتواضعهما و نزاهتهما وحرصهما على المال العام، ولكن الأجدر بنا أن نتعلّم الدرس من أخطاء نوري السعيد وعبد الكريم قاسم المميتة، وأخطاء القوى السياسية إزاء حكميهما، لتفادي الوقوع مجدّداً في مآسي وطنية جديدة، كما حصل بعدهما فعلا.

١٥ لندن، للإختصاص في الصحة العامّة، ١٩٦١-١٩٦٢

ذكرت آنفاً أنني حصلتُ على زمالة دراسية من منظمة الصحة العالمية للإختصاص في الصحة العامّة من جامعة لندن، وقد سجّلتُ للدراسة في The School of Hygiene and Tropical Medicine في جامعة لندن حال وصولنا. ثم إستأجرنا شقّة صغيرة لطيفة قضينا فيها مدّة تسعة أشهر تقريباً حتى إكمالي مدة الدراسة للحصول على الدبلوم في الصحة العامّة.

كانت الأيام جميلة ومُفيدة في لندن، إذ كنا نسكن في ما يُعتبر وسط تلك المدينة الجبّارة، وهي إحدى الحواضر الرئيسية لأفضل ما حقّقته الحضارة البشرية في عصرنا من نظام إجتماعي وسياسي ومربعاً مُدهشا من مرابع الحرية والثقافة والعلوم والفنون.

وكانت حياتنا، كما هو متوقّع، مُكرّسة للدراسة في أيام الأسبوع وللتمتّع والإستفادة، حسب المستطاع، في العطلة الأسبوعية (يومي السبت والأحد)

مما توفّره لندن من ثقافة عامّة و فنون بديعة، أحيانا بصحبة العزيزة نزيهة رؤوف مخلص، خالة زوجتي سوسن، التي كانت تدرس للدكتوراه في جامعة لندن. وقد ساعدتْ المخصّصات الشهرية الجيدة نسبيا التي كنتُ أتقاضاها (الراتب الحكومي ومنحة المنظمة للزمالة الدراسية) على تهيئة سَكن ومعيشة مريحين وميزانية معقولة تُمكّن من الإستمتاع ببعض طيّبات الحياة اللندنية.

البرنامج الدراسي لدبلوم الصحة العامة واسع جدًا و يُغطّي كافة جوانب علم الصحة العامّة المتعلّق بحياة الأفراد والعائلة والمجتمع، بالإضافة الى علم الاحصاء الصحي والحياتي وعلم الأبيديميولوجي. وكان ذلك يتطلّب الدراسة اليومية والمُتابعة المتواصلة فعدتُ لأكون طالباً مجتهداً حقّا ربّما لأول مرّة منذ دخلتُ مرحلة الدراسة الجامعية، ممّا أعادني الى أيّام الإجتهاد والمثابرة الدراسية في المراحل المبكرة من حياتي.

كانت البرامج الدراسية تستمر طوال اليوم صباحا ومساء حيث نعود الى مساكننا عند هبوط الظلام المُبكّر في خريف وشتاء لندن عادة، وكنّا نتناول وجبة الظهر في الجامعة. وبعد الإستراحة والعشاء في الشقّة كانت الدراسة والمراجعة تستهلك ما تبقّى من ساعات المساء بانتظار صباح يوم جديد.

وقد حصلتُ في الإمتحان الذي أجري عند منتصف السنة الدراسيّة على درجات جيّدة وكنتُ من المتقدّمين. كان الأخ الدكتورعليم حسّون، الذي عُيّن مديرا للصحة الدولية في وزارة الصحة العراقية بعد ذلك، يدرس معي في نفس الكورس الدراسي وكانت صحبة أخويّة طيّبة.

وقد أعرب لي البروفسور والتون، أستاذ الصحة العامة، عندما قابلَنا لمراجعة نتائج إمتحان نصف السنة، عن إرتياحه وسروره لكون الطالبين العراقيين في دورة ١٩٦١/٦٢ ، يقصد عليم وأنا، هما على مستوى جيّد، إذ قال أنّ الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للعراقيين في دورات سابقة.

في أيّام العطلة الأسبوعية، كنت أتوقّف عن الدراسة، إلاّ في الحالات الإستثنائية، وأتفرّغ لمرافقة زوجتي لزيارة متاحف لندن ومرافقها التأريخية العظيمة أو القيام بسفرات قصيرة بالسيّارة الى المناطق الشهيرة القريبة من لندن أو التردّد على المخازن العامرة وذلك في ساعات النهار. أمّا في المساء فكنّا نتردّد مرّتين أسبوعياً في العادة على مسارح لندن الرائعة والكثيرة لمشاهدة المسرحيات ذات المستوى الفنّي الرفيع على إختلافها أو عروض البالية الجميلة، أو التمتّع بما استجدّ واشتهر من الأفلام السينمائية و خاصّة في National Film Theatre القريب من جسر واترلو حيث تعرض الأفلام الأوربية الجيّدة.

لم يكن لي إتّصال حزبي ولم أمارس أيّ نشاط سياسي مدّة إقامتي في لندن، سوى لقاء بعض الاصدقاء العراقيين والتطرّق بأسَف الى سير الأمور في العراق الى الأسوأ بسبب التضييق على الحريّات السياسية وتزايد أخطار الاطاحة بالحكم الجمهوري الأوّل.

تلك كانت شهورا ثمينة ومفيدة جداً في لندن تكلّلت في نهاية المطاف بحصولي على دبلوم الصحة العامة (D.P.H.) ، كما حصلتْ زوجتي سوسن على شهادة في التأمين البحري من جامعة Surrey

• زيارة الى النروج ويوغوسلافيا

وحيث أن مدّة الزمالة الدراسية الممنوحة لي من منظمة الصحة العالمية كانت سنة كاملة بينما استغرق الكورس الدراسي تسعة أشهر فقط، فقد نظّمتْ لي منظمة الصحة العالمية زيارة الى النرويج تلتها مباشرة زيارة الى يوغوسلافيا لمدّة ستة أسابيع تقريبا في كل منهما للاطلاع على نُظُم الخدمات

الصحية في البلدين.

في أوسلو عاصمة النروج إلتحقت بكورس دراسي عن النظام والخدمات الصحية في البلاد ضمنَ ما سُمّيت «جامعة أوسلو الصيفيّة الدوليّة»، حيث تُنظّم في جامعة أوسلو كل سنة أثناء العطلة الدراسية الصيفية كورسات دراسية مُتعدّدة باللغة الانكليزية عن مختلف النُظم النرويجية للزائرين الأجانب كالنظام الصحي والتعليمي والقضائي والاقتصادي وغيرها.

وقد أعدّت غرف الأقسام الداخلية الجامعية النظيفة والبسيطة لسكننا، كما كانت وجبات الطعام الثلاثة تُهيّأ لنا مجّاناً كلّ يوم في المطاعم الجامعية.

وكان أكثر المشاركين في هذه الكورسات من مواطني الولايات المتحدة الأميريكية من أصل نرويجي، جاءوا على نفقتهم الخاصة للتعرّف على وطن آبائهم وأجدادهم. وكان عدد المشاركين في الكورس الصحي ثلاثين الى أربعين من الأطباء والمرضات، ٧٠٪ منهم تقريبا أمريكيون والباقون من بلاد مختلفة. وكان من هؤلاء مَن أوفِد بزمالة دراسية، مثلي أنا.

وقد سُررتُ ودُهشت عندما افتتح الكورس مرحّبا بنا الدكتور Karl Evang مدير الصحة العام في النرويج. وهو في أعلى موقع في وزارة الصحة عندهم، وأحد مشاهير الأختصاصيين في الصحة العامّة في العالم ممّن لعبوا دورا مركزيا في تأسيس منظمة الصحة العالمية بعد الحرب العالمية الثانية وتابعوا نموّها وتقدّم واتّساع أعمالها متابعة لصيقة من خلال اختياره عضواً في مجلسها التنفيذي سنين عديدة.

كان ذلك دليلا على اهتمام الدولة النرويجية وجديّتها في إنجاح ما تأخذه على عاتقها من مشاريع ومسؤوليات أزاء العالم الخارجي.

سارت الدراسة والمحاضرات التي تدور صباحا سيرا حسناً، بينما

خُصصتْ ساعات المساء للأنشطة الأدبية والفنية والرياضية وزيارة المناطق المحيطة بأوسلو، ومن تلك المناطق fjord أوسلو (مضيقها البحري) الرائع الجمال. و ذلك حرصاً على توفير الظروف الملائمة للقاء المشاركين ببعضهم ومع النرويجيين.

استغرق الكورس الدراسي ثلاثة أسابيع نُظّمت لنا بعدها زيارات دامت ثلاثة أسابيع أيضا الى مدن ومناطق ريفية مُختارة للاطّلاع على الخدمات الصحية ولقاء المسؤولين عنها والعاملين فيها في أجواء من اللُطف والترحيب.

وعندما أستذكر تلك الزيارة اليوم أتساءل: لماذا لم نَتعلّمْ من غيرنا كيف تُنظّم لقاءات مفيدة بين شبابنا في البلاد العربية، أو حتى داخل الوطن؟ أو مع شباب بلاد أخرى للتعارف وتبادل الأفكار والتجارب لتعزيز العلاقات الانسانية بينهم والتعرّف على أنماط الحياة في بلدانهم؟ هل أنّ ذلك أمر عسير على الدول العربية الغنيّة أوعلى الجامعة العربيّة؟ أم أنّهم يعتبرون ذلك من الأمور التافهة التي لا تستحق الاهتمام؟ و لعل الأهم عندهم هو الابتعاد عن «الآخر» لصفاته السيئة في حُسبانهم، بل و تشجيع الكراهية لمن يختلفون عنهم حتى لو كانوا من أبناء البلد الواحد أوالأمّة الواحدة؟

في عام ١٩٦٢ كان النروج بلداً بسيطا محدود الموارد الى حدّ ما، ولم يكن البترول قد اكتُشف في بحاره بعد. ولكنّ أبناءه كانوا قد أقاموا بجهودهم ومثابرتهم صرحاً حضارياً وحُكماً ديمقراطياً هيّأ لهم التقدّم والنُمو والإشعاع الحضاري رغم قلّة عددهم.

أمّا في يوغوسلافيا فقد كانت الزيارة الى الخدمات والمؤسسات الصحية في جمهورية كرواتيا، إحدى الجمهوريات الإتّحادية اليوغوسلافيّة يومذاك.

وكانت مجموعتنا الزائرة تضُم عدداً ممّن شاركوا في زيارة النروج إضافة

الى مشاركين آخرين. وكان الجميع أطبّاء وممرضات من أقطار آسيوية وأفريقية مُنحوا زمالات دراسية من قبل منظمة الصحة العالمية ومنظمات دولية أخرى.

وقد قامت وزارة الصحة الكرواتية بوضع برنامج الزيارة وتنظيمها والإشراف عليها فهيّأتْ لنا الإطّلاع على الخدمات في العاصمة زغرب والمناطق الريفية القريبة، مع التركيز على خدمات الصحة الوقائية والصحة العامة. ثم زرنا مدن رايكا وأوباتيا على شمال ساحل البحر الأدرياتيكي وهي مناطق سياحية جميلة ومتقدّمة.

وكان جلياً لنا أنّ الدولة والمسؤولين عن الخدمات الصحية في يوغوسلافيا يولون إهتماماً كبيرا لبناء نظام صحّي مُتقدّم وفاعل في البلاد وأنهم قطعوا شوطا بعيداً لتحقيق ذلك.

عُدتُ بعد إنتهاء زيارة يوغوسلافيا الى لندن حيث كانت زوجتي سوسن تسكن في أثناء غيابي مع والدتي التي جاءت لقضاء الصيف هناك.

كنتُ قد أكملتُ مدّة الزمالة الدراسية آنذاك فأخذنا في الاستعداد للعودة الى الوطن. وقد عادت سوسن بالطائرة وكان عليّ أن أعود الى العراق بالسيارة القديمة التي قرّرنا الإحتفاظ بها.

رافقني صديقي العزيز حاتم الحجّاج في القسم الأول من تلك السفرة الطويلة من لندن الى فيينا، ، حيث بقي هو، بينما واصلتُ السفر بالسيارة حتى إسطنبول وقمتُ هناك بشحنها بالقطار الى بغداد ثم «طرتُ» عائدا الى بلاد الرافدين.

١٦ العودة الى العراق، خريف ١٩٦٢

عند أوّل عودتي الى بغداد قابلتُ الدكتور محمد الشوّاف وزير الصحة لإعلامه بعودتي وحصولي على الدبلوم في الصحة العامة. وكان لقاءً بارداً إذ أكّد قراره السابق بتعييني طبيباً لصحّة المدينة في البصرة. ولم أحاول أنْ أثنيه عن قراره أو أطلب منه أن يُعيّنني في بغداد، معتزّاًبكرامتي الشخصية عن الطلب والسؤال.

وقد اتّصل بي صديقي العزيز عبداللطيف الشوّاف، إبن عمّه وصهره والوزير الكفء في نفس الحكومة القائمة، مُتسائلاً بشيء من الإستغراب: يابه هذا يريد يدزّك للبصرة؟ (هل يريد هذا أن ينقلك الى البصرة؟)، وعندما أجبت بالإيجاب قال باستياء: أنا زعلان معه منذ مدّة ولا أُحب أن أكلّمه في شيء، فأجبته مُؤكّداً: لا داعي لذلك مطلقا. كذلك لم يخطر في بالي أنْ أطلب من والدي التدخّل في الأمر.

وفي هذا الصدد، أذكر حسب علمي أن العراقي الوحيد الذي سبق أن حصل على دبلوم الصحة العامّة من جامعة لندن قبلنا، الدكتور عليم حسّون

وأنا، هو الدكتور نعمة الجوخه جي. وكان هذا الدبلوم إضافة الى الماستر في الصحة العامة .M.P.H من جامعات الولايات المتحدة الأمريكية هي الشهادات المعروفة للتخصّص في هذا الموضوع. وكان أغلب العراقيين، من أساتذة في كلية الطب ومسؤولين في وزارة الصحة، يُفضّلون، سواءً عن حقّ أو خطأ، شهادة جامعة لندن على غيرها. وربّما يعود ذلك الى علاقات كلية طب بغداد الوثيقة بالمعاهد والمؤسسات الطبية البريطانية.

ومن الناحية الأخرى كنت الوحيد من الثلاثة الحاصلين على شهادة جامعة لندن الذي سبق له أنْ عمل في مركز وزارة الصحة مديراً للصحة الدولية ثم مديراً لصحة العاصمة مع وتحت إشراف وزير الصحة الدكتور محمد الشوّاف نفسه، وكان التقييم السنوي لعملي في الوزارة يتكرّر بدرجة «ممتاز» كل سنة.

وتبعاً لذلك، كان من الواضح بالنسبة لي أن قرار الوزير لم يكن سوى خضوعاً لنهج الحكومة القائمة في الاضطهاد السياسي للشيوعيين واليساريين.

وعلى أيّ حال، فالبصرة هي مدينتي القديمة ولي فيها أهل وأصدقاء أعزّاء كان يُسعدني أن أعود للعيش معهم فيها فترة جديدة من الزمن وأن اسهم في خدمة أهاليها الطيّبين.

- **طبابة صحة مدينة البصرة**

في البصرة الفيحاء، حيث وَضعنا رحالنا في تشرين الأول /أكتوبر ١٩٦٢، إستأجرنا داراً لطيفة في محلّة الطويسة على طريق المعقل، وكان مكتبي كطبيب لصحة المدينة يقع في منطقة جميلة من العشّار مُطلّة على شط العرب، في نفس البناء المخصّص لمديرية الأمراض المتوطّنة. كذلك تم تعيين

زوجتي سوسن في فرع مصرف الرافدين في العشّار، وبدأنا في بناء حياة عمليّة مستقرّة الى حين.

كانت حياتنا الإجتماعية محدودة الى حدّ ما، فكنّا نذهب غالباً في عطلة يوم الجمعة لزيارة عمّتي نجيبة وابنها كمال وعائلته، كما كنتُ ألتقي أحياناً بعدد قليل من الأصدقاء الأوفياء منهم حاتم الحجّاج والدكتور داود سُكّر. كانت ظروفي في هذه المرّة تختلف عنها في عام ١٩٥٤/٥٥ حين عشتُ واشتغلتُ في البصرة بعد فصلي من الوظيفة في العهد الملكي، اذ لم تكن لي حينذاك مسؤوليات عائلية وكنتُ أتردّد مساءً على نادي المحامين فتعرّفتُ على عدد غير قليل من المهنيّين والموظفين وكانت حياتي الاجتماعية أكثر نشاطا.

كان جاري في الوظيفة طيّب الذكر الدكتور توما هندو مدير الأمراض المتوطّنة. لم تكن لي بالدكتور توما معرفة شخصية مُسبّقة وكان فارق العمر بيننا يقارب العشرين عاما فهو من خرّيجي الدورات الأولى في كلية طب بغداد وله عيادة خاصة ناجحة جداً، و قد لعب دوراً هاماً في مكافحة الملاريا في المنطقة الجنوبية من العراق ضِمنَ مشروع التعاون بين وزارة الصحة العراقية و منظمة الصحة العالمية.

كان الدكتور توما في غاية اللطف والأدب والذوق وقد لقيتُ منه كلّ الترحيب والإهتمام والمساعدة ممّا خفّف عنّي الشعور بالعزلة والغُربة، ومازالت ذكراه الطيبة تبعث الراحة والامتنان في نفسي. وقد حرصتُ على دوام الصلة معه بعد الشهور القليلة التي قضيتها في البصرة.

واليوم، عندما أرى وأسمع ما إقترفه المجرمون من دُعاة التطرّف الديني مِن قتل وإيذاء وسرقة وتهجير بحق مسيحيي العراق أتذكّر ألطاف الدكتور توما وغيره من أصدقائي ومعارفي المسيحيين العراقيين عليّ وطيبَ شمائلهم، فيتملّكني الخجل والحزن والغضب.

كانت الأجواء السياسية في البصرة غير مُشجِّعة، إذ كان موقف السلطة المعادي للشيوعيين وأصدقائهم والإتهامات التي وُجِّهت لهم والدعايات التي أثيرت ضدّهم قد أثبّت الكثيرين عليهم، كما سيطر الخوف على العديد ممَّن كانوا يتعاطفون معهم سابقاً فابتعدوا عنهم. ممّا أشعرني بجوٍّ عدائي ملحوظ للشيوعيين في أوساط الطبقة المتوسطة.

كذلك فإنَّ البصرة مدينة صغيرة هادئة قياساً الى بغداد لا يتوفّر فيها الحراك السياسي النشِط و لا نفس القدرة على المقاومة كما في العاصمة. وكانت القيادة المحليّة للحزب الشيوعي في البصرة قد إتّصلت بي عند وصولي وإرتأتْ أنْ يجري إتّصالهم بي عن طريق أحد المراسلين الحزبيين دون أن أشارك في التنظيم الحزبي أو أحضر إجتماعات تنظيمية، وذلك لأسباب أمْنيّة.

اتّخذتُ لي عيادة خاصةً في سوق الهنود (سوق المغايز) في العشّار وكنتُ أداوم فيها بضع ساعات في المساء دون رغبة أو قناعة حقيقية بذلك، وذلك لأنني كنتُ أعمل طبيباً لصحة المدينة وهي وظيفة إدارية صحية لا علاقة لها بالطب السريري وبالصحة البدنيّة الشخصيّة. بينما يعمل أكثر الأطباء الموظفين في الدولة في المستشفيات أو العيادات الطبية الحكومية (الطب السريري) في ساعات الدوام الرسمي ممّا يساعد على انتشار سُمعتهم المهنية ونجاح عياداتهم الخاصّة مساءً.

في أكثر الدول المتقدمة يُفرض على العاملين في حقل الصحة العامة التفرّغ للعمل الرسمي وعدم ممارسة المهنة في عيادات خاصّة تفادياً لتعارض المصالح. كذلك فإنَّ تلك الدول تدفع للمتفرّغين للعمل في الصحة العامّة مخصصّات تفرّغ عالية قد تبلغ ال١٠٠٪ من الراتب، علماً بأن راتب الطبيب هناك مرتفع أساساً إذا قيس بما يتقاضاه في بلادنا.

ومن الأمثلة البسيطة على تعارض المصالح بين الوظيفة الحكومية في مجال الصحة العامة والعمل الخاص (العيادة) أتذكّر أنني قمتُ، عند ممارسة واجبي الوظيفي، بتفتيش مطعم صغير عند أوّل كورنيش شطّ العرب فوجدته يحتاج الى القيام بتحسين بعض الشروط الصحية حفاظاً على صحة مرتاديه من المواطنين، وخاصة التزوّد بحنفيّة للماء غير متوفرّة في المطعم، فأشرتُ عليهم بضرورة القيام بذلك خلال مدّة محدّدة. وعند التفتيش اللاحق بعد إنتهاء المدّة، أنذرتهم بإغلاق المطعم إن لم يُنفّذوا التعليمات وأمهلتهم مدّة إضافية.

وذات مساء زارني في عيادتي الخاصّة أربعة رجال بهندام عربي أنيق (العباءة والكفّية والعقال) وقال أحدهم إنّه يشعر بأعراض صحية معيّنة فأخذت بفحصه. وإذا بأحد مرافقيه يُعلن عن الغرض الحقيقي للزيارة قائلا بشيء من الإعتذار: دكتور، في الحقيقة إننا جئنا لنرجوك السماح بإستمرارعمل مطعمنا دون حنفيّة المياه إذ أن مدّ أنبوب المياه الى المطعم باهض التكاليف بالنسبة لنا ونحن مستعدّون لما تأمر به. شعرت بالإستياء فأجبتهم بإنزعاج مؤدَّب بأنني لا أقبل زيارتي في العيادة الخاصّة لأمور تتعلق بعملي الوظيفي العام أوّلاً، ثم أنَّ ماطلبته منهم هو لمصلحة صحة زبائنهم وصحة العاملين في المطعم أيضاً ثانيا. وقلتُ أنني سأعفيهم من الشكوى ضدّهم بتهمة محاولة رشوتي إذا ما تعهّدوا بتنفيذ التعليمات الصحية. فارتبكوا كثيراً وأخذوا في الإعتذار ثم تعهّدوا بالقيام بما هو مطلوب منهم وإنصرفوا.

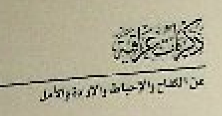
وبالمقارنة بهذا المثل البسيط يُمكن تصوّر حجم تعارض المصالح عند التعامل مع مؤسسات صناعية أو خدميّة كبيرة.

كان الشعور العام بتدهور وتأزّم الوضع السياسي في البلاد يرتفع بين

الناس بسبب الحرب في كردستان، بعد انتهاء شهر العسل القصيربين قاسم والحركة القومية الكردية وكذلك تغيُّر مواقف عبدالكريم قاسم من الشيوعيين واليساريين وهجومه عليهم بين حين وآخر وملاحقة دوائر الأمن لهم. وقد شُنَّت حملة مُنظّمة عنيفة على الحركة الكردية والشيوعيين في الصحف التي تدّعي الإخلاص «للزعيم». وكانت الإشاعات تتكرّر بقرب حدوث إنقلاب عسكري يقوم به البعثيون والقوميون للإطاحة بالحكم.

وفي تلك الأيام، أواسط كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣ ، قدم الى البصرة صديقي العزيز الدكتور محمد الجلبي لقضاء أسبوع في فندق مطار البصرة بمناسبة زواجه من بثينة حكيم شريف. وقد تهيّأ لنا بهذه المناسبة أنْ نلتقي عدّة مرّات لقضاء ساعات أخويّة طيّبة معاً.وكان محمّد قلقاً بسبب سوء الوضع السياسي بالطبع ولتوقّعه أنْ تجري قريباً محاولة إنقلاب عسكري على الحكم، ولكنّه أبدى في نفس الوقت ثقته بفشل تلك المحاولة قائلا: لن نمكّنهم من ذلك. وكنت أعلم أنّه كان عضواً في لجنة بغداد للحزب الشيوعي منذ أكثر من عام على الأقل.

كان محمد الجلبي طيّب القلب كريم النفس مُحبّا للناس عطوفاً، ولذلك خِلتُ أنني قرأت على وجهه الصادق علامات الحزن والقلق لما قد يحل بالعراق.



١٧ إنقلاب ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣ البعثي-القومي

في صبيحة يوم الجمعة، ٨ شباط (١٤ رمضان)، جاءنا راديو بغداد بأنباء الإنقلاب العسكري (البعثي/القومي) المنتظر، أو ما أسموه بعد ذلك «عروس الثورات»! وقصة ذلك «العرس العربي السعيد» معروفة لا داعي هنا لاستعادة فصولها الدامية المُخزية.

ظلّت البصرة هادئة نسبياً عدّة أيام بعد الانقلاب فلم تخرج مظاهرة واحدة تأييداً له، بل تظاهرت جموع المواطنين أمام إدارة المحافظة تأييداً لقاسم والجمهورية الأولى، ثم تلاشت الإحتجاجات بعد إعلان مقتل عبدالكريم وصحبه في التلفزيون بالطريقة المؤلة المشينة التي إختارها الانقلابيون. وكان من الواضح غياب أيّة مقاومة شعبيّة مُنظّمة أو تحرّك عسكري في حامية البصرة ضد الإنقلاب.

لم يتّصل بي المراسل الحزبي فعجبتُ لذلك، إذ كنت آمل أنْ يصلني توجيه من المنظمة الحزبية بما يمكن القيام به أو حتى للحفاظ على السلامة الشخصية على الأقل، كالمساعدة في الاختفاء أو الهرب الى الخارج، ولكن

يبدو أنّ الارتباك كان سيّد الموقف في البصرة، على أقل تقدير. وقد استمريّت على الدوام في وظيفتي والمرور لفترات قصيرة على عيادتي الخاصة لبضعة أيام.

وأتذكّر ممّا آلمني في تلك الأيّام أنّ جمال عبدالناصر الذي كان يقال أنه يعمل، كما يُروّج له إعلامُه وأنصاره، على قيادة الأمة العربية الى العزّة والكرامة، قد سارع في الأيام الأوّلى للانقلاب الدموي بتوجيه رسالة بصوته بالراديو مُهنّئاً الانقلابيين ومُعرباً عن سعادته و«صفاء ذهنه» لسماع أنباء العراق السارّة وهو يرقب تطورّ الأحداث!. أصِبتُ بغصّة وكدتُ أتقيّأ لذلك الهراء من زعيم «تحرّري» يُسعده إسقاط حُكم عربي معادٍ للاستعمار والفتك بشعبه على الهويّة السياسية.

كنتُ أتوقّع القاء القبض عليّ قريبا بالطبع، وربما التعرّض للإيذاء أوالتعذيب أوالموت لا لشيء سوى لكوني من الشيوعيين، إذ لم أرتكب جُنحة أو جريمة ولم أعتد على أحد في حياتي. فكّرتُ في الاختفاء أو الهروب الى خارج البلاد لتفادي ذلك، ولكن لم يتيسر لي الاختفاء عند أحد و كان الهروب الى بلد مُجاور مُتعذّراً لوقوف جميع « الجيران» الى جانب الإنقلاب الجديد. وربّما كان يمكن الهروب الى ايران ولكن عدم معرفتي باللغة الفارسية وعدم وجود أيّ عنوان فيها يمكنني اللجوء اليه جعل ذلك مغامرة فاشلة مُقدّماً.

جاءت والدتي من بغداد الى البصرة بعد أيام قليلة من الانقلاب متخفّية بالعباءة النسائية العراقية لمحاولة مساعدتي في الإختفاء وتدبيرعودة زوجتي الحامل الى بغداد في حالة القبض علي.

و كم دُهشتُ وشعرتُ بالامتنان في تلك الأيام الحرجة عندما زارني في مكتبي بعد يومين أو ثلاثة من الانقلاب الصديق الكريم طيّب الذكر عبدالرحمن العمر المحامي. كان الأستاذ عبدالرحمن صديقاً حميماً لوالدي

كما كان ودوداً ومتعاطفاً معي إذ زارني والتقاني عدّة مرّات منذ قدومي الى البصرة.

وقد جاء هذه المرّة في تلك الظروف القاسية تلوح على وجهه إبتسامة قلقة حزينة، و قال إنّه جاء ليستفسر عن أحوالي عارضاً المساعدة إنْ كنتُ بحاجة اليها. تأثرتُ وخجلتُ للطفه واهتمامه ولكنني لم أجرؤ على طلب مساعدته في الإختفاء!. ولست أدري إنْ كان هو قد فكّر في ذلك الأمر إذْ لم يُلمّح لي به. شكرته كثيرا على اهتمامه وقلت إنني لست بحاجة الى شيء فودّعني والهَمُّ والأسف بادٍ على وجهه. كم هي نبيلة ومشجّعة هذه المواقف التي تُفصِح عن المعادن الأصيلة للطيبين الغيارى من العراقيين!

١٨ في ضيافة "عروس الثورات"

- **في مركز شرطة العشار**

بعد أسبوع تقريبا على الانقلاب مررت على عيادتي الخاصة بقصد تصفيتها فألقي القبض عليَ من قبل رجال الأمن الذين إقتادوني الى موقف مركز شرطة العشار بعد أن سمحوا لي بالإتصال بعائلتي تلفونيا من صيدلية مجاورة لإعلامهم بما حصل.

أدخلتُ الى غرفة صغيرة في مركز الشرطة كان فيها حوالى عشرة موقوفين لم أعرف منهم الاّ الصيدلاني سالم عطّو وكان شخصاً لطيفاً مؤدّباً، ثم جيء بالأخ عبدالأمير درويش مديركمارك البصرة موقوفاً، وكان من جماعة الحزب الوطني الديمقراطي في المدينة، و معه شخصان آخران على ما أتذكّر.

مكثنا يومين أو ثلاثة في تلك الغرفة الصغيرة المزدحمة وقد جاءت زوجتي سوسن لرؤيتي والإطمئنان عليّ عبر شبّاك غرفة الموقف وجلبتْ لي مفرشاً خفيفاً وغطاءً للنوم. كنتُ قلقا بالطبع على زوجتي وصحّتها بسبب الحمل والوحدة والقلق، ولكن وجود والدتي معها خفّف من ذلك بعض الشيء.

- **في مركز شرطة البصرة**

نُقلنا بعد ذلك، أنا و سالم و عبدالأمير وصحبه، الى مركز شرطة البصرة الكبير في المدينة القديمة. وإقتادونا هناك الى غرفة صغيرة عند المدخل، يبدو أنها تُعتبر غرفة خاصّة أكثر راحة وهدوءا من القاعات الكبيرة المكتظة بالموقوفين!. وعندما اقتربنا من باب الغرفة وبان من فيها، هتف عبدالأمير مُستغرباً: أوه، هؤلاء الموقوفون في الغرفة مُهَرّبون أعرفهم جيدا و كنّا نلاحقهم في مكافحة التهريب.

كانت صدفة غير مريحة بالنسبة له طبعا، ولكنْ ما أنْ وضعنا أوّل خطواتنا في الغرفة حتّى هبّوا واقفين مندهشين ومُرحّبين به وبمن معه باحترام ملحوظ و أخذوا يردّدون: أهلاً أستاذ عبدالأمير، حلّتْ البركة اتفضّلوا واجلسوا واستريحوا هنا في صدر الغرفة. وأخذوا يُخلون مواقعهم لنا بسرعة تأكيداً لعنايتهم واحترامهم. جلسنا وبدأ السؤال عن الصحة و الراحة و ما أشبه. وكان الوضع لايخلو من الكوميديا حيث تم حبس «الحكومة» ومن تطاردهم من المهرّبين معا في غرفة واحدة!

بقينا في تلك الغرفة حوالى أسبوع من الزمن كان المهرّبون خلاله على أحسن ما يكون من الأدب والمعاملة الطيبة معنا. وكان يجري أحياناً إستذكار مطاردات شرطة الكمارك لهم والقاء القبض عليهم في جو من المزاح الخفيف ولم يوجّه أيٌّ منهم كلمة لوم واحدة أو انتقاد الى عبدالأمير الذي كان أحيانا يسرد بعض تفاصيل حِيَلهم الغريبة حيث كانوا يقومون بتهريب البضائع بواسطة القوارب النهرية بين البصرة وجنوب ايران والكويت رافعين الأعلام العراقية ولابسين ما يشبه ملابس الشرطة العراقية للتضليل. كانوا رجالاً أشدّاء أذكياء متمسّكين بمظاهر تقاليد «الفروسية» والشجاعة والكرم. و قد شاركناهم في بعض الأمسيات بلعبة «المحيبس» الشعبية ففاقونا بقوّة

فراستهم وقدرتهم العجيبة على استخراج المحبَس (الخاتم) المخفي بنجاح متكرر.

كنّا في ذات الوقت ننتظر ما سيقرّره حُكّام «عروس الثورات» بشأننا حتّى تقرّرذات يوم تفريقنا حيث نقلوني وزميلي سالم الى إحدى القاعات الكبيرة المليئة بالمتهمين بالشيوعية من مختلف المهن والفئات في مركز الشرطة نفسه. وأعتقد أنّ عبد الأمير وصحبه قد نُقلوا الى مكان آخر خارج المركز.

بقيتُ في القاعة الكبيرة ليلة أو ليلتين، لا أتذكّر، ثم نودي عليّ وأعلموني بأنني سأُسفّر الى بغداد حسب قرار سلطات الأمن. وفي مساء ذلك اليوم وضعوا القيود في معصميّ وسفّروني بالقطار بحراسة شرطي مسلّح الى بغداد بصحبة شاب موقوف أيضا أعتقد أنه كان من الطلاّب.

كان السفر الى بغداد جلوساً على مصطبة القطار الخشبية طويلا مُمِلاّ. وقد رفع الشرطي القيود عنّا عند ذهابنا الى دورة المياه. وربّما كان من الممكن الهرب خروجا من شبّاك الحمّام خاصة عندما اقتربنا من بغداد عند حلول الظلام ومرورنا بمنطقة الصرائف وأعتقد انها كانت محلّة الشاكريّة. وقد فكّرت في ذلك ولكنني لم أحاول القفز من النافذة الصغيرة نسبيا لعدم اقتناعي بنجاح المغامرة.

• في موقف مديرية الأمن العامّة، بغداد

عند وصولنا محطة قطار بغداد تمّ نقلي الى موقف مديرية الأمن العامّة في البتاوين الذي كان بمثابة مركز لإستلام وتجميع الموقوفين ثم توزيعهم على المواقف والسجون حسبما تُقرّره السلطات.

إقتادوني الى إحدى الغرف المكتظّة بالموقوفين فإذا بي بين عدد من مُثقّفي

العراق وأبنائه اليساريين المخلصين محشورين وقوفاً في غرفة صغيرة لها شبّاك واحد صغير يُطل على فناء الموقف. كان جوّ الغرفة حارّاً خانقاً والعرَق يتصبّب من وجوه الجميع. مرّت علينا تلك الليلة ونحن على أسوأ حال من الإعياء إذ لم يتيسر لنا حتّى أنْ نجلس القرفصاء الاّ لدقائق قليلة «بالدور» لضيق المكان وكثرة العدد.

ويُمكن تصوّر قلقي وألمي عندما أخبرني أحد الموقوفين بأنّ والدي مرّ بهذا المكان قبل أيّام. إذاً فقد ألقوا القبض على والدي أيضاً! جاءوا برئيس مجلس الخدمة العامّة وعضو محكمة تمييز العراق السابق دون اعتبار لسنّه وصحّته الى هذا الجُحر الشنيع، مع علمهم بأنه ليس من السياسيين ولا يُشكّل أيّ خطر عليهم. لم يكن والدي استثناءً بالتأكيد إذ لا شك بأن الكثيرين من رجال العراق من أمثاله قد تعرّضوا للاعتداء على حريّتهم وكرامتهم من قِبل المنادين كذباً بالحريّة والاشتراكية.

• في الموقف العام / سجن بغداد المركزي

في صباح اليوم التالي نُقل أكثر الموقوفين في مديرية الأمن العامّة الى الموقف العام في سجن بغداد المركزي في باب المعظّم. ولا شكّ أنّ دفعة جديدة من الموقوفين حلّت محلّنا في نفس اليوم في مديرية الأمن العامّة. وكان عدد المنقولين في مجموعتنا حسب تقديري حوالى مائة وخمسين شخصاً. وعند دخولنا باحة الموقف العام الواسعة لم يجرِ توزيعنا على القاعات و الغرف من قبل حرّاس الموقف بل تركونا ندخلها كيفما إتّفق. وقد لاحظت أن بعض من كانوا بقربي اختاروا غرفة عند المدخل فالتحقتُ بهم.

وعندما جلسنا كلّ على مفرشه وأمعنّا النظر ببعضنا البعض تبيّن أنّ

غرفتنا الصغيرة ومساحتها لا تتجاوز عشرين متراً مربعاً، ضمّت خمسة عشر شخصاً تقريبا بينهم الدكتور ابراهيم كبّة وزير الاقتصاد السابق و باهر فائق السفير السابق وعبدالكريم الدجيلي الأستاذ الجامعي و«زاوية شاعرنا الكبير الجواهري» والدكتور فاضل الجلبي إقتصادي النفط المعروف والسادة صاحب حدّاد وزكي الخضيري وفاضل الجنابي ورشيد بكتاش وشقيقه والدكتور حيدر البيرماني وأستاذين جامعيين آخرين من الشباب لا تسعفني الذاكرة بإسميهما للأسف، وأنا معهم.

صُحبة طيّبة ولقاء على غير ميعاد، مع هذه المجموعة من فضلاء الناس الذين قضيتُ معهم ثلاثة أو أربعة أسابيع حافلة بالمشاعر الإنسانية والأحاديث الشيّقة والأدب الجم، ونحن على ما نعانيه من الأسى لما يحلّ بالوطن من جرائم ومصائب، ومن القلق الصامت على رفاقنا وأصدقائنا وعوائلنا و ما ينتظرهم على أيدي زبانية الإنقلاب البعثي-القومي.

أخذ البعض منّا يروي ظروف إعتقاله وما مرّ به في الأيّام الأولى للإنقلاب. وقد حدّثني الدكتور ابراهيم كبّة أنّ مسلّحين من «الحرس القومي» اقتادوه في أول الأمر الى مركز شرطة المأمون الذي كان مركزاً لتجميع المعتقلين. وكان أفراد الحرس القومي يطلبون من الموقوفين، بإلحاح وغضب، أن يعترفوا بكونهم شيوعيين و أن يُدلوا بأسماء «جماعتهم» ومن يعرفونهم من الشيوعيين مهدّدين بقتلهم إنْ رفضوا ذلك.

وبعد فترة اقتادوا جميع الموقوفين الى إحدى الغرف قائلين: سنُريكم ما نفعل بمن لايعترف من الشيوعيين ثم أدخلوا متّي الشيخ[٢٢] الى الغرفة

٢٢- كادر شيوعي متقدّم، مدرّس ثانوية مسيحي. كان آخر عهدي به عضواً في لجنة تنظيم المثقفين الحزبية عندما تركت العراق الى بريطانيا للدراسة عام ١٩٦٢ . وكان عضوا بارزا ونشيطا في نقابة المعلّمين العراقيين. عُرف بحماسه والتزامه وتفانيه في العمل الحزبي، وبخلقه العالي وتواضعه وأدبه الجم.

وأوقفوه وظهره الى الجدار و وجهه الى الحاضرين. ساد صمت رهيب في الغرفة المزدحمة بالموقوفين قطعه صياح أفراد الحرس مُنذرين متّي بإطلاق النار عليه وقتله إنْ لم يعترف، فلم يجبهم وظلّ ساكناً وهو ينظر اليهم. أعادوا تهديدهم فلم يردّ عليهم فأشهروا رشّاشاتهم نحوه قائلين: هذا هو الإنذار الأخير لك، وسنطلق عليك النار إنْ لم تعترف. لم يُجب بشيء فدوّى صوت رصاصهم مصحوبا بهتاف متّي الشيخ: يعيش الحزب الشيوعي العراقي. وسقط على الأرض مُضرّجا بدمه الذي تناثرعلى أرض و جدارالغرفة أمام الحاضرين.

أطرق ابراهيم كبّه وبدا عليه الحزن والإنفعال فقال: كان مشهداً مُروّعاً. لقد مات متّي الشيخ ميتة بطولية حقاً.

أمّا صاحب حدّاد فقال إنهم ألقوا القبض عليه في داره ليلاً واقتاده مُسلّحان سيراً على الأقدام مُخترقين شوارع عديدة وهما شاهران الكلاشنكوف نحوه. وعندما كانوا يُصادفون في الطريق أفراداً آخرين من الحرس القومي المسلّحين كان هؤلاء يسألونهم: من هذا الذي تقودونه؟ فيجيبونهم: هذا صاحب حدّاد، فيأتي الردّ فوراً: ولماذا تُتعبون أنفسكم؟ أقتلوه الآن فهو لا يستحق الحياة! ويتكرّر ذلك طوال الطريق حتى وصولهم مركز شرطة المأمون.

و كان هناك خارج مركز الشرطة عدد من أفراد الحرس القومي المسلّحين، وحين عرفوا إنّه صاحب حدّاد «المجرم الشيوعي الشهير مدير البعثات الدراسية في وزارة التعليم» كما كانوا يدّعون زوراً وبهتاناً. قال له أحدهم متفاخراً: لقد أعدمنا اليوم صاحبك متي الشيخ. هل تريد أن تراه؟ أجاب صاحب: كلاّ، لا أريد أن أرى شيئا. ولكن الحارس القومي أصرّ على اقتياده نحو سيارة لاندروفر مركونة جنب مركز الشرطة ثم فتحها من الخلف وأزاح بطانيّة كانت تُغطّي جثّة ملقاة على أرض السيارة. قال صاحب حزينا وهو

يحبس دموعه: لقد رأيته. كان هو منّي قتيلاً و ملقى هناك.

في باحة الموقف العام وضعوا مُكبّراً للصوت كانوا يذيعون علينا بواسطته ما يختارون من بيانات حكومة الإنقلاب ودعاياتها. وبعد أيام قليلة من إنتقالنا الى الموقف أذاعوا بياناً بإعدام القادة الشيوعيين حسين الرضي (سلام عادل) و محمد حسين ابوالعيس و حسن عوينه الذين قتلوهم تحت التعذيب كما هو معلوم. و ما كان البيان إلاّ أكاذيب بتوقيع الحاكم العسكري العام مُدّعيا أنّ محكمة حكمتهم بالإعدام.

ساد صمت رهيب في كافة أرجاء الموقف العام تعبيراً عن الحزن العميق في نفوس الموقوفين والاحترام البالغ لمن افتدوا قضيّتهم وقضية الوطن بحياتهم. إستمرَّ السكون بعض الوقت ولم يقطعه الا بكاءٌ عالٍ أطلقه أحدهم في إحدى القاعات وتردّد صداه في كل أرجاء السجن.

كمْ هو مؤلمٌ سماع بكاء الرجال الشجعان! وكم هو مُبكٍ حالك يا وطني!

منذ ذلك اليوم الحزين تأكّد عندي، وعند باقي الموقوفين على ما أعتقد، الشعور بأنّنا في قبضة جهاز متوحّش جاء لتنفيذ مُخطّط إجرامي قوامه الانتقام الأعمى بقتل خصومه السياسيين واستئصالهم من على وجه الارض إنْ استطاع ذلك، دون أيّ إعتبار للحقوق والقوانين. وقد انعكس ذلك الشعور دون شك على حالة الموقوفين النفسية وهم يترقّبون دورهم بقلق مشروع، فسيطر على المكان جوٌّ من التوتّر والأسى وانتظار الأذى والتعذيب والمهالك.

كانت السلطة توزّع علينا من حين الى آخر ما تختار من الصحف اليومية الناطقة باسمها. ولم أصدّق عينيَّ حين قرأت في إحداها مقالاً للسيد «الأستاذ نقيب المحامين العراقيين» المحامي عبدالرزاق شبيب يقترح فيه أن يُحكَم على جميع أعضاء الحزب الشيوعي و«مؤيديهم» بالإعدام!

هل يُمكن أن يصل سُعار الحقد بهؤلاء الى هذا الحد؟ هل يُتصوَّر أنّ يطالب «نقيب المحامين» في البلاد بإعدام الناس تبعاً لهويتهم السياسية والفكرية دون تهمة بجريمة شخصية اقترفوها؟ إنّ كان هذا موقف كبار رجال القانون القوميين فما الذي يُنتظر من أبطال «عروس الثورات» العسكريين وأفراد الحرس القومي «الاشاوس»؟

في هذا الجو الإرهابي كانوا يذيعون علينا من حين لآخر إعترافات شيوعيين معروفين لتأكيد إنهيارهم وانهيار الحزب الشيوعي إثارة لليأس بين معارضي الإنقلاب. ومن حين لآخر كنّا نسمع مساءً من خلف الأبواب المُغلقة أصوات حرس الموقف وهم ينادون إسماً من أسماء الموقوفين لإقتياده الى إحدى لجان الحرس القومي التحقيقية.

و ذات مساء سمعناهم ينادون على موقوف إسمه طه ناجي، وعلمنا في اليوم التالي إنهم اقتادوه الى مكانٍ ما. وبعد أيام عادوا به تُغطّي وجهه وجسمه الجروح والكدمات و آثار الدماء، فهرع بعض الموقوفين معه في القاعة الى تضميد جراحه والعناية به. لم أكن اعرف طه ناجي شخصياً ولكنني تعرّفتُ عليه بعد ذاك، وللقصّة بقية.

وفي مساء آخر سمعناهم ينادون على الدكتور طارق الأمين وهو زميل وصديق عزيز لي كان قد إستلم مسؤوليّاتي الحزبية عند سفري الى بريطانيا في صيف عام ١٩٦١. وقد اقتادوه بدوره أيضاً الى مكان مجهول ثم أعادوه بعد يومين أو ثلاثة الى الموقف العام.

كانت إدارة الموقف تسمح لنا أحياناً بالتمشّي في باحته الواسعة ممّا يسمح بإختلاط الموقوفين من مختلف القاعات ببعضهم. وقد التقيتُ بطارق في الباحة بعد إعادته وحدّثني عن التحقيق معه قائلاً إنّهم جاءوا بالدكتور حسين الوردي لمواجهته فقال له إنّ كافة المعلومات والأسرار الحزبية التي

لديه أصبحت معروفة نتيجة لاعتراف حسين نفسه وآخرين، وأنّ لا فائدة من الإنكار. و أضاف طارق إنّه اعترف تبعاً لذلك بما سبق واعترف به الآخرون فأعيد الى الموقف العام.

وفي إحدى الأمسيات، اقتيد الدكتور ابراهيم كبّه وأجبر على الظهورعلى شاشة التلفزيون ، وكان في غاية الإحراج والإنزعاج لذلك. ولم تتيسّر لنا مشاهدة المقابلة التلفزيونية في الموقف العام.

وقد أخبَرنا هو عند عودته إنهم حاولوا مهاجمة السياسة الإقتصادية للجمهورية الأولى فدافع عنها مُفنّداً ما ادّعوه باعتباره كان وزيراً للإقتصاد في حكومتها. و حسبما سمعنا بعدئذ إنهم هاجموه واتّهموه بالشيوعية فأجاب بأنه ماركسي الفكر وليس عضواً في الحزب الشيوعي، وتلك هي الحقيقة.

كان ابراهيم كبّه وطنياً مخلصاً حرّ الفكر وأستاذاً جامعياً مرموقاً تمتّع بإحترام أصدقائه وخصومه على السواء.

بقيتُ مع هذه النخبة الطيبة أسابيع قليلة كان يجري فيها تعدادنا مُقرفصين على الأرض كلّ صباح ثم نُحبس جالسين في الغرفة الصغيرة طوال النهار عدا فترات محدّدة من الزمن يُسمح لنا فيها بالتمشي . وكان الطعام بائسا لا يتعدّى الحساء أوالمَرَق الهزيل وشيش الكباب البارد والخبز والشاي. ولم يُسمح لأهالينا بمقابلتنا وكانوا يحاولون الإتصال بِنا وينجحون أحياناً في إيصال رسائل قصيرة مكتوبة إلينا عن طريق إدارة الموقف، كما حدث لي عندما أعلموني بولادة إبنتي زينب يوم ٤ آذار/مارس ١٩٦٣ وانّ زوجتي والمولودة بصحة جيدة. تلك كانت بشرى سعيدة في أيام بائسة.

كما كان أهالينا ينجحون أحيانا بتمرير بعض الطعام المنزلي إلينا وكان جميع من في الغرفة يشاركون في الأكل و يتلذّذون به . وقد حاول الأستاذ باهر

فائق، وهو من خبراء المقام العراقي المعروفين، أن يعلّمنا بعضاً من أغاني المقامات والبستات الملائمة لها ولكن دون نجاح يُذكر للأسف، إذ انّ قدرة الأكثرية على تعلّم الغناء كانت دون المستوى المطلوب، كما إن أصواتهم كانت «والعياذ بالله».

إلتقيتُ في الموقف عند فترات التمشي عدداً قليلاً من الأصدقاء الذين خفّف لقاؤهم والتحدّث اليهم من الشعور بالعزلة والضيق، ومنهم الإخوان الدكتور صادق الهلالي (أستاذ الفزيولوجي في الكلية الطبية) وخسرو توفيق (سياسي عراقي كردي وشقيق السياسي الكردي دارا توفيق الذي إختطفته وقتلته أجهزة الأمن البعثية في أوائل سبعينات القرن الماضي) وصديقي الدكتور طارق الامين.

- **في موقف مديرية الأمن العامّة، مرّة ثانية**

في الفترة ما بين ١٥ و ٢٠ آذار/ مارس ١٩٦٣، لا أتذكّر اليوم بالتحديد، نودي عليّ لنقلي الى مكان اخر. وكان ذلك نذير سوء شعر إزاءه جميع صحبي في الغرفة بالقلق والأسف، إذ كان يحمل بين طيّاته إحتمال التحقيق والتعذيب والموت؛ ولكنهم حاولوا تلطيف الجو بالتنكيت والوداع اللطيف، ولكنّه كان ضحِكٌ كالبكاء حقًا؛ وما ألطف ما كان من الأخ العزيز فاضل الجنابي إذ حاول التغلّب على قلقه عليَّ بإعطائي معطفه قائلا: خذ هذا لعله يقيك من البرد؛ وأضاف: ولكن بشرط أن تُعيده لي عندما نلتقي ثانية.

وقد قال لي صاحب حدّاد عندما التقيتُه يوماً بعد خروجنا من الإعتقال: لقد بكى عليك زكي الخضيري بُكاءً مُرّاً عندما نقلوك من الموقف العام الى حيث ما لا نعلم.

ما أروع وأثمن عواطفكم الجيّاشة الحافلة بالحُبّ والألم يا أحرار العراق الغيارى!

خلافاً لما توقّعت، لم يقتادوني الى أحد مراكز الحرس القومي للتحقيق معي بل أعادوني الى موقف مديرية الأمن العامة حيث أدخلوني غرفة صغيرة عند مدخل الموقف كان فيها أربعة أو خمسة من منتسبي الشرطة غير السياسيين مع بضعة موقوفين آخرين لم أتبيّن هويّتهم.

لست أدري السبب في إعادتي الى هذا المكان حيث تركوني دون سؤال أو تحقيق ما يربو على ثلاثة أسابيع. وقد إرتحتُ لذلك بعض الشيء لإبتعادي عن مراكز الحرس القومي، إذ كان الأمن العام لا يزال بعد في عهدة جهاز الشرطة القديم، وبذلك فهو أكثر أمناً وانسانية. عَجبي!

مكثت قابعاً هناك بأملِ أن يستمرّ بقائي أطول مدّة ممكنة بعيداً عن أجهزة التحقيق البعثية.

وذات مساء استدعاني إثنان من موظفي الأمن للتحقيق. وبعد مقدمة تؤكّد سفاهتهما لا أكثر، حيث تساءلا عن ظهورأخَواتي في التصاوير مع المهداوي، فأجبتُ بان ذلك كلامٌ لا يليق وإن الآلاف من الناس كانت تزور المهداوي ومحكمته وتؤخذ لهم الصور معه. فسألاني عن نشاطي السياسي عندما كنت طالباً في أوروبا وحضوري «المؤتمرات الشيوعية» فاستغربتُ أن يسألاني عن احداث مرت عليها أكثرمن عشرة أعوام دون أن يذكرا شيئاً عن نشاطي في السنوات التي سبقت و أعقبت ثورة تموز، وبذلك أدركتُ أنْ ليس لديهما معلومات عن نشاطي السياسي منذ عودتي الى العراق عام ١٩٥٨ ، فأنكرتُ ما تساءلا عنه، واكتفيا بذلك وعدت الى غرفتي في الموقف.

كان ذلك تحقيقاً شكلياً فارغاً ولكنه دلّ أيضاً على أن جهازالأمن العام ما

زال خارج سيطرة الحرس القومي المباشرة.

كان موقف الأمن العامة لا يزال مركز الاستلام وتوزيع الموقوفين السياسيين على المراكز الأخرى وإنْ قلّ الزخم عليه بمرور الأيام، فكان العدد لا يتجاوز العشرات في تقديري. وكانت هناك غرفة صغيرة في آخر باحة الموقف علمتُ أنها خُصّصت للضابط الشيوعي مهدي حميد، الذي أعدِم بعد ذلك، و كان مُقيّداً و في حالة صحية سيئة جداً بسبب التعذيب، حسبما علمت.

• في قصر النهاية

بعد مرور أسبوع تقريبا على التحقيق الشكلي معي في الأمن العامة نودي عليّ ذات يوم في أوائل ساعات المساء، وأعلِمتُ بنقلي الى مكان آخر. وأحسَبُ أنّ ذلك كان حوالى منتصف نيسان/ أبريل ١٩٦٣.

وعند خروجي الى باحة الموقف كان فيها العديد من الموقوفين السياسيين فاقترب أحدهم منّي قائلاً إنّه فيصل حَبه الطالب في السنة النهائية بكلية الطب (كان ذلك أوّل لقاء لي بفيصل الذي تزوّج أختي عوالي بعد سنوات) ثم قال إنّ بعض الموقوفين استفسروا من أفراد الشرطة عن المكان الذي سأنتقل اليه فأخبروهم إنّه قصر النهاية.

إقتادني شرطيّان من الأمن العامة الى سيارة من نوع لاند روفر خارج الموقف و« سلّماني» الى آخرَين أشارا علي بالصعود الى السيارة من الخلف فصعدتُ ثم جاءوا بشخصين موقوفين صعدا الى جانبي وكان أحدهما الأخ جمال الأتروشي الذي كان معاون شرطة دربندخان حين عملي فيها، وكنا على علاقة طيبة.

أغلقوا السيارة من جميع الجهات وبدأت سيرها رويداً ثم أسرعت فاستطعتُ رؤية بعض من شوارع بغداد خلال شقوق وفتحات جوانب الغطاء الجلدي لسيارة اللاندروفر. هذا شارع السعدون والنّاس يسيرون فيه ذهاباً وإيابا لقضاء حاجاتهم أو للتنزّه. دُمتِ يا مدينتي العزيزة جميلة رغم بغي الطغاة وعدوانهم. هذه ساحة التحرير. ما أقربكِ الى القلب رغم ما أنا فيه!

انحرفت السيارة لتعبر بنا جسر الجمهورية الى جانب الكرخ. اذاً نحن حقا ذاهبون الى قصر النهاية! ماذا ارى؟ هل هي حقّاً دموع الشرطي الذي يقتادنا الى هناك تسيل على خدّيه بصمت؟ لمْ أتوقّع أنْ أرى مثل ذلك في حياتي! هل يبكي الشرطي من أجلنا؟ ما أطيب قلوب بسطاء الناس وما أروع مشاعرهم الرافضة للظلم والقهر! اذاً فهذا الشرطي يبكينا مُتوقّعاً قتلنا على أيدي الحرس القومي وهو يحسب أنّ كلّ من يدخل ذلك القصر المشؤوم ميّتٌ لا محالة!.

ما أن عبرنا جسر الجمهورية حتى توقفتْ السيارة وجاء الشرطي الجالس جنب السائق نحونا وقال بشيء من الأسف الخفي: علينا أن نُغطّي عيونكم من الآن فصاعداً وراح يضع غطاء من القماش الأسود حول أعلى رأس كلّ منّا ثم أنزله ليغطّي العينين تماماً، و عاد الى مكانه لتستأنف السيارة سيرها نحو هدفها.

وبعد ربع الساعة تقريبا توقفتْ اللاندروفر ثم سارت ببطء شديد وتوقفت ثانية وسمعنا أصواتاً تنادي: حرس...حرس... موقوفين.. وبعد دقائق قليلة فتحوا غطاء السيارة الخلفي وصاحوا بِنَا : إنزلوا الان . نزلنا واقتادونا وعيوننا مغطّاة عبر ممرات ضيقة حتى وصلنا الى ما بدا أنه غرفة او ما أشبه، واقترب منّا شخص صاح بصوت عالٍ مخاطباً الحرس: إبقوهم واقفين ووجوههم الى الحائط، وإن تحرّكوا أطلقوا النار عليهم حالا.

بقينا وقوفاً ووجوهنا الى الحائط عدّة ساعات دون أن يكلّمنا أحد، وكنتُ أحاول تحريك غطاء العين الى أعلى قليلا بتقليص عضلات جبهتي لكي أستطيع النظر الى أسفل وأرى ما يمكنني رؤيته.

وعند منتصف الليل تقريباً جاء أحدهم وقال: تعالوا واجلسوا على فراش هنا. فجلسنا على سرير خشبي واطئ فوقه فراش (دوشك) يُفترَض أنه أبيض اللون ولكنّه كان قذراً جداً ومُغطّى بالدماء المتيبّسة! أستطيع الآن أن أرى نزراً قليلا من الأرض المبلّطة بالكاشي وأسفل السرير من حولي!

وبعد ساعة أو أكثر جاؤا ثانية وقالوا: أتركوا الفراش واجلسوا على الأرض، هناك شخص مريض بحاجة للنوم على الفراش. جاءوا بعد دقائق بالمريض واستلقى على الفراش. أمعنت النظر، وأنا بعد واقفاً، في وجهه المتورّم الدامي فعرفته، إنه القيادي الشيوعي والأستاذ الجامعي عزيز الشيخ. كان يئن أنيناً خافتاً ويُعاني ألما مريرا على ما يبدو جرّاء التعذيب. وبعد بضعة دقائق إقترب شخص وجلس على الفراش الى جانب عزيز وأخذ يحدّثه بلهجة تنمُّ عن الالحاح. كانت المسافة بيننا لا تزيد عن خمسة أمتار فحاولتُ الإنصات ما أمكن وفهمتُ أنّ هذا الشخص كان يلحّ على عزيز بالاعتراف محاولاً إقناعه بذلك و مقلّلاً من أهميّته.

وبعد محاولات نجحتُ في رؤية وجه هذا الشخص وكان هو المحامي شريف الشيخ القيادي الشيوعي وقريب عزيزعائلياً. كان عزيز لا يردُّ عليه ويبدو عليه الألم والأسى وهو صامتٌ أكثر الوقت. لم تكن لي صلة حزبية مع عزيز ولا شريف الشيخ ولكنني كنت أعرفهما شخصياً معرفة محدودة.

بعد ذلك بفترة من الزمن نقلوني لأجلس على الارض في ناحية أخرى من الغرفة. بقيتُ جالساً ما يقارب الساعتين وأحسب أنّ الساعة قاربت الثالثة أو الرابعة صباحاً حين اقترب منّي شخص وسحب الغطاء عن عيني بحركة

مفاجئة قويّة، «لزوم إشعاري بالرهبة» وأدنى وجهه من وجهي وهو يُفرفص على الارض في مواجهتي قائلا بحدة: برتو. وأخذ يحدّق في عيني بقوة لدقيقة أو أكثر محاولاً إشعاري بغضبه الشديد لإخافتي.

ثم راح يتكلّم وكأنّه يكرّر نصّاً حفظه عن ظهر قلب قوامه أنّ أمامي خيارين لا ثالث لهما فأمّا الاعتراف والتعاون مع «الثورة»، يقصد «عروس الثورات» طبعا، أو الإعدام. أجبته بأنني كنتُ خارج العراق لأكثر من سنة مضتْ وعدت قبل أسابيع وليست لدي أيّة معلومات تنظيمية جديدة أو مهمّة. فقال إنّه سيتركني حتى يوم غد لأفكّر في ذلك. ثم أخذ يتحدّث عن بطولاته عندما كان موفداً الى الاتحادالسوفياتي وكيف كاد أنْ يُشعل الثورة على النظام الشيوعي في إحدى الجمهوريات السوفياتية الأسيوية وما الى ذلك من هذر عجيب. كان مُعجباً بنفسه كالطاووس، فرحاً بها وبما يقوم به من «عمل جليل». عجبي!

علمتُ بعدئذ أنّ إسم هذا «البطل البعثي» هو أيّوب وهبي[٢٢]، ويبدو أنّه كان يُلقّب بـ«ابن شيتا» القردة السينمائية المعروفة، فهو إذاً طرزان أو ما أشبه.

بعد أن تركني السيد أيّوب أجلتُ نظري في المكان فوجدت أنني في صالة أو (هول) واسع جداً، في جانبه الذي أجلسوني فيه سُلّم يبدأ ببضع عتبات تقود الى باب مُغلق ثم ينعطف الى اليسار مرتفعاً الى الطابق الأعلى. وعند أسفل السلّم هناك فسحة متّصلة بالصالة جلس على أرضها أحد الموقوفين. طلب الحارس منّي أنْ أنتقل الى مكان قريب من ذلك الشخص ففعلت واستلقيت على مندري الخفيف محاولاً النوم.

٢٢- للاطّلاع على شخصيّة المذكور، أنظر كتاب الدكتور علي كريم سعيد : العراق، البيريه المسلّحة، حسن سريع وقطار الموت ١٩٦٣، ملحق رقم ١، صفحة ١٤١ - ١٤٢.

كنتُ مُتعباً فنمتُ سويعات قليلة نوماً متقطّعاً مزّقته صيحات الحرس هنا وهناك وأصوات رواحهم ومجيئهم. ظلّت الأنوار مضاءة حتى الصباح حين جاء أحد الحرس بكأس من الشاي وقطعة خبز وما أن إزدردتُها حتى أطلّ علي «البطل» أيوب وأعطاني دفتراً مدرسيّاً وطلب منّي ان أسجّل فيه اعترافاتي ثم أعيده له، ولم يُحدّد زمناً لذلك.

جلستُ على مفرشتي مُتّكئا على الحائط بجوار الرجل المستلقي هناك منذ الليلة السابقة. كان الكلام بين الموقوفين ممنوعاً وكان في الصالة عادة حارس أو أكثر للمراقبة. ولكن جاري لم يتردّد في الهمس متسائلاً: أنت الدكتور فاروق أنيس كذلك؟ وعندما أجبته بالإيجاب أطرقَ برأسه مردّداً: لا حول ولا قوّة الا بالله.

كان رجلا في الستّينات من عمره حسب تقديري وقال إنّه ضابط متقاعد واسمه توفيق ونّاس وإنه كان ضابط إعاشة في جلولاء في إحدى الوحدات عندما كنتُ طبيباً عسكرياً هناك. و كان هو موقوفاً بسبب إبنه الطالب في رومانيا، ولا علاقة له بالسياسة ولا يدري السبب في إبقائه موقوفاً في هذا المكان.

كانوا يأتون بالموقوفين الجدد ويُصعدوهم الى الطابق الأعلى، للتحقيق على ما أعتقد. فيمرّون أمامنا. كذلك كان المحقّقون (الجلاوزة) ينزلون لدخول الغرفة التي عند أسفل السلم او للخروج من الصالة من بابها الكبير متوجهين، حسب ظنّي، الى غرف يُحتجز فيها موقوفون اخرون.

وكنّا، في بعض الأيام، نسمع بين الحين والآخر صراخ بعض الموقوفين وسُباب الجلاوزة مُدلّلاً على حالات تعذيب سواء في الطابق الأرضي او الأعلى. وقد كان في قصر النهاية من الجلاوزة «المحققين» و ممارسي التعذيب إضافة الى أيّوب وهبي كل من عبد الكريم الشيخلي، وزير خارجية انقلاب ١٩٦٨ البعثي

بعد ذلك. وكان يومها طالباً في كلية الطب، وآخر إسمه خليل وربما كان لقبه القيسي أو العزّاوي، لا أتذكّر جيداً.

قال لي جاري في الصالة توفيق ونّاس: أنا ضابط مسلكي خدمتُ في الجيش العراقي عشرات السنين وفي جميع معسكراته من الشمال الى الجنوب ومن الشرق الى الغرب، وقد مرّ أمامي وأنا جالس هنا خيرة ضباط الصف ممّن عرفتهم في هذا الجيش، وهم يساقون الى التحقيق أوالتعذيب.

- **التحقيق**

عند منتصف النهار تقريبا من ذلك اليوم جاء أحد الحرس وقال إنّني مطلوب لمقابلة المسؤول الأوّل في القصر، واقتادني الى الغرفة القريبة منّا عند أسفل السُلّم. كان في الغرفة عند دخولي شخص بملابس الحرس القومي (الخاكي البسيط) وضابط عسكري برتبة رئيس (نقيب). وقد بادر الأوّل الى مخاطبتي قائلا: تفضّل إجلس يا دكتور. فجلستُ وجلس كلاهما معي على كراسي مريحة في جانب من الغرفة الواسعة التي كان أكثرها فارغاً دون تأثيث سوى منضدة بسيطة عليها بعض الأوراق. بدأ المسؤول البعثي، الذي علمت بعدئذ أنّه مدحت ابراهيم جمعة، بسؤالي عن أسرار حركة السلم وعلاقاتها الخارجية خاصة مع السوفييت والأموال التي كانت تتلقّاها من الخارج. كانت الأسئلة لاعلاقة لها بما أعلمه من واقع الحركة، فأجبته بهدوء وبساطة بأنّ حركة السلم كانت حركة علنية لا أسرار لها ولابد أنّكم إستوليتم على سجلاّتها التي دُوّنت فيها محاضر إجتماعاتها ومقرّراتها وليس لي علم بما يتعدّى ذلك، وكنتُ واثقاً ممّا أقول وأدلي بالحقيقة.

وهنا تساءل الضابط الجالس معنا: دكتور، شنو إسمك الكامل رجاءً؟

أجبته ان اسمي فاروق برتو فقال حالاً: يا دكتور، أنت رجل عظيم. إستغربتُ جداً، إذ لم يظهر عليه الاستهزاء وهو يقول ذلك، فأجبته: شكراً، ولكن ما الداعي لقولك هذا؟ فقال: هل تتذكّر يوم جاء بنا إليك الرئيس الأوّل عسكر في مستشفى جلولاء قبل عشر سنين ونحن طلاب في الكلية العسكرية لتفحصنا وتثبت شربنا الخمر؟ وأخذ يروي لمدحت كيف أنّني تحدّيتُ الرئيس عسكر وأنقذتهما من الفصل من الكلية العسكرية (كنت قد ذكرت تلك الحادثة سالفا فيما ذكرت عن خدمتي العسكرية في جلولاء).

كان ذلك الضابط هو سعدون غيدان الذي أصبح وزيراً للداخلية بعد انقلاب البعثيين الثاني عام ١٩٦٨، وكان يومئذ مسؤولاً عن التحقيق مع العسكريين في قصر النهاية كما قيل.

وأحسبُ أنّ ذلك الحديث ساعد في تلطيف جو الإستنطاق. ولم يكن مدحت مُهتمّاً على ما يظهر بدوري في الحزب الشيوعي فلم يسأل عن مستواي الحزبي ومعلوماتي عن التنظيم. ولكنه ربما لم يرض عن ردّي بخصوص حركة السلم وأراد، حسب ظنّي، أن يستعرض سلطته امامي فسألني: هل تُريد أنْ أجيء لك بفلان وفلان وعلاّن؟ مُسمّياً عدداً من الشيوعيين «المتعاونين» فأجبته بأنني لا أريد منهم شيئا والقرار له في ذلك.

وهنا نادى مدحت: حرس فحضر أحدهم حالاً وأمَرَه مدحت: إحضرْ شريف الشيخ وعصام القاضي وبديع عمر نظمي وحسين الوردي وعدنان جنبيران، وماهي الاّ دقائق حتى حضروا جميعهم وجلسوا معنا، عدا عصام القاضي الذي انفصل عنهم وراح يتحدّث مع شخص كان معه في الغرفة لم أعرف من هوولكن لا شكّ إنّه أحد الجلاوزة.

كنتُ أعرف هؤلاء جميعاً ولكن لم تكن لي علاقة تنظيمية سابقة الاّ بحسين الوردي.

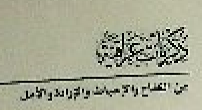
إفتتح مدحت «الجلسة» بقوله: هاي شلون ويَه دكتور فاروق ما دا يقبل ينطينا معلومات عن حركة السلم. وما أنْ أتمّ مدحت جملته حتى إنطلق شريف الشيخ بإلقاء «محاضرة» عليّ ،لا شك أنها كانت مُكرّرة قد ألقاها سابقاً، اذ بدا متمكّناً من إعادتها، وكان فحوى «المحاضرة» هو أنّنا «يقصد الحزب الشيوعي» قد خدمنا الاستعمار، وعلينا ان نُكفّرعن ذلك بالتعاون والنضال مع الثورة القومية التقدمية «يقصد عروس الثورات»! لتحقق الأهداف الوطنية.

إستغرقتْ «محاضرة» شريف حوالى عشر دقائق، و بدا إنّه ومدحت والآخرون ينتظرون منّي ردّاً. فقلتُ أنني قد أجبتُ على أسئلة «الأستاذ» مدحت بما أعلمُ وليس لديَّ ما أضيفه، مع استعدادي للإجابة على أية أسئلة أخرى بذكر الحقيقة وبصراحة. ولم أتطرّق أو أعلّق على ما قاله شريف الشيخ.

وهنا كلّمني رفيقي السابق حسين الوردي الذي كنت أكنُّ له المحبة والإعتزاز قائلا: لا، ليس هذا هو المطلوب بل يجب عليك أنْ تستعرض ما قامت به حركة السلم من أعمال بروح ونظرة جديدة، وتبحث عن الأسباب الخفيّة وراء نشاطاتها. أطلتُ النظر في عينيه فرأيتُ فيها ما حسبته الإنكسار والحزن العميق، فأجبته بأنني قلت ما أعلم ولا أعرف سواه.

لم يعلّق مدحت بشئ فاتّضح لي بأنه لم يكن يُعير موضوع حركة السلم أهميّة كبيرة، وقد حاول الصديق عدنان جلميران أن يدلي بشهادة في صالحي فقال: في الحقيقة كان الدكتور فاروق ينتقد مواقف الحزب الخاطئة. ولعلّه كان يستذكر لقاءً شخصيا بيننا تحدّثنا فيه منتقدين بعض سياسات الحزب ومواقفه. وهكذا انتهت الجلسة عند هذا الحد فانصرفنا عائدين الى أماكننا.

تركوني بعد ذلك جالساً في محلي أسفل السلم أرقب ما يجري أمامي؛



وسأذكر هنا بعض ما احتفظتْ به الذاكرة ممّا مرّ عليّ، وليس بالضرورة حسب الترتيب الزمني. كنتُ أشاغل نفسي أحياناً بكتابة «الإعترافات» التي طلبها أيّوب فبدأتُ بكتابة صفحة أو صفحتين عن الضرر الذي ترتّب على إنهيار جبهة الإتحاد الوطني وعن أهمية وحدة القوى الوطنية في بناء العراق الجديد وما الى ذلك دون التطرق الى الأمور الحزبية والتنظيمية. أخذ أيوب الدفتر بعد يومين لقراءة ما كتبتُ ولم يلبث حتى عاد بالدفتر قائلا: ليس هذا الكلام ما نريد، إكتب شيئاً مختلفاً. ولكنه لم يوضّح ما يتوقعه ممّا يدلّ على إنّهم لا يقيمون وزنا لما أكتبه ولا يتوقّعون منّي اعترافات تضيف شيئاً جديداً من الناحية التنظيمية الحزبية، فلم يواصلوا التحقيق معي، ولكنهم كانوا يريدون بذلك إسقاطي سياسياً.

وأعتقد أنّ زخم التعذيب والقتل كان قد خفّ في قصر النهاية حوالى منتصف شهر نيسان/أبريل بعد قتل القادة الشيوعيين تحت التعذيب واقتياد مجموعة من كوادر الحزب الشيوعي المتقدّمة وإعدامهم بعد تعذيبهم، ومنهم عدنان البرّاك وعبدالخالق البياتي وإبراهيم حكّاك ولطيف الحاج، كما صار معروفاً بعد ذاك.

ولم يقتصر التعذيب والإعدام على قصر النهاية طبعاً إنّما عُذّب وأعدِم الكثيرون، وخاصةً من العسكريين ، في مراكز بعثيّة اخرى.

وهنا أتطرق الى موضوع الإعترافات التي اضطر اليها الكثيرون من أعضاء الحزب الشيوعي للنجاة من الموت أوالتعذيب الهمجي، والى الموقف من الاعتراف و تداعياته.

من الناحية السياسية، كنت وما زلت أعتقد أنّ أحد الأسباب الأساسية في الانهيارات والاعترافات التي لحقت بالحزب الشيوعي آنذاك هوعدم قناعة الكثيرين من الأعضاء بسياسة الحزب وموقفه من سلطة عبدالكريم قاسم

والخلاف داخل الحزب حول ذلك. وكان الكثيرون منهم يشعرون بأنّ تلك السياسة المتردّدة والمتناقضة مع نفسها قد ورّطتهم في تحمّل تبعات أعمال تلك السلطة وخطاياها، بينما كانت هي تقوم بالتضييق عليهم وباضطهادهم.

وقد كان فشل قيادة الحزب في إحباط الإنقلاب الدموي مع ما قيل عن معرفتها بل وتأكدها حتى من تأريخ يوم الإنقلاب، ورغم القوة «العددية» للحزب الشيوعي داخل قطعات الجيش من ضباط ومراتب وجنود، سبباً هاماً في استفحال الشعور بالهزيمة وفقدان الثقة.

كان الانهيار نتيجة منطقيّة لكل ذلك رغم البطولات والتضحيات الغالية التي قدّمها عدد غير قليل من الكوادر الحزبية ومن أبناء الشعب.

و لعل ما خفف الضغط عليَّ في هذا المجال إنني كنتُ بعيداً عن العمل الحزبي لحوالي سنة ونصف أكثرها خارج العراق، وكان كلّ ما أعرفه من معلومات عن التنظيم قد انكشف في الشهر الأوّل من الانقلاب حسبما تأكّد لي.

لم أكن في ما مرّ من حياتي جباناً ولم أُعرَف بذلك، بل على العكس كنتُ قادراً على المواجهة والصمود، ولكن في حدود المنطق والمعقول. وأعتقد أنّ ذلك كان شأن الأكثرية الساحقة من الأعضاء.

وعلى ما أعلم فإن الحزب الشيوعي قد اتّخذ موقفا إيجابيا ممّن أرادوا العودة للعمل في صفوفه من الأعضاء بعد سقوط حكم البعث، إلا القلّة من القادة السابقين (أعضاء في اللجنة المركزية أو المكتب السياسي) الذين يُعتقدُ أنّ كان لبعضهم دور رئيسي في الإنهيار.

وهنا أتذكّر الأستاذ كامل الجادرجي وأنا أزوره ذات يوم في داره إذ قال: نحن مستعدون لدخول السجن دفاعاً عن آرائنا ومواقفنا، أمّا أمام إحتمال

الموت فلست ادري. وأحسب أنّه كان يعبّر بذلك عن إعجاب خفي، لا يريد الإفصاح عنه، بتضحيات القادة الشيوعيين فهد ورفاقه الذين أعدَمهم الحكم الملكي.

أعود الى ذِكر ما مرّ عليَّ في قصر النهاية من أحداث ومواقف متفرقة ما زالت عالقة في الذاكرة.

- في الساعات الأولى من وجودي هناك، وكانت عيناي مُغطّاتين بعدُ، إقترب منّي أحد أفراد الحرس قائلاً بصوت منخفض: أبوعُمَر (يقصد فاروق)؟! والله أنا متأسّف. أنا صديق لأخيك أميل واسمي عازم وحاضر للمساعدة. شكرته ولم أعِر الأمر اهتماماً، ولكنه استمرّ بعد ذلك في إبداء علامات التعاطف معي بحذر. و جاء يوم قال لي فيه بأنه سيغيب بإجازة لأيام قليلة وإنّه مستعد للإتصال بعائلتي لطمأنتهم عليّ، فأعطيته عنوان دار والدي في المنصور ورقم التلفون.

وقد علمت بعد ذلك إنه استمر في التردّد عليهم طالباً المال بحجّة مساعدتي. كما طلب منهم إستعمال سيارتي القديمة للتنقل بها، ولم يخبرني بشيء عن ذلك طبعا. وقد احتفظ بسيارتي حتى سقوط حكم البعثيين وحرسهم القومي في انقلاب عبدالسلام عارف عليهم في تشرين الاول/ أكتوبر ١٩٦٣.

وبعد إطلاق سراحي بأيّام ذهبنا للتفتيش عن السيارة العقيدة، أنا وصديقي الدكتور محمد حسين الفرطوسي فوجدناها في حالٍ يُرثى لها مركونة قرب قصر النهاية. كما ساعدني الفرطوسي في إتمام عقد بيعها الى أحد الأشخاص بمبلغ مائتي دينار لا أكثر قبل ايام من مغادرتي العراق الى بريطانيا عام ١٩٦٥. وظلّ الفرطوسي يُذكّرني بأنّ سيارتي «البلشقة» تلك كانت من معالم عروس الثورات.

- كان بعض «الأشاوس» من المسؤولين البعثيين يتزاورون مساءً في مراكز التوقيف والتعذيب ويستمتعون،حسبما يبدو، بالتفرّج على الموقوفين والاستئناس بالاعتداء عليهم أحياناً.

وذات مساء مرّ أمامنا بعض الضباط «الزائرين» يقصدون غرفة المسؤول عن القصر فالتفت أحدهم نحوي وسأل: هذا منو؟ فأسرع الحارس عازم إليه وأعلمه بإسمي فقال الضابط ذوالشعر والوجه الأحمر، والمنتفخ زهواً بنفسه، بلهجة موصلية: إي، هذا أبونو عدنا هنوكا (إي، هذا أبوه عندنا هناك) وما أن سمعتُ ذلك حتّى سألته، من بعيد، حالاً : شلون صحته رجاءً؟ (مستفسرًا عن صحة والدي)، فبدتْ علامات الاستياء والغضب على وجهه الأحمر لجرأتي في السؤال وردَّ قائلا : أشنو شلون صحتو ؟ ليش إحنا شقنسوّيلو؟ (ماهذا السؤال عن صحّته؟ ما الذي فعلناه به؟) ، قلت: هو رجل كبير السن. فلم يُجبْ ومضى.

كان هذا هو حازم الصبّاغ المعروف بحازم الأحمر آمر سجن رقم واحد في معسكر الرشيد حيث المئات من الموقوفين من رجال الدولة المدنيين والعسكريين. وحسبما هو معلوم أن المذكور أقدَم على الانتحار عند إنقلاب عبدالسلام عارف على البعثيين.

- وذات مساء، طلب الحرس منّا نقل فراشنا بعيدا عن الفسحة التي ننام فيها، وجاءوا بجهاز تلفزيون وضعوه عند أسفل السلّم قائلين إن شريف الشيخ سيظهر على شاشة التلفزيون، وإن كافّة الموقوفين سيتجمّعون هنا للمشاهدة.

كانوا يحتفظون بالموقوفين من الكوادر الشيوعية في الطابق الأعلى حسبما علمت. وليست لديّ فكرة عن عدد الغرف في ذلك الطابق أو توزيع الموقوفين عليها إذ لم أصعد يوما هناك.

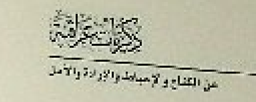
نزل الموقوفون ولا أستطيع تقديرعددهم جيداً لكنني أعتقد أنه بين الخمسين و السبعين. وأتذكر إنني عرفت بينهم عبدالقادر اسماعيل الذي كانت تبدو عليه علامات الإنهاك، ولا أتذكر اليوم إنني شخّصت احداً آخر سوى صديقي الدكتور محمد الجلبي إذ التقتّ أنظارنا طويلاً وكان يلوح من عينيه الحزن الدفين. إنتهى شريف من عرضه التلفزيوني، وانصرف الجميع بصمت.

وقد علمتُ بعد خروجي من قصر النهاية أنّ الدكتور محمد الجلبي، عضو لجنة بغداد الحزبية والقيادي نافع يونس، مسؤول التنظيم العسكري وعضو اللجنة المركزية، أصرّا على عدم الاعتراف فتمّ إعدامهما في شهر حزيران أو تموز ١٩٦٣ . عرفتُ المرحوم نافع يونس إذ كان مسؤولاً عنّي لفترة قصيرة في خمسينات القرن الماضي وقد وجدته ذا شخصية محبَّبة ومحترمة، ومثالاً للتواضع واللُطف والأدب.

- جاءوا يوما بصديقي المحامي حسين الرفيعي الى جانبنا، وأدخلوه بعد قليل الى غرفة المسؤول مدحت ثم خرج بعد دقائق وقال لي: سألني مدحت عن الطريقة التي أفضّل أن أعدَم بها، هل بإطلاق النار أو الشنق أو بطريقة أخرى ؟ فأجبتُه إنني أفضّل الموت رميا، أي بإطلاق النار.

علمتُ آنذاك أنّ حسين كان عضواً في لجنة التنظيم العسكري فاستغربت واستأت لذلك حقّاً. إذ كنت أعرف حسين عن قرب، وأعلم أنه لم يكن يتميز بالنشاط بل يغط في النوم الى ساعات متأخرة من النهار، فكيف يُعهد إليه بمهمّة في التنظيم العسكري؟ أقول ذلك مع محبّتي الشخصية وصداقتي له.

ومازلنا نتساءل: كيف أمكن أن ينجح الإنقلاب البعثي وأن ينتصر على منظّمة عسكرية شيوعية تضم أكثر من أربعمائة ضابط كما قيل، فضلاً عن مئات بل آلاف الجنود؟ فقد قام بالانقلاب ضباط بعثيون قلائل ومسلحو



الحرس القومي المدرّبون بينما أصيبَ التنظيم العسكري الشيوعي الكبير بالشلل، مع استثناءات قليلة (إرجع الى مذكّرات طالب شبيب، وزير خارجية حكومة الإنقلاب البعثي).

ولم يقاوم الانقلاب إلاّ مدنيين مسلّحين تسليحاً بسيطاً في الكاظمية وحيّ الاكراد تُركوا ليقاتلوا ببطولة وتفانٍ دون جدوى.

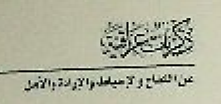
- سأل الضابط المتقاعد الموقوف توفيق ونّاس منادياً الرئيس (النقيب) سعدون غيدان وهو يمرّ أمامنا: يا رئيس سعدون متى تُنهون إعتقالي وما هو ذنبي؟ أنتم تعلمون جيداً إنني لستُ شيوعياً ولا سياسياً! توقّف سعدون غيدان ناظراً الى توفيق وقال: صحيح انك لست شيوعياً ولكنك N.T.H.! فوجئ توفيق بالرد فتساءل: يابه هاي يعني شنو بعد؟ أجاب سعدون وهو ممتلئ زهواً: يعني إنتهازي، قال توفيق: الحمد لله هاي هم تعلّمناها.

صار سعدون غيدان بعد سنين وزيرا وعضوا في مجلس قيادة «الثورة».

- رأيت الدكتور تحسين معلّة، وهو من البعثيين المخضرمين، يتردّد على المكان. وأحسب أنّ ذلك كان لفحص الجرحى والمرضى من المُعذّبين ومعالجتهم، أي إنّه كان في مهمّة «إنسانية»!

والمعروف أنّ الدكتور تحسين هو الذي أسعف صدّام حسين عند إصابته بطلق ناري في ساقه بعد محاولة اغتيال عبدالكريم قاسم، ثم جاء له بالدكتور عبداللطيف البدري لاستخراج الرصاصة من ساقه ومعالجته.

وقد ادّعى صدّام بعد ذلك إنه استخرج الرصاصة بنفسه، كما تردّد أنّ تلك الأحداث تمّت في دارالدكتور رياض حسين حيث إختفى صدّام بعد إصابته. وقد جازى صدّام الدكتور رياض، الذي أمسى وزيراً للصحة في حكم البعث، جازاه على حمايته له على الطريقة البعثية بأن قتله شرّ قتلة، ولم



يكتفِ بذلك بل شرَّد زوجته وأطفاله بطردهم من دار سكناهم ومصادرة ممتلكاتهم . فيا للشهامة العربية!

• التخلّص من قصر النهاية

مكثتُ عند أسفل السُلّم في صالة قصر النهاية الكبيرة حوالى أسبوعين وكان مدحت ابراهيم جمعة يمرّ أمامي عند دخوله الى مكتبه أو خروجه منه عدّة مرّات يومياً. ويظهر إنه اختار أن يتوقّف أو يقرفص الى جانبي وأنا مستلقٍ على الارض ليتحدث معي أحاديث سياسية عامّة لاعلاقة لها بالتحقيق. وكنتُ أجيب على تساؤلاته بحذر شديد خشية أن يفسّر إجاباتي تفسيراً «ضارّاً».

وقد تكرّرت تلك الأحاديث عدة مرات حتى فاجأني ذات يوم بقوله حرفياً: خره بشرفه وخره بعرضه كلّ من خلّاني (جعلني) في هذا الموقف وأنت بهذا الموقف. لم أجبه بشيء فإنسحب داخلاً مكتبه.

وقد استغربت بل صُعقت لما قال، فهو شيخ الجلاوزة على أيّ حال. هل كان يطمح الى تبييض صفحته ولو قليلاً ؟ أم إنه كان يعاني من تعذيب الضمير؟ ولكن بعد ماذا؟ كان أمراً مُحيّراً حقّاً. ولا شك أنّ مشاعر الجلاوزة وتصرفاتهم موضوع يستحق دراسة نفسية متعمّقة.

فكّرتُ مليّاً بما قاله لي مدحت وإعتبرتُه تطوّراً لعليّ أستطيع الاستفادة منه بمحاولة الإنتقال من قصر النهاية الى مكان أقلّ سوءاً وخطراً.

وبعد يومين تقريباً ناديت السيد مدحت وهو يمرّ بقربي طالباً التحدث اليه إنْ أمكن، فاستجاب مقرفصا جنبي على الأرض وقال: نعم، تفضّل.

أخذتُ بسرد القصة (المفبركة) التي وضعتُها بعناية، حسب تقديري،

ومفادها إنني أصبت بذبحة صدرية (قلبية) عندما كنت أدرس في لندن في العام الماضي وإنّ الأطباء هناك نصحوني بعد إتمام العلاج بضرورة التمشّي ساعة من الزمن يوميا أو نصف ساعة على الأقل. وأضفتُ أنّ ذلك غير ممكن في هذا المكان طبعاً، ولذلك أرجو النظر في ذلك والمساعدة في نقلي الى مكان آخر يمكنني التمشّي فيه.

ردّ مدحت مُمازحاً بعض الشيء: هل هذا صحيح حقاً؟ وكان يبدو عليه بوضوح عدم تصديق ما قلته إطلاقاً. وكرّر تساؤله بنفس الطريقة مرّتين أو اكثر تأكيدا لعدم قناعته بأقوالي، فلم أستطع سوى الرد بأن تلك هي قصتي الحقيقية (المفبركة) وإنّ له الخيار في تصديقها أو رفضها.

عاد مدحت الى مكتبه، وبعد مرور ساعتين تقريبا لم أصدّق أذنيّ عندما نادى عليّ أيّوب «إبن شيتا» من الطابق الأعلى صائحاً: دكتور فاروق، نمْ يَطْغك (إجمع حوائجك وفراشك). فتساءلتُ متغابياً: لماذا؟ وكان أيّوب مستاءً على مايبدو فصاح: غير تريد تخلص من وجوهنا !؟ وكان على حق في ذلك.

• في لجنة تحقيق المثقفين

جمعتُ حاجياتي غير مُصدّق، بما فيها دفتر السيد أيّوب الذي نسيه أو تناساه، ثم جاء حارس قومي مسلّح كريه إسمه عبدالمنعم قدّوس، على ما علمت، وقادني الى خارج القصر عبر ممرّات مظلمة تقريباً، ثمّ الى سيارة لاندروفر سارت بنَا من قصر النهاية (الرحاب) وعَبرتْ جسر الجمهورية متوجّهة الى البتاويين. وبعد دقائق توقفتْ أمام عمارة في شارع السعدون، فأشاروا عليّ بالنزول ثم دخلنا العمارة وجرى تسليمي عند مدخلها الى الجلاوزة الجدد.

قادني هؤلاء الى غرفة في الطابق الأعلى كانت مُكتظّة بالموقوفين أتذكّر منهم الصديق نصير الجادرجي والدكتور حمدي شريف ثم جاءوا بالدكتور عبدالحميد البستاني.

وقد علمتُ أنّ ذلك المكان هو «لجنة تحقيق المثقفين» فسألتُ نفسي حينذاك: ألا يخجل هؤلاء الأوغاد من القول علانية أنّهم يحقّقون مع «المثقفين»؟ محاكم تفتيش خاصّة بالمثقفين.

إستدعيتُ بعد ساعات الى قاعة كبيرة في الطابق الارضي كان فيها عدد من الموقوفين يُحقّق معهم كلٌّ على جنب من القاعة، فأجلسوني عَلى كرسي وجاء شخص طويل القامة تحدّث معي بلهجة موصلية وسألني: دكتور هل أنت شيوعي؟ أجبته: نعم. ولا أتذكّر إنّه سألني سؤالاً آخر بل إقتادني الى منضدة وناولني عدداً من الأوراق وقلم رصاص وطلب مني أن أسجّل إعترافي. ثمّ جاء ثانيةً وألقى نظرة سريعة على ما كتبتُ واحتفظ به ولم يُعلّق أو يسأل شيئاً.

وفي هذه الأثناء إقترب منّي شخص أظن أنه قدّم نفسه أو علمتُ بعدئذ، إنّه المهندس مُحبّ الطائي ويبدو أنّه كان من المسؤولين عن «التحقيق مع المثقفين». خاطبني السيد مُحب قائلا وهو يمسك حنكه (ذقنه) بكفّه، تعبيراً عن الأسف على الطريقة العراقية : آخ يا دكتور. كيف تؤيّدون إعدام ناظم و رفعت؟ وتكلّم كلاماً عامّاً محاولاً تبرير ما يقومون به من إعتداء على حرية «المثقفين» الشيوعيين واليساريين وكرامتهم دون إتهامهم بجرم إقترفوه سوى انتماءهم للحزب الشيوعي او حتى تأييدهم لهذا او ذاك من المواقف السياسية.

وفي الحقيقة إنني لم أكن راضياً عن اعدام أحد وكنت لا أستسيغ شعار «إعدم، إعدم»، ولكن ما فائدة التحدّث بشيء من ذلك مع السيد مُحب الذي يعتبر أنّ مهمّته محاسبتي شخصيّاً وربّما الإنتقام منّي ومن «أمثالي» لإعدام

ناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سرّي، الذين تعرّفتُ عليهم من صورهم التي نُشرتْ في الصحف. لا أكثر؟

عدتُ بعد ذلك الى الغرفة في الطابق الأعلى فصادفتُ عند السُلّم صديقي الدكتور نوري السعدي تبدو عليه علامات الإعياء. وقد علمت بعدئذ أنّ طبيباً بعثياً إسمه سُداد صبري، قد إعتدى عليه بالضرب عند «التحقيق» معه. طبيب ينتحل صفة المحقق ويُعذّب طبيباً من زملاء المهنة. يا لروعة قواعد آداب مهنة الطب عند البعثيين!

وتشاء الصدف أنْ أذهب الى الكويت بمُهمّة في أواخر الثمانينات، أي بعد حوالى عشرين عاماً، عندما كنتُ أعمل في منظمة الصحة العالمية، وأنْ يدعونا وزير صحة الكويت الى الغداء في مطعم البرج، فأجد الدكتور سُداد هذا بلحمه ودمه جالساً جنبي عند مائدة الطعام! سلّم علي بشيء من الإنكماش. فحاولتُ وخزه بالتطرّق الى «عروس الثورات» فإنتفض مُرتجفاً وقال: والله إنني نسيت تماماً كل ماجرى في تلك الايام. عجبي!

هكذا اذاً؟ «إنسى الدنيا وريّح بالك»، كما غنّى محمد عبدالوهاب، ولكن أم كلثوم غنّت أيضا فقالت على العكس: «كيف أنساها وقلبي لم يزلْ يسكُنُ جنبي» كيف أنسى أصدقائي الأحبّاء محمد الجلبي وهشام صفوة ونوري السعدي والعشرات بل المئات غيرهم؟ كذلك أنت يادكتور سُداد لن تستطيع أنْ تنسى ما إقترفَتْهُ يداك مهما حاولتَ وأنكرتَ وكذبتَ.

كان الدكتور سُداد قد ترك العراق ليعمل طبيباً في الكويت ثمّ مديراً لإحدى مستشفياتها.

- **في معتقل (معسكر) خلف السدّة**

في صباح اليوم التالي من استضافة «المُثقفين البعثيين» تمّ نقلي الى معسكر

خلف السدة ونُقل معي في نفس السيارة الأخ المحامي رزّوق تلّو. وبعد التسليم والاستلام اقتادونا الى إحدى ثكنات المعسكر. وأعتقد أنّ الثكنة الواحدة مخصّصة لنوم أربعين الى خمسين شخصاً من المعتقلين.

وقد وجدنا في عمق القاعة المستطيلة الشكل، أي في الجهة البعيدة عن باب القاعة، عدداً من الأصدقاء والمعارف منهم الدكاترة عبدالصمد نعمان الأعظمي وطارق علي الأمين وعلي الشوك والمحامي عدنان جميل أسود وآخرين فألقينا ركابنا حيالهم. ثم جيء بالدكتورعبدالحميد اسماعيل البستاني فجاورنا. بعد فترة وجيزة تعرّفنا على عدد من المقيمين قربنا في القاعة ومنهم لواء الشرطة يحي عُكاشة وعدد من ضباط الشرطة منهم جواد القرطاس ومعاون الأمن فوزي الشريدة وآخرين لا تسعفني الذاكرة باسمائهم للأسف.

أعتقد أنّ صفتنا في المعتقل كانت معتقلين أو محتجزين الى حين اتّخاذ السلطات قرارها بشأننا سواء بالإحالة الى المحاكم أو بإطلاق السراح أو بإستمرار الإحتجاز حسب تطوّرالأحوال. وكانت القاعة مليئة بمن يُعتبَرون معتقلين «دائميّين» تقاطروا الواحد جنب الآخر على جانبي القاعة تاركين ممرا واسعا نسبيا للسير والتنقل بين الجانبين. وفي كلّ يوم تقريباً كانوا يأتون الى القاعة بموقوفين جُدد يُعتبَرون موقوفين «مؤقّتين» إذ يغادرون القاعة بعد يوم أو يومين تقريباً حيث يتقرر نقلهم الى محل آخر او إطلاق سراحهم، وهكذا دواليك. كان هؤلاء الجُدد يحتلّون الممر الوسطي وقد تزدحم القاعة بوجودهم إزدحاماً شديدا، حسب عددهم. وكانت الأيام تمرّ بما يشبه الروتين المُمِل دون تغيير ملحوظ إلاّ في حالات إستثنائية.

وذات يوم من صيف ١٩٦٣ أذاع راديو حكومة البعثيين في بغداد نبأ إعدام عدد من العسكريين كان بينهم صديقي العزيز وقريبي الرئيس (النقيب) مهندس الطيران هشام اسماعيل صفوة. كان هشام شاباً مليئاً بعنفوان

الحياة عاشقاً لها، ذكياً شجاعاً مُحباً لوطنه وشعبه. وقد تخرّج مهندساً من Robert College في إسطنبول ثم درس هندسة الطيران في جامعة Loughborough في بريطانيا وعاد معي الى العراق فور قيام حركة تموز ١٩٥٨ للعمل في سبيل «خدمة الشعب والوطن»!

ولن أنسَ ما قاله لنا عندئذ والده الفريق الركن إسماعيل صفوة مُستغرباً عودتنا السريعة: ما هذا الحماس والسرعة في العودة؟ إنّ هذه ليست ثورتكم (يقصد الشيوعيين واليساريين عامة). لا زال الأسى و اللوعة الشخصية يعتصران قلبي كلّما تذكّرتك يا عزيزي هشام. ولستُ أريد الآن أن أنطلق في بُكائية أليمة تعترعمًا يعصف بقلبي وفكري للفجيعة في فقدك وفقد أحبّ الأصدقاء.

وفي يوم حزين آخر من ذلك الصيف، أذاعوا علينا نبأ إعدامهم جمال الحيدري ومحمد صالح العبلّي وعبدالجبار وهبي، القادة الشيوعيين الذين أخذوا على عاتقهم مُهمّة العمل على إعادة بناء الحزب الشيوعي بعد الإنهيار. وكان بيان إعدامهم كسابقيه مجرّد أكاذيب ترقيعية بعد قتلهم تحت التعذيب. وقد عرفتُ القادة الثلاثة معرفة بسيطة دون علاقة حزبية أو تنظيمية. ولكن يحضرني الآن ما رواه لي صديقي الدكتور ليث الكندي، وهو بعثي سابق [٢٤]، نقلاً عن صديقه القديم علي صالح السعدي، أحد قادة «عروس الثورات» حين أخذ يُطلق تصريحات الندم بعد أن طرده رفاقه البعثيون وحلفاؤه القوميون من المسؤولية الحزبية والوزارية، إذ قال له: عندما كنت بعدُ وزيراً للداخلية، وعند تجوالي في أحد مراكز إعتقال الشيوعيين والتحقيق معهم

٢٤- من المعروف أن الأخ الدكتور ليث الكندي كان قد توقّف عن العمل مع حزب البعث قبل إنقلاب ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣ . وقد إحتفظ بعد ذلك بعلاقاته الشخصية مع عدد من البعثيين، كما أنّ له علاقات واسعة مع أشخاص من مختلف الفئات السياسية.

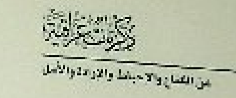
مررتُ بمحمد صالح العبلّي، وهو ملقى على الأرض يُنازع سكرات الموت بعد التعذيب. فرفسته بقدمي وأنا أسير بمحاذاته. وما أن إجتزته حتّى سمعتُ همهمة ضعيفة فالتفتُّ لأتبيّن مصدرها فوجدته يومىء إليّ وكأنّه يريد أن يُكلّمني. عدتُ نحوه فأشار عليّ بالإقتراب أكثر وعندما صرت إزاءه وجهاً لوجه بصق في وجهي وقال لي بصوته الضعيف: يا جبان! واستطرد السعدي قائلاً للدكتور ليث: فعلاً، أنا جبان. كيف أرفس إنساناً وهو على حافّة الموت؟

وكنّا قد علمنا، في شهر حزيران/يونيو ١٩٦٣ على ما أتذكّر، أنّهم أعدموا نافع يونس ومحمد الجلبي لرفضهما الاعتراف عند انتهاء مدّة الانذار التي حدّدوها لهما. ستظل ذكراك العطرة في قلبي وفكري على الدوام يا «أبو جاسم» عنواناً للنُبل والوفاء و الاخلاص والفداء.

وكان إعدام نافع ومحمد، كما علمنا، إيذاناً بإخلاء مقر الحرس القومي في قصر النهاية عام ١٩٦٣ وتوزيع المعتقلين المتبقّين فيه على المواقف و السجون العراقية الأخرى.

لم يُسمح لنا بمواجهة عوائلنا إلاّ بعد شهور من وجودنا في المعتقل. وقد قرّروا في أحد أيام شهر حزيران/يونيو التفضّل علينا برؤية أهالينا على بعد ما يقارب العشرة أمتار وهم يقفون وراء حاجز من الأسلاك الشائكة تحرقهم شمس بغداد ويلفحهم غبارها.

تجمّع المئات من عوائلنا بهذه الصورة المهينة المؤلمة نساءً ورجالاً وشيوخاً وأطفالاً بأمل الظفر برؤيتنا أحياءً بعد الغياب الطويل المُضني. وكان أن إستطعتُ رؤية زوجتي سوسن وسط ذلك الزحام الخانق وهي تحمل إبنتي زينب ذات الثلاثة شهور محاولةً رفعها الى أعلى كي أستطيع رؤية وجهها الصغير! لم أستطع أنْ أسمعَهم أو أنْ أُسمِعَهم صوتي بسبب الضوضاء الشديدة والمسافة البعيدة، ولكنني رأيتُ دموع زوجتي ودموع خالها إحسان



رؤوف مخلص الذي لم يستطع تمالك عواطفه وهو يشهد لقاءنا الحزين.

بعد ذلك سمحت إدارة المُعتقل بين حين وآخر باستلامنا بعض الطعام أو الحاجات الشخصية، ثم سُمِح بزيارة عوائلنا مرّة واحدة أومرّتين لا أكثر طوال مدّة الإحتجاز. وقد استطاعت عائلتي تزويدي بكتاب Coneybear للطب الباطني، وكذلك كتاب Hugo لتعلّم اللغة الألمانية الذي أكملت دراسته في المعتقل.

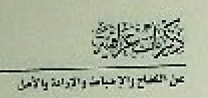
- **حركة حسن سريع**

في الصباح الباكر من يوم ٣ تمّوز/يوليو أحسسنا بحركة غير إعتيادية بين حرس المعتقل، إذ كانوا يتراكضون حاملين أسلحتهم ويتّخذون مواقع في أوضاع شبه قتالية بين الثكنات. كما سمعنا أصوات إطلاق نار متقطع بعيداً عن المعتقل.

كانت تلك أصداء حركة العريف الشيوعي حسن سريع ورفاقه الشجعان في معسكر الرشيد، ولم ندرك ذلك الاّ بعد أيام[٢٥]. وقد أخْبَرَنا بعض أفراد حرس المعتقل بأنّ البعثيين كانوا قد «حزموا أمرهم» على قتل جميع المعتقلين إذا ما إتّسع نطاق الحركة وإنتقلت الى المعسكرات والمعتقلات الأخرى. كما يبدو أن توجيهات شفهية إحتياطية قد وصلتْ الى معتقل خلف السدّة بذلك، إذ قال بعض الحرس إنهم كانوا قلقين جداً ويتوقّعون أنْ تصدر لهم الأوامر بتنفيذ مُخطّط قتلنا.

وعند أواخر شهر تموز استدعينا، نحن الأطبّاء المعتقلين في نفس القاعة،

٢٥- راجع كتاب الدكتور علي كريم سعيد: العراق، البيريه المسلّحة، حركة حسن سريع وقطار الموت-



الدكاترة عبدالحميد البستاني وطارق الأمين وعبدالصمد نعمان وأنا، الى لقاء من قبل أنهم المسؤولين عن المعتقل. كانوا إثنان أو ثلاثة أشخاص في سن الشباب، وإلتقونا بلطف قائلين بما يشبه الإعتذار أنهم لا يجدون مُبرِّراً لبقائنا رهن الإحتجاز وأنهم سيعملون على إقناع المسؤولين بإطلاق سراحنا! كانوا دون شك ينتمون الى الحرس القومي ولكنّهم قابلونا بملابس مدنيّة إعتيادية.

لم نأخذ كلامهم مأخذ الجد وإعتبرناهم شباباً يريدون تجميل صورتهم أمامنا، إذ كان الأطباء يُعتبرون يومذاك شريحة إجتماعية متقدّمة (راقية!)، أو إنهم كانوا يبتغون إراحة ضمائرهم لما إقترفوه بحق المعتقلين السياسيين. وأتذكّر أنهم إلتقونا مرّة أو مرّتين بعدذاك ولكن الحديث لم يتجاوز الأمور الاعتيادية والمجاملات البسيطة.

- **النقل من معتقل خلف السدة والعودة السريعة إليه**

وذات مساء من شهر آب/ أغسطس ١٩٦٣ نُقلتُ بصورة مفاجئة ودون معرفة السبب إلى سجن بغداد المركزي، و نُقل معي حسبما أتذكّر، ولكنني لست متأكداً من ذلك للأسف، الدكتور عبالصمد نعمان[٢٦]. كما نُقل معنا عددٌ قليل من المعتقلين في قاعات المعتقل الأخرى.

قضينا تلك الليلة من شهر آب البغدادي في ساحة السجن المركزي المكشوفة تحت آلاف النجوم. وكان إلى جانبي شخص لم أعرفه قبل ذلك.

٢٦- جاءت معلومات متناقضة عن الدكتور عبدالصمد نعمان في كتاب الدكتور علي كريم سعيد آنف الذكر من حركة حسن سريع وقطار الموت، فذكر في الصفحة ٢٦٤ إنه كان من ركّاب قطار الموت المذكور، بينما ورد في الصفحة ٢٠٢ إنه كان من سجناء النقرة. إضافة لكونه من ركّاب قطار الموت في نفس التاريخ ولكنني أعتقد، حسب ذاكرتي الضعيفة، أنّ الدكتور عبدالصمد كان معنا في نفس القاعة في معتقل خلف السدّة عند قيام حركة حسن سريع يوم ٣ تموز/ يوليو ٦٣، وهو نفس اليوم الذي تمّ في مسائه نقل المعتقلين لتسفيرهم في قطار الموت الذي إنطلق نحو السماوة-

ولكنه كان يعرفني إذ إستفسر قائلا: ألَستَ الدكتور فاروق برتو؟ وعندما أجبته بالإيجاب أخبرني إنه الدكتور طه ناجي المدرِّس في كلية الزراعة بجامعة بغداد. وأخذنا نتحدّث عن نقله من الموقف العام وتعذيبه في شهر آذار/مارس، كما ذكرتُ آنفاً في هذه الذكريات.

وقد أخبرني بأنه كان قد نُقل إلى «مركز تحقيق نقابات العمال» للحرس القومي في منطقة السعدون. وهناك قام بالتحقيق معه شخص طلب منه الاعتراف بأسماء من كان يعمل معهم من الشيوعيين مُهدِّداً بتعذيبه حتى الموت إنْ لم يعترف.

لم يُعرَف عن الدكتور طه ناجي أنه كان حزبياً في موقع متقدّم، ومع ذلك قال إنه سأل ذلك المُحقِّق إذا ما كان هو ينتمي إلى حزب سياسي؟ وعندما أجابه بالإيجاب سأله الدكتور طه: وهل تقبل الإعتراف على رفاقك كما تطلب منّي؟ أجاب المحقّق: كلاّ، ولكن أنت يجب أنْ تعترف وإلاّ فسنضربك ونعذّبك حتى الموت.

ثم أضاف «المحقق» متفاخراً بنفسه: سترى كيف يكون مصيرك إنْ لم تعترف. وإنْ لم تكن تعرفني أو لم تسمع عنّي **فأنا صدّام التكريتي**!! وقد نفّذ السيد صدّام، «السيد النائب ثم السيد رئيس الجمهورية بعد بضع سنوات» تهديده وقام بتعذيب الدكتور طه وضربه ضرباً مُبرحاً بيديه هو نفسه (بالصونده) وما إلى ذلك من (فنون).

اذاً فقد كان «القائد الضرورة» يومها مُجرّد شقاوة، أي «شلاتي» بالعراقي

في فجر اليوم التالي، وحسبما أتذكّر أن الدكتور عبدالصمد إقتيد من قاعتنا الى المحكمة العسكرية في آب/أيلول ٦٢، لست واثقا من التاريخ بالضبط، وحُكم عليه بالسجن بضع سنوات ثم نُقل فوراً الى محل آخر، وذلك على الأكثر سجن نقرة السلمان.

راجياً تصحيح أيّ خطأ في روايتي هذه ممَن يعلم تفاصيل الأحداث والتواريخ بدقّة، مع الشكر والإعتذار.

أو «قبضاي» يقوم بضرب المعتقلين السياسيين بالصوندات! فيا له من تأريخ مليء بالبطولات والأمجاد.

ومعذرةً من الدكتور طه ناجي للكتابة عن تلك الوقائع دون إذنه، وقد علمتُ إنه إختار الهجرة والعيش والعمل في أستراليا.

عند فجر اليوم التالي، و بعد أقل من خمسة عشرة ساعة على نقلنا الى السجن المركزي، جاء من طلب منّي ومن عبد الصمد، حسبما أتذكّر، الإنتقال والعودة الى معتقل خلف السدّة، وأعادونا الى نفس القاعة مع زملائنا في الإعتقال هناك.

لم نعلم دوافع نقلنا ثمّ إعادتنا، ولكن أحد أفراد الحرس القومي المتردّدين على قاعتنا قال لي بنوع من التبجُّح أن المسؤولين عن المعتقل عندما علموا بقرار نقلنا الى أحدى المعتقلات «السيئة والبعيدة» سارعوا بطلب إعادتنا بحجّة إكمال التحقيق معنا لإنقاذنا من ذلك، وقد إستجابت السلطات لطلبهم.

وحسب تقديري، كان قد تقرّر نقلنا الى سجن نقرة السلمان فساعد المسؤلون في معتقل خلف السدّة، الذين إلتقوا بنا سابقا كما ذكرت، في إبطال قرار نقلنا الى النقرة. ولكن الدكتور عبدالصمد نعمان ما لبث أن نُقل الى نقرة السلمان، عند الحكم عليه بالسجن من قبل المحكمة العسكرية بعد فترة قصيرة، وهو بعد في معتقل خلف السدّة.

- **العقيد البعثي النجيب**

كان أن اكتظّت القاعة ذات مساء من شهر تمّوز أو آب بمعتقلين جدد

(مؤقتين) أكثرهم من بسطاء الناس فاحتلوا الممر الوسطي فيها حسبما جرت العادة في مثل هذه الأحوال.

وقد دخل علينا في تلك الليلة عقيد من الجيش محاط بثلّة حراسته، وكان هو يشهر المسدس في يده بينما يحمل حرسه رشاشات كلا شينكوف. لم نعلم القصد من الزيارة العسكرية الليلية و كنّا قد إعتدنا أنّ البعض من أفراد أو ضباط الحرس القومي يتذرّعون كذباً بإجراء «التفتيش» أو «التحقيق» لدخول القاعات والتفرّج على المعتقلين بينما لم يكلّفهم أحدٌ بذلك. وكان هؤلاء الذين اقتحموا قاعتنا مساء يريدون التظاهر بأهميتهم عن طريق بثّ الذعر والخوف في نفوس الموقوفين وإذلالهم! وإلاّ فما الحاجة الى دخولهم القاعة مدجّجين بالسلاح؟

وما أن رأى بسطاء المعتقلين الجدد «سيادة العقيد الزائر» حتى التفّوا حوله متوسّلين أن ينصفهم ويساعدهم. وكنتُ مستلقياً على منامتي أرقب ما يجري.

وهنا سمعتُ أحدهم يكلّم العقيد، «وجه السلطة البعثية»، بما يشبه البكاء قائلاً: سيّدي أنا سائق سيارة فقير أعيل أمّي وأخواتي الثلاث، وليس لهنّ مُعيل غيري. والله إنهن يبقين جائعات ويمضين دون طعام يوم لا أعمل. سيّدي! أنا لستُ منتمياً إلى أيّ حزب أو جماعة فأرجوك أنْ تساعدني وتنقذ عائلتي من الموت. كيف يُمكنهنّ العيش دون مورد رزق؟

هدأت القاعة قليلاً في انتظار ردّ العقيد المنتفخ زهواً، فجاء الردّ بملء فمه: خلي يروحون ينيّ..ون!!

لا زالت صورة ذلك السائق المسكين حيّة في ذهني حتى هذه اللحظة، وهو يبتعد ذليلاً مُنكّس الرأس عن الجمع الذي لفّه صمتٌ رهيب لما تفوّه به «سيادة

العقيد حامي حمى الأوطان». أي وطن هذا الذي يتحكّم به أمثال هؤلاء؟ وأي وطن يريدون لنا العيش فيه؟

كانت ظروف العيش في المعتقل أخفّ وطأة منها في لجان الحرس القومي التحقيقية، إذ كانت تلك اللجان قد إنتهت من التحقيق معنا وبقينا في المعتقل إنتظاراً لتقديمنا الى المحكمة العسكرية أو إطلاق سراحنا تبعاً للظروف السائدة في البلاد. وفي غياب دور التنظيم الحزبي أصبحت العلاقة بين المعتقلين علاقة شخصيّة يسودها الحذر أحياناً، والإبتعاد عن بحث الأحوال السياسية وإستشراف المستقبل وما الى ذلك.

وقد إنصرف كلٌّ منّا لمتابعة إهتماماته الخاصة البعيدة عن السياسة كالقراءة والكتابة والموسيقى والرياضة وغير ذلك.

ولكن ظلّت تجمعنا، كما كان بادياً بوضوح على الوجوه، كراهية سلطة ٨ شباط/ فبراير الإجرامية والأمل بزوالها.

- **إنقلاب عبدالسلام عارف على البعثيين**

وفي صباح يوم من أيّام منتصف تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣ سمعنا أصوات إطلاق الرصاص بعيداً عن المعتقل أعقبتها بعد ساعات أصوات الصراخ والشتائم والهتافات التي صاحبت إيداع المئات من أفراد الحرس القومي رهن التوقيف في قاعات خُصّصتْ لهم في معتقلنا.

وكانت تلك بداية معرفتنا ب «أحداث تشرين» أو إنقلاب عبدالسلام عارف وجماعته العسكريين وإزاحتهم حزب البعث والحرس القومي من السيطرة على السلطة في العراق.

وقد أرادت الحكومة الجديدة، التي غلب على أعضائها الطابع القومي،

تجميل وجهها وتحسين صورتها وتبرئة نفسها على ما يبدو بإلقاء اللوم في تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد على شركائها السابقين في قيادة الحكم من البعثيين والحرس القومي. فقامت بحملات إعلامية لفضح جرائم البعثيين متهمة إياهم بشتّى الإتهامات.

ولكن ذلك لم ينطلِ على أحد حيث كان الناس يعلمون أنّ أدعياء القومية شاركوا في ما إرتكبه البعثيون والحرس القومي من جرائم بحق الشيوعيين واليساريين وأبناء الشعب البسطاء. وانهم لا يختلفون عن أولئك في الإستهتار بالقوانين و بحقوق الشعب في الحرية والعدالة.

وعلى أيّ حال، كانت الحكومة الجديدة مضطرّة لتخفيف الخناق وإشاعة جوٍ أقل تأزماً من سابقه فوعدتْ، فيما وعدتْ، بتشكيل لجان للتحقيق مع المعتقلين السياسيين وإطلاق سراحهم، وسمحت للعوائل بزيارة أبنائها المعتقلين، بينما إستمر إرهاب المعارضين والتعسّف والتضييق على الحريّات العامة.

- **اللجنة التحقيقية مع المعتقلين**

وبعد فترة وجيزة من الزمن، بدأ استدعاؤنا الى التحقيق معنا من قبل اللجنة الخاصّة التي عقدت جلساتها في معتقل خلف السدّة.

وحين جاء دوري مثلتُ أمام لجنة يرأسها ضابط عسكري برتبة مقدّم والى يمينه جلس ضابط آخر برتبة نقيب وجلس الى يساره القاضي، والقصصي العراقي، فؤاد التكرلي! كانت لجنة عسكرية برئيسها وعضو اليمين ولكن وجود فؤاد فيها كان مفاجأة طيّبة ومشجّعة. كنتُ على معرفة بسيطة به وكنت واثقاً من سمو أخلاقه وسعة أفقه وموضوعيته.

وعندما التقتْ أنظارنا لأوّل مرّة وجدت في نظرته الحزن والتشجيع في آن، مع شبح إبتسامة لاحت على وجهه السمح. سألني رئيس اللجنة العسكري: هل أنت شيوعي؟ أجبت: نعم (لم تكن هناك جدوى للإنكار). سأل ثانية: ماهي درجتك الحزبية وموقعك التنظيمي؟ بدأتُ في الإجابة (تضليلاً) بأنني مُرشّح، وهنا تدخّل فؤاد التكرلي مقاطعاً وموجّهاً كلامه الى رئيس اللجنة: لقد قال إنّه شيوعي وهذا يكفي ولا داعي للتفاصيل. صمتَ رئيس اللجنة قليلاً ثم قال لي: هذا يكفي، إرجع الى مكانك. شكرتهم وانصرفتُ عائداً.

كان وجود إنسان حكيم وشجاع كفؤاد التكرلي في مثل ذلك الموقف يبعث الدفء في القلب والثقة في أنّ العراقيين قادرون، مهما ساد الظلم وطال الزمن، على تجاوز الأهوال وبناء مستقبل أفضل. شكراً لك يا ابن وطني.

- **إطلاق سراحي من الإعتقال**

وبعد أسابيع قليلة أُطلِق سراح الدكتور عبدالحميد البستاني، وكانت اللجنة التحقيقية نفسها قد حقّقتْ معه قبلي كما حقّقتْ مع الدكتور طارق الأمين وآخرين من قاعتنا، فكنّا عند ذاك في إنتظار إطلاق سراحنا وكانت تردنا الرسائل من الأهل بتقدم الإجراءات من أجل ذلك.

وذات صباح من كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٦٣ نودي عليّ لمغادرة المعتقل، فجمعت «يطغي» وحاجياتي البسيطة التي رافقتني وساعدتني على إحتمال شهور المحنة والمصاعب. وودّعتُ زملائي وجماعتي في الإعتقال الذين ما زلتُ أحتفظ لهم بأطيب المشاعر.

وقد ودّعني المعتقلون معي بالأهازيج المعتادة وأنا في أشدّ حالات الإنفعال لتركهم والإبتعاد عنهم دون أن أعلم ما ستكون عليه أحوالهم ومصائرهم في

المستقبل.

خرجتُ من القاعة فرأيت عن قرب سيّارة والدي وكان هو في إنتظاري مع خالي ابراهيم المدرّس. معذرةً للألم والتعب والقلق الذي سبّبته لكم أيها الطيّبون من الأهل والأصدقاء.

ذهبنا الى مركز شرطة السراي يرافقنا أحد أفراد شرطة المعتقل حاملا الأوراق الرسمية لمعاملة إطلاق السراح، وهناك أكملنا المعاملة المكتبية لإطلاق سراحي بكفالة تعهّد بها والدي، بعد تسويد أصابعي لأخذ طبعة البصمات بإعتباري من المتّهمين أرباب السوابق.

توجهنا، بعد ذلك العناء الكريه، الى لقاء الأهل والأصدقاء الذين كانوا في إنتظارنا واستقبلونا بالزغاريد في دار والدي في المنصور ببغداد عاصمة الرشيد. ويّحي عليك يا وطني.

وهكذا انتهت تلك الحقبة من الإحتجاز والإعتداء المباشر المهين على حريّتي وحقوقي المدنيّة وكرامتي الشخصية، والتي دامت ما يقارب الأحد عشر شهراً، لا لشيء سوى إنتمائي الى حزب سياسي مُعيّن (الحزب الشيوعي العراقي) وإختلافي بل مُناهضتي لما كان يريده القوميّون والبعثيّون ومن لفّ لفّهم بالعراق، وطني.

ولم تكن معاناتي الشخصية في الحقيقة أكثر من نقطة في بحر الموت والعذاب والآلام والإذلال الذي أحاق بشعبنا في فترة حكمهم الدامية المظلمة.

١٩ في إنتظار الخلاص

- **تحت حكم عبدالسلام عارف القومي**

سكنتُ عند إطلاق سراحي بكفالة، ومعي زوجتي سوسن وابنتي الطفلة زينب، في دار والدي في المنصور ببغداد حيث كان يقيم حينذاك ومعه والدتي وشقيقتي عوالي. وقد سارت الحياة في هذه الفترة بصورة رتيبة وكانت عبارة عن مجموعة من المضايقات والمشاكل والأحزان.

وما أسرع ما تكوّنت لديّ قناعة تامّة بأنّ «السادة» القوميين والبعثيين، المتسلّطين منهم والمنافقين، ونظامهم البوليسي، كانوا يريدون القضاء قضاءً مُبرماً على جميع من يعلمون أو يحسبون أنّهم شيوعيين أو يساريين سواء بقتلهم أو سجنهم أو نفيهم أو إجاعتهم وإهانتهم دون إعتبار لقانون أو حقوق أو رحمة.

ولذلك عزمتُ في قرارة نفسي أن أقاوم ما استطعت ولا أمكّنهم من تحقيق ما يريدون الحاقه بي، فأتغلّب على العوائق والصعاب التي توضع في طريقي وأحقّق الإستمرار في الحياة والنجاح فيها، رغم النظام الإنتقامي المتخلّف

وحال وطني المغلوب على أمره، وذلك ما تعنيه كلمة (survival) الإنكليزية تماماً، والتي كنت مصمماً على إتباعها.

كنتُ عندئذ قد توصّلتُ كذلك الى الإقرار ذاتياً بأنني قد فشلتُ في ممارسة العمل السياسي، وأنّ تعليل ذلك يعود في الأساس الى فشل او افشال مشروع الحزب الشيوعي العراقي في العهد الجمهوري الأوّل وخاتمته المأساوية.

وكانت خيبة الأمل المريرة دافعاً لمراجعة موجعة لأفكاري ومواقفي السياسية، قادتني الى عدم محاولة العودة للعمل في الحزب الشيوعي، مع إحتفاظي بقناعاتي وتوجهاتي كيساري مستقل.

- **إحالتي الى المحكمة العسكرية**

أوّل الملاحقات «القوميّة» جاءت بعد أشهر قليلة من إطلاق سراحي حيث إستدعيتُ للمثول أمام المحكمة العسكرية بتهمة الشيوعية.

وقد إستعنتُ في مواجهة ذلك بخالي عبدالوهاب المدرّس الذي كان يشغل وظيفة متقدّمة في وزارة الدفاع برتبة زعيم (عميد) في الجهاز الحقوقي العسكري، وكان يُحسب على الضبّاط القوميين وله علاقات واسعة بينهم. فكان لجهوده في مساعدتي أثرٌ مؤكّد، على ما جرت عليه العادة في العراق من تأثير الوساطة النافذة، إذ حكمتْ المحكمة العسكرية عليّ بعد محاكمة سريعة بالسجن سنة واحدة مع إيقاف التنفيذ.

- **العيادة الخاصة: مجدداً**

بعد ذلك بفترة قصيرة قرّرتُ معاودة ممارسة المهنة وإنهاء عزلتي

الإجتماعية بفتح عيادة خاصّة في محلّة سراج الدين بشارع الكفاح (غازي سابقا).

ومحلّة سراج الدين كانت جزءاً ممّا يعرف بحي الأكراد بالقرب من باب الشيخ، وسكّانها أكثرهم من الأكراد الفيليين وهم في الأكثر من بسطاء الحال من العمّال والباعة وصغار الموظفين.

وبعد أن تعرّفتُ على عدد لا بأس به منهم لا يسعني إلاّ أن أعبّر عن إعجابي بصفاتهم الأصيلة من كرم النفس والشجاعة والوفاء رجالاً ونساءً، بالرغم من رقّة الحال وصعوبة العيش ممّا يبعث حقّا على الإحترام! وكنتُ أعمل في عيادتي صباحا ومساء وكان دخلها محدوداً لا يتعدّى سداد تكاليفها وتغطية حاجات الحياة الأساسية البسيطة.

لم يكن لي إطّلاع كافٍ على طبيعة «سوق العمل» الخاص بالعيادات الخاصة، ولكنني إطّلعتُ كمراقب على بعض ما يجري فيها من أمور مُخجلة تتنافى مع آداب ممارسة المهنة، أحسب وأرجو أن تكون قليلة الانتشار، كأن يستخدم الطبيب أحد الأشخاص (الدلاّلين) لقاء أجر معيّن للقيام بالدعاية له أو قيادة «الزبائن» الى عيادته، أو أن يتّفق الطبيب مع الصيدلية المجاورة على بثّ الدعاية له بين المرضى المراجعين على حساب الأطباء الآخرين المجاورين، وما الى ذلك من السفاسف والمخازي التي لاتليق بأيّ انسان، دعك عن ممارسي مهنة الطب والصيدلة الإنسانيتين الذين يجب أن تتوفر فيهما صفات الصدق والأمانة والشرف المهني.

وفي هذا السياق أتذكّر أنّ رجلاً وزوجته من مراجعي العيادة سألاني يوما: دكتور فاروق هل تعرف الدكتور (ميم.هاء.)؟ فأجبتُهم بإنشراح طبيعي: نعم أعرفه وكنّا زملاء عملنا معاً في إحدى دوائر وزارة الصحة قبل سنوات. فلزما الصمت ولم يتابعا الحديث.

وعند زيارتهما التالية ذكرا أنّهما راجعا نفس الطبيب قبل مدة، وعندما لم أعلّق على ذلك بشيء تساءلا: أشو دكتور أنت ما تتكلّم عليه؟! بينما قال لنا هو عنك مرّتين: ليش تروحون عند فاروق؟ هذا شيوعي!

إستغربتُ ممّا قالا لأنّ علاقتي بذلك الطبيب كانت إعتيادية بل ودّية الى حدٍّ ما عند عملنا معاً في وزارة الصحة لمدة عام كامل تقريباً، ثم لم ألتقيه بعد ذلك، ولم يحدث بيننا ما يمكن أنْ يعكّر العلاقة الطبيعية بين زملاء المهنة الواحدة! فأجبتهما قائلاً: كل واحد يتكلّم على قدر عقله. إذ لم أشأ أن أخالف آداب ممارسة المهنة فأتحدث مع المرضى بما لايليق عن أحد الزملاء. ولكنّ ذلك الطبيب أثبت لي للأسف أنّه إنسان تافه لايستحق الرد، فهو مثل سيّء لما انحدرت اليه أخلاق بعض الأطباء.

هذه القصة قد تعتبر اليوم أمراً إعتيادياً وبسيطاً بعد أن إنحدرت الأخلاق والقيم الى مستويات واطئة جداً لدى بعض الأطباء وغيرهم من «المثقفين» كما أعلمني بعض الزملاء والأصدقاء.

وبهذه المناسبة تحضرني قصّة رواها لي طبيب صديق كان ضمن فريق الأطباء الإختصاصيين الذين كان يُطلب منهم مرافقة رئيس الجمهورية السابق صدّام حسين في سفراته، ليكونوا تحت الأمر والطلب عند الحاجة.

قال إنهم علموا صباح ذات يوم، وهم مع صدام في إحدى سفراته الى الخارج، بقرار الحكومة بإحالة العشرات من خيرة أساتذة كلية الطب والأطباء الإختصاصيين العراقيين على التقاعد وإعفائهم من العمل في المؤسسات الصحية الحكومية، وهم بعد في قمّة عطائهم.

وقال إنهم جلسوا في ذلك اليوم، بعد تناول فطور الصباح، في صالة

الفندق عند السلّم الرئيسي، في إنتظار أوامر الرئيس، يتحدثون بحذرعن القرار والأشخاص الذين جرى إبعادهم.

وكان أنْ نزل صدّام السلّم واتّجه نحوهم قائلاً: ها دكاترة؟ عن أي شيء تتحدثون؟ فأجابه أحدهم: عن قرار إحالة مجموعة الأطباء والأساتذة على التقاعد الذي سمعنا به هذا الصباح. فتساءل صدّام: وما رأيكم في القرار؟

ساد صمت قصير بسبب خشية العاقبة إذا ما استاء الرئيس من الرد، لكن أحدهم، من «الدكاترة الأساتذة»، سارع قائلاً: يا سيادة الرئيس هناك أكثر من مائة آخرين يلزم التخلّص منهم لإصلاح الوضع الصحّي في البلاد.

الى هذا المستوى المُخجل من الوضاعة والنفاق إنحدر بعض الأساتذة الاختصاصيين في عهد «جمهورية الخوف»! والأنكى من ذلك ما قيل عن أنّ بعض كبار الأطباء كانوا عملاء لجهاز المخابرات يقومون بكتابة التقارير الكيدية ضد زملائهم.

قد تكون تلك إشاعات كاذبة لاصحّة لها أو مبالغ فيها، وأرجو ذلك، ولكن مجرّد تناقلها بين الأطبّاء أنفسهم أمرٌ يندى له الجبين. وأكتفي بهذا رغم أنني سمعتُ من زملاء أطباء عشرات من القصص المخزية المشابهة.

- **وفاة والدي**

كتبتُ فيما سبق عن إعتقال والدي من قبل سلطة البعث بعد يومين من إنقلابهم على حكم عبدالكريم قاسم، وما تعرّض له من أذى في الإعتقال، ثم عن التحقيق الذي أجرته معه لجنة عسكرية ضمّت حاكماً من الحاقدين

عليه. و قد أطلق سراحه بعد حوالى شهرين من الإعتقال في نيسان/أبريل ١٩٦٣.

وذات يوم في أوائل عام ١٩٦٤ إستلم والدي تبليغاً رسمياً بإحالته الى القضاء «العسكري» بتهمة إستغلاله الوظيفة لمنفعة شخصيّة. فكان ذلك مبعث ألم كبير له وشعور بالإحباط عميقٍ ومستديم. فلم يكن يُصدّق أو يتصوّر أن يُساق يوما الى القضاء بتهمة تطعن في نزاهته وإخلاصه في أعماله التي أدّاها بكلّ أمانة وإخلاص في خدمة الوطن والدولة. كان شرفه الشخصي والمهني ونزاهته وكفاءته وكرامته هي أعزّ ما يمتلك في الحياة. وكان الموت أهون عليه من المساس بها! وقد ظلّ عندها حائراً في ما يفعل لتفادي مصيبة الوقوف أمام المحكمة مُتّهماً.

وفي تلك الأيام كان يتردد عليه لزيارته بصورة شبه منتظمة عدد قليل من أصدقائه الأوفياء و منهم السيد عبدالجبّار التكرلي وزير العدل وعضو محكمة تمييز العراق السابق وخيري عبدالرحمن والدكتور بديع شريف العاني الذي كان قد أصبح يومها رئيساً لديوان رئاسة الجمهورية.

وكان الدكتور بديع شريف يكن لوالدي المحبة والإحترام، إذ سبق أن عمل قبل ذلك عضواً في مجلس الخدمة العامة أيّام رئاسة والدي للمجلس. وقد إقترح على والدي أن يوجّه رسالة الى رئيس الجمهورية مُلتمِساً إلغاء قرار إحالته الى المحاكمة. كما تعهّد بأن يعرضها شخصياً على رئيس الجمهورية وإنهاء الموضوع خلال أسبوعين. وكان ذلك أمراً مُشجّعاً فالدكتور بديع من كبار الموظّفين المُقرّبين الى عبدالسلام عارف رئيس الجمهورية.

كتب والدي رسالة مُسبّبة رصينة الى رئيس الجمهورية وسلّمها الى رئيس ديوانه وأخذ يحسب الأيّام انتظاراً للردّ الموعود. وقد لاحظتُ أنّه كان يزداد

يأسا وقنوطاً بمرور الأيام دون أنْ ينبس ببنت شفه أو يفاتحنا بشيء!

وما أنْ مرّ الأسبوعان دون ردّ من الدكتور بديع حتى أصبح والدي قليل الكلام معنا مُنطوياً على نفسه غارقاً في ما يشبه حالة الكآبة. ثم أخذتْ ذاكرته للأحداث القريبة تتدهور بشكل ملحوظ فطلبتُ من الزملاء الدكتور بديع صُبحيّة والدكتور فرحان باقر عيادته وفحصه في المنزل فأسرعا بذلك وكانا في منتهى اللطف والإهتمام دون أن يبتّا بتشخيص دقيق لحالته، حيث لم تثبت الفحوص السريرية والمختبرية وجود أمر غير طبيعي. ولكنهما رأيا مع ذلك أنه مصاب على الأكثر بإضطراب الدورة الدموية في الدماغ.

وهنا طلبتُ من الدكتور جاك عبّودي فحصه منزلياً وقد حضر دون تأخير وقام بفحصه ثم كلّمني على حدة وهو آسف حزين قائلاً: إنّ فحص قعر العين يدلّ عل وجود تضيّق كبير في الأوعية الدموية الدماغية وذلك يعني أن المراكز الحيوية في الدماغ في خطر مُحدق، وكان يبدو يائساً من إمكان إنقاذه. ولن أنسى حرارة تعاطف الدكتور جاك معنا في تلك الأوقات العصيبة.

بعد أيّام قليلة ظهرت علائم صفرة واضحة في بياض العينين وأقلّ من ذلك في الوجه فقرّر الدكتور بديع صبحيّة نقله الى مستشفى إبن سينا، على ما أتذكّر، وقد رأى الدكتور فرحان باقر أنّ الصفرة علامة على إحتمال الإصابة بسرطان البنكرياس بينما لم يؤكّد الدكتور بديع صبحية ذلك.

وعند إصرارنا على تسفيره الى الخارج نصح الدكتور بديع بعرضه على الأستاذة Sheila Herzog المتخصّصة في أمراض الكبد في لندن و ذات الشهرة العالمية، وقام هو بالإتّصال لتحديد موعد معها.

في شهر آذار/مارس ١٩٦٤ أخذتْ صحة والدي تتدهور بسرعة مُقلقة فبدأنا بإجراءات السفر وأهمّها إستحصال موافقة السلطات الحكومية على

تسفيره الى الخارج للعلاج ثم استخراج جواز السفر. وكان من المنطقي والطبيعي أنْ أرافقه أنا بإعتباري ولده الطبيب، ولكن العراقيل وُضعتْ أمام سفري بصحبته وتباطأتْ الإجراءات إمعاناً في التنكيل. قرّرنا عندئذ أنْ ترافقه والدتي للإسراع بتسفيره، بينما أستمرُّ أنا في محاولة إستخراج الجواز واللّحاق بهما.

وقد تدهورتْ صحة والدي بصورة متسارعة وهو في المستشفى، ومع ذلك كان لايزال يشعر بالحوافز الخارجية وينظر حوله أحياناً، ولكنه توقف عن الكلام وأصبحتْ حاله مقلقة جداً لنا وللأطباء ثم دخل في حالة semi-coma ، أي حالة نصف اغماء.

وعند يوم تسفيره سمحتْ لي سلطات المطار بمرافقته الى الطائرة وهو محمول على سرير نقّال. وفي الطائرة بدا أنّه كان يشعر بما يجري حوله فنظرَ إليّ نظرة عتاب وانزعاج وتأفّفَ بصوت مسموع، كما لوكان يقول لي: لماذا تفعلون هذا بي؟ إتركوني وشأني.

في لندن، بعد أن أجرت الدكتورة Herzog الفحوص الضرورية، أكّدت أنّ الكبد سليم، ولذلك فقد أصبح الأمر خارج إختصاصها. وقد إستمرّت محاولات الإختصاصيين في الجملة العصبية وجهاز الدوران لإنقاذ والدي دون جدوى، وكان أخواي أميل وعماد الى جانب والدتي في لندن في تلك الأيام والساعات الأليمة، بينما كنتُ أنا أتنقّل من دائرة حكومية الى أخرى محاولا إستخراج جواز السفر العتيد تحت ضغط نفسي وقلق دائم ليل نهار.

وفي يوم ٢ أيّار/مايو ١٩٦٤، وأنا أتابع محاولاتي في دوائر الأمن والجوازات بصحبة طيّب الذكر خال زوجتي إحسان رؤوف مخلص الذي رافقني في تلك المحنة، إستطاعت أختي عوالي الإتصال بي تلفونياً في دائرة الجوازات

وأخبرتني باكية بإستلام رسالة تلغرافية من أخي أميل يُعلمنا بالنبأ الأليم بوفاة والدي مساء اليوم السابق، ١ أيّار ١٩٦٤.

أسرعتُ بصحبة إحسان الى الدار لمواساة عائلتي في جوّ عاصف من البكاء والنحيب. وبعد أيّام قليلة عادت والدتي من لندن الى بغداد بصحبة جثمان والدي وهي في حالٍ أقرب الى الإنهيار النفسي أدمتْ قلوبنا جميعاً عند لقائنا بها في المطار. أقيمت الصلاة على والدي في جامع الإمام الأعظم في الأعظمية، حيث صلّى عليه الأقارب والأصدقاء ثم ووري الثرى في مقبرة الأعظمية، وأقمنا الفاتحة على روحه الطاهرة لثلاثة أيام في دارنا في المنصور.

وقد أفاد التقرير الطبي الأخير من المستشفى في لندن أن سبب الوفاة هو تقلّص شامل في شرايين الدماغ ممّا أدّى الى توقف المراكز الحيوية في الدماغ عن العمل، راجع الى severe stress ويعني ذلك الإجهاد العصبي والنفسي الشديد، الذي لم يمهله سوى حوالى ثلاثة أشهر ليسلم الروح.

كان الدكتور بديع شريف في حيرة من فهم أسباب الوفاة السريعة اذ كان قد زار والدي قبل أسابيع قليلة من وفاته ووجده في صحة لا بأس بها، وسأل خالي ابراهيم المدرّس عن ذلك عند حضوره مجلس الفاتحة، فأنبأه أنّ صحة والدي تدهورتْ حال شعوره بفشل مسعى الدكتور بديع لإلغاء إحالته الى المحاكم وعدم الرد على رسالته الى رئيس الجمهورية بعد مرور أسبوعين عليها.

وقد إستغرب الدكتور بديع ذلك متألماً ومؤكداً أن الأمر كان في طريقه الى الحل، وإنّه لم يستطع الرد في الموعد المحدّد لأن عبد السلام قال ضاحكاً عند قراءة الرسالة: هاي شدعوه خايف؟ (لماذا هو خائف هكذا؟) وترك الرسالة عند مكتبه دون رد.

بهذه الصورة من السطحية والفجاجة يستخف "رئيس الدولة" العسكري بطلب وحقوق ومشاعر أحد كبار رجال القضاء في البلاد.

وقد جرت العادة في العراق أن ينتدب رئيس الجمهورية ممثلاً عنه لحضور مجالس الفاتحة على أرواح المتوفين من الأشخاص المعروفين في البلد وكبار موظفي الدولة أو أفراد عائلاتهم، وذلك للتعزية والتعبيرعن تقدير الدولة لأولئك الأشخاص وللتخفيف من مصاب العائلة بالتعاطف معها.

لكن رئيس الجمهورية يومذاك، عبد السلام عارف، الذي عُرف بالحقد والحماقة، أبى (التكرّم) علينا بإرسال ممثل عنه للعزاء رغم أن رئيس ديوان رئاسة الجمهورية، الأستاذ بديع شريف العاني، حضر مجلس الفاتحة يومياً (بصفته الشخصية).

وفي هذا الصدد ، أتذكّر أن صديقي الأستاذ أديب الجادرعافاه الله، حدّثني ذات يوم عن امتناع عبد السلام أيضاً عن ارسال من يمثّله الى مجلس العزاء بوفاة والدة أديب، رغم مناشدة عدد من وزرائه له بأداء الواجب، علماً بأنّ أديب كان من قيادات القوميين في العراق، الذين كان عبدالسلام يحسب نفسه عليهم، ووزيراً في عهده. ولكن حقد الأخير على أديب ورفاقه، لإنسحابهم من الوزارة إحتجاجاً على عدم إلتزامه بوعوده السياسية لهم؛ طغى عليه حتى أنساه واجب الأصول المتّبعة واللياقة.

لقد حضر مجلس الفاتحة المئات من أصدقاء والدي وزملائه وعارفي قدره. وكان ممّا ترك في نفوسنا أطيب الأثر، نحن أفراد عائلته، حضور حاخام اليهود في العراق، ساسون خضوري، الذي راح يردّد وهو يشدّ على أيدينا معزّيا : واجب علينا، واجب علينا. مقارنة أليمة بموقف الرئيس "القومي العربي".

كان للطف ومؤاساة أصدقاء والدي وعارفيه وقعٌ كبير في نفوسنا، أنسانا فظاظة من صارعلى العراق في غفلة من الزمن "الرئيس" و"المشير". (ما هي إلاّ أسماء سمّيتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان) ورحم الله موتانا وموتاكم.

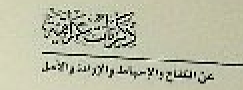
- **دعوى وزارة الصحة ضدّي**

بعد شهور من وفاة والدي، شاركتْ وزارة الصحّة العراقية دوائر الأمن في ملاحقتي بنشاط تُحسد عليه بقيادة وزيرها «القومي العربي» يومئذ الدكتور شامل السامرّائي.

فكما ذكرتُ آنفاً أنّ وزير الصحة في عهد عبد الكريم قاسم، الدكتور محمد الشوّاف، كان قد أضاف إعتباطا الى العقد الذي ارتبطتُ به مع الوزارة، لإيفادي بزمالة دراسية للحصول على دبلوم الصحة العامة من جامعة لندن، ما يُلزمني بدفع خمسة أمثال رواتبي ومنحة المنظمة عند إخلالي بشروط العقد. وكانت الشروط المدوّنة في العقد هي الحصول على الدبلوم والعودة الى العراق للعمل في وزارة الصحة.

فبعد أن قامت الوزارة بفصلي من الوظيفة في شباط/فبراير ١٩٦٣ زعماً بأنّ بقائي في الوظيفة يُلحق الضرر بالمصلحة العامة، أقامت الوزارة نفسها الدعوى ضدّي في صيف العام التالي، ١٩٦٤، مُدّعية إخلالي بالعقد المذكور لكوني فُصلتُ من الوظيفة بسبب «نشاطي السياسي الضار».

أخذَ خالي المحامي ابراهيم المدرّس على عاتقه الدفاع عنّي في الدعوى المذكورة. وكانت البداية في محكمة صلح بغداد حيث أصدر القاضي العادل



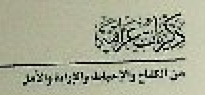
الشجاع شاكر الآلوسي قراراً بردّ دعوى وزارة الصحة مُعتبِراً إنني قد نفّذتُ كافّة شروط العقد مع الوزارة وأنّ فصلي من الوظيفة لا علاقة له بشروط ذلك العقد.

ولكن ذلك القرار لم يكنْ كافياً ليتراجع «الزملاء الكرام» المسؤولون في وزارة الصحة عن دعواهم! فقاموا بتمييز القرار أمام محكمة تمييز العراق! وقد وجّهتْ لهم محكمة التمييز صفعة ثانية بمصادقتها على قرار حاكم صلح بغداد كما حالتْ، بقرارها القاطع والنهائي، بينهم وبين إلحاق الأذى المادّي والمعنوي بشخصي الضعيف.

كنتُ قد قرّرتُ عند ذاك السفر الى بريطانيا للدراسة والاختصاص في أمراض الأطفال حيث شعرتُ أنّ من المستحسن حصولي على الإختصاص في أحد الفروع الطبية السريرية، اذ لم تكن لإختصاصي في موضوع الصحة العامة علاقة بالطب السريري (العلاجي). و قد دفعتني الى الاختصاص في الصحة العامة في حينه رغبتي في تقديم الخدمة العامّة عن طريق العمل الحكومي الذي لم تَعُدْ لي صلة به بعد فصلي من الوظيفة.

وتمهيداً لذلك كتبتُ طلباً الى البروفسور Hutchison أستاذ أمراض الأطفال الشهير في غلاسكو في سكوتلاندا، لقبولي مُتدرّباً تحت إشرافه لمدّة ستة أشهر في مستشفاه التعليمي. وقد ردّ عليّ بالقبول وحدّد لي موعداً قريبا للبدء في ذلك.

كان حصول الطبيب العراقي على جواز السفر الى الخارج يتطلبُ عدم ممانعة وزارة الصحة، فلم أراجع الوزارة لعدم الممانعة الاّ بعد أن ردّتْ محكمة صلح بغداد دعواها ضدّي. ومع ذلك، ودون خجل، أعلموني بأن السيد الوزير رفض رفع الممانعة في سفري. فأدركتُ إنّه كان ينوي متابعة الدعوى

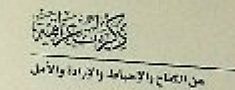


«المفبركة والفاشلة» أمام محكمة التمييز بعد أن خسرها في محكمة الصلح!

لم أتـردّد عند ذاك من الشكوى الى نقابة الأطبّاء ضد تعسّف القرار الوزاري ومحاولة إفشال مسعاي في الدراسة والإختصاص. وقد قابلتُ الدكتور أحمد كمال عارف نقيب الأطبّاء يومئذ شاكياً. فإستهجن قرار الوزير وقال إنه لا يُحب مناشدته شخصيّا للعدول عن قراره لمعرفته بتزمّته وتشنّجاته. ولكنه سيطلب من زميله في الوزارة الدكتور عبدالكريم هاني، الذي كان عند ذاك وزيراً للشؤون الاجتماعية على ما أتذكّر، وهو طبيب أيضا، لعلّه ينجح في تغيير القرار. وضرب لي موعدا قريباً لإعلامي بنتيجة جهوده. و بعد أسبوع تقريبا إتّصلتُ بالدكتور النقيب ثانية فذكر لي آسفاً أن الدكتور هاني كلّم وزير الصحة في الأمر الاّ أنّ الأخير أصرّ على التمسّك بموقفه وعلى رفض طلبي. شكرتُ النقيب على موقفه الايجابي وانتظرتُ صدور قرار محكمة التمييز الذي أنهى محاولة «الزميل» وزير الصحة ايذائي بعرقلة حصولي على الإختصاص.

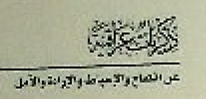
في عين الوقت، استمرّت إجراءات النظام القومي البوليسي العبثية في ملاحقتي إذ جاء «رجال الأمن» ذات مساء في أوائل ١٩٦٥ الى العيادة وقت إنتهاء العمل لإلقاء القبض عليّ مُجدّداً على ما يبدو، ولكنني كنتُ قد تركت العيادة. وعند إنصراف البوليس أسرع العاملون في العيادة بالمجيء الى الدار لإعلامي بالأمر، فانتقلتُ حالاً للمبيت عند شقيقتي هناء وزوجها وليد وبقيت معهما ثلاثة أيّام بلياليها، حتّى استطاع الخال عبدالوهاب التوسط لإلغاء قرار القبض عليّ.

ويبدو أن أحد الرفاق القدامى كان قد ذكر إسمي ضمن من عمل معهم سابقاً عند تحقيق دوائر الأمن معه عن نشاطه في الحزب الشيوعي، فأثار



شهيّتهم لملاحقتي.

ولعل مشاركتي الوحيدة في الشأن السياسي بعد إطلاق سراحي كانت حين دعاني الصديق الدكتور مهدي مرتضى للقائه والدكتور عبد الأمير عبد الكريم في صيف ١٩٦٤ طالباً رأينا في موضوع تعاون الحزب الشيوعي سياسياً مع تنظيم الإتحاد الإشتراكي في العراق على غرار ما جرى في مصر في حينه. وأحسب أنّه كان مُكلّفا، من الحزب الشيوعي، باستطلاع آراء من يعرفهم من أعضاء الحزب ومؤيّديه السابقين في ذلك. وقد أطلق على ذلك الموقف من قيادة الحزب الشيوعي نحو التعاون مع الاتحاد الإشتراكي إسم «خط آب» بين الشيوعيين. وكان أنْ أبدينا رأينا في خطل ذلك المنحى وعارضناه بشدّة. وحسب علمي، فقد أدّى ذلك «الخط» بعد شهور الى انشقاق هام في الحزب الشيوعي العراقي. وفي تقديري أنّ بذرة ذلك «الخط» قد نمتْ وترعرتْ، بمباركة السوفييت، لتقود بعد سنوات الى التورّط في الجبهة الوطنية مع حزب البعث بقيادة البكر و صدّام.



٢٠ بريطانيا، للإختصاص في صحة الأطفال، ١٩٦٥

في شهر أيار/ مايو ١٩٦٥ غادرتُ العراق قاصداً غلاسكو للدراسة والحصول على الدبلوم في صحة الأطفال، مروراً بلندن (إلفورد القريبة من لندن) لقضاء بضعة أيام مع والدتي وعماد وعوالي الذين كانوا يسكنون هناك، ثم طرتُ الى غلاسكو حيث كان من المنتظر أن تصل سوسن وزينب خلال أسابيع قليلة. و قد إتخذتُ لي سكناً مؤقتا وبدأتُ في البحث عن شقة مناسبة إستأجرتها قبل وصولهن.

في حال وصولي الى غلاسكو إلتحقتُ للدوام والتدريب في Royal Hospital for Sick Children على أساس نظام Clinical Attachment حسب إتّفاقي المُسبق مع الأستاذ.

كان الدوام في المستشفى يتركّزعلى مرافقة الأستاذ أو أحد مساعديه الأقدمين Senior Consultant في دورتهم الصباحية على الأطفال المرضى في الردهات. وبعد ذلك المشاركة في بحث ومناقشة ما يختاره المُشرف من مواضيع طبيّة. وكان ذلك يستغرق من الساعة التاسعة صباحا الى منتصف

النهار تقريباً في العادة، ممّا يوفّر الوقت الكافي للدراسة بعد الظهر وفي المساء إستعداداً لتقديم الإمتحان بعد حوالى ستة أشهر من بدئي التدريب.

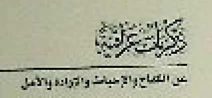
كنّا أربعة من الأطباء المتدرّبين، عراقيّان وأردني وباكستاني، وكان العراقي الثاني هو الدكتور سليم كمّونة.

نظام المستشفى والدقّة في ضبط العمل والحرص عل مصلحة الطفل المريض والعناية به كانت على مستوى مرتفع جداً. كما كان المستوى العلمي والعملي للمُشرفين على تدريبنا ممتازاً.

وقد كانت فترة التدريب بالنسبة لي تجربة ثريّة حافلة بالمعرفة العلمية وبحث ومناقشة الجوانب المتعدّدة لأمراض الأطفال وصحّتهم. وكنت أركّز في دراستي اليومية المنتظمة على الكتب الرئيسية في طب الأطفال كما كنتُ أتابع المجلاّت الطبية وما يُنشر فيها من مقالات ومعلومات تتعلق بأمراض وصحة الأطفال.

وقد أحسستُ من ملاحظاتي وأحاديثي مع الزملاء المتقدّمين للإمتحان بأنّ الأساتذة الممتحنين يتشددون معنا، نحن الأجانب، بينما يتساهلون مع البريطانيين. وقد سألت أحد مساعدي الأستاذ عن ذلك فقال: ذلك صحيح وأكيد، والسبب هو إنّكم عند الحصول على الدبلوم تعودون الى بلادكم، حيث الرقابة والإشراف على ممارستكم للمهنة محدودان جداً فتعتبرون أنفسكم إختصاصيين دون إكتساب الخبرة اللازمة. بينما يبقى البريطانيون الحاصلون على الدبلوم للعمل في المستشفيات تحت إشرافنا المباشر سنوات عديدة حتى يصلوا الى درجة رئيس قسم (consultant) ، وعندها فقط يمكن في بريطانيا إعتبار أنّ الطبيب قد أصبح إختصاصياً في موضوعه.

وقد وجدتُ أنّ تفسيره له ما يُبرّره في الواقع. كما فهمتُ من ذلك حرصهم على المحافظة على سمعة شهادة الدبلوم الممنوحة من مؤسساتهم في البلاد



الأجنبية، وذلك عن طريق تأكدهم وقناعتهم من أن الأجانب من الحاصلين على الدبلوم هم على مستوى علمي جيد.

- **الحصول على دبلوم الأطفال من غلاسكو**

وعند حلول موعد إمتحان الدبلوم في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥ كنتُ على إستعداد جيد للمشاركة فيه وقد إجتزتُ الإمتحان بنجاح في أوّل محاولة وحصلت على «دبلوم في صحة الأطفال (غلاسكو)» (D.C.H.Glasgow)، بينما أعاد بعض الزملاء التقدّم للامتحان مرّة أوأكثر. كان عدد المتقدمين لإمتحان الدبلوم حوالى أربعين من بريطانيين ومختلف الجنسيّات.

كان إمتحان الدبلوم يتكوّن من ثلاثة أقسام، الأوّل سريري (Clinical) والثاني تحريري والأخير شفهي. وقد إمتحنني إثنان من مساعدي الأستاذ معاً في الإمتحان الشفهي، وكان ذلك عبارة عن «إستنطاق» مُعمّق تفصيلي و طويل غطّى جوانب كثيرة من أمراض الأطفال. وقد أجبتُ جيّداً على جميع أسئلتهما فما كان من أحدهما الاّ أن سألني سؤالاً في علم الصحة العامة، وهو لا يعلم أنني حاصل على دبلوم فيه من لندن. وقد إستغربا من ردّي الصحيح والدقيق. وهنا قال له زميله ضاحكا: أظنُّ أنّ ذلك يكفي. وقد عزّز ذلك قناعتي بما ذكرت عن تشددهم مع الأجانب.

كانت حياتنا في غلاسكو بسيطة وتهدف في الأساس الى تهيئة الجو اللازم لإتمام دراستي و حصولي على الدبلوم في أقصر مدّة ممكنة.

وكانت الدراسة تستغرق كامل وقتي تقريباً بعد الظهر وفي المساء، وكانت زوجتي سوسن مسؤولة كليّاً عن العناية بزينب وأمور المنزل الى جانب إهتماماتها الخاصّة كالمطالعة ومشاهدة التلفزيون التي كنت أشاركها فيها

أحيانا. ذلك إضافةً الى أنّ أعراض الحمل الثاني كانت قد ظهرت عليها مُبكّرا عند قدومها الى غلاسكو.

وكنّا نقضي بعض الأوقات من عطلة نهاية الأسبوع في التجوّل في المدينة وزيارة مرابعها الهامّة والجميلة أو الخروج نادراً الى مناطق سكوتلندا الريفية القريبة. وقد حال هذا النمط المحدود من الحياة دون إقامة علاقات صداقة خاصة أو ممارسة النشاط الاجتماعي.

بعد حصولي على الدبلوم، إنتقلنا الى إلفورد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ للبقاء مع والدتي وإخوتي بضعة أسابيع حيث تابعتْ سوسن الإستعداد للولادة مع المستشفى والسلطات الصحية المحليّة وبدأتُ أنا في البحث عن عمل في إحدى المستشفيات.

- **العمل في مستشفى سوندن**

في يوم ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٦٦ وُلد جليل. وبعد فترة قصيرة حصلتُ على عمل كطبيب مقيم Houseman بقسم الأطفال في Princess Margaret Hospital في مدينة Swindon الصغيرة في غرب إنكلترا بالقرب من أكسفورد. وقد إنتقلنا الى هناك في أواخر شباط/فبراير من تلك السنة وسكنّا في شقّة صغيرة لطيفة من الشقق المخصّصة للأطباء في مُجمّع المستشفى.

كان عليّ أن أبدأ العمل من أسفل السُلّم في فرع الأطفال في بريطانيا، إذ لم تكن لديّ خبرة عمليّة في الموضوع رغم حصولي على الدبلوم فيه. وكان من المهم بالنسبة لي أن أكتسب هذه الخبرة على أصولها الصحيحة.

وفي سبيل ذلك رضيتُ بدرجة العمل التي تُسند للطبيب عند أوّل تخرّجه

من كليّة الطب وهي درجة الطبيب المقيم. بينما كنتُ قد تخرّجتُ عام ١٩٥٢ أي قبل أربعة عشر عاما من عملي في هذا المستشفى وكنتُ قد وصلت الى درجة مدير في وزارة الصحة العراقية (مديرا للصحّة الدولية في مركز الوزارة ثم مديرا لصحّة العاصمة)!

وكان ذلك ممّا يحزّ في النفس أو يتسبّب أحياناً في مواقف مُحرجة قليلاً. ولكنني لم أعبأ بذلك إذ كنتُ أريد إكتساب الخبرة العملية اللازمة في طب الأطفال أوّلا بالإضافة الى البقاء في بريطانيا و تأخير عودتي الى العراق ريثما تتحسن الأوضاع بالنسبة لي بعض الشيء.

كان عقد عمل الطبيب المقيم لمدّة ستّة أشهر حسب العادة الجارية في بريطانيا. وكان معي من الأطبّاء في القسم طبيب هندي بدرجة Registrar وهو المشرف المباشر على عملي و يقيم قرب المستشفى أيضا. ثم رئيسة القسم البريطانية، Dr. L. Jones وهي بدرجة Consultant.

وكانت مهمّتي كطبيب مُقيم هي إستقبال الأطفال المرضى عند إدخالهم الى الردهة من قبل العيادة الخارجية في المستشفى أو إحالتهم رأساً من أحد الأطباء الخارجيين، سواءٌ في ساعات العمل، أو في المساء حتّى صباح اليوم التالي. ثم أقوم بالفحص الأوّلي عليهم وكتابة كافة المعلومات عنهم وعن حالتهم المرضية وإيداع ذلك في الملف الخاص بالطفل وإعلام ال Registrar بذلك والإستعانة به كلّما إقتضى الأمر. ولم تشمل واجباتي العمل في القسم الخاص بالأطفال حديثي الولادة.

كان عليّ أن أكون متواجداً في الردهة طوال ساعات العمل وأن أرافق رئيسة القسم في دورتها الصباحية لتفقّد المرضى، وأن أجري كافة الأعمال السريرية اللازمة لإكمال فحوص المرضى ومعالجتهم وأن أراقب عن كثب من

تتطلب حالتهم ذلك. وكانت فترة الاقامة الأولى هذه أساسية لإكتساب الخبرة العملية في القيام بالإجراءات الطبية السريرية الدقيقة نسبياً للأطفال.

كانت العلاقات بين العاملين في القسم لاتتعدّى علاقة العمل في الردهة فلا علاقات شخصية ولا أحاديث خارج نطاق العمل الاّ نادراً. وأعتقد أنّ ذلك يتأثر الى حد ما بشخصية رئيس القسم وأسلوبه في التعامل مع الآخرين، كما أن مدّة الإقامة القصيرة نسبياً تحدّ من تكوين علاقات شخصية خاصّة. ولكن تجربتي في أماكن أخرى في بريطانيا كانت أفضل منها في سوندن من هذه الناحية.

وقد قام بزيارتنا في هذه الفترة بعض الأقارب والأصدقاء العراقيين كما كنّا بطبيعة الحال نزور والدتي وإخوتي في لندن (إلفورد) ويأتون بدورهم لزيارتنا من حين لآخر. كذلك كنّا نقوم في بعض العُطل وفي نهاية الأسبوع بزيارة مدن أكسفورد وباث وبرستول وبعض أطراف الريف الانكليزي الجميلة والقريبة منّا، وقد ساعدت السيّارة التي اشتريتها، ماركة Vauxhall، على ذلك.

- **العمل في مستشفى بيشوب أوكلاند**

عند انتهاء مدّة إقامتي في سوندن انتقلنا للبقاء مع والدتي وإخوتي في إلفورد لأسابيع قليلة ريثما أحصل على عمل جديد. وقد حصلتُ بعد أسابيع قليلة على العمل بدرجة طبيب مقيم أقدم، Senior Houseman، في قسم الأطفال بمستشفى مدينة Bishop Auckland ، وهي مدينة صغيرة في شمال إنكلترا بالقرب من مدن نيوكاسل ودرهام.

وقد خُصّصت لسكنلنا شقّة صغيرة لطيفة في مُجمّع المستشفى كالعادة،

وأدخلنا زينب في روضة الأطفال القريبة وسارت حياتنا هادئة طيبة في هذه المنطقة الصناعيّة. وكانت مدّة عقدي مع المستشفى ستة أشهر أيضاً.

كانت طبيعة وأجواء العمل بالنسبة لي في مستشفى «بيشوب» العام (١٥٠ سريرا تقريبا) أفضل في نواحي عديدة منها في سوندن. فمن الناحية الذاتيّة كنتُ قد مررتُ بتجربة العمل في المستشفيات البريطانية واطّلعتُ على ما يجب أن أعلمه من تفاصيلها، كما كنتُ قد اكتسبتُ الخبرة العمليّة الضرورية للقيام بواجباتي في المستشفى، بالاضافة الى أنّ معارفي في النظرية في طب الأطفال كانت على مستوى جيد يعزّز ثقتي بقدرتي على إنجاز أعمالي بالنجاح المطلوب.

ومن ناحية طبيعة وتنظيم العمل كنتُ الطبيب الوحيد المسؤول عن الأطفال المرضى مباشرة أمام رئيس القسم (consultant) في الردهة التي تضم ثلاثين سريراً، كما كنت أشارك في العمل في وحدة الأطفال حديثي الولادة.

وبذلك كانت علاقتي برئيس القسم طيّب الذكر Dr. Douglas Andrews لصيقة ودائمة يومياً، كما كنتُ المسؤول المباشرعن العمل بعد أوقات الدوام على أن أستعين برئيسي عند الضرورة.

كان الدكتور أندروز إنساناً رضياً هادئاً، وقد منحني ثقته الكبيرة بعد فترة قصيرة من العمل معاً، فكنت أقرّر ما يجب القيام به دون الرجوع اليه الاّ في حالات محدودة، وكنت أطلعه على تفاصيل ما قمتُ به عند دورته الصباحية على المرضى التي أرافقه فيها في اليوم التالي كل صباح.

وهكذا تطوّرت علاقتنا الشخصية الى ماهو أقرب الى الزمالة والتعاطف الودّي وكنّا نتحدّث في مواضيع مختلفة خارج نطاق العمل بصورة طبيعية. كذلك كانت العلاقات مع كافة العاملين في الردهة من ممرّضين وممرضات

وغيرهم طيّبة حقاً ممّا هيّأ لي جوّاً مريحاً جداً للقيام بواجباتي على أفضل ما يمكن.

وقد شجّعني الدكتور أندروز على متابعة رغبتي في الدراسة للحصول على شهادة عضوية كليّة الأطباء الملكيّة M.R.C.P. وأرشدني الى حضور المحاضرات التي كانت تُنظَم لهذا الغرض في المستشفى التعليمي في مدينة نيوكاسل القريبة واصطحبني معه لحضور بعض الاجتماعات العلميّة، ولكنني لم أستطع مواصلة ذلك بسبب إنشغالي بالعمل صباحاً ومساءً في المستشفى.

وفي أحد الأيام قال لي الدكتور أندروز: إذا كنت تنوي مواصلة العمل في إنكلترا في فرع الأطفال فيستحسن أن تحصل على دبلوم الأطفال من لندن، ففهمتُ من ذلك أنهم في انكلترا لا يقدّرون دبلوم غلاسكو (سكوتلندا) بنفس الدرجة. وقد إستغربتُ لذلك، مُتذكّرا عصبيّات عشائر العرب وفخرهم بما لديهم على الآخرين.

كان مستوى النظام والإنضباط و الخدمات المقدمّة للمرضى وذويهم على درجة عالية حقّاً في هذا المستشفى العام الصغير نسبيا، والى درجة من المبالغة أحياناً.

وأتذكّر في هذا الصدد حادثاً بسيطاً، فقد إستدعتني إدارة المستشفى يوماً ليسألوني فيما إذا كانتْ الممرضة المسؤولة عن ردهة الأطفال في تأريخ (كذا) قد أخبرتني عن حادث وقع لجدّة أحد الأطفال المرضى عند زيارتها له في الردهة. أجبتُ بالنفي وتساءلتُ عن طبيعة الحادث، واذا بكعب حذاء السيدة المذكورة (جدّة الطفل) كان قد كُسِر بسبب إنخفاض في بلاط الممر المؤدي الى الردهة! ويبدو أنّها كانت قد أخبرت الممرضة المسؤولة بالأمر ولكن هذه لم تُخبرني به، ولذلك فإنّ «الحادث» لم يُدوّن في سجّل الردهة فلم تعلم الإدارة

بوقوعه.

وبعد أيام من الحادث إشتكتْ تلك السيدة الى الإدارة طالبة التعويض المادّي! وقد إعترفتْ الممرضة بعلمها بالحادث الذي إعتبرَته أمراً بسيطاً فلم تخبرني به.

وعند عودتي الى الردهة فوجئت بمجيء رئيسة الممرضات في المستشفى (Matron) لمقابلتي، واستدعتْ الممرضة «المذنبة» للحضور أمامنا وقامت بتعنيفها تعنيفاً شديداً في حضوري ختمته بقولها: أنتِ عار على مهنة التمريض! ثم وجّهوا لها عقوبة إدارية!

أعتقد أن ردّ فعل الادارة كان مبالغاً فيه، ولكنهم أرادوا دون شك تعليم المخطيء درساً لاينساه ليستفيد من عدم تكراره، وأن يحافظوا بحرص شديد على نظام العمل وارضاء أهالي المرضى. ويلي على حال النظام الصحي اليوم في العراق!

• العودة الى العمل في مستشفى سوندن

بدأتُ عند انتهاء عقدي في بيشوب أوكلاند في البحث عن عمل جديد بدرجة Registrar . وقد صادف أن شغرتْ تلك الوظيفة في سوندن بإنتهاء عقد شاغلها الزميل الهندي الذي سبق أن عملت معه هناك. فتقدّمت اليها وتمّ إختياري لها. وأعتقد انني ربّما أخطأت في العودة للعمل في نفس المستشفى فالأفضل على ما أحسب هو المرور بتجارب مختلفة، ولكنني قبلتُ بذلك بسرعة تحت ضغط ظروف المعيشة والسكن المُلحّة.

ولعل السبب في شعوري هذا أيضا هو ضعف الإنسجام والتجاوب الشخصي

بيني وبين رئيسة القسم، رغم التزامنا بالإحترام المتبادل والتعاون التام في العمل.

خصصتْ لنا المستشفى داراً قريبة و أدخلنا زينب في روضة الأطفال، وكان جليل قد جاوز السنة الأولى من عمره.

إختلفتْ طبيعة ومسؤولية العمل في قسم الأطفال في سوندن هذه المرّة عن سابقتها اذ كان عقد العمل لمدّة سنة كاملة، وأصبحتُ أشرف على عمل الطبيبة المقيمة في الردهة وأساعدها في إنجازه كلّما إحتاجتْ ذلك، كما شملت مسؤوليتي العمل في قسم الأطفال حديثي الولادة بالاضافة الى الردهة.

و بذلك صار حجم العمل كبيراً وثقيلاً حقّاً. كنتُ متواجداً طوال النهار في الردهة ويتم إستدعائي الى قسم حديثي الولادة الواقع في مبنى آخر بعيدٌ نسبياً كلّما دعت الحاجة. وفي المساء كنتُ عمليّاً مسؤولاً عنهما معا وكنت أستدعى في أغلب الليالي للعمل. ونادراً ما كنت أنام ساعات كافيه لأواصل العمل مُبكّرا في صباح اليوم التالي. كانت تلك حالة مستديمة ومرهقة.

في تلك الأيّام كانت رواتب الأطباء المقيمين والرجسترار متواضعة جداً لاتتجاوز الخمسين باوند شهرياً في أحسن الأحوال، إضافة الى السكن المجّاني. وكانت تلك حالة من الإستغلال المُفرِط التي قوبلت، بعد بضع سنوات، بإحتجاجات الأطباء وحركاتهم المُنظّمة لتعديلها، وقد نجحوا في ذلك.

- **الحصول على دبلوم الأطفال من لندن**

بعد حوالى الشهر من عودتي الى سوندن تقدّمتُ لإمتحان دبلوم الأطفال في لندن(D.C.H.London) و للقيام بذلك طلبتُ يوماً واحداً فقط إجازة

من العمل للإمتحان التحريري، و بعد ذلك يوماً آخرا للإمتحان الإكلينيكي والشفهي. وكنتُ في الواقع أشعر بتمكّني الجيّد من الموضوع فلم يتطلّب الأمر منّي سوى مراجعة بسيطة. وقد إجتزتُ الامتحان بسهولة الى حدٍ ما.

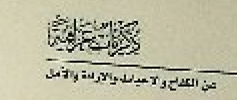
كتبتُ الى الدكتور آندروز في بيشوب أخبره بذلك فكان ردّه جميلاً وحميما إذ كتب يقول: إنّ جميع العاملين في قسم الأطفال في بيشوب سعداء بأخبارك الطبّية، بينما كان تعليق رئيستي الدكتورة جونز مقتضباً وشكليّاً!

وبعد فترة قصيرة إتّصلتُ بمؤسّسة مختصّة بتنظيم برامج الإعداد لإمتحان عضوية كلية الأطباء الملكية.M.R.C.P بالمراسلة واشتركتُ في البرنامج الخاص بالأطفال.

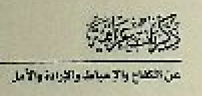
بدأتْ الوثائق الدراسية تتلاحق في وصولها بالبريد، وكانت الدراسة تتطلب وقتاً وجهداً حقيقياً لم تسمح به ظروف عملي المُتعب، فقرّرتُ صرف النظرعن الموضوع الى حين إمكاني التفرّغ بضعة أشهر على الأقل للدراسة.

في شهر تمّوز/ يوليو من تلك السنة ١٩٦٧ ، وُلد أحمد، فإزدادت بذلك أعباء العناية بالأطفال الثلاثة على زوجتي سوسن التي واجهت ذلك بشجاعة و محبّة وقدرة ممتازة.

ولكنني بدأت أفكّر في موضوع مستقبلنا من نواحيه المتعدّدة، اذ كنتُ أشعر بصعوبة ظروف الحياة والعمل في المستشفيات البريطانية أوّلاً، ثم أنني كنت قد حققتُ مبتغاي في الحصول على دبلوم الأطفال، دبلومين لا واحد من لندن وغلاسكو، كما حصلت على الخبرة العملية اللازمة في الموضوع. كذلك فاننا لم نكن نُفكّرعند ذاك مطلقاً في البقاء للحياة والعمل في بريطانيا رغم تجاربنا المُرّة السابقة في الوطن، بل كنّا لا نزال نرغب في العودة اليه للعيش والعمل فيه قريبين من أهالينا وأصدقائنا ووسط شعبنا.



كان حكم عبد السلام عارف قد انتهى بمقتله في حادث الهليكوبتر المعروف عام ١٩٦٦ وخلفه شقيقه عبد الرحمن الذي عُرف بالتواضع والبساطة مُقارنةً بأخيه الأحمق المُتعسّف، فكانت حياة البلد السياسية والإجتماعية تمرّ بمرحلة من الإسترخاء والأمل بالتحسّن ممّا شجّعنا أيضا على العودة. وقد ظلّت طبيعة الأوضاع السياسية في العراق دائماً من العوامل المؤثّرة في قراري بالعودة، رغم أنني كما أسلفت، كنتُ قد إبتعدتُ عن العمل السياسي الحزبي منذ سنوات.



٢١ العودة الى العراق، صيف ١٩٦٧

عند قرارنا بالعودة الى العراق بدأت أوّلاً بإعلام رئيستي في العمل برغبتي في إنهاء عقدي مع المستشفى والرجوع الى بلادي وحددنا موعد الانفصال بعد حوالى ستة أسابيع من ذلك. ثم شرعتُ في إجراءات شراء سيارة أعود بها لحاجتي لها في بغداد.

كانتْ خطّة السفر أن تسافر زوجتي سوسن مع أطفالنا الثلاثة أوّلاً بالطائرة الى براغ حيث تقيم شقيقتي بشرى وزوجها الدكتور رحيم عجينة، على أن ألحق بهم بعد أيّام قليلة مع والدتي مروراً بباريس لإستلام السيّارة.

قضينا في براغ بضعة أيّام لطيفة مع بشرى ورحيم إلتقيتُ فيها عدداً من العراقيين في براغ، ومنهم بطبيعة الحال صديقي الفنّان محمود صبري وشاعرنا الكبير الجواهري والأخ موسى أسد الكريم (أبوعمران) صديقي البصري القديم، وقد أخبرَني رحيم يومذاك بحصول إنشقاق عزيز الحاج

وكتلته عن الحزب الشيوعي، وكان الحاج حتى عودته الى العراق يعيش في براغ.

وقد رأينا أنّ من الصعب احتمال أطفالنا مشقّة السفر بالسيّارة من براغ الى بغداد ، فإصطحَبتهم أمُّهم عائدين بالطائرة الى الوطن، وسافرت أنا بالسيّارة ماراً بفيينا أوّلاً لاصطحاب صهري سمير عبدالفتّاح ابراهيم معي في طريق عودتي مروراً ببيروت للقاء والده.

كان سمير يدرس هندسة المطابع في المانيا بينما كان والده الأستاذ عبدالفتّاح يقيم في بيروت منذ إنقلاب شباط البعثي، إذ صادف أن كان في سفرة قصيرة خارج العراق يومذاك ، فقضى عدّة شهور في براغ وأوربا ثم أقام في بيروت. وقد عاد الأستاذ عبدالفتّاح الى العراق في أوائل عام ١٩٦٨ على ما أتذكّر.

كانت السفرة مع سمير لطيفة وصحبته مؤنسة وقد مررنا بعد فيينا بتريستا في شمال شرق ايطاليا ثم بزغرب وبلغراد في يوغوسلافيا (السابقة) وبعدها بصوفيا الى إسطنبول وأنقره وأدنه في تركيا حتى دخلنا سوريا ومررنا باللاذقية و دمشق ثم بيروت. إستغرقت السفرة أربعة الى خمسة أيّام قضينا لياليها في زغرب وصوفيا وأنقرة وأدنة على ما أتذكّر.

في بيروت سعدتُ بلقاء صهري (والد زوجتي) الأستاذ عبد الفتّاح وقضيتُ ليلتي فيها ثم غادرتها في اليوم التالي متوجّهاً الى بغداد عن طريق دمشق.

وقد حلّ المساء عند وصولي الى حديثة (H3) في العراق، حيث أرشِدتُ الى دار الضيافة، التابعة على ما أعتقد الى شركة نفط العراق، لقضاء ليلتي فيها.

وهناك التقيتُ عن طريق الصدفة بضابط عراقي عرّفني بنفسه على أنّه

محمد المهداوي آمر الموقع العسكري (الحامية) في حديثة حسبما أتذكّر.

وعندما عرف إسمي بدا عليه الوجوم الذي لاشك أنه بدا عليّ أيضا عندما عرفتُ إسمه، فهو، على ما أعتقد، أحد الضبّاط الثلاثة الذين جاءوا لتهديد والدي واجباره على التنازل عن تولية وقف قره بيبر أو قتله، وذلك في الأيام الأولى بعد حركة تموز/يوليو ١٩٥٨، كما أسلفت.

لاريب أنّ محمد المهداوي كان مُبعداً (شبه منفي) في حديثة عند لقائي به. إذ أنّه كان قد قام بإنقلاب عسكري صغير «عائلي» داخل حزب البعث لإقصاء زمرة علي صالح السعدي وحازم جواد عن قيادة الحزب، وذلك باحتلال القاعة التي عقدوا فيها مؤتمرهم في بغداد. وبذلك تمّ فرض إرادة العسكريين ومن ساندهم على قيادة حزبهم.

ولكنّ محمد المهداوي لم يسعد بما قام به طويلاً حسبما يبدو، إذ إنقلب عبد السلام عارف على حلفائه البعثيين في تشرين الأوّل/ نوفمبر١٩٦٤ وقام بتصفية نفوذهم جميعاً، فإنتهى الأمر بصاحبنا في حامية حديثة قرب الحدود السورية!

ولكن ذلك كان أمراً هيّناً، إذ علمتُ لاحقاً أنّ الرفيق البعثي القديم صدّام حسين، عند إستلامه السلطة ، قد جرّع المرّ محمداً المهداوي ورفاقه وكلّ من إستشفّ منه خطراً عليه من الرفاق المغامرين.

وهكذا إنطوت صفحة محمد المهداوي مع صفحات كثيرة مُشابهة، وتناثرت أوصالها في صحراء الوحدة والحرية والاشتراكية العربية، بما فيها صفحة «القائد الضرورة» نفسه بعد حين، اللهم لا شماتة.

في اليوم التالي من صيف ١٩٦٧ وصلتُ بغداد كما وصلتْ سوسن وأطفالنا الثلاثة وعدنا الى السكن في دار والدها في شارع الضبّاط، قرب النادي

الأولمبي في منطقة الأعظمية.

وبدأتُ حال وصولي بالإعداد لفتح عيادة خاصّة. وكان أنْ اخترتُ لذلك شقّة بعمارة في ساحة النصر في السعدون كانت فيها عيادة الصديق الدكتور أدور عيسى، ثم إفتتح عيادته فيها الدكتور عوني عارف، زميلي في الدراسة ثم منظمة الصحة العالمية بعد ذلك.

- **في عهد عبدالرحمن عارف**

كان حكم عبدالرحمن عارف أخف وطأة من حكم أخيه عبدالسلام، ولكن سيطرة العسكر والقوميين على شؤون الحكم والدولة كانت ما تزال على حالها تقريبا مع تغير بعض الوجوه.

في أوائل عام ١٩٦٨ عاد صهري الأستاذ عبدالفتاح ابراهيم الى العراق بعد تسوية العوائق و إلغاء قرار القاء القبض عليه الذي سبق أن أصدره ضدّه نظام الإنقلاب البعثي/ القومي في شباط ١٩٦٣ والذي ظلّ نافذاً الى قبيل عودته بأيام قليلة. وقد عادتْ بعودته الحياة الطبيعية الى داره الكبيرة وحديقتها الواسعة الجميلة، وبدأ يستقبل ضيوفه وأصدقاءه صباح كل يوم جمعة فكانت الدار ملتقى للعديد من أحرار العراق ومثقفيه.

وإبّان حكم عبدالرحمن عارف عادت شقيقتي بشرى الى العراق حوالى شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، وقد إستقبلها الأخ نصير الجادرجي في مطار بغداد. وكما كان قد سبق الإتفاق عليه مُسبقاً صاحَبها مباشرة الى أحد حكّام التحقيق من معارفه في مديرية الأمن العامّة، لإلغاء أمر القاء القبض الذي كانت قد أصدرته عليها حكومة إنقلاب ١٩٦٣ البعثي، وبذلك عادت لممارسة حياتها الطبيعية.

وبعد أسابيع عاد صهري الدكتور رحيم عجينة زوج بشرى سرّاً الى العراق ضمن برنامج لعودة العناصر القيادية في الحزب الشيوعي الى العراق كما علمتُ. وقد إلتقيت رحيم فورعودته إذ إختفى في دار والده في كرّادة مريم، كما قمتُ مرّة بنقله بسيارتي الخاصة، بطلب منه وهو رهن الاختفاء، من حيّ الى آخر من أحياء بغداد، علماً بأنني لم أعدْ للعمل في الحزب الشيوعي، وكنت لا أتردّد في الإعراب عن إختلافي معهم في بعض المواقف السياسية.

وعلى سبيل المثال، فقد أثار استغرابي أن وَصفَ أحد بيانات الحزب، أو مقال في جريدة الحزب الشيوعي، الدكتور عبدالرحمن البزّاز بالجاسوس! وحسبما أتذكّر كان البزّاز في حينه خارج الحكم إذ أخلفه في رئاسة الوزراء طاهر يحي.

لم أكن من المعجبين بالبزّاز لعصبيّته القومية وكراهيته لليسار، ولكنّه حاول تعزيز قواعد الحكم المدني إبّان رئاسته للوزارة مما حدى بالعسكريين الى منعه من تسنّم رئاسة الجمهورية وإبعاده عن الحكم كما هو معلوم.

وكنتُ قد تعرّفت على البزّاز عن طريق والدي إذ عملا معاً مدونين قانونيين في العهد الملكي. وكان أن وصفني مرّة، مُتفلسفاً كعادته، بأنني من أصحاب الأفكار المستورَدة. فأجبته بأن الأفكار لا تُستورد ولا تُصدّر ولاتباع أو تُشترى، وإنّما هي كالعلوم والآداب والفنون تنتشر بين الشعوب التي تأخذ منها بما يفيدها. فسكتَ مُمتعضاً ولم يجبني على ذلك.

ولكن وصف البزّاز بالجاسوسية كان في رأيي سخيفا وخاطئا ممّا لا يليق أنْ يقع فيه حزب سياسي محترم. ولذلك إستنكرتُه وعاتبتُهم عليه عتاباً شديداً.

وفي نهاية الأمر، روى لي صديقي أديب الجادر نقلاً عن الأستاذ حسين

جميل أنّ عبد الرحمن البزّاز كان قد أحيل الى المحكمة العسكرية تزامناً مع توقيفه وتعذيبه من قبل حكم البعث في عهد البكر و صدّام. فطلب الإستعانة بالأستاذ حسين للدفاع عنه رغم ما بينهما من خلاف في الرأي والسياسة.

وقد لبّى الأستاذ حسين طلبه وحاول الإطلاع على ملف الدعوى والتهمة الموجهة للبزّاز فوجد الملف خالياً من أيّ شيء يتعلّق بالدعوى. وعندما ذهب لمواجهة البزّاز في محبسه وجده حزيناً مُلتاعاً إذ قال له: تصوّر يا أستاذ حسين إنّهم يتهمونني بالتجسس على القضية الفلسطينية لصالح إسرائيل و المستعمرين، ويحيلوني الى المحاكم بهذه التهمة الفظيعة لتحطيم سمعتي، و أجهش بالبكاء.

كان البزّاز منذ شبابه وأيّام دراسته في بريطانيا معروفاً بتوجّهاته القومية و بحماسه في الدفاع عن القضية الفلسطينية التي كان يعتبرها قضيته وقضية العرب الأولى، فشاء حكم البعث أنْ يطعنه في الصميم بإتهامه زوراً بالتجسس على تلك القضية! و«تعظيم سلام» للشهامة العربية البعثية.

بدأ الناس يشعرون بتحسن في الأوضاع الأمنية والسياسية تدريجياً في عهد عبدالرحمن عارف بالمقارنة مع السنين القاسية تحت حكم البعث وعبدالسلام. ولكن تساهل الحكم مع معارضيه من الإنقلابيين الطامعين في السلطة قاد الى نجاح المتآمرين عليه في إسقاطه.

ومن الغريب أنّ الأحزاب والجماعات الناشطة سياسياً في العراق يومذاك، لم تُقيّم حالة الإنفراج النسبي في الأوضاع السياسية والاجتماعية تقييماً واقعياً لصالح الحكم، بل كان الجميع ينتظرون سقوطه بإنقلاب عسكري دون أمل في أن يخلفه حكم أفضل.

فتحقّق أسوأ الإحتمالات بنجاح مؤامرة البعثيين وزمرة النايف-الداوود

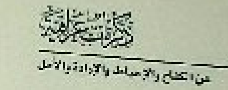
العسكرية في الوصول الى الحكم «بقطار جديد»!

و قد إكتشف العراقيون، مُتأخراً كالعادة، أنّ عبد الرحمن عارف وطاهر يحي، على عكس ما كانت تهدر به الشائعات ضدهما، تركا الحكم وهما لا يملكان سوى دار بسيطة للسكن، على غرار أسلافهما نوري السعيد وعبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف.

وهنا لا بدّ من التساؤل: أما كان الأجدر بالقوى السياسية المتواجدة على الساحة حينذاك، الشيوعيين والأكراد والقوميين الناصرين وجماعة الوطني الديمقراطي والإستقلال، مثلاً لا حصراً، أن يتعاونوا على فضح أخطار الأنقلاب العسكري المُنتظر والتحذير بل و العمل على منع البعثيين من العودة الى السلطة بعد تجربة حكمهم الإجرامي في ١٩٦٣؟ تساؤلات قد تبدو بديهية، ولكنها متأخّرة جداً، بعد أن «وقع الفاس بالراس»؟

كنت قد بدأت في ربيع/صيف ١٩٦٨ في بناء دار لنا على قطعة أرض في منطقة الداودي في الكرخ ببغداد، تقع بين نهر دجلة ومستشفى اليرموك، حصلتُ عليها بالقرعة من نقابة الأطباء، إذ كانت الحكومة قد منحتْ النقابة عدداً من قطع الأراضي لتوزيعها على الأعضاء الذين لايملكون داراً لسكناهم.

وقصّة تلك الدار غريبة ومؤسفة في آن. فقد أكملتُ بناءها بعد جُهد جهيد شاركني فيه المصرف العقاري الذي زوّدني بالقروض وإبن خالي المهندس موفّق المدرّس الذي صمّم خارطة الدار وأشرف على البناء. وقد إستمرّت أعمال البناء حتى شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ١٩٦٩. وكنت عند ذاك على وشك السفر الى مصر للعمل في منظمة الصحة العالمية كما سيلي ذكره. وبذلك لم أسكن الدار الوحيدة التي بنيتُها في العراق. فقمت بإيجارها قبل سفري بمبلغ متواضع الى السيّد قدري عبدالرحمن الذي إنتقل منها بعد سنوات بعد أنّ إضطرّني للأسف الى إخراجه عن طريق المحاكم،

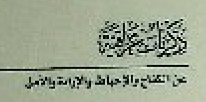


وقد نُصِحتُ عندئذ ببيعها حيث بقيتْ خالية و لم تُستأجر لبضعة شهور، وكانت الدورالخالية آنذاك عرضة لإحتلالها عنوة وإستعمالها من قبل أجهزة الأمن البعثية. وقد وكّلتُ والدتي لبيعها بحوالى تسعين ألف دينار في الثمانينات حين كان سعر صرف الدينار يقارب ٣،٥ دولار، وأودعتُ المبلغ في مصرف الرافدين فرع المنصور.

ولم أستطع تحويل ذلك المبلغ الى الخارج لأنني كنت قد توقفتُ عن الذهاب الى بغداد خشية التعرض لمضايقات حكم البعث، بسبب سمعتي السياسيّة، بعد هجومه على الشيوعيين عام ١٩٧٩/٨٠.

وهكذا ظل المبلغ قابعاً في مصرف الرافدين الى حين انهيار سعر الدينار العراقي بسبب حروب صدّام في ايران والكويت. و بذلك أصبح المبلغ المودع في المصرف لا يساوي أكثر من دولارات قليلة.

وكانت تلك هي الضريبة التي تحمّلتُها شخصياً كمساهمة قسريّة منّي في قادسيّة صدّام، و تقدّر بما يزيد على ثلاثمائة ألف دولار. يا بلاش!

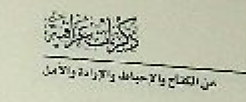


٢٢ البعثيون في السلطة ثانية، تمّوز/ يوليو ١٩٦٨

في صباح يوم ١٧ تمّوز/يوليو ١٩٦٨ طلع علينا راديو بغداد بأنباء «الثورة» الجديدة وتعيين أحمد حسن البكر رئيسا للجمهورية وعبدالرزّاق النايف رئيسا للوزراء يحيط بهما عدد من الوزراء منهم بعض البعثيين والعسكريين من مجرمي ١٩٦٣، وآخرين ممّن إلتحقوا بهم في الإنقلاب الجديد.

ومن المعلوم إنّ تحالف البعثيين مع زمرة النايف-الداوود من الضباط المغامرين لم يدُمْ أكثر من أيّام قليلة إذ فاجأ البعثيون حلفاءهم بالإنقضاض عليهم يوم ٣٠ تمّوز/يوليو ١٩٦٨ وأزاحوهم من مواقع السلطة كافّة.

كانت زمرة الإنقلابيين البعثيين القليلة العدد سيئة السمعة شعبياً الى حد كبير بسبب جرائمها في أيّام حكمها الفاشل قبل خمس سنوات ليس إلاّ. لذلك بادرتْ بالعمل على محاولة تحسين صورتها عن طريق الإعتراف المنقوص ببعض أخطائها السابقة وإعادة المفصولين السياسيين الى أعمالهم والتقرّب



سياسياً واقتصادياً الى الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية.

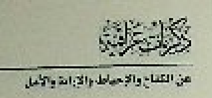
وقد نجحوا، بعد فترة، في إيقاع الحزب الشيوعي، بمباركة الإتحاد السوفييتي، في الفخ الذي أطلقوا عليه إسم الجبهة الوطنية. ولم تنضم الى تلك الجبهة أيّ من الأحزاب الأخرى أوالجماعات السياسية الوطنية أو القوميّة أوالكرديّة.

وبعد مدّة قصيرة بدأوا بتصفية «حلفائهم» الشيوعيين واضطهادهم وملاحقتهم وقتلهم، كما فعلوا مع كافة القوى السياسية الأخرى.

لستُ هنا، على أية حال، بصدد البحث في تفاصيل الأوضاع السياسية لتلك الفترة من حكم البعث. وبقدر ما يتعلّق الأمر بي شخصياً، وجّهتْ الحكومة نداء الى المفصولين السياسيين وأبناء الشعب تدعوهم الى التجمّع أمام القصر الجمهوري في مهرجان شعبي يحتفلون فيه بالاستماع الى خطاب رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر مُعلناً قراره بإعادة المفصولين السياسيين الى وظائفهم.

ومن باب استحسان القرار والأمل بتحسّن الأحوال الذي كان يراود الكثيرين من العراقيين يومذاك، أتذكّر أنّ صديقي الدكتورمهدي مكّية سألني بلطفه المعهود: هل ستحضر أمام القصر الجمهوري لسماع الخطاب؟ فأجبته بالنفي قائلا: هل نحن قرود لنحضر أمثال هذه المهازل؟ هؤلاء يُريدون أن يتسلّوا بمنظرنا نهتف ونرقص أمامهم كالقرود بعدما اعتدوا على أبسط حقوقنا في الحياة. فوجيء الأخ مهدي بالرد فصَمتَ وبدا عليه التفكير واكتفيتُ أنا بما قلت.

ولكنني تذكّرت مثلاً رواه لي يوماً صديقي الدكتور طلعت الشيباني الذي عُرف بنكاته وأمثاله القويّة إذ قال: إنّ حالنا هو حال ذاك الرجل الذي أدخل



فيه أحدُ المُتجبّرين الظالمين خازوقاً وتركه يُعاني شهوراً من الألم والذل، ثم عاد ليُخرِج الخازوق بعد العذاب المرير. واذا بصاحبنا يُهلّل لإنسانية صاحب الخازوق ولطفه واحسانه. يا سلام!

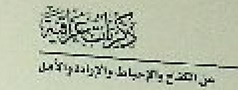
- **العودة الى الوظيفة الحكوميّة**

أعدتُ الى الوظيفة أوّلاً طبيباً في قسم الملاريا بمديرية الأمراض المتوطّنة ببغداد، على اعتبار أنني كنتُ أعمل في حقل الصحة الوقائية طبيباً لصحة مدينة البصرة عند فصلي من الوظيفة عام ١٩٦٣. كما أعيدتْ بشرى للتدريس في قسم المختبرات في المعهد الصحّي ببغداد. كذلك أعيد رحيم وأكثر المفصولين من أصدقائنا الأطباء الى العمل الحكومي.

لم تكن لديّ الرغبة في العمل في الملاريا ولم يسبق أن عملتُ فيها، بل كنت أرغب في ممارسة إختصاصي طبيباً للأطفال. ولذلك تقدّمتُ، بعد حوالى أسبوع من عودتي الى الوظيفة، بطلب الى وزير الصحّة لنقلي للعمل في فرع الأطفال. وقد تمّ نقلي بعد أيّام من ذلك طبيبا للأطفال في العيادة المركزية في خضر الياس بجانب الكرخ من بغداد.

لم يتم تعييني طبيباً للأطفال في أحد المستشفيات، رغم إشتغالي مدّة من الزمن في المستشفيات البريطانية، بل عيّنتُ في عيادة مركزية إذ لم أكن من ذوي النفوذ والحظوة. ولكنني لم أبالِ بذلك بسبب تراجع إهتمامي في البقاء في العراق والعمل فيه أساساً.

إذ كنتُ عند ذاك قد إتخذتُ قراراً شخصياً قاطعاً بعدم البقاء في العراق ومحاولة العمل والعيش في الخارج بعيداً عن حكم البعثيين الذي سبق أن إختبرتُ ظلمه واجرامه في حقّ الشعب والوطن. وها هم يعودون الى السلطة



بوجوه قياداتهم نفسها التي عرفها الناس جيداً في حكمهم السابق، البكر وعماش وحردان ورفاقهم. فكان ذلك في حسباني نذير شؤم و شرٍّ مستطير للعراق وأهله.

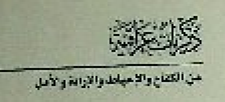
كنت متشائماً جداً مما سيُلحقه حكمهم الجديد من كوارث بعراقنا العزيز، ولكنني، والحق، لم أتوقّع ولا حتى كان بإمكاني أن أتصوّر، لا أنا ولا غيري، مدى الهاوية السحيقة التي سيُلقون بالعراق وشعبه في جحيمها.

- **العيادة المركزية في خضر الياس**

كان العمل في العيادة الخارجية مُتعباً وثقيلاً كباقي العيادات الخارجية في عراق تلك العهود. وكنّا نبدأ العمل في الثامنة صباحا، وكانت المئات من النساء الشعبيات العراقيات يتجمّعن ويتزاحمن أمام العيادة حاملات أطفالهن من مختلف الأعمار حيث يصعب على فرّاش العيادة الوحيد تنظيم دخولهن على الطبيب، فكنّ يتنافسن ويتدافعن للدخول في ضوضاء عارمة أحيانا، يزيدها صراخ الأطفال حدّة.

وكنتُ أستقبل كل يوم عمل حوالى مائتي طفل، وفي أيّام الإزدحام قد يرتفع العدد الى الضعف. وكان تردد المرضى ينتهي حوالى الساعة الواحدة بعد الظهر، أي قبل إنتهاء الدوام الرسمي بساعة تقريباً.

أكثر الأطفال كانوا في العادة يشكون من حالات مرضيّة بسيطة كالزكام والسعال الخفيف و ما أشبه، ولكن نسبة لابأس بها منهم، وقد تبلغ ربعهم، كانت تبدوعليهم علامات نقص التغذية وفقرالدم. كما كانت هناك دلائل كثيرة على ضعف وعي الأمهات بالطرق الصحيحة في تغذية الأطفال والعناية بهم. وللأسف، لم تكن العيادة المركزية تمتلك الكوادر الفنيّة المؤهلة لإرشاد



الأمهات وتثقيفهن صحيّا للعناية بأنفسهن وأطفالهن، وذلك نقص مُعيب.

وبالطبع، كانت تأتي الى العيادة يوميا حالات قليلة من الإسهال الشديد وأمراض أخرى تتطلب الإهتمام والعلاج السريع، وكان عدد المراجعين الكبير والوقت القليل الذي يمكن للطبيب أنْ يخصّصه لكل منهم، بين دقيقة أو دقيقتين لا أكثر، يتطلب الإنتباه الشديد والحذر من الطبيب ليتمكن من تشخيص الحالات المهمّة التي تستدعي العلاج السريع. كما يتطلب توفّر البراعة الإكلينيكية لدى الطبيب لإكتشاف العلامات المرضيّة عند الطفل والتوصّل الى تشخيص أوّلي سريع للمرض. فدون ذلك يمكن أن تُرتكب أخطاء خطيرة، و في الحالات التي أمكنني إكتشاف خطورتها كنت أقوم كما يلزم بتحويلها سريعاً الى أحد المستشفيات.

كان مدير العيادة المركزية الدكتور حازم فتحي طبيباً وادارياً جيداً يتمتع بشخصية مُحبّبة متّزنة. وكنت أقضي الساعة الأخيرة من الدوام اليومي عادة معه في مكتبه، أي من الساعة الواحدة الى الثانية بعد الظهر، حيث يتوقّف تردّد المرضى تقريباً.

وبذلك نشأتْ بيننا تدريجياً علاقة مبنيّة على الإحترام والتقدير المتبادل. وكان الدكتور حازم قبل ذلك طبيبا في تكريت لعدّة سنوات، وبذلك اكتسب سمعة طيبة لدى أهاليها «التكارته» من مختلف الفئات الذين كانوا يتردّدون على عيادته الخاصة في بغداد. كما أن محلّة التكارته في الكرخ كانت قريبة من العيادة المركزيّة في خضر الياس فكانوا يتردّدون عليها أيضاً.

وأتذكّر في هذا الصدد أنّ الدكتور حازم كلّمني تلفونياً في العيادة ذات يوم طالباً منّي الذهاب الى مكتبه، وعند دخولي عليه وجدت معه إمرأة تحمل طفلاً طلب منّي فحصه.

كان الطفل مصاباً بالتهاب القصبات الرئوية وحرارته مرتفعة فوصفتُ له العلاج اللازم وطمأنتُ والدته الى أنه سيشفى سريعاً. وقال لي الدكتور حازم بعد خروجها أنّها زوجة قيادي بعثي مُهم إسمه صدّام التكريتي.

واذ لم يكن قد مرّ بعدُ أكثر من شهرين أو ثلاثة على وجود البعثيين في السلطة، كانت السيدة بسيطة الملبس ملتفّة بعباءة عراقية سوداء حال لونها في أنحاء عديدة منها الى الرمادي لكثرة الاستعمال. كما كان وجه السيدة طبيعيا دون ماكياج. وللأسف لا أتذكّر اليوم إسم الطفل «البريء» يومها، وهل كان عدي أم قصي؟ كما لم يكن إسم صدّام وشخصه معروفاً بعدُ للناس يومذاك. وأحسب أنّ العائلة كانت لا تزال تسكن محلة آل دراغ بعد محلة التكارتة في الكرخ ، ولم يكونوا قد شرعوا بعد بسكنى القصور الفارهة.

وبالمناسبة، كان صدّام حين أصبح «القائد الرمز» يُذكّر أقاربه ومعارفه التكارتة مستهزءاً بأنهم كانوا يلبسون «نص نعال» قبل حكمه وأنّه «سوّاهم أوادم»! مع الاعتذار للكثيرين من التكارتة النجباء «الأوادم» الذين تشرّفتُ بمعرفة بعضهم.

قصّة أخرى تتعلّق بأحد أساطين الحكم البعثي أرويها لدلالتها على نوعية «الأوادم» ممّن تحكّموا بوطني المسكين في ذلك العهد، بالرغم من بساطتها مُقارنة بما أنزل ذلك الحكم من أهوال بالعراق.

حاول الدكتور حازم فتحي مساعدة إحدى قريباته لتعيينها معلّمة في إحدى المدارس الإبتدائية في بغداد، وكانت تلك المدارس تتبع الإدارة المحلية (المحافظة)، فلجأ الى الاستعانة بمحافظ بغداد خيرالله طلفاح، خال صدّام ومربّيه ومؤلّف الكتاب الشهير عن «اليهود والفرس والذبّان (الذباب)»، الذي كان حازم يعرفه معرفة شخصية جيدة.

ذهبتْ الفتاة لمقابلة السيد المحافظ وأدخلتْ عليه وكان معه عدد من أفراد أو شيوخ العشائر الذين جاؤوا يشكون اليه خصماً لهم حنث بتعهّد سبق أنْ إلتزم به أمام المحافظ، و كان هذا قد توسّط لحلّ النزاع بينهم.

غضبَ السيد المحافظ طلفاح للخبر فقال بحزم: «روحوا طخّوه» بمعنى إقتلوه. بهذه الطريقة يحافظ «المحافظ»، ولافخر، على أمن وحياة المواطنين. عادت الفتاة البسيطة مُرتعبة ممّا رأت وسمعتْ في المواقع العليا للدولة.

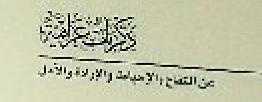
بعد محافظة بغداد عُهد الى طلفاح برئاسة مجلس الخدمة العامّة، فقام بتصفيته على هوى السلطة التي لاترى أفضل من أجهزة مجلس قيادة الثورة والمخابرات لمهمّة إختيار وتعيين العاملين في دوائر الدولة.

كنتُ آنذاك قد انتقلتُ للعمل في منظمة الصحة العالمية في مصر، وأتذكّر أنني سافرت الى بغداد بإجازة عام ١٩٧١ زرتُ أثناءها صديقي العزيز صاحب خميس الصبّاغ سكرتير مجلس الخدمة العامّة، وهو من أحسن موظفي الدولة العراقية كفاءة وإخلاصاً في العمل، فوجدته مهموماً مُنزعجاً وشكى لي من سوء معاملة رئيس المجلس طلفاح وجهله وغوغائيته. وقال إنّه يحاول الإنتقال من مجلس الخدمة الى وظيفة أخرى.

لم يطقْ السيد طلفاح أن يجرؤ موظّف في دائرته، وخاصة أنه «شيعي»، على تنبيهه الى الإلتزام بالقوانين والتعليمات فقرّر التخلّص منه! وكان ذلك في رأيي مثالاً صارخاً على الطائفية الكريهة.

انتقل صاحب الى التدوين القانوني في وزارة العدل وظلّ موظفاً محترماً مرموقاً حتى وفاته المفاجئة المبكّرة مأسوفا عليه من عارفيه. وانتهى مجلس الخدمة العامّة ببركات طلفاح.

واليوم يطالب الحريصون على انتظام عملية إختيار وتعيين موظفي الدولة



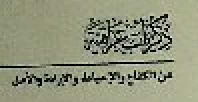
بإعادة مجلس الخدمة العامّة بينما يحاول المتسلّطون وأصحاب المصالح الشخصية، كمن سبقوهم من الطغاة والمفسدين، عرقلة ذلك.

وفيما يتعلق بكتاب طلفاح عن الحكمة في خلق اليهود والفرس والذبّان فقد شاعت حصافة «الأديب والكاتب القومي» خير الله طلفاح أن يضيف «الذبّان» الى اليهود والفرس، مُستغرباً حكمة ربّ العالمين في خَلق الثلاثة جميعا.

وفي هذا الصدد، يحضرني أنّ الكاتب الأستاذ عبدالرحمن الشرقاوي ذكر في أحد مؤلّفاته أنّ الخليفة المنصور أبدى إنزعاجه يوماً من مضايقة الذباب له في أحد مجالسه اذ كان يكرّر الوقوف على جبهته. فراح قائلاً ما معناه: لستُ أدري ما حكمتك يا ربّي في خلق هذه الحشرة المزعجة.

ويروى أن الإمام جعفر الصادق قد قال في هذا الصدد : ربّما ليذلّ الله تعالى بها جباه الطغاة.

لقد كان على طلفاح أنْ يوسّع معارفه قليلاً بقراءة الشرقاوي قبل التعرّض للذبّاب.



٢٣ التقدّم للعمل في منظّمة الصحة العالمية

بعد عودتي الى الوظيفة ببضعة شهور، ربّما في أواخر عام ١٩٦٨، وحوالى أيام ولادة إبني حسن في شهر كانون الأول/ ديسمبر من تلك السنة، وصلتني رسالة من رئيسي السابق في العمل في وزارة الصحة العراقية وصديقي المتعاطف دوماً، الدكتور علي الحمامي [٢٧]، يُشجّعني على العمل في المنظمة التي كان هو قد إلتحق بها قبل سنوات.

وكان الدكتور الحمّامي قد أعرب لي، في عدة مناسبات سابقة إلتقيته فيها عند زياراته لبغداد، يوم كنتُ مفصولا من الوظيفة الحكومية، عن قناعته

٢٧- الدكتور علي الحمامي طبيب عراقي نابه وناجح، بغدادي العائلة والنشأة من محلة الشواكة في جانب الكرخ، حصل بعد إكماله دراسة الطب في بغداد على دبلوم الأمراض الإستوائية من جامعة لندن وعمل في مديرية الأمراض المتوطنة في بغداد وأصبح مديرا لها ثم عين مديرا عاما للوقاية الصحية ، وكان في نفس الوقت محاضرا في علم الطفيليات في كلية طب بغداد . وقد اختير في أوائل ستينات القرن الماضي مستشارا إقليميا في مكتب منظمة الصحة العالمية ثم مديرا لقسم الأمراض السارية فيه. كان الدكتور الحمامي ذو شخصية محببة محترمة ، واسع الأفق لطيف المعشر شجاع في ابداء الرأي، كما كان يميل سياسيا الى الحزب الوطني الديمقراطي وتربطه صداقات شخصية واسعة بالعديد من المثقفين العراقيين المعروفين بالإعتدال والوطنية. عملت مع الدكتور الحمامي في وزارة الصحة العراقية وفي منظمة الصحة العالمية في جو من التعاون والتفاهم والإنسجام وتوطدت علاقتنا بمرور الزمن فوجدته حصيفا مخلصا في العمل على الدوام، وكان بالنسبة لي أخا كبيرا وصديقا حميما عزيزا، توفي الدكتور علي الحمامي في بغداد عام ١٩٧٨ .

بقدراتي التي تؤهلني للعمل في المنظمة وللنجاح فيها. وكان يرغب بوجه خاص أن أعمل في المكتب الإقليمي للمنظمة في الإسكندرية بمصر.

ولكن ذلك لم يكن مُمكناً في حينه لمعارضة وزارة الصحة العراقية، بسبب فصلي من الوظيفة. وحيث أنّ ذلك السبب قد زال بعودتي الى الوظيفة فقد عاد الدكتور الحمامي الى مفاتحتي مُجدّداً في الأمر، وأعلمني بأنّ المنظمة مستعدّة للكتابة الى وزارة الصحة بطلبي للعمل لديها في المكتب الاقليمي، كما نصحني أن أقوم بما يلزم للحصول على موافقة الوزارة المبدئية على الطلب لتقوم المنظمة بالكتابة لهم رسمياً بذلك ، فموافقة الوزارة شرط لازم لكوني موظفا حكوميا.

كانت تلك فرصة ممتازة لتحقيق رغبتي في الخروج من العراق للعيش والعمل بكرامة وحريّة بعيداً عن تسلّط البعثيين والأجواء الخانقة التي لفّت البلاد منذ بداية عهدهم الجديد. ولا شك أنّ الكثيرين من العراقيين كانوا يتمنّون مثلي أنْ تسنح لهم الفرصة للإبتعاد عن جحيم البعث الذي سبق لهم أن إختبروا ظلمه ودمويّته قبل سنوات قليلة، ولكنهم لم يستطيعوا تحقيق ما يريدون. وكان من حسن حظّي أن تتهيأ لي إمكانية حقيقية للخلاص من ذلك الكابوس.

في نفس الوقت، كان العمل في منظمة الصحة العالمية يعني بالنسبة لي العودة الى الإشتغال في حقل الصحة العامة والإبتعاد عن العمل الإكلينيكي (السريري) في طب الأطفال الذي أحببته وحسبته خياري الأخير.

وكان ذلك قراراً صعباً إتّخذتُه أملاً في حياة أفضل وأسعد لي ولعائلتي، وفي عمل جاد مفيد على النطاق الدولي أكتسبُ فيه خبرات وتجارب جديدة مثيرة، لما كانت تتمتع به منظمة الصحة العالمية من سمعة طيبة علمياً وعملياً.

كان يجب عليّ قبل كل شيء مقابلة وزير الصحة الدكتورعزّة مصطفى لضمان موافقته على طلب المنظمة بإعارة خدماتي اليها. فتوجهتُ الى الوزارة ودخلتُ على مدير مكتب الوزير، السيد حليم خير الله، الذي كنت على معرفة جيدة به في سابق عملي في ديوان الوزارة، طالباً مقابلة الوزير.

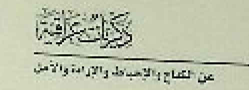
أجابني السيد حليم بلطفه المعهود: إن الوزير يعتذرعن تحديد مواعيد شخصية لمقابلته، وأضاف بأنّ عدد طالبي مقابلة الوزير يومياً يبلغ المئات فنضطر الى إدخالهم عليه بمجموعات من حوالى عشرين شخص كلّ مرّة. ونصحني بالدخول بهذه الطريقة قائلا بأن الوزير يستبقي معه أحياناً مَن يشاء من المراجعين بعد إنصراف الآخرين، وقد يستبقيك معه.

لم تكن لي حيلة الاّ القبول بما قال حليم لأنني كنتُ على عجلة من أمري، فدخلت لمقابلة الوزير حاسر الرأس مع جماعة يمكن وصفها بكرنفال للأزياء العراقية، اليشماغ والعقال والعمامة والسدارة والكشيدة وما الى ذلك من أزياء! وعند دخولي مكتبه وجدت الوزير واقفاً يحيط به بعض من سبقني الى الدخول من المراجعين، فجلست جانبا مع عدد قليل من الأشخاص.

صرف الوزير مراجعيه الواقفين بسرعة فائقة. ثم إلتفت الى الجالسين يسألهم عمّا جاء بهم.

وعندما وقع نظره عليّ سألني بعد سكون قصير: هل أنت الدكتور فاروق برتو؟ أجبته بنعم، فقال حالا : أرجوك أنْ تبقى حتى أنتهي من الزوّار الآخرين. صدق حدس السيد حليم اذاً وتفرّغ لي الوزير بعد دقائق قليلة.

كانت معرفتي بالدكتورعزّة معرفة سطحية اذ كنا معاً في نفس الدفعة في دورة ضبّاط الاحتياط عام ١٩٥٢. ثم عرفته بعد ذلك في سنوات لاحقة كخصم سياسي في نقابة ذوي المهن الطبية أيّام الجمهورية الأولى.



وفي الأسبوع الأوّل من حكم إنقلاب شباط / فبراير ١٩٦٣ البعثي/ القومي، صدر قرار فصلي من وظيفتي في وزارة الصحة مُذيّلاً بتوقيع وزير الصحة حينذاك الدكتورعزّة مصطفى ، أي أنّ الدكتور عزّة نفسه كان قد فصلني من الوظيفة عام ١٩٦٣ وهو الذي أعادني اليها عام ١٩٦٨.

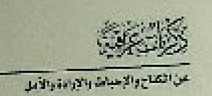
وما أن خرج المراجعون وبقيتُ منفرداً بالوزير حتى لاحظتُ بإستغراب شديد أنّه أطرق صامتاً وهو جالس وراء مكتبه ثم رفع رأسه قليلاً لينظر نحوي وإذا بلون وجهه قد أصبح أحمراً قرمزياً. ثم وقف و دار حول مكتبه وحمل كرسياً كان في مواجهته أمام المكتب ونقله الى جوار كرسيّه خلف المكتب، عندئذ فقط كلّمني قائلا : تفضّل بالجلوس هنا الى جانبي.

و ما أن إنتقلتُ الى قربه حتى بادر متسائلاً: تفضّل يا دكتور بما عندك.

كان ذلك تصرّفاً طيّباً و استقبالاً جيداً فوق المتوقّع من الوزير، فيه إعراب غير مباشر عن الأسف، وربّما بعض الخجل، عمّا ألحقه بي حكمهم السابق من أذى وإجحاف.

بدأت حديثي كالعادة بتهنئته أوّلاً بالمنصب الوزاري متمنياً له أن ينجح في العمل على تحسين الخدمات الصحية ورفع المستوى الصحي للمواطنين. ثم إنتقلتُ الى طلبي الشخصي منه بالموافقة على إعارة خدماتي الى منظمة الصحة العالمية عند استلامه طلباً منها بذلك، كما أعلمته بأنّ المنظمة طلبت مني الحصول على موافقته المبدئيّة قبل أنّ يكتبوا رسمياً الى الوزارة.

كان ردّ فعله سريعاً وإيجابياً على ما طلبت إذ ضرب بكفّه الأيمن على كتفه الأيسر كعادة العراقيين، بمعنى «لك العهد منّي بذلك» أو «حاضر وممنون» ولم يسألني الوزير شيئا يتعلّق بطلبي منه أو يناقشني فيه، فشكرته على موقفه الايجابي واستأذنته بمتابعة الأمر في الوزارة عند وصول طلب المنظمة،



كان وعد الوزير بالموافقة هو غاية ما أرجوه من المقابلة، وقد كتبتُ الى الدكتور الحمّامي في المنظمة أعلمه بموافقة الوزير.

وبعد حوالى أسبوعين أو ثلاثة من كتابتي الى الدكتور الحمّامي وصلتني رسالة منه يُعرب عن أسفه فيها و يعلمني أن مركز المنظمة في جنيف إعترض على إختياري للعمل رأساً في المكتب الاقليمي وإقترحوا أنْ أبدأ العمل أوّلاً في مشروع للمنظمة في أحد أقطار الإقليم. ثم أخبرني الدكتور الحمّامي بأن المدير الإقليمي للمنظمة، الدكتور طابا، يعرض عليّ العمل في مشروع للمنظمة في ليبيا.

لم أتردّد كثيرا في الإعتذارعن قبول العرض اذ ارتأيتُ في حينها أن من السخف أن أتخلّص من أجواء الحكم البعثي لأنتقل الى أجواء حكم القذّافي. وأعتقد اليوم أن ذلك كان تقديراً خاطئاً للموقف، اذ أنني ما كنتُ سأعمل موظفاً في حكومة القذّافي بل موظفاً دولياً خارج سلطته المباشرة رغم أجواء البلاد الخانقة.

على أي حال، فقد أصبتُ بالإحباط وصرفتُ النظرعن محاولة العمل في منظمة الصحة العالمية. و واصلت عملي في العيادة الخارجية في خضر الياس وفي عيادتي الخاصة، بأمل أن تسنح فرصة جديدة للعمل في الخارج مستقبلاً.

وقد كان أن تحقّق ذلك الأمل بأسرع ممّا توقّعت! فبعد أسابيع قليلة إستلمتُ رسالة جديدة من الدكتورعلي الحمامي يبشّرني فيها بحصول الموافقة على عملي في المكتب الإقليمي للمنظمة في الإسكندرية.

وقد علمت تالياً أن ذلك تحقّق عندما شكا المدير الإقليمي الدكتور طابا من تعنّت مركز المنظمة في جنيف أزاء رغبة المكتب في ضمّ دماء جديدة شابّة للعمل فيه! فتراجع المركز عن ممانعته ووافق على ترك القرار للمدير الإقليمي

إرضاءً له!

وقد أعلمني الدكتور الحمامي في رسالته بأنّ مكتب الإسكندرية قد كتب فعلاً الى وزارة الصحة العراقية طالباً إعارة خدماتي للعمل في المنظمة، كما طلب مني متابعة الأمر للحصول على موافقة الوزارة وردّها الإيجابي على طلب المنظمة.

كان وزير الصحة الدكتور عزّة مصطفى قد وعدني شخصياً بالموافقة، كما أسلفت. ولكنني كنتُ قلقاً من أن يكون الوعد مجرّد مجاملة إجتماعية غير قابلة للتنفيذ.

وكنتُ أسكن مع زوجتي وأطفالي في دار والد زوجتي الأستاذ عبدالفتاح ابراهيم، كما أسلفت، وعندما أخبرته بقلقي من الفشل في الحصول على موافقة وزير الصحة رسمياً على طلب المنظمة قال لي إنه كان على علاقة صداقة قوية مع أخَوَيْ الوزير تعود الى أيام تعيينه مدرّساً (منفيّاً) في مدينتهم عانه. وانه عرف الوزير عن قرب، بسبب العلاقة العائلية الوطيدة، عندما كان الدكتورعزّة بعدُ شاباً يافعاً.

ثم قال إنه مستعد للإتصال بهم لتسهيل الأمر، وسألني إن كنت أفضّل اتّصاله بالوزير أو بأحد أخويه فأجبته أنني أفضّل إتّصاله بالوزير مباشرة إنْ أمكن.

وفي اليوم التالي إتصل الأستاذ عبد الفتاح بمكتب الوزير فضرب له موعداً خارج وزارة الصحة، في مكتب ثان له في بناية البلاط الملكي القديم. وعندما عاد من مقابلة الوزير قال لي أنّ المقابلة كانت جيّدة وطريفة في آن.

واستطرد قائلاً أنّ الوزيرسأله، بعد الترحيب والمجاملات، عن الغرض من الزيارة فأجابه قائلا: جئتك حول موضوع فاروق. فتساءل الوزير: أي

فاروق؟ فردّ عبدالفتاح: فاروق برتو.

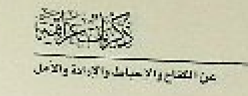
وهنا سأله الوزير مُستغرباً: ولكن ما علاقتك بفاروق برتو؟! إستغرب عبدالفتاح بدوره من سؤال الوزير فأجابه: كيف تسألني «ما علاقتي به»؟ إنه زوج إبنتي سوسن! أثار الرد دهشة الوزير فقال مستغرباً: لقد كنتُ أحسب فاروق تلكيفي. (نسبة الى مدينة تلكيف الآشورية المسيحية في شمال العراق). لم يسع الأستاذ عبدالفتاح إلاّ الضحك، وأخذ يشرح للوزير «أصلي وفصلي» كما يقول العراقيون.

وبعد هذه المقدّمة المُعقّدة، سارت المقابلة سيراً طبيعياً وانتهت بتعهّد الوزير بالردّ على المنظمة بالموافقة على إعارة خدماتي اليها.

ولم يسعني الاّ أن أستغرب بدوري ممّا قاله الوزير، مع شيء من المرارة. إذ كيف يا دكتورعزّة تصدر أمرك الوزاري بفصلي من الوظيفة عام ١٩٦٣ ثم تعيدني اليها بأمر وزاري ثانٍ عام ١٩٦٨ ولا تكلّف نفسك الإطّلاع حتى على ماهيّة شخصي الضعيف؟

وقد احتفظتُ للدكتورعزّة مصطفى بشعور طيّب لموقفه الشخصي بإعارة خدماتي للمنظّمة، فذهبتُ لشكره وتحيته قبل سفري الى الإسكندرية للالتحاق بعملي في المنظمة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩. وكان أنْ قال لي يومذاك وكأنّه يلومني: لماذا لم تُخبرني بأنك زوج سوسن و صهر الأستاذ عبدالفتاح؟ فما أكثر ما حملتُ سوسن على كتفيّ في عانه وهي طفلة صغيرة.

ثم زرته في مكتبه عام ١٩٧٣، على ما أتذكر، عندما ذهبت الى بغداد لتقديم الإمتحان للحصول على درجة الإختصاص في الصحة العامّة من جامعة بغداد. وبعد ذلك كنتُ أبعث له بالتحية مع من ألقاهم من معارفه خارج العراق.



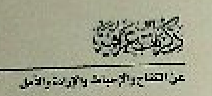
وذات يوم فوجئنا بخبر إقالة الدكتورعزّة مصطفى من الوزارة وتعيينه طبيباً في مدينة الشرقاط الصغيرة قرب الموصل!. وقيل أنّ سبب غضب «القائد الضرورة» منه هو محاولته الاعتذار عن رئاسة محكمة «ثورية» لمحاكمة متظاهرين في النجف وكربلاء. وقد اعتذر بحجّة أنّه طبيب وغير مؤهّل للقيام بمهمّة قضائية، وهو العضو في القيادة القطريّة لحزب البعث الحاكم.

وقيل أنّ صدام غضب عليه كذلك حين اعترض ثانية عندما طُلب منه، كرئيس لتلك المحكمة الخاصة، توقيع أحكام بإعدام عدد من المتظاهرين أو المعتصمين «الشيعة» دون محاكمة، وكانت أجهزة صدام الأمنية قد قتلتهم قبل ذلك.

وقد كان من حسن حظّ الدكتور عزّة أنْ نجا بحياته من غضب صدّام الذي اكتفى بنقله من منصبه الوزاري الى وظيفة طبيب في الشرقاط حيث لبثَ سنيناً حتى وافق صدّام على إحالته على التقاعد، فأقام في مدينته عانه حتى سقوط حكم البعث في العراق عام ٢٠٠٣.

وبعد بضع سنوات، في تسعينات القرن الماضي حسبما أتذكّر، اذ كنت في زيارة عمل في عمّان، علمت أن الدكتور عزّة كان فيها أيضا فكلّمته تلفونياً مستفسراً عن أحواله. وقد شكا لي من مصاعب صحّية يعانيها ممّا جعلني أتردّد في محاولة لقائه أو لعلّني فهمتُ خطأً أنّه قد لايرغب في ذلك، فودّعته راجياً له دوام الصحة، وغادرتُ عمّان في اليوم التالي.

و بعد أيّام قليلة كلّمني صديقي العزيز الدكتورعلاء العلوان تلفونياً، وكان يوم ذاك ممثّلا لمنظمة الصحة العالمية في الأردن، ليخبرني بأنّ الدكتور عزّة جاء الى مكتبه يوم مغادرتي للسؤال عنّي ولقائي وقد أسف كثيرا لضياع فرصة اللقاء، وأسفتُ لذلك بدوري.



توفّي الدكتور عزّة مصطفى في ماليزيا، بعيداً عن العراق، في شهر آب/ أغسطس ٢٠١٤.

- **إعارة خدماتي الى منظمة الصحة العالمية**

في خريف عام ١٩٦٩ ، حسبما أتذكّر، ردّت وزارة الصحة بالموافقة على طلب المكتب الاقليمي بإعارة خدماتي الى منظمة الصحة العالمية لمدّة سنتين. وبعد فترة قصيرة صدر الأمر الوزاري بذلك، مشيراً بإتّخاذ الاجراءات الادارية اللازمة للتنفيذ. وقد تمّ اكمال الخطوات النهائية وفك إرتباطي من العمل في وزارة الصحة العراقية في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩ .

كان العمل في المنظمة مطمحاً للكثيرين من الأطبّاء العراقيين لما يتميّز به ذلك من راتب مغرٍ وسمعة مهنيّة طبية وحرية العمل في أجواء مريحة. لذلك أثارتْ موافقة الوزارة على عملي في المنظمة إستغراب البعض ودهشتهم لأنّهم كانوا يعتبروني بعيداً عن الحظوة والنفوذ لدى النظام وذلك حق، اذ أنّني كنت قد أُعدتُ حديثاً للوظيفة بعد أن فُصلتُ منها بإعتباري من الشيوعيين المعادين لسلطة البعثيين والقوميين في عام ١٩٦٣ .

وقد فسّر آخرون الأمر، كعادة بعض العراقيين، بإعتباره «إتفاقاً سياسياً سريّاً بين البعثيين والشيوعيين»، الى غير ذلك.

وكان الكثيرون من المهتمّين بمتابعة هذه الأمور يعلمون بأنّ موافقة الدولة على إشتغال العراقيين في المنظمات الدولية يتوقّف على رضا الحكّام عنهم أو لإرتباطهم بعلاقات قويّة مع المتنفّذين. ولكنّ هؤلاء، ربّما كانوا يجهلون أو يتجاهلون أنّ مقاييس المنظمة في إختيار موظّفيها تتطلب توفّر الشروط الأساسية المُدرجة في ما يُعرف بتوصيف العمل أو Job Description

الخاص بالوظيفة ذاتها، ومنها الإختصاص في الصحة العامّة أو أحد فروعها أو إختصاص آخر تتطلّبه تلك الوظيفة. كما يُطلب عادة أن يكون المتقدّم من ذوي الخبرة العملية في الصحة العامة أو الإدارة الصحية.

و سبق أنْ عُيّن في المنظمة عدد قليل من العراقيين كانوا، قبل إعارة خدماتهم للعمل فيها، يشغلون في وزارة الصحة وظائف إدارية أو فنية في مجال الصحة العامة، كما كانت تتوفر فيهم جميعاً الشروط المطلوبة من قبل المنظمة.

وأذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر الدكتور صبيح الوهبي (وزير صحّة سابق) و الدكتور علي الحمّامي (مدير عام للوقاية الصحية) والدكتور محمد زكي عبدالقادر (مدير إحصاء صحي وحياتي) والدكتور علاء عبدالعزيز (مدير قسم مكافحة الملاريا) والدكتور عوني عارف (مدير عام للوقاية الصحية).

أمّا بالنسبة لي فقد سبق أنْ شغلتُ وظائف مدير الصحة الدولية ومدير صحة العاصمة بالإضافة الى حصولي على دبلوم الصحة العامة من جامعة لندن ودبلوم صحة الأطفال، لندن.

٢٤ وداعاً يا وطني العزيز

قمتُ بتصفية أعمالي ومتعلقاتي في أسابيع، استعداداً لمغادرة الوطن العزيز الذي أحببته حباً كبيراً قلباً وفكراً، واحتملتُ من أجله صنوف الأذى والإعتداء والمكاره، دون منّة أو فضل.

وطني الذي شوّه وجهه الجميل رهط من الناس دفعهم حب السلطة والمال والحقد والإنتقام فعاثوا فيه خراباً وفساداً وأوصدوا أمام شعبه أبواب الأمن والعدل والسعادة.

وها أنا اليوم حزين لفراق وطني وأهلي وأصدقائي، لست دارياً إنْ كنتُ سأعود الى العيش على ترابه وتحت سمائه وبين أبنائه وبناته.

ودّعتُ الكثيرين من الأهل والأحبّاء والأصدقاء بعين دامعة وقلب مكلوم، خفّف منه في اليوم الأخير قبل السفر ظُرف صديقي وزميلي الدكتور أدور عيسى الذي جاء لوداعي ومعه هديّة طريفة، وهي صورة فوتوغرافية (بوست كارد) لرئيس جمهورية النظام البعثي يومذاك أحمد حسن البكر.

قال أدور وهو يبتسم: أنصحك، كلما يشتدُّ بك الحنين الى العراق، أنْ تنظر ملياً في وجه «الرئيس» فذلك كفيل بأنْ يُبعد عنك الشوق للوطن وما فيه.

وفي يوم ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩ تركت بغداد والعراق مع عائلتي جوّاً الى القاهرة، ثم بالقطار منها الى الإسكندرية، الى حياتنا الجديدة بعيداً عن الوطن.

٤٥ وملاحقة سلطات البعث لأحرار العراق مستمرة.

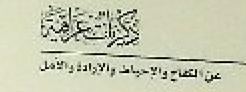
مطاردة ١٤٣ من خيرة المثقفين والمهنيين من قبل أجهزة الأمن والاستخبارات

عندما سيطر البعثيون على الحكم مرة ثانية بانقلابهم في شهر تموز ١٩٦٨ بادروا الى إدّعاء الندم على ما ارتكبوه في حق الشعب العراقي أبّان حكمهم الأول بعد انقلاب ١٩٦٣.

ويعلم الجميع اليوم أن ذلك الادعاء لم يكن الا كذبا وتضليلا رمى الى خداع الشعب وقواه السياسية لإيقاعهم في فخ التعاون معه ريثما يتمكن من السيطرة على البلاد ويلجأ بعد ذلك ، كما فعل في الواقع، الى تصفية كافة القوى والجماعات السياسية، وفرض حكم الحزب الواحد.

- **كتاب مديرية الأمن العامّة الى مديرية الإستخبارات العسكرية بتأريخ ٤ / ٢ / ١٩٧١**

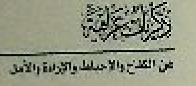
وللتدليل على ادعاءاتهم الكاذبة يجد القارئ الكريم في الملحق رقم ٤ صورة لكتاب مديرية الأمن العامة المذكور مع قائمة ب ١٤٢ إسما لنخبة من



خيرة المثقفين الوطنيين العراقيين، شيوعيين ويساريين وديمقراطيين ومنهم من لم يكن له إتجاه سياسي معين ولم ينشط سياسيا، جرت ملاحقتهم من قبل أجهزة النظام القمعية. ومن هؤلاء من كانوا خارج العراق عند ذاك. وقد تفضلت دوائر القمع بإضافة إسمي الى تلك القائمة فزادوني شرفا، رغم إنني كنت قد غادرت العراق قبل أكثر من سنة، في كانون الأول ١٩٦٩ ، للعمل في منظمة الصحة العالمية.

إن ما قامت به تلك السلطة الجائرة من إضطهاد وتنكيل بالمثقفين من كافة الإتجاهات والتضييق عليهم ما هو إلا دليلا على حقدها على أحرار الفكر من العراقيين وعلى جهلها وتفاهتها و اهدارها لكفاءات وطنية حقيقية، أساتذة جامعيين وأطباء و مهندسين واقتصاديين وكتّاب وأدباء، كان العراق في أمس الحاجة لمساهمتهم في بنائه وتقدمه.

إنتهى الجزء الأول، وآمل أن أكمل الجزء الثاني حول عملي وتجربتي في منظمة الصحة العالمية (١٩٦٩- ١٩٨٨) وما بعدها.



الملاحق

ملحق ١ : عبداللطيف الشوّاف .. الإصالة العراقية المشرّدة (مقال لي في جريدة الحياة اللندنية، في ٢ آذار ١٩٩٨).

عبداللطيف الشوّاف.. الأصالة العراقية المشردة

فاروق برتو *

■ كان عبداللطيف الشوّاف شخصية اجتماعية وسياسية عراقية مرموقة. ففضلاً عن كونه الوزير الكفء النشيط والقانوني الضليع والخبير الواسع المعرفة في الجوانب القانونية للشؤون النفطية والمالية، كان شخصية موسوعية في التراث والأدب وكان سريع البديهة حاضر النكتة.

كذلك كان الشوّاف موضع ثقة الفئات السياسية المختلفة، لاستقلاله وانصافه، ومن أنشط العاملين على تقريب وجهات النظر بينها وجمع شملها من أجل استقرار العراق وخيره وتقدمه، وكان من القلائل الذين يتفق اكثر العراقيين، على اختلاف انتماءاتهم السياسية منذ الخمسينات وحتى رحيله المحزن بعيداً عن الوطن، على كفاءته وسعة افقه وموضوعيته وحبه للناس والعمل المجدي. فقد ظل مستقلاً عن الأحزاب والتنظيمات السياسية مع الحفاظ على العلاقات الطيبة دائماً مع الفئات كافة. وشارك بنشاط في العمل السياسي في العراق كشخصية مستقلة مؤثرة ومحبوبة، كما اقام علاقات عربية واسعة في المجالات السياسية والقضائية والاقتصادية.

واغتراب هذا الانسان الرائع والعراقي الكفء المخلص وهجرته عن تراب وطنه مؤشر على مدى تردي الأوضاع الاجتماعية والسياسية والفكرية في العراق، وعلى محنة مثقفيه وأحراره.

كان الشوّاف يبحث دائماً عن نقاط الالتقاء ويدعو للتضامن والعدل والتعاون بين الجماعات، ومع ذلك لم ينج من تعنت البعض ممن كان يحسب انهم الأقرب اليه فكرياً وسياسياً. فإن كل من يتصدى للعمل السياسي في الجو العراقي العاصف، إذا لم يرق لهم استقلال رأيه.

ملحق ١ : تابع

وجهره به وموضوعيته ازاء الأحداث.

كذلك تعرض لضغوط محرجة من قبل الحكام الذين طلبوا منه بالحاح تشكيل حزب سياسي يعلم هو قبل غيره ان مثل ذلك الحزب لن يكون إلا ذيلاً لـ «الحزب القائد» وواجهة للتمويه بوجود تعددية سياسية في البلاد، كما دلت على ذلك التجارب الحية والواقع المر للعمل السياسي في العراق. وقد همس رحمه الله في اذني عند لقائي به في مصر آنذاك: «ان هذا هو السبب الرئيسي وراء عدم عودتي الى الوطن إذ اخشى التعرض لضغط متزايد في هذا الموضوع» وأردف ساخراً بطريقته الشعبية المحببة ما معناه: «من يفعل مثل ذلك سوف يرميه الناس بالنعال في شوارع وازقة الكرخ وبغداد».

وهكذا آثر ابو علي، على شيمة البغداديين الأصلاء، شظف العيش وبهدلة الاغتراب على «بهدلة» الكرامة في العراق. وكان يردد حتى قبل اغترابه: «انني احترم اصحاب الراي الذين هاجروا خارج الوطن بعيداً عن اوضاع لا يقبلونها ولا يرتضون العيش في ظلها، فهذا موقف يدعو الى الاحترام».. وانتهى الامر به ان يلحق بجمهرة المهاجرين من اصحاب الراي منذ العام ١٩٨٩.

عرفت عبداللطيف الشواف للمرة الأولى العام ١٩٥٥ وهو حاكم (قاض) نابه في محكمة بداءة البصرة وكان معروفاً للجميع بذكائه وكفاءته وشخصيته القوية ودأبه على العمل. واكد لي احد قضاة محكمة تمييز العراق آنذاك، وهي أعلى هيئة قضائية في البلاد، ان شيوخ القضاء في العراق في تلك الهيئة كانوا غالباً ما يبدون سرورهم واعجابهم مجتمعين برصانة احكامه عندما تعرض عليهم كهيئة أعلى للمراجعة. ولا شك في ان الفهم والحس القانوني العالي عند عبداللطيف هما الأساس الراسخ لما عرف عنه من انصاف وعدل وحياد.

في البصرة الفيحاء، وا اسفي عليها، كان ابو علي محل احترام وحب وثقة زملائه من القضاة والمحامين، وكانت علاقاته الشخصية الممتازة تمتد عبر كامل الطيف الاجتماعي والسياسي فيها سواء جماعة الحزب الوطني الديموقراطي او حزب الاستقلال او الحزب الشيوعي أو كبار التجار ورجال الأعمال والمثقفين والوجوه الاجتماعية المعروفة. وكنت أعلم انه كان كثيراً ما يحرر المقالات الافتتاحية - من دون توقيع في جريدة الحزب الوطني الديموقراطي في البصرة، اقرب الأحزاب

ملحق ١ : تابع

لمعتقده السياسي آنئذ، والذي كان يرأس فرعه فيها صديقه الصدوق المرحوم محمد العبدالله الفالح السعدون.

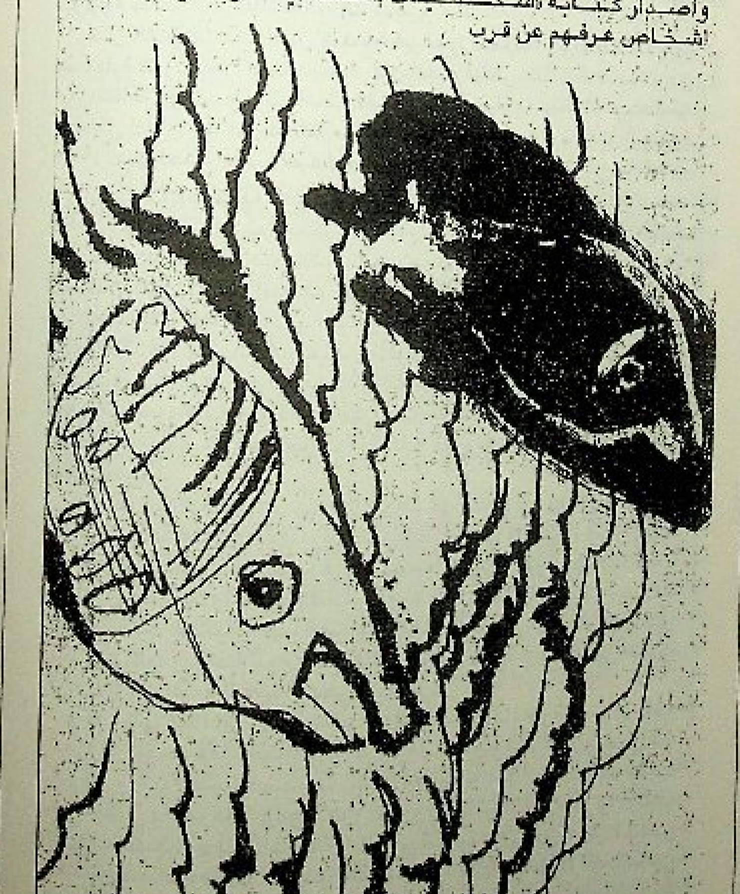
كان الشواف متواصل النشاط في قلب الحركة الوطنية المناوئة للسيطرة البريطانية الاستعمارية ابان العهد الملكي منذ الخمسينات من دون تظاهر او ادعاء. وقد اهلته كفاءته المشهودة واستقلاله وحماسه الوطني المتزن لاشغال مراكز متقدمة في الدولة بعد ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ حتى اختير وزيراً للتجارة، فلعب دوراً فاعلاً كعادته في ما تحقق من انجازات وطنية مهمة للتحرر من السيطرة الاجنبية كقانون رقم ٨٠ القاضي باستعادة ما لم يستغل من ارض العراق من قبل شركات النفط الاجنبية للدولة، والاعداد لتأسيس شركة النفط الوطنية وتطوير العلاقات التجارية العراقية مع البلدان المختلفة. كما أسهم في جهوده خلال تلك الفترة المعقدة سياسياً، للعمل شبه المستحيل آنئذ وحتى اليوم للأسف، على التقريب بين الفئات السياسية المختلفة والمتصارعة. ولعل من مزايا عبداللطيف دبلوماسيته المرنة إذ استطاع الخروج من وزارة عبدالكريم قاسم مع الحفاظ على العلاقات الطيبة معه ومع جميع الأطراف المختلفة، بل والاستمرار على جهوده للتقريب بينها.

ينتسب عبداللطيف الى عائلة الشواف في الكرخ من بغداد، وهي من العوائل السنية المحترمة والمعروفة بمركزها الديني المرموق، وكان والده المرحوم علي الشواف قاضياً في المحاكم الشرعية عرف بالاستقامة وحسن السمعة. ولد عبداللطيف العام ١٩٢٦ ونشأ نشأة محافظة وتشبع بالقيم العالية وطلب العلم ومساعدة الناس والزهد في المظاهر وتلك قيم ظلت راسخة لديه ولدى الكثيرين من ابناء جيله الذين نشأوا وترعرعوا ابان فترة الحكم الوطني في العراق.

ونظراً الى علاقاته الاجتماعية الواسعة وذكائه وثقة ملاحظته ومعرفته الموسوعية بالتاريخ والتراث وبالناس وسلوكهم واصولهم فقد ظل يرقب بحسرة تهافت القيم وترديها منذ اخذت الصراعات السياسية والعرقية والويلات والحروب والقمع الواسع والارهاب والخوف تتفاقم وتطحن المجتمع العراقي فتحيله الى كومة من البؤس والظلم والفساد. ودفعته الحسرة على تدهور المثل والسلوك الاجتماعي وكذلك الحرص على تثبيت نقيض ذلك من الجوانب الخيرة والأصلية

ملحق ١ : تابع

في الشخصية العراقية المتميزة وفي المجتمع العراقي الى اعداد
واصدار كتابة «شخصيات نافذة» ليسرد فيه سيرة
اشخاص عرفهم عن قرب



ملحق ١ : تابع

وعرف فيهم صفات جديدة رائعة ليؤكد للعراقيين بان الشر والصفات الكريهة السائدة في مجتمعهم الحالي ليست اصيلة فيه وانما هي الزبد الذي سيذهب هباء على رغم طول المعاناة والالام. وقال لي وهو ما يزال يستطيع الكلام بعد: «انني لم انكر جوانب الضعف والنواحي السلبية في اي من الاشخاص الذين اخترتهم للكتاب على رغم استحالة خلو اي انسان من العيوب وهي ان وجدت في اي منهم لا تستحق الذكر ازاء ما نلمسه ونعانيه اليوم من الشرور، والمهم ان اضرب للعراقيين امثلة طيبة تشجعهم على الامل والحب والرحمة والتكافل والثقة بقدرتهم الذاتية على تجاوز المصاعب».

لقد انتقد البعض اختياره للاشخاص باعتبار ان منها من لا يجوز وصفه بانه شخصية نافذة، وفاتهم انه لم يكن يؤرخ لعظماء الدولة والزعماء وانما للصفات الشخصية العالية فيهم في الاساس على تباين اوضاعهم الاجتماعية. والمعني بالنفوذ عنده اثرهم كقدوة حسنة في مجتمعهم المحلي وفي مجال عملهم، وهو في ذلك يرجع الى خبرته الشخصية الوثيقة بهم، ولا شك في ان العراق غني بنماذج بشرية كثيرة تدعو للفخر والاعتزاز بصفاتها الشخصية الانسانية الحميدة.

اختار الشواف ستة اشخاص في الجزء الاول من كتابه، ولكنه في الواقع لم يقتصر عليهم بل زاد العشرات من الاشخاص والعوائل البغدادية والعراقية ممن لهم علاقات قربى او صداقة او عمل او جوار معهم. كذلك استفاض في الكتابة عن الظروف السياسية والاجتماعية التي عايشوها مما يعد بحد ذاته دراسات اصيلة قيمة عن تلك الظروف.

ولو دققنا في الصفات التي ركز على التذكير بها وابرزها لوجدنا الاباء والشجاعة والكرامة والكرم والزهد لدى عبدالله الفالح السعدون، والعمل المخلص المنتج والحرص على صالح الوطن واحترام الناس لدى سليمان فتاح، والشفقة الانسانية والمروءة والنزاهة عند نافع التكمجي والتواضع والقناعة والوفاء والاسى لمصائب الآخرين لدى محمد زينل والعلم والنزاهة والاخلاق السمحة والدقة في العمل والاتقان عند محمود خالص والصراحة والجسم والكرم وقوة الارادة والورع والتقوى من دون ادعاء او مآرب عند حميد الاكبر.
كان عبداللطيف الشواف يؤمن بان الصفات الاصيلة

١٩٩٦

ملحق ١ : تابع

الحميدة هي الباقية في المجتمع العراقي وان الاضطراب والتدهور الاجتماعي الآخذ بخناق العراق الى زوال مهما بدا من جوانب سلبية مؤلمة، وعلى رغم التشهير والتعميم. فالعراق ليس حديث عهد في التقدم الحضاري بل هو موطن اشعاع الحضارة الإسلامية في العصور السالفة.

واراد الشواف ان يذكر من يدعون الفضل على شعب العراق بما روي عن الامام الشافعي إذ سأل صاحبه يونساً: «يا يونس، أدخلت بغداد؟» قال يونس: «لا»، فرد الشافعي: «ما رأيت الدنيا ولا رأيت الناس». كما عرض في كتابه معرباً عن شوقه وحبه للعراق واهله، بعض خلجات الشاعر الفيلسوف أبي العلاء المعري في حب العراق إذ قال:

على سنين تقضت عند غيركم
أسفت لا بل على الأيام والساع
وفي العراق رجال قربهم شرف
هجرت في حبهم رهطي وأشياعي

وقال:

إذا نأت العراق بنا المطايا
فلا كنا ولا كان المطي
على الدنيا السلام فما حياة
إذا فارقتكم إلا نعي

في التسعينات أعد الشواف مسودة لدستور عراقي دائم، كما أعد دراسة قانونية فقهية حول النظام الفيدرالي، وتلك الدراسات ما هي إلا تعبير عن حبه للشعب العراقي ووطنه واحترام لحق الشعب الكردي في تقرير المصير حفاظاً على روابط التاريخ والاخاء والتضامن بين عناصر الشعب العراقي. وهي دراسات متعمقة لقانوني عراقي ضليع يجدر نشرها للبحث والمناقشة تكريماً لذكراه وحرصه على خير الوطن.

رحم الله ابا علي، فقد كان عراقياً أصيلاً متحضراً محباً لشعبه ووطنه وللانسانية جمعاء، عمل من دون كلل من أجل وحدة شعبه وتقدمه.

* طبيب عراقي - جنيف.

ملحق ٢ : في الذكرى السنوية الأولى لرحيل رحيم عجينة.

(كلمة لي في اجتماع في قاعة Ealing Council House في لندن)

الاخوات والاخوة الاعزاء

وانا اقف هذا الموقف في ذكرى رحيل رحيم، تمر الذكريات في الذهن مليئة بالاحداث والمواقف والمشاعر والانطباعات الشخصية التي قد تبدو استعادتها للبعض نوعا من المبالغة في مديح شخص قريب علي ولكنها في الحقيقة قناعات توطدت عبر السنين بحلوها ومرها.

لقد عرفت رحيم اول ماعرفته زميلا لطيفا قريبا الى النفس ونحن طلبة في الصف الاول من كلية الطب في بغداد عام ١٩٤٥، أي منذ اكثر من نصف قرن، فنحن جيل التغييرات العميقة والتطورات الهامة في السياسة والفكر والاجتماع والعلوم التي مر بها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، والتي طبعتنا بطابعها وأسهمت الى حد كبير في تكوين وعينا العام وفي رسم طريق كل منا بعد ذلك عبر عقود عديدة تالية.

ثم التقيت به في القاهرة والاسكندرية حيث انتقل لدراسة الطب في جامعة الاسكندرية، وكان ذلك عند زيارتنا ضمن وفد من كلية طب بغداد الى مصر عام ١٩٤٧، وكان يتدفق حماسة وحبا واهتماما

ملحق ٢ : تابع

بكل ما يجري في العراق في اجواء ماقبل الوثبة ونهوض الحركة الوطنية واليسارية فيه، اذ كان يتابع ذلك عن قرب مع نشاطه الملحوظ في الحركة الطلابية المصرية، ولا شك ان الحياة في «مصر المحروسة» تركت طابعها المحبب لدى رحيم من حيث حبّه للنكتة وللغناء والموسيقى العربية ورسوخ روح السماحة والصبر لديه فهما صفتان مطلوبتان للعيش بصفاء في رحاب «ام الدنيا».

ثم التقيته بعد ذلك عام ١٩٥٨، وكان هو في لندن وانا في بريستول للاختصاص، وهنا كنا نلتقي من حين لآخر في المطعم الاثيني قرب Totenham Court Road الذي كان كخلية النحل مركزا للقاء الطلاب العراقيين ببعضهم وبزوارهم، فعرفت رحيم قائداً من قادة جمعية الطلبة العراقيين في المملكة المتحدة، تلك الجمعية التي لعبت دورا هاماً في الدفاع عن مصالح الطلبة وفي مساندة حركة التحرر في الوطن وكسب التفهم والتأييد لها من القوى والاحزاب والشخصيات السياسية والاجتماعية البريطانية ومن الرأي العام البريطاني. وفي تلك الايام شاركت معهم في اول مظاهرة توجهت إلى السفارة العراقية في لندن لنصرة ثورة ١٤ تموز اذ كانت السعادة والامل يفيضان من القلوب الى الوجوه الشابة وكان رحيم بنشاطه وحماسته في مركز تلك الاحداث . وهنا عاد

ملحق ٢ : تابع

رحيم الى الوطن مرجئاً اكمال الاختصاص، كما عدت بدوري، في الايام الاولى التي تلت الثورة.

في بغداد زاملت رحيم عن قرب في النشاط السياسي والمهني (النقابي) مع اخوة اعزاء علي، اذكر منهم المرحوم الدكتور محمد الجلبي والدكتور مهدي مرتضى والدكتور عبد الصمد نعمان الاعظمي، كما اشتركنا رحيم وانا في وفد وزارة الصحة العراقية الى الاجتماع السنوي للهيئة العامة لمنظمة الصحة العالمية في جنيف عام ١٩٥٩ حيث كان هو مديراً لمعهد الأمراض المتوطنة وكنت مديراً للصحة الدولية في وزارة الصحة وكان وفدنا برئاسة المرحوم الدكتور رفعت الشيباني مدير الصحة العام آنذاك . ولعل من معقولات التراث ان «الصديق يعرف في الطريق» أي عند السفر وكانت تلك صحبة محببة مفيدة غنية بتبادل الافكار والانطباعات والمشاعر رغم «حنبليته» الملموسة احياناً.

وبحلول عام ١٩٦٠ كان لي شرف المشاركة في توزيع الشربت او الشربات « كما يقال في مصر» على المدعوين في عقد زواج بشرى ورحيم، بمعنى ان رحيم ، صهري العزيز، لم يكن ذلك فقط بالنسبة لي انما هو صديق قريب لي في القلب والفكر ورفيق في التطلع

ملحق ٢ : تابع

والعمل من اجل مستقبل مشرق لعراقنا المغدور، وزميل في ذات المهنة الانسانية التي احبها وظل يعشقها في مختلف اطوار حياته.

ومع علاقتي الجديدة «اعني العائلية» برحيم شعرت بسعادة غامرة للقائي بوالده المرحوم الحاج محسن عجينة الذي ادهشني بتواضعه وادبه ولطفه وكياسته، اذ كان حديثه الذكي اللطيف وصوته الخفيض وابتسامته الدائمة مما يأسر القلب حقاً الى حد احيا في ذاكرتي المندهشة ذكرى الرجل الرائع الذي ظللت اكن له الحب والاحترام والحسرة على فقده وهو المرحوم الشيخ عبد الكريم الماشطة، المعمم التقي الزاهد ذو العقل النير والادب العالي والتواضع الجم، ذلك الوجه المشرق لحركة السلم العراقية المجاهدة ابان العهد الملكي. فتلك نماذج رائعة للشخصية العراقية وصفاتها الاصيلة المتميزة، وللعراق نماذج كثيرة اخرى، يحاول المتسلطون المتخلفون طمسها لتسود الصفات الكريهة والممارسات المشوهة في مجتمع مزقوا اوصاله واوصلوه الى حافة الانهيار.

وكنت قبل ذلك قد عرفت المرحوم الدكتور رضا شقيق رحيم وازدادت محبتي وتقديري له بمرور الايام . واذا كان بالامكان تصنيف البشر حسب سلوكهم الاجتماعي وعلاقاتهم بالآخرين

ملحق ٢ : تابع

بحيث يندرج ذلك على مقياس قد نطلق عليه على سبيل المثال Homometer نسبة الى Homo sapiens أو البني آدم، يقع اعلاه اشباه الملائكة واسفله اشباه الشياطين منهم فاني اضع رضا عجينة في قمة ذلك المقياس، مع عدد نادر من اشباهه لا يعلو عليهم احد. ان غرضي من ذكر رضا عجينة وذكر والده طيبي الذكر هو ان ارجع خلق رحيم العالي الى اصوله وبيئته العائلية الحميدة فضلاً عما اكتسبه من الحياة ونضالها وتجربتها.

وان اردت ان اذكر صفات رحيم الشخصية التي انطبعت في ذهني عبر السنين فهي اولا الخلق الرفيع وعفة اللسان والادب الجم الى حد الخجل. فما اكثر ماكان، منذ ايام الشباب الاولى، يحمر وجهه خجلاً ويهرب من المجلس او المكان الذي قد يلفظ فيه بعض زملائنا بقبيح الكلام ولو من باب المزاح . وكان دأبه دائماً التمسك بالقواعد والضوابط الاخلاقية في السلوك الاجتماعي دون تزمت او اجحاف.

وكان رحيم حليماً يصعب ان ينتابه الغضب وله القدرة الفائقة على الصبر الطويل على المكاره و النوائب. وفي نفس الوقت كان يتمتع بـ Sense of Humor عالٍ وحب للنكتة والحساسية

ملحق ٢ : تابع

لاكتشاف المفارقات الطريفة والتعليق عليها، كما كان بسيطاً تلقائياً متواضعاً لم تغره المظاهر وطيبات الحياة ولم يعرف الطمع الى قلبه سبيلاً اذ ضحى بممارسة مهنته المجزية دون تردد من اجل خدمة قضية وطنه وشعبه.

كذلك فان الصدق والامانة خصلتان مميزتان من خصاله تتميز بهما شخصيته وسلوكه العام فهو صادق امين في الحديث والنقل وموضع ثقة شخصية عميقة لمن عمل او تعامل معه.

بالاضافة الى هذه الصفات الشخصية الاصيلة والمحببة، كان رحيم ذا فكر واسع جوال عاكفاً باستمرار على القراءة والبحث والمتابعة اللصيقة بالاحداث والتيارات الفكرية الهامة. وكان فضلاً عن ذلك ، رغم مشاغله واحترافه العمل السياسي ، يتابع باهتمام وبشوق باد قراءة مايستجد من تطورات في عالم الطب، اذ كان في سابق ايامه قد اوشك على اكمال الاعداد لامتحان عضوية كلية الاطباء الملكية البريطانية MRCP مما استدعى جهداً متواصلاً ودراسات مستفيضة وذلك بعد ان حصل على دبلوم الامراض الاستوائية، وبذلك تهيأ له اساس راسخ في موضوع الطب الباطني ظل هو حريصاً على رعايته والمحافظة

ملحق ٢ : تابع

عليه بالقراءة والتتبع.

ولعلني لا اطرق موضوعا شائكا اذ اتطرق الى التزامه التام بالخط السياسي الذي سار عليه والى جديته وشجاعته وصراحته البالغة مما أدّى احيانا الى وصفه بالتشدد من قبل البعض. وفي اعتقادي ان واقع نجاحه في العمل في مجال العلاقات الوطنية مع الاحزاب والحركات السياسية المختلفة في بغداد وكردستان وخارج الوطن يدلل على عدم دقة هذا الوصف.

لقد نشأت لدي بمرور السنين وجهات نظر وقناعات مختلفة عما كان يراه رحيم بالنسبة الى مواقف ومواضيع عديدة، ولكنني بقيت اسير صفاته الشخصية المحببة وصدقه واخلاصه لشعبنا ووطننا. وكان لقاؤنا المتجدد بعد ان انتقلت للعمل خارج العراق منذ ١٩٦٩ ، سواء في بغداد او مصر في السبعينات او في براغ وباريس ولندن بعد ذلك يعزز لدي هذا الشعور. وفي اخر المطاف كانت لقاءاتنا في لندن في السنوات الأخيرة من عمره مبعثا للاعجاب بقدرته الفكريه وعمقه في الدراسة والبحث وتفهمه للمعطيات والظروف السياسية الجديدة ومرونته في التكيف معها مع ثباته على المبادىء الاساسية المرتكزة على التفسير العلمي

ملحق ٢ : تابع

والعقلاني للحياة والاحداث .

وكم كنت اود ان اعبر له مباشرة عن مشاعر ودي وتقديري عندما الم به المرض الفتاك الذي لم يمهله طويلاً، ولكن تواضعه وخجلي من مثل هذه المناجاة الشخصية حالا دون ذلك اذ كنت احرق الى ان ابثه لوعتي وشجني وفخري به مرددا قول شاعرنا الكبير الجواهري:

سلمت فانك في ناظري فان غبت عنه ففي خاطري

سلمت فان غضون السنين على وجهك الشاحب الغابر

سطورا من المجد لا تمحي وعشتَ وعاشت يد الساطر

ان خسارتي الشخصية وخسارة كافة اخوان واصدقاء رحيم بفقده جسيمة حقاً، الا ان ذكراه وخلقه وعمله ستظل تبعث فينا الأمل بمستقبل افضل لعراقنا العزيز وشعبنا الجريح.

لقد احطنا جميعا، شقيقتي بشرى رفيقة حياته، وعائلته الاصيلة الطيبة وعائلتنا بالتعاطف الشامل والمحبة والمشاركة الوجدانية من

ملحق ٢ : تابع

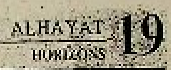
قبل رفاقه واصدقائه ومحبيه مما كان له ابلغ الاثر في نفوسنا جميعاً وخفف من أسانا وحسرتنا.

بأسم بشرى وباسمهم جميعا ارجو قبول شكرنا وتقديرنا العميق لعطفكم ومشاركتكم ودمتم سالمين موفقين .

١٩٧٧/٥/٢٢

ملحق رقم ٣ : رد على محمد حسنين هيكل.

مقال لي في جريدة الحياة اللندنية بتاريخ ١ كانون الأول ١٩٩٩ تعليقا على ما جاء في كتابه "سنوات الغليان" بخصوص العراق.



ALHAYAT 19
HORIZONS

هل للعرب أن يوثقوا تاريخهم الحديث بموضوعية؟

أثار كتاب محمد حسنين هيكل «سنوات الغليان» الاهتمام وقت نشره في أوساط العاملين والمهتمين بالحياة السياسية في العالم العربي، وذلك أولاً لأهمية موضوعه وعلاقته بتطور الوعي والعمل السياسي في بلادنا، وثانياً للأهمية التي اكتسبتها كتابات هيكل بصورة عامة والراجعة في اعتقادي الى قربه من مصادر المعلومات ومراكز السلطة، وكذلك الى توثيقه الجيد لما يكتبه ولجدية المصادر التي يرجع اليها عادة ولأسلوبه المتميز في الكتابة.

ولعل موقف الرئيس الراحل جمال عبدالناصر ونظامه من حكومة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ومن اليسار العراقي (الشيوعيين والأحزاب والجماعات اليسارية والديموقراطية غير الشيوعية)، وبالتالي من اليسار العربي والوطنيين العرب المعادين للسيطرة الاستعمارية من دون أن يؤمنوا بزعامة عبدالناصر وبكونها بالضرورة السبيل الوحيد لتحرر العالم العربي وتقدمه... هو من الأهمية بحيث يجب عدم التغاضي عن بحثه وأخذ العبرة من نتائجه السلبية

ملحق ٣، تابع

على حركة التحرر العربي وعلى تضامن البلاد العربية في ما بينها وضد أعدائها. وبدلاً من التهرب من المواجهة ومن بحث هذا الأمر بحثاً موضوعياً علمياً تفادياً للإحراج، أو كما جاء في تعليق عبدالعظيم أنيس في حينه حول الكتاب نفسه «منعاً لنكء الجروح»، أعتقد بأن دراسة ذلك الموقف وتحليل أسبابه وملابساته ونتائجه بصراحة وأمانة، بعد مرور سنوات كثيرة عليه، ستكون مشاركة قيمة من أجل التفاهم والتعاون والتواصل بين القوى الوطنية في البلاد العربية، من قوميين ويساريين ووطنيين آخرين. وذلك يتطلب في الوقت نفسه من المعنيين بهذا الأمر الابتعاد عن كل الاتهامات بالخيانة أو الشعوبية وما اليها أو التنصل من المسؤولية في وقت نحن في أشد الحاجة فيه الى التقارب والتعاون من أجل الوفاء باستحقاقات نهوض الأمة العربية اليوم وغداً، وما أعظمها.

ولا بد أن يلاحظ المتتبع لما ينشر أو يذاع في وسائل الإعلام العربية، وفي مصر خصوصاً، عن ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ ونظام الحكم الجمهوري الذي نجم عنها في العراق والذي استمر حتى انقلاب ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣، ان تلك الثورة ونظامها يوصفان بالإجرام و«الشعوبية». وكان حكماً لا رجعة فيه قد صدر بذلك من قبل أنظمة الحكم العربية ووسائل إعلامها على اختلاف اتجاهاتها وسياساتها. فقد اتفق في ذلك على ما يبدو نظام الرئيس عبدالناصر (المعادي للاستعمار) وأنظمة عربية أخرى (لم يعرف عنها العداء له). كذلك كان النظام الشاهنشاهي السابق في ايران من دعاة القضاء على ذلك النظام على رغم اتهامه بالشعوبية! كما أن الرئيس الاميركي ايزنهاور كان مهتماً بالقضاء على نظام ثورة يوليو العراقي وبمساندة جهود عبدالناصر في اسقاطه، كما جاء في كتاب هيكل «سنوات الغليان».

ملحق ٣: تابع

وبهذا الخصوص نجد أن أكثر ما جاء في الباب الرابع من الكتاب تحت عنوان «مدافع حروب باردة: قاسم وانقسام» وفي بعض الصفحات التي سبقته أو في الباب السادس «على سفوح البركان: شلال يتدفق على الصخور» يمكن وصفه بمبالغات ورؤية من جانب واحد من باب الاكتفاء بـ«لا تقربوا الصلاة» وحذف «وأنتم سكارى». وذلك للأسف عرض يفتقر الى الحيدة والأمانة اللتين ينتظرهما القراء من كاتب مرموق... إذ يبدو الأمر لمن عايشوا واطلعوا على تفاصيل ذلك النزاع مجموعة من الاختلاقات وأنصاف الحقائق اختارها وجمعها هيكل وقدمها كعرض لتاريخ مفترض لذلك النزاع ثم قام، كما يقول عادة، بـ«قراءة» ذلك «التاريخ» الذي اختار وقائعه بنفسه وعلى طريقته الخاصة.

ومن الغريب أيضاً أن عرض هيكل لتطور العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية ولموازين القوى السياسية في العراق آنذ يتسم بالسطحية وبنقص المعلومات وذلك خلافاً لما عودنا عليه، مما يدعو الى الشك في إخفائه للمعلومات التي لا تخدم غرضه السياسي. إذ أن ما عرضه من معلومات تُشم منها رائحة دوائر الاستخبارات المصرية النشطة في هذا الميدان آنذاك، مع إضافة آراء وادعاءات الحركات العراقية المعادية للحكم والمتعاونة لاسقاطه وهي حركات ضمت القوميين من أنصار الجمهورية العربية المتحدة والبعثيين وأنصار أميركا وبريطانيا وهي قطعاً لا تمثل أكثرية الشعب العراقي الذي تعمد هيكل اهمال توثيق آراء ورغبات أكثريته، عرباً وأكراداً، وأحزاباً وحركات سياسية. ولا شك في أن المعلومات التي تحتنها دوائر المخابرات ووسائل الإعلام الحكومية انما ترمي الى تبرير التدخل المباشر في شؤون البلاد العربية (الشقيقة، والمتحررة منها خصوصاً)

ذكريات عراقية
عن الكفاح والإحباط والإرادة والأمل

ملحق ٣: تابع

وهو ما يصفه هيكل نفسه في كتابه، ولكن بعد خراب البصرة للأسف، بأنه من الأخطاء الرئيسية التي عانى منها النظام الناصري.

ليس القصد من هذا التعليق مراجعة ومناقشة تفاصيل نصوص الكتاب حول ثورة تموز (يوليو) والنظام الذي نجم عنها في العراق، وإن كانت تلك النصوص تحتوي على أمثلة كثيرة لإخفاء الوقائع وأنصاف الحقائق، بل القصد هو الدعوة الى توثيق الأحداث وتحديد مسؤولية كل طرف عن اخماد روح الثقة والتعاون بين بلاد عربية شقيقة كانت قد تخلصت من السيطرة الأجنبية وبدأت في بناء مشروعها الوطني وتحقيق أحلامها في الحرية والتقدم.

لقد مر أكثر من ثلاثين سنة على ثورة تموز ١٩٥٨ في العراق ونحن اليوم على أبواب قرن جديد، فهل يمكن أن يقوم المؤرخون والباحثون العرب والمهتمون بمتابعة وتسجيل تطور الأحداث السياسية والاجتماعية في البلاد العربية بدراسة تاريخية موضوعية ومحايدة لمجريات الأحداث وتطورها في بلادنا في النصف الثاني من هذا القرن (منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى إبرام السلام بين مصر وإسرائيل في كامب ديفيد العام ١٩٧٩ مثلاً) أم يستمر سيل المعلومات المشوشة وإخفاء حقائق تاريخنا الحديث عن الأمة أو تشويهها ثم عرضها في سوق النشر على أنها الحقيقة بعينها من قبل أصحاب المصلحة السياسية أو الايديولوجية أو المادية في التمويه على الشعوب؟

إن اختيارنا لكتاب «سنوات الغليان» والتنكير بما احتواه من معلومات خاطئة وناقصة ومشوشة انما هو بسبب أهمية كاتبه على المستويين العربي والدولي ولما يتمتع به من احترام في الأوساط العربية بالمقارنة مع

ملحق ٣ : تابع

الكثيرين ممن فقدوا المصداقية لافتقارهم الى الأمانة والموضوعية. والحقيقة ان سوق الإعلام والنشر في البلاد العربية، باستثناء بعض البحوث العلمية والموضوعية، مليئة بما يبعث على الحزن والاحباط من كتابات ومعلومات مؤسسة على التلفيق والتضليل، بعضها للأسف الشديد من وضع كتاب كانوا يعدون يوماً، ولا زالوا كما يدعون، من سياسيي ومفكري وفلاسفة هذه الأمة الذين يرشدونها الى بناء مستقبل أفضل لأجيالها القادمة. ان هذا الركام من المعلومات المضللة يستدعي جهداً كبيراً طويل الأمد من المؤسسات العربية والمفكرين والكتاب العرب لتحقيقه وتوثيق المعالم والأحداث الرئيسية في تاريخنا الحديث، على أقل تقدير، حسب قواعد البحث العلمي المتبعة في مؤسسات العالم المعروفة باستقلالها وحريتها في البحث والدراسة. وليس هناك بعد في البلاد العربية ما يكفي من الصحف والمجلات والمطبوعات الأخرى المعترف لها بالموضوعية والأمانة لتقوم بالتصدي لمراجعة وتحقيق ما ينشر ويذاع في بلادنا وإيضاح ما فيه من نقص أو تلفيق، وذلك لرفع الغشاوة عن عيون القراء والمشاهدين الذين يستغل النقص في اطلاعهم وتتبعهم للأحداث والتطورات في بلادهم وفي العالم في محاولات لئيمة لحشو أفكارهم بالمعلومات المغلوطة والمبالغات والأكاذيب المتعمدة.

ليت في الامكان مثلاً أن تقوم الجامعات العربية بمثل هذه الدراسات والبحوث المهمة. ولكن جامعاتنا، مع احترامنا الكبير لدورها الحيوي الجليل في تعليم مئات الألوف من الجامعيين العرب، تحجم عادة عن الخوض في القضايا الحساسة التي تهم المواطنين خشية مس الخطوط الحمراء التي ترسمها السلطة وأصحاب النفوذ ولهامش الحرية الضيق لبحث مواضيع معينة. وذلك أمر يدعو

ملحق ٣ : تابع

للأسف، إذ في البلاد التي تعتبر البحوث الموضوعية الجادة مصدراً رئيسياً للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، تلعب الجامعات ومعاهد الدراسات دوراً مهماً في ذلك لما تتمتع به من حرية واستقلالية في اختيار البحوث التي تجريها والمصادر التي ترجع اليها وطريقة اجرائها من دون خطوط حمراء تضعها السلطة أو محاولتها تدجين الجامعات ودفعها الى القيام بتزييف الحقائق لمصلحتها تحت عناوين «بحوث» و«دراسات» لا مصداقية لها كما يجري في الكثير من البلاد العربية للأسف الشديد. ولا شك في أن غالبية المثقفين العرب يعيشون هذه الأجواء القاتمة مرغمين، ولكن المطلوب هو تغييرها للأفضل صيانة لكرامة الفكر العربي. ان التحدي الذي يواجه الجامعات العربية اليوم هو انتزاع استقلالها وحريتها في البحث والتفكير من بين ركام الممنوعات والاباطيل لتلعب دوراً [illegible] في الكشف عن الحقائق التي تخفى عن شعوبنا في مختلف مجالات الحياة.

وحسب ما نعلم فإن السرية ترفع عن الوثائق الرسمية في الدول المتقدمة بعد مرور عشرين عاماً على أحداثها، فهل نأمل أن ترفع بالمثل عما هو موجود من وثائق في الدول العربية بحيث يسمح للباحثين العرب وغيرهم بدراستها وتحليلها ونشرها؟ أم ننتظر أن يتفضل علينا الباحثون الأجانب مشكورين بالكشف عن تفاصيل وقائع تاريخنا؟

وقد يظن البعض أن ليس لدى الدول العربية من وثائق ومصادر ما يستحق عناء البحث والدراسة لما قد تتعرض له من تزييف أو إتلاف أو إخفاء، وإذا صح ذلك أو بعضه فهو أمر مؤلم ومخجل في الوقت نفسه، مما يستدعي مراجعة الآليات والوسائل والضوابط المتبعة في تجميع وتنظيم وحفظ الوثائق الوطنية الرسمية منها وغير

ملحق ٣: تابع

الوصفية وأن يعهد بذلك الى مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المستقلة قانوناً لحمايتها من تدخل السلطة في أعمالها. كما تتوافر لها الوسائل التقنية والكوادر الفنية اللازمة للقيام بواجباتها.

إن الهدف مما تقدم هو توثيق الحقائق ووضعها في متناول المواطنين واستخلاص العبرة منها والرجوع اليها في العمل من أجل مستقبل افضل لشعوبنا العربية.

* طبيب عراقي وموظف دولي سابق، جنيف

ملحق رقم ٤ : رسالة مديرية الأمن العامة الى مديرية الإستخبارات العسكرية مع قائمة بأسماء أحرار العراق المطاردين.

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية العراقية

وزارة الداخلية

مديرية الأمن العامة

القيود السرية / شعبة الهوية

العدد/ ٦٥٨٦

التاريخ ٤ / ٢ / ١٩٧١

سري

الى / مديرية الاستخبارات العسكرية

الموضوع معلومات

كتابكم آ. م/ خاصة / ٢٠١٥ في ١ / ١ / ١٩٧٠

ولاحقا لكتابنا ٨٨٦ في ٧ / ١ / ١٩٧١

أ- طيا المعلومات المتوفرة لدينا عن الاشخاص المدرجة اسمائهم ادناه :

الاسم واسم الاب	الملحوظة
١- نجيب محي الدين	ليسانس طبيعيات ومدير عام سابق . متقاعد
٢- بكر مصطفى السالم	ليسانس حقوق ومعلم متقاعد
٣- عبد الكريم شاكر الاعظمي	ليسانس آداب . مدرس حاليا
٤- الدكتور طلعت الشيباني	وزير تخطيط سابقا
٥- الدكتور نوري السعدي	طبيب امراض جلدية
٦- علي الشوك	بكالوريوس رياضيات . مدرس
٧- عبد الرزاق مطر	مهندس . نقيب المهندسين سابقا
٨- داود سلمان حكمت	بكالوريوس علوم . مدري ومدير سابق ونقابي معروف
٩- صاحب حداد	مفتش ومدرس ومدير عام سابقا
١٠- يوسف حداد	بكالوريوس علوم . مدرس ومدير سابق ونقابي جيد

ملحق ٤: تابع

١١-كاظم علي التميمي ليسانس اداب (لغة انكليزية) ومعلم ونقابي

١٢-محمود خلف العاني ليسانس اداب (لغة انكليزية) مدرس له خبرة بقضايا الاصلاح.

١٣-محمد عبد الصاحب الظالمي معلم ومدير ونقابي بارز

١٤-عبد علوان الطائي معلم ونقابي بارز شخصية اجتماعية معروفة (سياسي متقاعد)

١٥-عيسى رمزي معلم ونقابي معروف ومتقاعد حاليا

١٦-حسين العلاق ليسانس اداب ونقابي بارز وكاتب

١٧-علي حسين الرشيد ليسانس علوم اجتماعية ونقابي بارز ومدرس حاليا (سياسي متقاعد) وله خبرة في قضايا الاصلاح والاكراد.

١٨-كامل طه التكريتي معلم ونقابي بارز

١٩-الدكتور جميل نصيف دكتور في التاريخ واستاذ جامعي

٢٠-محمود علي السبع ليسانس علوم اجتماعية ومدير سابق ونقابي بارز

٢١-رشيد محمد علي كوو نقابي بارز ومثقف كوردي وموظف في تربية الكرخ

٢٢-نعيم بدري مفتش عام وحقوقي ومثقف ثقافة اقتصادية واداري ناجح

٢٣-غضبان رومي معلم متقاعد

٢٤-الدكتور حمدي يونس دكتور في اللغة الانكليزية - استاذ في الجامعة

٢٥-سلطان ملا علي شخصية اجتماعية معروفة بنضالها التقدمي وثقافته جيدة. سياسي متقاعد

٢٦-علي ابراهيم شخصية اجتماعية معروفة في منطقة الفرات وخبير في الشؤون الادارية سياسي متقاعد

٢٧-رسول حكاك معلم وشخصية محترمة بين اهالي الكاظمية

٢٨-باقر الخليلي ليسانس علوم اجتماعية ومدرس ناجح ونقابي معروف

٢٩-شاكر العطار ليسانس لغة عربية مدرس ونقابي بارز

٣٠-هاشم الراشد ليسانس لغة عربية مدرس ونقابي بارز

ملحق ٤: تابع

٣١-الدكتور علي حسين الساعدي استاذ في جامعة البصرة

٣٢-الدكتور حسين قاسم العزيز استاذ في جامعة بغداد

٣٣-محمد جليل التكريتي معلم وحقوقي له خبرة ادارية وشخصية معروفة، خبرة في قضايا الاصلاح

٣٤-سعد يحيى محامي

٣٥-صالح دكله سياسي متقاعد ومعروف (غير متأكدين عن ارتباطه)

٣٦-يوسف عبد المسيح ثروت كاتب معروف ومعلم

٣٧-يوسف الصائغ ليسانس اداب وكاتب معروف

٣٨-علاء العاني محامي (فدائي في الوقت الحاضر)

٣٩-خيرو يوسف الحيدر معلم وخبير في قضايا الاصلاح

٤٠-عبد الكريم مصطفى الجبوري معلم

٤١-عصام ابراهيم الخالدي بكالوريوس اقتصاد ومحاسب قدير

٤٢-ابراهيم عبد الحسين ملا خليل ليسانس اداب وقانون وموظف في مصلحة الحبوب

٤٣-جعفر عبد الحسين اللبان ليسانس علوم اجتماعية ومدرس معروف

٤٤-الدكتور خليل ابراهيم الحماش استاذ في الجامعة

٤٥-جليل عبد الخالق معلم في لواء الكوت له خبره في قضايا الاصلاح

٤٦-خالص محي الدين بكالوريوس اقتصاد وموظف في الاستيراد

٤٧-زياد يحيى الخفاجي سياسي متقاعد وموظف في الاقتصاد

٤٨-الدكتور حمدي التكمجي.... معروف كان مدير المكائن سابقا

٤٩-الدكتور سامي حسن السامرائي دكتور في الفيزياء الذرية في الجامعة

٥٠-الدكتور مهدي المخزومي دكتور في اللغة العربية واستاذ معروف ونقابي بارز وعميد الاداب سابقا

٥١-الدكتور علي جواد الطاهر دكتور في اللغة واستاذ جامعة بغداد.

٥٢-الدكتور ابراهيم السامرائي = = = = = =

ملحق ٤ : تابع

٥٣-الاستاذ كمال ابراهيم استاذ في جامعة بغداد وعميد كلية التربية سابقا
٥٤-الدكتور عبد الجليل الطاهر دكتور في العلوم الاجتماعية واستاذ في جامعة بغداد
٥٥-الدكتور كمال قاسم نادر دكتور في الاداب واستاذ في الجامعة
٥٦-سلام الناصري سياسي متقاعد وغير متأكد تماما
٥٧-عدنان عبد القادر ليسانس حقوق وموظف في مديرية المعارض
٥٨-عزيز الشيخ احمد سياسي متقاعد ومدرس في الجامعة وطالب في قسم الماجستير
٥٩-علي ضاري مهندس مقاولات في المحمودية
٦٠-رضا جليل مهندس مقاولات
٦١-محمد ضاري جيولوجي موظف في البلديات
٦٢-امجد الشيبي مهندس
٦٣-علي الشيبي معلم متقاعد وسياسي متقاعد ومحترم
٦٤-دلي مريوش معلم متقاعد وسياسي متقاعد
٦٥-عبد الكريم عبد الحميد الحكيم سياسي متقاعد موظف في شركة اهلية
٦٦-نافذ الحكيم مهندس في الاسكان
٦٧-امجد حسين ماجستير اداب موظف في الكويت
٦٨-سعدي الريحاني مدرس ونقابي بارز
٦٩-الدكتور نعيم الشذر استاذ في التربية الاساسية
٧٠-كاظم فرهود سياسي متقاعد وخبير في قضايا الارض
٧١-نايف الحسن ذو خبرة في قضايا الفلاحين
٧٢-لطفي بكر صدقي صحفي معروف
٧٣-ذنون ايوب كاتب واديب معروف
٧٤-كاظم السماوي شاعر معروف
٧٥-شاكر السماوي مدرس وشاعر

ملحق ٤ : تابع

٧٦-العيبي خلف معلم وذو خبرة في قضايا الاصلاح
٧٧-طاهر الشاوي مدرس وسياسي متقاعد
٧٨-شاكر الشاوي معلم وذو خبرة في قضايا الاصلاح
٧٩-عبد الرزاق حسين ليسانس اجتماع مدرس واداري ناجح
٨٠-محمود القيسي ليسانس ومحاسبة موظف في المستورده
٨١-عبد الوهاب الحسك ليسانس قانون وموظف في المستورده
٨٢-فاضل محمد تازه معلم وسياسي متقاعد
٨٣-الدكتور مهدي مرتضى طبيب اخصائي استاذ في الجامعة
٨٤-الدكتور عبد الحميد السعدي اخصائي في العيون
٨٥-الدكتور عبد اللطيف حسين طبيب
٨٦-الدكتور عبد الحميد البستاني طبيب
٨٧-الدكتور فاروق برتو طبيب
٨٨-الدكتور عبد الاله البستاني دكتور في القانون ومحامي ناجح
٨٩-المحامي عبد الواحد القيسي موظف في المستورده سابقا وتاجر حاليا
٩٠-المحامي عبد القادر البستاني سياسي متقاعد
٩١-المحامي بديع عمر نظمي سياسي متقاعد ومترجم ومحامي ناجح
٩٢-المحامي عزمي المومرجي سياسي متقاعد
٩٣-المحامي رزقو تلو سياسي متقاعد
٩٤-سعد عبد الحسين ليسانس اداب ونقابي بارز
٩٥-الدكتور فيصل السامر استاذ في الجامعة ووزير سابق ونقيب معلمين سابق
٩٦-عبد الجبار بتلو مدرس
٩٧-الدكتور محمود التميمي دكتور في الصناعة موظف في قصب السكر
٩٨-جمال منير ماجستير جيولوجيا موظف
٩٩-المحامي عبد الوهاب القيسي محامي معروف

ملحق ٤ : تابع

-١٠٠ عبد الستار زبير معلم وذو خبرة في الاصلاح الزراعي

-١٠١ قاسم احمد العباس ليسانس حقوق مدير التخطيط العام سابقا

-١٠٢ صاحب حمادي سياسي متقاعد وله خبرة في الاصلاح

-١٠٣ هاتو بينه خريج ثانوية وموظف في الجلود

-١٠٤ الدكتور عبد الوهاب القيسي دكتور في التاريخ استاذ في الجامعة

-١٠٥ الدكتور جليل جواد = = = = = =

-١٠٦ الدكتور صلاح الهاشمي طبيب في السكك

-١٠٧ الدكتور عادل الهاشمي . طبيب اسنان في كربلاء

-١٠٨ الدكتور هادي الحمداني استاذ في الجامعة

-١٠٩ سليم نعمو مدرس رياضيات ونقابي بارز

-١١٠ عبد الكريم العطار مدرس ونقابي ومدير تربية سابق

-١١١ المحامي كاظم الطائي شخصية معروفة في الكاظمية

-١١٢ محمد شرارة مدرس وشاعر وكاتب

-١١٣ انعام العبايجي شخصية نسائية معروفة (زوجة دكله)

-١١٤ انعام الدليمي .مدرسة وشخصية نسائية معروفة

-١١٥ خالد الانصاري صاحب صيدلية وبكالوريوس علوم متمحس جد للتعاون والثروة

-١١٦ خالد الزبيدي مهندس ومعماري الاسكان

-١١٧ جعفر ابو العيس سياسي متقاعد من اهالي المسيب

-١١٨ الدكتور هشام الدليمي طبيب في النفط

-١١٩ سلمان علي التكريتي ليسانس اداب مدرس واديب

-١٢٠ جاسم حمودي الزبيدي مدرس علوم وسياسي متقاعد

-١٢١ شهيد آل شيخ سياسي متقاعد وشخصية نجفية معروفة

-١٢٢ الدكتور رافد صبحي اديب طبيب وجراح معروف

-١٢٣ جعفر عبود مدرس علوم ونقابي من البصرة

ملحق ٤ : تابع

-١٢٤ مصطفى عبود بكالوريوس اقتصاد

-١٢٥ عبد الحسين خليفة سياسي متقاعد وموظف في الزراعة

-١٢٦ كاظم خليفة سياسي متقاعد وموظف في النفط

-١٢٧ الدكتور علي حسين الوردي استاذ في الجامعة وشخصية معروفة

-١٢٨ ابراهيم كبة وزير سابق واستاذ في الجامعة

-١٢٩ عبد الله الخزاعي مدرس ونقابي من اهالي الديوانية

-١٣٠ احمد محمود بكالوريوس علوم ومدرس من الكاظمية

-١٣١ المحامي فاضل الخطيب

-١٣٢ امير عبد الكريم الحويزي خريج حقوق كوردي

-١٣٣ الدكتور غازي الامين

-١٣٤ الصيدلي عبد الامير حسن

-١٣٥ عبد الرزاق جواد دكتوراه من الاتحاد السوفيتي

-١٣٦ الدكتور عبد الصمد نعمان طبيب

-١٣٧ الدكتور عبد المنعم مصطفى طبيب

-١٣٨ الدكتور اثيل زيدان كهرباء وطنية

-١٣٩ الصيدلي ابراهيم جرجيس زيوت نباتية

-١٤٠ الدكتور ضياء خونده طبيب

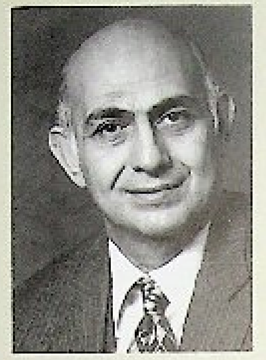
-١٤١ الدكتور عبد الله الراضي طبيب

-١٤٢ الدكتور فالح حسن حداد طبيب

-١٤٣ الدكتور منير الدباغ طبيب

ملحوظة

المقصود بالسياسي المتقاعد انه كان شخصية حزبية معروفة لدى اوساط الحزب الشيوعي ولكنه حاليا مستقل وليس له ارتباط باي جهة حسب تقديري .



الدكتور فاروق برتو

هذا الكتاب يعرض وقائع حياتية وسياسية وفكرية عراقية كما عاشها إنسان عراقي متعلم ومحب لوطنه بحلوها وبمرّها من ثلاثينات حتى سبعينات القرن العشرين، انتهت باختيار الإغتراب والحرية والحياة الكريمة المنتجة في الخارج.

الدكتور فاروق برتو طبيب عراقي عمل في وزارة الصحة العراقية مديرا للصحة الدولية ومديرا لصحة العاصمة بغداد أبان العهد الجمهوري الأول (١٩٥٩ - ١٩٦٢) و تم تعيينه مستشارا في المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في الإسكندرية (مصر) عام ١٩٦٩ وتنقل بين مواقع العمل في المنظمة الدولية حتى أختير مديرا عاما مساعدا للمنظمة في مركزها الرئيسي في جنيف (سويسرا) عام ١٩٨٣ ، وكان أول عربي يشغل هذا المنصب.

وكان قد حصل قبل ذلك على دبلوم الإختصاص في الصحة العامة من جامعة لندن وعلى دبلوم الإختصاص في صحة الأطفال من لندن وعلى درجة الإختصاص في الصحة العامة من جامعة بغداد.

وعندما كان طالبا في الكلية الطبية ببغداد عُرف بنشاطه السياسي اليساري إذ إنتخبه زملاؤه الطلبة ممثلا عنهم في لجنة إتحاد الطلبة في الكلية لثلاث سنين متتالية، ١٩٤٧ و٤٨ و ٤٩. وكان أحد قادة الحركة الطلاّبية المعروفين في وثبة ١٩٤٨ الوطنية التي أفشلت إبرام معاهدة بورتسموث بين بريطانيا والعراق وأسقطت وزارة صالح جبر التي أصرّت عليها. وقد فصل من الكلية في العام التالي ١٩٤٩ لأسباب سياسية وأكمل دراسة الطب في سويسرا.

وعند عودته الى الوطن وعمله طبيبا في وزارة الصحة في العهد الملكي واصل العمل السياسي اليساري وكان أحد أعضاء اللجنة الوطنية القيادية لحركة السلم في العراق في عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٤ حيث عقد المؤتمر الوطني الأول لحركة السلم جلسته الثانية والختامية في دار سكناه يوم ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٤ . وقد فصل إثر ذلك من الوظيفة في تلك السنة لأسباب سياسية.

وفي العهد الجمهوري إنتخب في عام ١٩٥٨ عضوا في المكتب الدائم (الهيئة القيادية) لحركة السلم في العراق و واصل العمل السياسي حتى قامت سلطات الإنقلاب البعثي- القومي عام ١٩٦٣ بفصله من الوظيفة ثانية وبالقاء القبض عليه واعتقاله مدة تجاوزت العشرة أشهر الى جانب الألوف من الوطنيين العراقيين.

وقد ساهم في تسعينات القرن الماضي في نشاط المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالمشاركة في اجتماعات لجان الأمم المتحدة المختصة بذلك في جنيف للدفاع عن حقوق الإنسان العراقي والعربي. واختير عام ١٩٩١ عضوا في مجلس أمناء الهيئة الإستشارية العراقية التي إستمر نشاطها حتى انهيار الحكم الدكتاتوري عام ٢٠٠٣ .

الكتاب متوافر على شبكة أمازون العالمية Amazon.co.uk

دار الوراق - ALWarrak Publishing

